



مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE

التطورات التنموية في إمارة أبوظبي عبر المسار الزمني

2010 – 1960

قائمة المحتويات

تمهيد

الملخص

مقدمة

الفصل 1:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي قبل عام 1969

الفصل 2:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1970 - 1974)

الفصل 3:

اتجاهات التنمية والتطوير في إمارة أبوظبي (1975 - 2010)

الفصل 4:

تدعيم القطاعات الاقتصادية في ضوء الملامح العامة للاقتصاد الوطني

الفصل 5:

استراتيجيات التنمية الاقتصادية للإنفاق التطويري الحكومي وأثرها في الاقتصاد

الفصل 6:

مكوّنات الإنفاق التطويري وأداؤه التنموي في اقتصاد إمارة أبوظبي

الفصل 7:

مصروفات التطوير وأبرز المشروعات التنموية في إمارة أبوظبي

الفصل 8:

العلاقات التبادلية بين حجم الاستثمار والمتغيّرات الاقتصادية الأخرى (1970 - 2010)

الفصل 9:

معايير اختيار المشروعات الاستثمارية في إمارة أبوظبي

الفصل 10:

القطاع النفطي (قطاع الصناعات الاستخراجية)

الفصل 11:

الإنتاج والقيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية (القطاع النفطي)

الفصل 12:

قطاع الصناعات التحويلية

الفصل 13:

ملامح النظام الاقتصادي الجديد في إطار التنمية الصناعية

الفصل 14:

سياسات تنمية ودعم القطاع الصناعي في إمارة أبوظبي

الفصل 15:

قطاع التجارة الخارجية

الفصل 16:

دور المالية العامة في التنمية الاقتصادية

الفصل 17:

السياسات الاقتصادية في إطار تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

الفصل 18:

أهم النتائج والتوصيات

الملحق الإحصائي

منذ الوهلة الأولى لانطلااقته في عام 2009، تبنّى مركز الإحصاء - أبوظبي مشروعاً استراتيجياً طموحاً تمثّل في تجميع ومراجعة البيانات الإحصائية التاريخية لمؤشرات التنمية الرئيسية في إمارة أبوظبي خلال الفترة من 1960 إلى 2010 ورفع مستوى جودتها ودقتها والخروج بسلاسل زمنية موحّدة ومتناسقة لهذه المؤشرات.

ولم تتوقف جهود المركز عند نشر الجداول الإحصائية التي تتضمّن قيم هذه المؤشرات، بل يحاول المركز من خلال سلسلة متكاملة من الإصدارات المتخصصة أن يقدّم نموذجاً جديداً لكتابة تاريخ التنمية لإمارة أبوظبي انطلاقاً من أرقام وبيانات ومؤشرات إحصائية موثوقة، وهو بذلك يمهد الطريق أمام المؤرّخين والأكاديميين والباحثين وغيرهم من المهتمّين بتاريخ التنمية في الإمارة للوقوف على العديد من الحقائق والمعطيات المهمة التي لم تكن متاحة من قبل.

إن كتاب "التطورات التنموية في إمارة أبوظبي عبر المسار الزمني (1960 - 2010)" الذي بين أيدينا وأحد حلقات هذه السلسلة، يقدّم توثيقاً إحصائياً مهماً لإنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية، والتي جاءت ثمرة للرؤية الثاقبة والإدارة الحكيمة للقيادة العليا، وتلخيصاً للأعمال التي انبثقت عنها ليكون نموذجاً شاهداً على ما قدّمته وتقدّمه هذه القيادة في سبيل بناء الوطن والمواطن في شتّى مجالات الحياة.

إن الطفرة الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها إمارة أبوظبي خلال الحقب والسنوات الماضية ورسم ملامحها العامة هذا الكتاب، جاءت نتاج عمل دؤوب قائم على فكر واضح ونظرة ثاقبة امتازت بها الشخصية القيادية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله" فبتخطيطه الحكيم ومنهجه القويم شقّت أبوظبي طريقها بنجاح، معوّلة على أبنائها، مستثمرة في العلم والمعرفة، مرتكزة على المواطن بوصفه المنطلق والمنتهى في التنمية الشاملة.

وفي ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي- حفظه الله- فضلاً عن المتابعة الحثيثة والتوجيهات السديدة من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي- حفظه الله، فقد أصبح الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي واحداً من الاقتصادات التي بدأت تأخذ موقعاً متميّزاً وحيّزاً متزايداً في المنطقة. وما ذلك كلّهُ إلا مقدّمات لنمو أكبر ينتظر أن تشهده الإمارة خلال السنوات المقبلة، في إطار استراتيجية تنموية طموحة ذات توجّهات سليمة وسياسات مالية حكيمة تنتهجها حكومة أبوظبي.

بطي أحمد محمد بن بطي القبيسي

المدير العام

سبتمبر 2011

تمهيد

أهم النتائج

لقد حرصت إمارة أبوظبي على اتباع سياسة اقتصادية متفتحة ومتوازنة تقوم على أسس راسخة من التشريعات والمؤسسات التي تعدّ أدوات فاعلة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة. لقد انعكس تحقيق العديد من الأهداف التنموية في تأكيد عدد من السياسات الاقتصادية المهمة كحرية الاستثمار والتجارة، وتفعيل مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وقيام المسؤولين بمشروعات البنى التحتية، والمشروعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، كذلك قامت حكومة أبوظبي بإصدار التشريعات والنظم اللازمة لتحقيق الرخاء الاقتصادي بمعدلات نمو مرتفعة بعيداً عن أزمات اقتصادية مفاجئة. إنها تجربة قيادة عليا حباها الله الحكمة والبصيرة، استطاعت أن تجعل من بلدها بلداً ينعم بكل مظاهر المدنية والتحضّر، ويعيش العصر بعلمه وتطوّره مع تمسّكه بدينه وعاداته وتقاليده وتراثه الأصيل.

لقد حقق جانباً كبيراً من هذه الإنجازات الشامخة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- بكل حزم وتصميم منذ تولّيه -طيب الله ثراه- مقاليد الحكم لإمارة أبوظبي في أغسطس 1966. ثم تواصلت مسيرة التنمية الشاملة بإيقاعها المتسارع تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي -حفظه الله- وولي عهده الأمين الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان "حفظهما الله". وفي ظل التزام سياسي قوي بالنجاح والنهوض في المحاور والاتجاهات جميعها، ومن خلال رؤية تنموية واضحة المعالم وخطط استراتيجية طموحة، تتحرّك إمارة أبوظبي من نجاح إلى آخر وهي تقود نموذجاً للتنمية والتطوّر في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، حيث تعدّ الأسرع نمواً وديناميكية في مختلف محاور التنمية.

وفي إطار البحث عن اقتصاد أبوظبي في الفترة الماضية وبالتحديد قبل اكتشاف النفط في الستينيات من القرن الماضي، برزت صناعة اللؤلؤ في المقدّمة، حيث كان لها مكانة هامة بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، ونظراً لمساهمة هذه الصناعة بنسبة عالية من الدخل القومي لأبوظبي، فإذا كان عصرنا يطلق عليه "عصر النفط"، فإن ذلك العصر قبل اكتشاف النفط هو "عصر اللؤلؤ".

ومع إشراقة الستينيات، برز حدثان تاريخيان مهمّان في نطاق مسيرة الخير والعطاء، أولهما تصدير أول شحنة من النفط عام 1962، وثانيهما تولّي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966. ولقد ظهرت عمليات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي منذ تاريخ تصدير النفط الخام عام 1962، حيث بلغ حجم الصرف على مشاريع التنمية نحو 1.7 مليون جنيه إسترليني من إجمالي الإيرادات النفطية البالغة 19.3 مليون جنيه إسترليني خلال الفترة 1963 - 1965. ويعني ذلك أن نسبة الصرف كانت قليلة ولا تتجاوز 8.8 % من إجمالي الإيرادات النفطية خلال الفترة المذكورة. ففي ضوء هذه

النسبة القليلة من الإنفاق الفعلي على المشاريع التنموية في إمارة أبوظبي، اعتبر أن بدء الانطلاقة الحقيقية للتنمية في الإمارة جاءت مع تولّي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم للبلاد عام 1966. فبعد أن كان معدّل دخل الفرد في أبوظبي لا يتجاوز 65 ديناراً بحرينياً فقط عام 1962، قفز المعدّل ليصل إلى نحو 1500 دينار بحريني عام 1970.

لقد شهد النصف الأول من السبعينيات (1970 - 1974) منجزات تنموية كبيرة نتيجة لجملة من العوامل التي أدّت إلى زيادة وتائر النمو الاقتصادي في إمارة أبوظبي، ومن أبرز تلك العوامل: قيام الدولة الاتحادية في ديسمبر 1971، استكمال منجزات الخطة الخمسية الأولى (1968 - 1972)، زيادة الصرف على المشروعات التنموية، تحسين العقود النفطية المبرمة بين حكومة أبوظبي وشركات النفط الأجنبية، ارتفاع أسعار النفط في أكتوبر 1973، تأسيس مجلس التخطيط، قيام شركة "أدنوك" الوطنية للبترول والشركات التابعة، وبروز أنشطة اقتصادية جديدة. لقد انعكست هذه العوامل ايجابياً على اتجاهات التنمية في الإمارة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدّل نمو سنوي قدره 79.4 % خلال الفترة (1970 - 1974) مقابل معدّلات نمو سنوية للاستثمارات بلغت نسبتها نحو 49.1 % خلال الفترة نفسها. كذلك سجّلت قيم الصادرات والواردات السلعية معدّل نمو سنوي 85.1 % و 59.2 % على التوالي خلال السنوات (1970 - 1974). ولقد نجم عن حصيلة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تحقيق فائض في الميزان التجاري بمعدّل نمو سنوي 89.4 % خلال الفترة المذكورة.

وفي ما يخصّ الفترة (1975 - 1980)، فقد شهدت زيادة فوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع كمّيات النفط المصدّرة وزيادة أسعار النفط، حيث ارتفع معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية والجارية بنسبة 20.5 %، مقابل معدّل نمو سنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 30.1 % خلال السنوات (1975 - 1980) نتيجة لازدهار القطاع النفطي.

لم يستمر الانتعاش الاقتصادي طويلاً، حيث شهدت الفترة (1981 - 1985) اتجاهاً تنازلياً في كل من الناتج والاستثمارات بمعدّلات انخفاض سنوية بنسبة 9.7 % و 7 % على التوالي خلال السنوات المذكورة بسبب انخفاض مماثل في أسعار النفط في الأسواق العالمية. ورغم التدهور التدريجي في أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى نحو 9.5 دولاراً فقط عام 1987، فقد شهدت الفترة (1991 - 1986) معدّل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.1 % مقابل معدّل نمو بسيط لا يتجاوز 1 % في قيم الاستثمارات للفترة نفسها.

وفي ما يخص الفترة التالية (1991 – 2001) فقد تميّزت بأداء اقتصادي جيد، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية والجارية بمعدّل نمو سنوي بلغت نسبته نحو 6.2 % مقابل 11.9 % للاستثمارات الثابتة خلال السنوات المذكورة. وبصدد الفترة (2002 – 2010)، فقد اتسمت بأداء اقتصادي مزدهر، حيث ارتفع الناتج بمعدّل نمو سنوي 16.2 % مقابل 22.1 % للاستثمارات خلال الفترة نفسها (2002 – 2010).

لقد حقّقت مسيرة التنمية في إمارة أبوظبي خلال السنوات (1970-2010) إنجازات كبيرة مشهودة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث استطاعت أن تبني مجتمعاً يتسم بالتقدّم الحضاري والعمراني في شتّى المجالات، وينعم بمستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في ظل استقرار وأمن شامل وتكافل اجتماعي، وتجانس اقتصادي، وتوازن مادي وثقافي ملحوظ. كل ذلك من خلال نظام اقتصادي منفتح إقليمياً ودولياً تسوده المنافسة البناءة.

ويبدو بأنه رغم المسارات التنموية التي أظهرت هيمنة قطاع النفط في إجمالي الدخل خلال السنوات (1975 – 2010)، فقد انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية (النفط) وذلك من 76.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1975 إلى 50.5 % عام 2010، نتيجة لجهود الحكومة الحثيثة في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية.

وفي محاولة لتصحيح الاختلال الهيكلي لاقتصاد إمارة أبوظبي، تواصلت جهود البحث عن مصادر للدخل القومي من خلال توسيع الطاقات الاقتصادية المحلية، وبناء قاعدة قوية لاقتصاد إمارة أبوظبي. وتم تحقيق العديد من التطورات عن طريق زيادة نسب الاستثمارات الثابتة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وفي الوقت نفسه تنمية وتطوير القطاعات الخدمية، خاصة التعليمية منها لبناء كادر وطني يقوم بأعباء التنمية. وتعدّ هذه الآلية سليمة لمواجهة عصر ما بعد النفط التي تتمثل بخلق نشاطات إنتاجية محلية واقليمية متكامل فيما بينها القطاعات، وتتشابك الوحدات في نشاطات تركز على مقوّمات دائمة متجدّدة غير معتمدة على استمرار الدعم النفطي.

إن الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي سيواجه خلال المرحلة المقبلة عدد من التحديات:

• رغم الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات، عموماً، التي بلغت بالفعل أبعاداً غيرت وجه الحياة بكافة جوانبها، فإن كل ما حققته الدولة حتى الآن من فوائد اقتصادية مباشرة في هذا المجال يظلّ دون المستوى المطلوب، مقابل ما حققته دول أخرى عديدة، منها النور الآسيوية، التي لا ترقى بنيتها الأساسية لقطاع الاتصالات والمعلومات إلى ما وصلت إليه دولة الإمارات، إلا أن الفارق الجوهرى بين الفريقين هو أن دولة الإمارات تهتمّ باستيراد المعرفة واستعمالها، بينما يهتمّ الآخرون بإنتاجها كقيمة مضافة للإبداع والابتكار.

• عند الحديث عن السكان وقضايا التنمية في دولة الإمارات عموماً، وأبوظبيي بشكل خاص، فإن السؤال البدهي الذي يطرح نفسه: ما هو الحجم الأمثل للسكان بالنسبة لدولة الإمارات؟ أو بالنسبة لإمارة أبوظبي؟ إن النتيجة الحتمية المباشرة لعدم وجود إجابة عن هذا السؤال، تترك سياسات التخطيط في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والحضرية وغيرها.

• إن تنمية الموارد البشرية عملية مستمرة ولكنها متجدّدة أيضاً، فهي لا تسير بوتيرة واحدة وإنما تشكّل كمّاً وكيفاً ومضموناً، وفقاً لمتطلّبات كل مرحلة على حده. وهذا هو جوهر القضية برمّتها، حيث تبرز عملية تطوير المحتوى التعليمي والتدريبى لقوة العمل المواطنة كأحد أكبر التحدّيات الاستراتيجية في مجال تطوير العلاقة بينها وبين سوق العمل خلال المرحلة المقبلة. وعملية تطوير هذا المحتوى تتضمّن قضيتين أساسيتين يجب فصلهما بوضوح ودقة، حيث إن لكل منهما مهام ومتطلّبات مختلفة إن كان على مستوى السياسات أو الإجراءات، فالأولى تتعلّق بالكفاءة الداخلية للنظام التعليمي والتدريبى وترتبط بمسألة تطوير النوعية، من حيث المستوى والتخصّص، أما الثانية فتتعلّق بالكفاءة الخارجية للنظام التعليمي والتدريبى، أي توجّهاته بما يتناسب ويتناسق مع احتياجات سوق العمل.

• إن أبرز ما يميّز الاقتصاد العالمي اليوم هو اعتماده المتزايد على العلم والمعرفة، وأن مكوّنات هذا الاقتصاد تتطلّب مهارات وخبرات جديدة للتعامل مع متغيّراتها المتلاحقة، والتحدّي المطروح حالياً أمام إمارة أبوظبي يتمثّل في جانبين أساسيين: أولهما السعي خلال المدى المنظور إلى تنمية الخبرات والمهارات الوطنية القادرة على التعامل مع آليات الاقتصاد الجديد ومحاولة الإسهام في صناعته على المدى البعيد. أما الجانب الثاني فهو القدرة على توظيف هذه الخبرات والمهارات وإدارتها بحيث تحقق أقصى مردود إنتاجي ممكن وبحيث تتحوّل هذه الخبرات بشكل فعلى إلى قيمة اقتصادية مضافة.

• إن البحث والتطوير يظل يشكل أهم الحلقات المفقودة في برامج التنمية المحلية، بينما اقتحمت العديد من الدول النامية هذا المجال كردّ فعل على تزايد المنافسة الذي يفرض على الشركات زيادة الابتكار بتكلفة أقل، إذ أن الاقتصاد الذي يعتمد على الرؤية والابتكار يتفوّق باستمرار على الاقتصاد الذي يعتمد على الحجم فقط، في ظل تزايد الاعتماد على ما بات يعرف بالاقتصاد الجديد القائم على التكنولوجيا، بالإضافة إلى تعاظم دور القدرات العلمية والتقنية في تحديد المزايا النسبية للتجارة الدولية. وفي ما يتجه العالم تدريجياً نحو فرض آليات الإبداع والابتكار كحل وحيد لدفع عجلة النمو الاقتصادي، فإن عدم مواكبة هذا التوجه في حقول البحث العلمي والتكنولوجيا والمعرفة والبحث والتطوير، يجعل من الدولة سوقاً استهلاكية في المقام الأول، ويكرّس باستمرار الاعتماد على خبراء من الغرب والشرق، ويجعل الدولة تعتمد باستمرار على استيراد الخدمات التكنولوجية لمعظم الصناعات القائمة والمشاريع الجديدة.

• إن محصلة مسيرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي تضمنت قدراً كبيراً من الإنجازات في العديد من المجالات، ولكنها في الوقت نفسه أفرزت عدد من التحديات التي تتطلب مواجهة صريحة وشجاعة، فالالاقتصاد المحلي يحتاج إلى مزيد من التوازن القطاعي، حيث لا زالت قطاعات محدّدة دون غيرها تمثل المحرّك الأساسي لعجلة التنمية، ولا يزال القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على نفقات الحكومة المحلية، ولا تتجاوز مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي 17 % فقط، ولا تزال كفاءته الإنتاجية على المستوى الاقتصادي منخفضة بشكل عام.

• إن إمارة أبوظبي، التي تشهد حالياً طفرة اقتصادية كبرى، بالحاجة للتفكير التنموي الشامل، ثم الحاجة للتفكير الاستباقي واستدراك المشاكل قبل حدوثها، والعمل للحصول على المستقبل الذي تريده. صحيح إن محصلة مسيرة التنمية المحلية تضمنت، حتى الآن، قدراً كبيراً من الإنجازات في العديد من المجالات، ولكنها في الوقت نفسه لا تزال تتطلب مزيداً من الخطط والاستراتيجيات المستقبلية التي يعتمد عليها صناع القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتكون بمثابة خرائط طريق التنمية تقدّم كامل المشهد حاضراً ومستقبلاً.

أهم التوصيات:

• في إطار تحقيق تنمية مستدامة في إمارة أبوظبي، يقتضي القيام بمراجعة دورية للبنية الهيكلية للاقتصاد الإمارة تختلف باختلاف الفترات الزمنية، وذلك حسب احتياجات وأهداف العصر وضمن تطلّعات وطموح وامكانيات الأفراد المتاحة، في إطار رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030. وفي ضوء هذه الطموحات، يجب أن يكون هناك تطوراً موازياً في حجم ونوعية المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بسائر أوضاع وأسس المجتمع.

• مواصلة الجهود المبذولة من قبل المسؤولين لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتأمين إمكانات إنتاجية متعدّدة تعتمد على مصادر وأنشطة مختلفة وصولاً لتنمية مستدامة. وتتطلب عملية تنويع القاعدة الاقتصادية، ضرورة تعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية واستغلالها بكفاءة.

• إدماج قطاع النفط بالاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار في التصنيع النفطي والاستفادة من مشتقاته في الصناعة من أجل توسيع القاعدة الاقتصادية والتقليل من واردات السلع التي يمكن إنتاجها محلياً.

• بناء القدرة العلمية والتقنية من خلال تزويد المواطن بالمهارات والمعارف والقدرات اللازمة لقيادة مسيرة التنمية بإبداع وصولاً إلى استيراد وتطوير واستنبات التكنولوجيا بما يخدم القدرة التنافسية.

• إزالة مظاهر الانكشاف الاقتصادي عن القطاع التجاري لإمارة أبوظبي، وذلك من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وزيادة كفاءة الإنتاج وتحسين جودة السلع لتقليل حجم الاستيرادات.

• اعتماد عملية الإحلال محل الواردات في إطار توزيع الاستثمارات بين أولوية إحلال الواردات وأولوية تشجيع الصادرات وإقامة مشروعات تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج والمزايا النسبية التي تتمتع بها أبوظبي في تلك المشروعات.

• بهدف زيادة مستوى الإنتاجية الكلية في الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي، يمكن النظر بجدية في إنشاء إدارة للكفاءة والإنتاجية، تعمل على الارتقاء بجودة المنتجات المحلية وترقيتها، ومن مهامها أيضاً تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية، وتنمية الموارد وقيادة حركة الإنتاجية والجودة، كما تعمل على تشجيع الامتياز في مجال الإنتاجية والمنافسة، وتقديم معلومات وبيانات شاملة عن الإنتاجية المحلية، ورعاية شبكة للاتصال بين المؤسسات المحلية والأجنبية في مجال الإنتاجية والجودة، إلى جانب إجراء البحوث ونشاطات التدريب وتنمية النظم الإدارية في مجال الجودة والإنتاجية.

• بهدف زيادة مشاركة رأس المال الخاص في القطاع الصناعي، لابد من النظر بجدية في إمكانية تأسيس شركة قابضة تتولّى إقامة مشاريع صناعية كبيرة، في مجالات حيوية مثل صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية. ولا مانع من أن تكون غالبية الأسهم في هذه الشركة مملوكة للحكومة المحلية، طالما أن هذا النوع من الترتيبات يتيح زيادة متأنية ومتدرّجة في مساهمة القطاع الخاص في تمويل وإدارة المشاريع الصناعية العملاقة.

• إن توجّه أبوظبي نحو تنويع القاعدة الاقتصادية لا بدّ وأن يأتي ضمن اعتبار الصناعة أولوية السياسة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، وإن قضية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الصناعات المحلية يجب أن يكون في مقدّمة اهتمامات الجهات المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية، كما أن الدور الأساسي للاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات عموماً، وأبوظبي على وجه الخصوص، يجب أن ينحصر في استقطاب وتوطين التكنولوجيا المتطورة. وقد اصطدمت محاولات نقل وتوطين التكنولوجيا في دولة الإمارات خلال الحقب السابقة بعقبتين أساسيتين، تمثلت أولهما في احتكار شركات الدول المتقدمة لهذه التكنولوجيا وإحاطتها بسياسات سرية، ويمكن تجاوز هذه العقبة من خلال شراكات حقيقية مع الأطراف الأجنبية المالكة لهذه التكنولوجيا، أما العقبة الثانية فهي غياب الكادر التقني القادر على العمل على هذه التكنولوجيا وتطويرها وتوطينها.

• إن الآمال المعقودة على قطاع الصناعة التحويلية قد تخبو إذا لم يتوافر فيها شرط ضمان ديمومتها، والذي يعتمد في جوهره على تعزيز موقع ودور المواطنين فيها وعلى المستويات كافة. وهذا البعد الاستراتيجي ينبغي البدء بالتهيئة له مبكراً وبخاصة في مجالات التدريب والتأهيل. فالقطاع الصناعي، رغم أهميته الاستراتيجية، لم يعد محط اهتمام المواطن أو الجهات المعنية برسم سياسات التوطين.

• باعتبار الصناعة أولوية لتنويع القاعدة الاقتصادية لأبوظبي خلال المرحلة المقبلة، لا بدّ من تحسين بيئة الأعمال والارتقاء بمستوى الجودة في الصناعة المحلية وتعزيز مفهوم الصناعة النظيفة ودعم قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحفز التشابكات الصناعية وتشجيع التنمية التكنولوجية ورسم سياسة صناعية واضحة المعالم، والتركيز على صناعات تتمتع فيها الإمارة بميزة نسبية أكبر، كتلك التي تتمحور حول قطاع النفط الخام والغاز كأساس للتصنيع، مع تركّز السياسات الاقتصادية بعيدة المدى على دعم صناعة البتروكيماويات، والصناعات الأخرى كثيفة استخدام الطاقة، والصناعات ذات الكثافة الرأس مالية والتقنية المتطورة.

• إن أحد التحديات الكبرى التي تواجه دولة الإمارات بصفة عامة، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص، تتمثل في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرفع الكفاءة الإنتاجية في القطاعات كافة، بما يعزّز فرص النمو الاقتصادي ويرسخ من ديمومته، وهو ما يتطلب تضافر وتوحيد جهود جميع الجهات المعنية لإحداث نقلة نوعية في الاستخدام الإلكتروني تركّز على الكيف أكثر مما تركّز على الكمّ، وهذا بدوره لا يقتصر فقط على إعداد البنية التكنولوجية وتوفير الحواسيب وزيادة عدد مشتركي الإنترنت، وإنما يعني في الأساس، صياغة رؤى واستراتيجيات وقيم ومعايير تحتوي مختلف جوانب الحياة، التعليمية والتربوية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يحقق التوظيف الأمثل والاستخدام الهادف لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

• إن المسيرة المستقبلية لاقتصاد أبوظبي سيكون عمادها الرئيسي شراكة دائمة ومتينة بين الحكومة والقطاع الخاص على كافة الصعد الاقتصادية. وفي هذا الخصوص لا بدّ من إيجاد بيئة محفزة على العطاء والابتكار، بغرض تفعيل دور هذا القطاع وتمكينه من تطوير قدرات ذاتية تجعله قادراً على المنافسة بقوة في الأسواق الخارجية إقليمياً وعالمياً، في ظل موجة من التطورات الخارجية التي تحمل في طياتها العديد من التحديات والمخاطر مثلما تحمل أيضاً فرصاً وآفاقاً واسعة للنمو والتطور والتقدّم لهذا القطاع.

• إن مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إمارة أبوظبي لتحقيقها تتطلب موارد مائية تفوق كثيراً إمكانياتها من مصادر المياه المتاحة، مما يتطلب حزمة من السياسات المائية تتحدّى الظروف الطبيعية وتعمل على تحقيق هدفين متناقضين، وهما الحفاظ على معدّلات التنمية المتسارعة وتطوير المصادر المائية، التي يزداد بعضها ندرة بمرور الوقت، وقد نجحت الإمارة في تحقيق الهدف الأول، بينما بذلت مجهودات كبيرة في تحقيق الهدف الثاني.

• إن مشكلة المياه في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات عموماً تتكوّن من ثلاثة أوجه: الأول يتعلّق بالضغط الكبير والمتزايد على المصادر الطبيعية التي يجري استخدامها بمعدّلات تفوق كثيراً معدّلات تجدّدها، والثاني يتمثّل في الاعتماد الكبير على المصادر غير التقليدية، خاصة المياه المحلاة، التي تتطلب تكلفة مالية عالية، أما الوجه الثالث فيتمثّل في الاستخدام غير المرشد للمياه، حيث يعادل متوسط معدّل الاستهلاك اليومي للفرد في الإمارات ثلاثة أضعاف المعدّل العالمي.

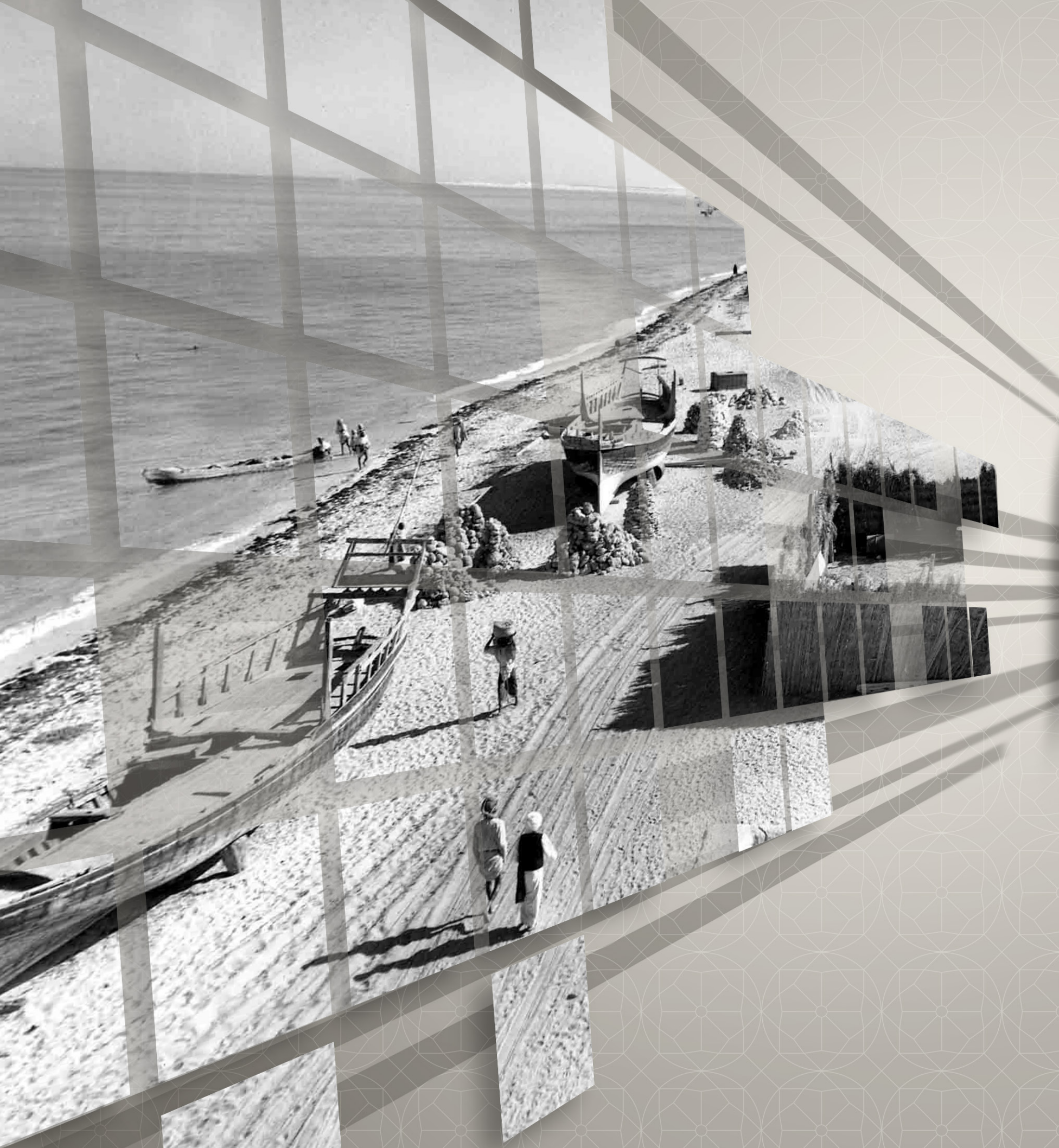
• إن المرحلة المقبلة تقتضي توظيف سوق أبوظبي للأوراق المالية لخدمة قضايا التنمية الاقتصادية، ووضع ضوابط مدروسة للاكتتابات الجديدة، والتركيز على إعادة توزيع الثقل القيادي للشركات المدرجة في السوق، وربط السوق بمشاريع خصصة ناجحة، وتوجيه رؤوس الأموال من القطاعات الخدمية إلى الإنتاجية، وتفعيل دور السوق في تمويل المشاريع الرئيسية بشكل أوسع، ما يتطلب بدوره العمل تشريعياً وتنظيماً وإدارياً واقتصادياً، وربما ثقافياً واجتماعياً أيضاً، بما يتوافق والتطوّرات المحلية والإقليمية والعالمية المحيطة. فالسوق المحلي بحاجة إلى تأسيس شركات صناعية أكثر من حاجتها لزيادة عدد الشركات العقارية والتجارية، حيث تعدّ الصناعة المحرك الرئيسي لمستقبل الاقتصاد المحلي.

• من المتوقع أن تواجه دولة الإمارات بصفة عامة، وأبوظبي على وجه الخصوص، خلال الحقب المقبلة تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، يتطلب التعامل معها من تكوين نظرة شاملة وواضحة لمختلف جوانب الاقتصاد المحلي، بما في ذلك العلوم والتقنية والمعلوماتية. فلا بدّ إذاً من أن تأخذ كل برامج الإصلاح الاقتصادي المحلية موضوع توطين العلم والتكنولوجيا بعهد أكبر بكثير من البعد الذي تأخذه حالياً، وذلك من خلال التركيز على اعتماد خطة شاملة لتطوير منظومة العلوم والتقنية بصورة تؤدّي إلى مؤازرة عناصرها بعضها بعضاً، وتناسق خططها وانتظام روابطها، ونشر الوعي العلمي والتقني بين المواطنين بجميع الوسائل. كما أن الاستثمار في المواهب المميزة يؤدّي إلى تكوين فريق علمي وتقني عالي المستوى، ما سيؤدّي بدوره إلى توسيع قاعدة انتشار العلوم والتقنية واستنباتها محلياً.

• للمحافظة على وتيرة التوسّع الاقتصادي، وفي الوقت نفسه الحدّ من تدفقات العمالة الوافدة، لا بدّ من الربط بين المتغيّرين ومعالجة القضايا السكانية والاقتصادية من خلال استراتيجية تنمية موحّدة لا يكون الدخول إليها إلا من باب "الحجم الأمثل للسكان". ومن هذا المنطلق، هناك حاجة ملحة إذاً لصياغة استراتيجية سكانية واضحة المعالم تهدف إلى الربط ما بين قضايا السكان والتنمية والعمالة وتدمج بين الخصائص السكانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل 1:

الأوضاع الاقتصادية
والاجتماعية في إمارة أبوظبي
قبل عام 1969



مقدمة

تميّز اقتصاد إمارة أبوظبي خلال الفترة التي سبقت عقد الستينيات من القرن الماضي بكونه اقتصاد كفاف يقوم أساساً على الاستفادة من موارد الخليج العربي عن طريق الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وبيعه في الأسواق. كذلك يعدّ نشاط الزراعة البسيطة متمماً لحرفة الغوص بالرغم من ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وشحّ المياه. ومن شأن هذا الاقتصاد البسيط في غالبيه، ألا يولّد أي نوع من الفوائض المادية، وبالتالي فإن غالبية سكان منطقة أبوظبي عاشوا على الكفاف قبل عصر النفط عدا شريحة صغيرة من المجتمع توافرت لديها الفوائض المادية التي تستخدمها في التجارة.

ورغم اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره بكميات تجارية خلال عام 1962، فإن فترة النصف الأول من الستينيات لم تشهد تطوّرات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، بل لم يشهد عقد الستينيات تطوّراً كبيراً في البنيان الاقتصادي الذي يعدّ مؤشراً لإقامة جهاز إنتاجي حديث. من جانب آخر، فقد أدّى تصدير النفط الخام بكميات كبيرة إلى هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني. ولقد أدّى هذا الحدث الإيجابي إلى تغيير مسارات اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد متطوّر نسبياً. ومن الملاحظ أن التغيّرات الجذرية في العلاقات الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدّماتها العلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني والأسواق العالمية لم تبدأ إلا في أوائل السبعينيات.

وفي إطار التغيّرات الجذرية التي شهدتها أواخر الستينيات تم اختفاء بعض الأنشطة الإنتاجية التقليدية وظهرت أنشطة إنتاجية حديثة، اعتماد اقتصاد أبوظبي على استخراج النفط وتصنيعه، تعاضد دور الحكومة في عملية التنمية لحيازتها الثروة النفطية، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل نتيجة للزيادة المطردة في عوائد النفط، إلى غير ذلك من العوامل الأخرى التي أدّت جميعها إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، وما شهدته فترة السبعينيات من تطوّرات جذرية متلاحقة مقارنة بفترة الستينيات، فقد بات من الضروري اعتبار مرحلة السبعينيات مرحلة متميّزة تحظى بأهمية في تحليل المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الإمارة.

ومن هذا المنطلق فقد تمّ تقسيم المراحل الزمنية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي وذلك من قبل عام 1960 حتى عام 2010 إلى أربع مراحل زمنية رئيسية، حيث تعكس كل مرحلة من هذه المراحل سماتها العريضة وخصائصها المتميّزة لجوانب المنجزات التنموية لإمارة أبوظبي. وتتمثّل هذه المراحل بما يلي: المرحلة الأولى (الأوضاع الاقتصادية قبل عام 1960)، المرحلة الثانية (1960 – 1969)، المرحلة الثالثة (1970 – 1974) والمرحلة الرابعة والأخيرة (1975 – 2010).

1/1 الأوضاع الاقتصادية قبل عام 1960

تتصف اقتصادات إمارة أبوظبي في مرحلة ما قبل النفط بكونها اقتصادات فقيرة وبسيطة وبدائية، حيث كانت تعتمد اعتماداً شديداً على صيد اللؤلؤ وصناعاته. فإذا كان عصر

السبعينيات هو «عصر النفط»، فإن المرحلة السابقة (قبل عام 1960) تعدّ «عصر اللؤلؤ». وبالإضافة إلى نشاط صيد اللؤلؤ، فقد كانت هناك بعض الأنشطة الأخرى مثل صيد الأسماك والرعي والزراعة والحرف والخدمات الأخرى. وفي ما يلي استعراض لأهم أنشطة الإنتاج:

1/1/1 نشاط صيد اللؤلؤ

مارس سكان إمارة أبوظبي مهناً عديدة تتناسب وظروفهم المحلية، حيث مارس سكان الشواطئ صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وحرفة التجارة، بينما مارس سكان الواحات مهنة الزراعة نتيجة لتوفر الأرض الخصبة والمياه العذبة، أما القبائل الرحّل فقد امتنعتوا رعي الإبل والماشية.

كانت صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الأولى العمود الفقري للاقتصاد الوطني في أبوظبي، وقد شكّلت نسبة السكان الذين يعملون في صناعة اللؤلؤ بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو 85 % من مجموع سكان أبوظبي. كما ساهمت صناعة اللؤلؤ بنسبة 95 % من الدخل القومي مقابل نسبة 5 % للقطاعات الأخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك. وتأتي أهمية قطاع صيد اللؤلؤ نظراً لطول الشاطئ المطل على الخليج العربي لأبوظبي وكثرة الجزر وأماكن الغوص بحثاً عن اللؤلؤ، بالإضافة إلى خبرة سكان أبوظبي بأمور الملاحة وركوب البحار منذ زمن طويل، مما أتاح لأبوظبي أن تحتل مكانة بارزة في مجال صيد اللؤلؤ وتجارته، حتى أصبح عدد السفن المستعملة في البحث عن اللؤلؤ نحو 410 سفن في أوائل القرن العشرين. وكانت مياه أبوظبي الإقليمية غنية باللؤلؤ حتى أن صيادي اللؤلؤ من الإمارات المجاورة كانوا يقصدونها في أثناء فصل الصيف الذي يعدّ موسم صيد اللؤلؤ. كما قام تجّار أبوظبي بعقد صفقات تجارية مع الهند وأوروبا، حيث صدّروا اللؤلؤ والبخور والجلود.

ولقد تعرّضت تجارة اللؤلؤ للكساد بعد الحرب العالمية الثانية، مما انعكس سلباً على اقتصادات أبوظبي، خاصة وأن صناعة اللؤلؤ عبر تاريخها الطويل كانت عرضة للتقلّبات بالنسبة إلى عاملي العرض والطلب، كما أن أسعارها لم تعرف الاستقرار، بل كانت هي الأخرى عرضة للتذبذب، ففي مطلع القرن السابق كانت صناعة اللؤلؤ في أوج رواجها خاصة بعد الحرب العالمية الأولى. وفي سنة 1928 عندما سادت العالم أزمة اقتصادية عالمية استمرت حتى عام 1933، تعرّضت صناعة اللؤلؤ لكساد كبير ثم انتعشت مرة أخرى وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية برزت عوامل اقتصادية جديدة أدّت إلى تراجع صناعة اللؤلؤ كمصدر رئيس للدخل، ومن ثم أخذت في التدهور والاضمحلال بعد اكتشاف النفط وإنتاجه بكميات تجارية. كما أن اكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان ومنافسته للؤلؤ الطبيعي أسهم في تدهور صناعة اللؤلؤ في إمارة أبوظبي بشكل حاد،

2/1 التطور الاقتصادي والاجتماعي (1960 - 1969)

1/2/1 اكتشاف النفط وإنتاجه

تميّزت الفترة 1960 - 1969 بحدثين تاريخيين مهمّين في نطاق تطوّر الاقتصاد الطبيعي، أولهما تصدير أول شحنة من النفط عام 1962، وثانيهما تولّي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966. بالنسبة إلى اكتشاف النفط وتصديره، فقد بدأت أنظار شركات النفط العالمية تتجه نحو أبوظبي قبيل الحرب العالمية الثانية ثم أسفرت عمليات التنقيب عن اكتشاف النفط عام 1959. وقد اكتشف النفط بعد ذلك في مياه أبوظبي الإقليمية من قبل شركة مناطق أبوظبي البحرية (أدما)، وفي يوليو 1962 تحرّكت أول ناقلة من جزيرة داس وهي محمّلة بأول شحنة من نفط أبوظبي إلى الأسواق العالمية.

لقد برزت عمليات التنمية الاقتصادية في أبوظبي منذ تصدير النفط عام 1962، حيث بدأت صناعة النفط تأخذ دورها القيادي في مسيرة التنمية، وتعاضم هذا الدور مع اكتشاف العديد من حقول النفط وارتفاع معدلات الإنتاج. فقد بلغ حجم الصادرات النفطية نحو 710 آلاف طن بقيمة 705 آلاف جنيه إسترليني عام 1962.

كذلك بلغت كميات التصدير نحو 23495 ألف طن وبقيمة 63860 ألف جنيه إسترليني عام 1968. والجدول التالي رقم 1/1 يبيّن كميات النفط المنتجة والمصدّرة من إمارة أبوظبي للفترة 1962 - 1969.

جدول رقم (1/1):

الكميات المنتجة والمصدّرة من النفط الخام في إمارة أبوظبي

(ألف طن)

السنة	الإنتاج	التصدير
1962	795	711
1963	2389	2366
1964	8951	8778
1965	13344	13240
1966	17042	17197
1967	18051	17860
1968	23629	23460
1969	28900	27500

المصدر: دولة الإمارات - دراسة مسحية شاملة - مكتبة زايد المركزية 1978.

لقد بلغ عدد آبار النفط المحفورة سبع آبار في البر، بينما لم تحفر أي بئر في البحر عام 1960. كما ارتفع العدد في نهاية عام 1969 إلى 183 بئراً منها 120 بئراً منتجة، والجدول التالي رقم 1/2 يبيّن تطوّر عدد آبار النفط المحفورة والمنتجة خلال الفترة 1960 - 1969.

وبالتالي زاد من المخاطر التي يتعرّض لها صيادو اللؤلؤ وانخفاض أسعاره، وبالتالي تدنّي دخل الأفراد العاملين في هذه المهنة. ولا شك أن القيود التجارية التي فرضتها حكومة الهند في مواجهة تصدير اللؤلؤ من الخليج العربي في ذلك الوقت أدّت بدورها إلى تراجع صناعة اللؤلؤ في أبوظبي.

ومن أهم الأسباب الرئيسة لتدهور صناعة اللؤلؤ اكتشاف النفط في المنطقة بعد أن حصلت شركات النفط العالمية الكبرى على امتيازات للتنقيب عن النفط، مما أوجد فرص عمل جديدة للمواطنين، وأدى إلى ظهور أنشطة اقتصادية جديدة. كما أن حصول حكومة أبوظبي على دفعات نقدية سنوية طبقاً لشروط الامتياز خلق نشاطاً تجارياً على نطاق واسع.

2/1/1 نشاط صيد الأسماك

يتميّز اقتصاد أبوظبي قبل عام 1960 بأهميّة نشاط صيد الأسماك، نظراً إلى كون أبوظبي غنية بثروتها السمكية وأن مياهها الإقليمية واسعة وتبلغ أطوال شواطئها نحو 500 كلم. كما أن مياهها في أغلب مناطق سواحل أبوظبي ضحلة، وتكثر فيها الجزر التي يزيد عددها على 200 جزيرة، بالإضافة إلى أن الخليج العربي شبه مغلق ويشبه البحيرة، ما يساعد على تجميع الأسماك وتكاثرها في مواسم مختلفة.

لقد كانت مهنة صيد الأسماك في الماضي مهمّة وتأتي بالدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ، نظراً إلى ما تسهم به من نصيب كبير في الدخل القومي لسكان أبوظبي. وتدرجياً انحسرت أهميّة مهنة صيد الأسماك بعد بروز أنشطة اقتصادية جديدة، خاصة الأنشطة النفطية والمهن الأخرى التي تدرّ دخلاً مستقراً ومجدياً وبجهد أقل وذلك على الرغم من ارتفاع الطلب على الأسماك وزيادة أسعارها.

3/1/1 نشاط الزراعة والرعي

كان لمهنتي الزراعة والرعي أهميّة جيدة بالنسبة إلى اقتصاد أبوظبي في فترة ما قبل اكتشاف النفط، غير أن أهميتهما أخذت بالتناقص خاصة بعد دخول شركات النفط البلاد واكتشافه وإنتاجه بكميات تجارية. وتوجد المراعي في مناطق عديدة في أبوظبي، وذلك في أطراف واحة العين وفي المناطق المحيطة بحواضر ليوا في إقليم أبوظبي الغربي. وتعدّ هذه المراعي ذات طابع موسمي نتيجة لتوافر مراعي شتوية ومراعي يقصدها الرعاة في موسم الربيع وأخرى في موسمي الصيف والخريف. كما تعدّ الزراعة من المهن القديمة في أبوظبي، خاصة في منطقة العين وفي واحات ليوا التي توجد فيها التربة الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة.

جدول رقم (1/2):

عدد آبار النفط المحفورة والمنتجة في إمارة أبوظبي

السنة	الآبار المحفورة	الآبار المنتجة
1960	7	---
1961	12	---
1962	35	7
1963	59	16
1964	79	46
1965	98	52
1966	122	56
1967	145	74
1968	161	93
1969	183	120

المصدر: د. مانع سعيد العتيبة، اقتصادات أبوظبي قديماً وحديثاً، وزارة النفط والصناعة 1973.

وكان لعائدات النفط أهميتها القصوى في تنشيط التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي، فكلما زادت عائدات النفط، ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية نتيجة لارتفاع معدل الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية، وبالتالي زيادة مستوى المعيشة في البلاد. ولقد بلغت عائدات النفط عام 1962 نحو 706 آلاف جنيه إسترليني ثم ارتفعت إلى 79535 جنيه إسترليني عام 1969، كما هو مبين في الجدول التالي رقم 1/3.

جدول رقم (1/3):

الإيرادات النفطية لحكومة أبوظبي

(ألف جنيه إسترليني)

السنة	الإيرادات النفطية
1962	706
1963	2292
1964	4391
1965	11867
1966	35632
1967	39570
1968	63860
1969	79535

المصدر: د. مانع سعيد العتيبة، اقتصادات أبوظبي قديماً وحديثاً، وزارة النفط والصناعة 1973.

2/2/1 مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من أن الاستفادة من إيرادات النفط في نطاق مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تكن على المستوى المطلوب خلال الفترة التي سبقت 1965؛ لكون ما أنفق في مجالات التنمية المختلفة لم يتجاوز 1715 جنيهاً إسترلينياً خلال الفترة 1963 - 1965، فإن هذا الصرف يعدّ فاتحة خير وانطلاقة أولى لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة مقارنة بالفترة التي سبقت الستينيات. والجدول التالي رقم 1/4 يوضح حجم المصروفات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1963 - 1965:

جدول رقم (1/4):

مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي (جنيه إسترليني)

السنة	المصاريف	المشروعات
1963	235000	الطرق والميناء والمياه والمباني الجاهزة
1964	225000	محطة توليد الكهرباء (المرحلة الأولى)
1965	1165000	خط أنابيب المياه من الساد إلى أبوظبي، ومحطة للكهرباء
المجموع	1715000	

المصدر: د. مانع سعيد العتيبة، اقتصادات أبوظبي قديماً وحديثاً، وزارة النفط والصناعة 1973.

وفي مجال النقل والمواصلات، شُيّدت الطرق الداخلية لمدينتي أبوظبي والعين، حيث شُيّد نحو 100 كم من الشوارع الداخلية لمدينة أبوظبي خلال الفترة المذكورة، إضافة إلى بناء حائط بحري من الأسمنت لحماية شارع الكورنيش من مدّ البحر. كما شُيّد طريق أبوظبي- العين، حيث بدأ العمل فيه منذ عام 1966 حتى عام 1969. ويعدّ هذا الطريق بمنزلة الشريان الحيوي للبلاد لكونه يربط أبوظبي العاصمة بالمنطقة الشرقية-العين.

وفي مجال الموانئ البحرية، كانت البضائع قبل عام 1962 تردّ إلى أبوظبي بحراً وتفرّغ على الشاطئ، غير أن عمليات التنزيل من الصنادل قد تحسّنت بعد تشييد رصيف صغير على الجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة. وكانت السفن عابرة المحيطات تقف على الساحل نظراً إلى ضحالة المياه عند الشاطئ، حيث يجري تفريغ البضائع في سفن وقوارب صغيرة، ما تسبّب في ارتفاع التكاليف وضياغ الوقت، الأمر الذي أدّى إلى عرقلة الحركة التجارية. ولغرض معالجة هذا الوضع فقد برزت فكرة إنشاء ميناء عميق مع تشييد رصيف بحري وذلك في عام 1967. وتعدّ هذه الإنجازات مقدّمة لإنشاء ميناء زايد الحيوي. وقد تميّزت الفترة 1963 - 1965 بدراسة هذا المشروع ومختلف مشروعات الطرق الداخلية والخارجية وتصميمها، إضافة إلى مشروع كاسر الأمواج، حيث انتهى تنفيذ هذه المشروعات بعد عام 1970.

وبالنسبة إلى المطارات فقد شُيّد مطار أبوظبي الدولي بمرحلتين تغطي إحداهما مبنى المسافرين وملحقاته ونظام الإنارة والتسهيلات الملاحية، بينما بدئ بتشييد المدرج في صيف عام 1966 واكتمل في نهاية عام 1967 بكلفة إجمالية بلغت 26 مليون درهم للمرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام 1967 واكتملت في مارس عام 1970 بكلفة إجمالية بلغت 40 مليون درهم.

كما شهدت الفترة 1960 – 1968 إنجاز المرحلة الأولى من محطة توليد الكهرباء بكلفة 225 ألف جنيه إسترليني وإنجاز خط أنابيب المياه من الساد إلى أبوظبي بتكلفة 1165 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى إنجاز مساكن شعبية في مدينة أبوظبي بكلفة 255 ألف جنيه إسترليني ومشروعات متفرقة أخرى.

وفي مجال الزراعة، فقد عرف الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- بحكمته في التخفيف من حدة الظروف المناخية الصعبة وذلك بزراعة الأشجار، حيث وضع -طيب الله ثراه- برنامجاً زراعياً في أوائل الستينيات عندما كان حاكماً لمنطقة العين. وأول منطقة زرعت بالأشجار كانت على طول الحدود بين أبوظبي وعمّان. بيد أن بداية التشجير في مناطق أخرى خاصة على طريق أبوظبي-العين لم تبدأ إلا في مطلع عام 1968. وتتسم فترة الستينيات بإجراء دراسات مكثفة عن الزراعة بهدف تطويرها. وكانت أول دراسة قامت بها البعثة البريطانية التي أرسلتها وزارة التنمية لما وراء البحار وذلك في عام 1967. واستُفيد من هذه الدراسات في السبعينيات بإنشاء مشروعات زراعية متطورة كمشروع السعديات وغيره من المشروعات الزراعية.

3/2/1 التنمية الاجتماعية والبشرية

إن الثروة الحقيقية لإمارة أبوظبي تتمثل في المواطن الإماراتي الذي يسهم بشكل فاعل في مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال العمل الجاد والملتزم بالانتماء وحقوق المواطنة وواجباتها، وطيلة الحقب السابقة ظل الاهتمام بالتنمية البشرية والاجتماعية في مقدمة أولويات القيادة العليا، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على تطور قطاعات التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية والرعاية الاجتماعية وغيرها من متطلبات تحقيق الرفاه والرّخاء الاجتماعي لأفراد المجتمع جميعهم.

من أهم أسباب نجاح مسيرة التنمية الشاملة في إمارة أبوظبي خلال الحقب والعقود الماضية انطلاقها من الاهتمام قبل أي شيء بالإنسان المواطن، باعتباره وسيلة التنمية وغايتها. ومن هنا فقد أعطت مسيرة التنمية قضايا التنمية البشرية ومجالاتها اهتمامها الأعظم، واستطاعت عبر جهود جادة في هذه المجالات تحقيق قفزات نوعية كبرى قلّما تجد لها نظيراً على مستوى العالم في مجالات التعليم والصحة وغيرها من مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، فضلاً عن المنجزات الكبيرة التي تّمت على مستوى استكمال البنى التحتية الأساسية، ففي كل مكان من ربوع الإمارة، ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة، وانخفضت معدلات وفيات الرضع، كما أصبح الناس أطول عمراً. وقد تخطى الجهد التنموي في أبوظبي حدود سدّ الحاجات الأساسية للفرد إلى الارتقاء المطرد والنوعي بالخدمات المتاحة للمواطن في كل المجالات من تربية وتعليم وتكوين ورعاية صحية وتغطية اجتماعية وتشغيل وتوسيع أطر وفضاءات مشاركته في مجهود البناء التنموي.

وتعدّ إمارة أبوظبي من بين أكثر دول المنطقة اهتماماً بالرفاه الاجتماعي من خلال توفير مختلف الخدمات العامة التي تستهدف الحفاظ على مستوى متقدّم من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وقد شمل ذلك توفير البنية التحتية والخدمات البلدية والخدمات التعليمية والصحية وتطويرها على أرقى المعايير والمستويات العالمية وأفضلها.

أولاً: التعليم

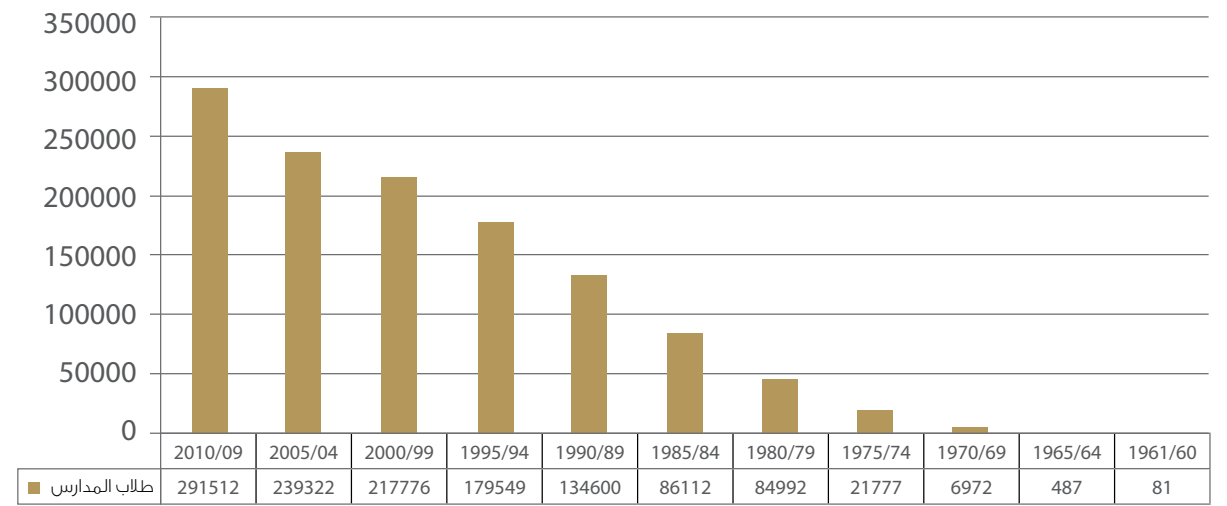
يرجع تاريخ التعليم التقليدي في إمارة أبوظبي إلى قرون سابقة وحضارات قديمة عُثر على آثارها في مواقع تاريخية عدّة. كما بدأت في حقب لاحقة أنواع من التعليم التقليدي منها التعليم من خلال الكتاتيب ومدارس القرآن والحلقات العلميّة، ومن ثم تبعه تعليم شبه نظامي، حيث تأسست أول مدرسة في أبوظبي سنة 1930. أما التعليم النظامي فقد بدأ بصورة فعلية في العام الدراسي 1960/1961 حينما افتتحت ثلاث مدارس والتحق بها 81 تلميذاً من الذكور فقط قام بتعليمهم 6 مدرّسين، وافتتحت أول مدرسة للبنات في الإمارة عام 1963/1964، بينما افتتحت أول دار للحضانة عام 1968.

وعند تولّيه مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966، أولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- التعليم اهتماماً كبيراً، الذي حقق قفزات كميّة وكيفيّة كبرى، وانتشاراً جغرافياً واسعاً غطّى مناطق الإمارة جميعها خلال فترة قصيرة وشمل الإناث والذكور الذين يتلقون تعليمهم في المدارس الحكومية مجاناً، ليظهر فيما بعد التعليم الخاص في عام 1973/1974 متمماً لجهود القطاع العام، وموفّراً التعليم لأكثر من 56 % من الطلاب الذين يدرسون في إمارة أبوظبي في عام 2010.

لقد كان هناك إدراكاً مبكراً لدى القيادة العليا بأن المهارات البشرية ورأس المال الفكري تعدّ عوامل أساسية وحاسمة في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للأمم، ومكوّنات حيوية لاقتصاد المستقبل ومفاتيح النمو الناجح. لقد انطلقت أبوظبي منذ الوهلة الأولى في هذا المضمار الذي رسم معالمه معلّم الإمارات الأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله-.

شكل (1/1):

مجموع طلاب المدارس في التعليم الحكومي والخاص بإمارة أبوظبي



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

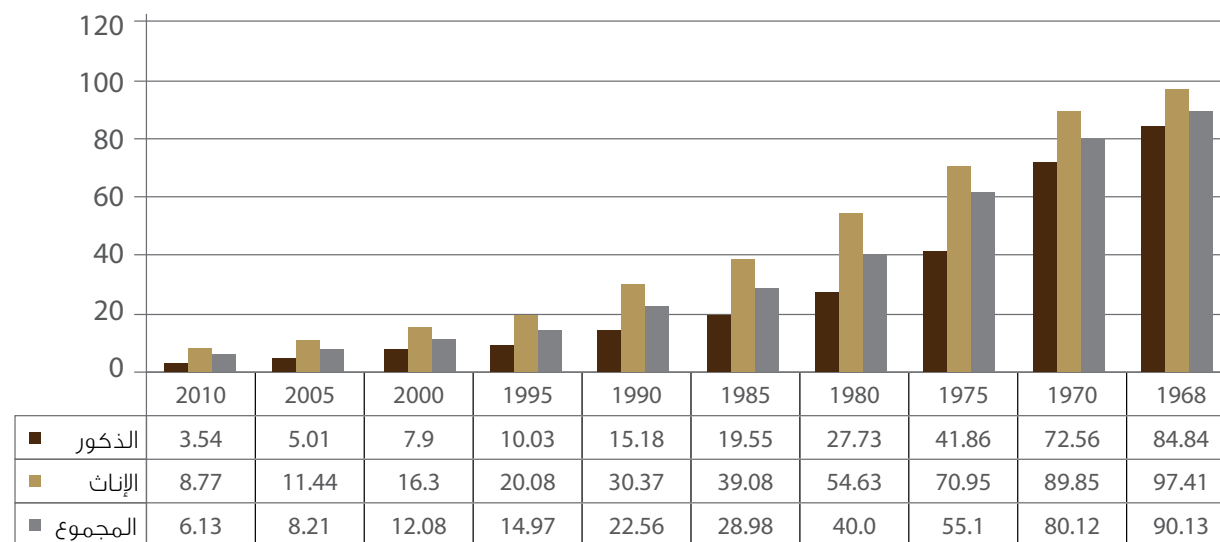
وإن كان هذا الإدراك الواعي بقيمة الإنسان قد شكّل محور ارتكاز استندت إليه خطط التنمية الشاملة وبرامجها، فإن هذا النهج لا يزال يقود مسيرة التنمية، حيث تنظر إمارة أبوظبي إلى المواطن باعتباره رأس مالها الحقيقي ووسيلتها الأهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولذلك فهي تحرص على توفير أدوات العلم والمعرفة وقنواتهما بكل الوسائل وتذلل كل العقبات التي تعترض هذا الطريق. وفي ظل هذا الاهتمام المبكر، شهد التعليم نمواً ملحوظاً تمثل في الزيادة العددية الكبيرة في الطلبة والمعلمين والإداريين وارتفاع حجم الميزانيات المخصصة له، وتطوّر أفقياً بحيث غطى التجمّعات السكانية جميعها في الريف والحضر، ورأسياً بحيث شمل مراحل التعليم كلها بأنواعه المختلفة العام والمهني ومحو الأمية.

وقد اعتمدت إمارة أبوظبي برامج واستراتيجيات متنوعة من أجل توسيع شمولية النظام التعليمي ومحتواه، عمودياً وأفقياً، بغية تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان. إضافة إلى ذلك، فقد تجاوب النظام التعليمي بشكل إيجابي مع التطوّرات التكنولوجية على المستوى العالمي، وذلك عبر تضمين المناهج التعليمية مواد تتعلق بتقنية المعلومات.

إن هذه التطوّرات الملحوظة والمتلاحقة التي شهدتها التعليم خلال حقبة زمنية قصيرة انعكست بشكل مباشر في مستويات الأمية بين الإناث والذكور التي انخفضت بشدّة، كما يتّضح ذلك من الشكل التالي:

شكل (2/1):

معدلات الأمية بين السكان المواطنين (10 سنوات فأكثر) في إمارة أبوظبي



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

لقد حققت مسيرة التعليم في إمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية طفرات كمّية ونوعيّة كبرى، حيث انتظم في المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي 2009/2010 أكثر من 291 ألف طالب وطالبة في مختلف المراحل التعليمية، من بينهم 126 ألف طالب وطالبة في 305 مدارس حكومية، و165 ألف طالب وطالبة في 184 مدرسة خاصة، بينما كان إجمالي عدد الطلاب في العام الدراسي 1960/1961 نحو 81 طالباً فقط وجميعهم من الذكور في 3 مدارس حكومية، حيث بدأ تعليم الإناث لأول مرة في عام 1963/1964، بينما ظهرت المدارس الخاصة لأول مرة في عام 1973/1974.

ثانياً: الخدمات الصحية

وفي مجال الصحة، اتسمت الفترة 1960-1968 بتطوّر بطيء سواء بالنسبة إلى حجم الخدمات الصحية المقدّمة للمواطنين أو في عدد الأسرّة المتوافرة في المستشفيات. فقبل عام 1967 لم يكن هناك سوى مستشفى واحدة في مدينة أبوظبي تضم 50 سريراً، وكان يعمل في المستشفى المذكور ثمانية أطباء يساعدهم 15 ممرضاً وممرضة. كما أنشئت أول مستشفى حكومية في العين وكان يضمّ 20 سريراً ويعمل فيها طبيباً فقط و6 ممرضين وممرضات.

وعلى الرغم من التطوّر البطيء في مضمار الصحة، فإن السياسة الصحية السليمة التي

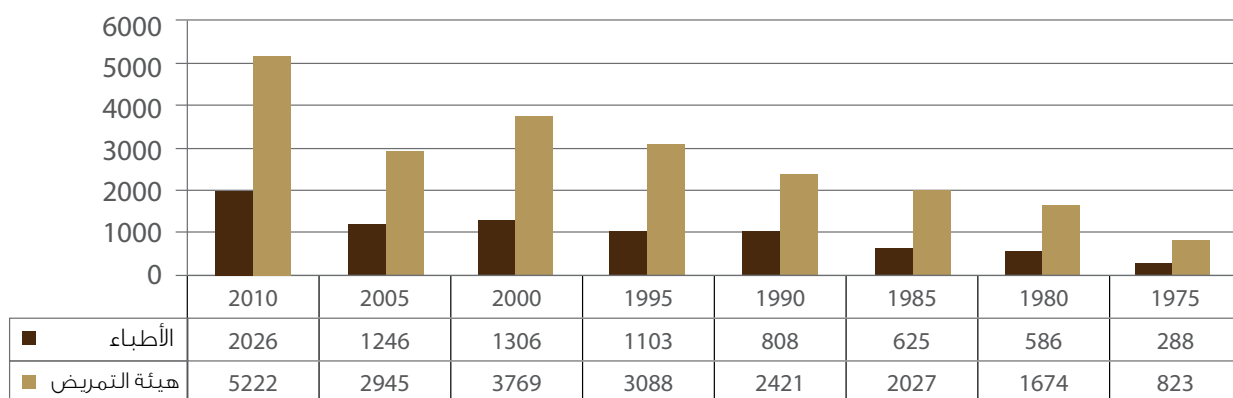
اعتمدتها الإمارة كان لها الأثر الكبير في التقدّم في مجال الصحة العامة، وذلك للخدمات الصحية المجانية التي تقدّمها لكل المقيمين من مواطنين ووافدين في حينه.

وتحتل إمارة أبوظبي اليوم مراكز متقدّمة على مستوى العالم من حيث الجهود التي تبذلها لتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، وقد شهدت الإمارة خلال السنوات الماضية تطوّراً كبيراً في القطاع الصحي في القطاعين الحكومي والخاص. أما بالنسبة إلى القطاع الحكومي فقد تطوّرت خدمات الرعاية الصحية الأولية بصورة كفلت توفيرها في أنحاء الإمارة جميعها، وتقوم هذه المراكز بتقديم خدمات العلاج الأساسي وخدمات طب الأسنان والتوعية الصحية، أما بالنسبة إلى الصحة والوقاية فقد شملت مظلة خدمات الطب الوقائي برنامج مراقبة الأمراض السارية ومكافحتها، وذلك عن طريق التطعيم والتطهير الكيميائي ومراقبة المخالطين والكشف الباكر عن الأمراض والتوعية والتثقيف الصحي بالتعاون مع الأجهزة المعنية جميعها في الإمارة. كما امتدت جهود هيئة الصحة - أبوظبي لتشمل تطوير السياسة الدوائية، حيث وضعت الضوابط والتشريعات التي تحكم عملية تصنيعها وصلاحياتها وآثارها الجانبية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية تتعدّى مستشفىين فقط ونحو 600 سرير في كل من مدينتي أبوظبي والعين عام 1975. أما في عام 2010 فقد بلغ عدد المستشفيات الحكومية 12 مستشفى تضمّ 2582 سريراً، بالإضافة إلى مستشفىين عسكريتين، و435 مركزاً صحياً (حكومياً وخاصاً)، بينما زاد عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية ليصل إلى 2026 طبيباً عام 2010، كما شهدت الخدمات التخصصية تطوّراً كبيراً انعكس على مستويات الأداء في الأقسام جميعها. كما أن القطاع الخاص أخذ في النمو، خاصة مع نمو نظام التأمين الصحي الذي يساهم في التخفيف عن كاهل الحكومة، حيث يوجد في إمارة أبوظبي حالياً 19 مستشفى خاصة و239 عيادة.

إن إمارة أبوظبي تمكنت وعلى مدى الأربعين عاماً من عمر الاتحاد من إرساء دعائم شبكة الرعاية الصحية حيث شملت كافة المواطنين في مختلف أرجاء البلاد الأمر الذي صاحبه تحسن في كافة المؤشرات الصحية للإمارة حيث تم استئصال الأمراض المزمنة والمعدية مثل الملاريا وحالات الإسهال وشلل الأطفال والحصبة فانخفض معدّل الوفيات ليصل إلى 1.5 فقط لكل ألف من السكان في عام 2010 مقارنة بنحو 4.5 عام 1975 وقد ساهم ذلك كله في ارتفاع معدّل العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للمواطن ليصل إلى 76.2 سنة في عام 2010، وهو من بين أعلى المعدّلات العالمية، مقارنة بنحو 49.3 سنة في عام 1970.

شكل (1 / 3):

الأطباء وهيئة التمريض في القطاع الصحي الحكومي في إمارة أبوظبي



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الفصل 2:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1974



يمكن القول إن النفط يمثل تحوّلاً شاملاً في البنية الاقتصادية للإمارة، باعتباره قد مهّد سبيل التطوّر الاقتصادي في إمارة أبوظبي. ففي النصف الأول من السبعينيات (1970 – 1974)، التي تعدّ فاتحة عهد النفط في إمارة أبوظبي، سيطرت ملاحم التطوّر والتغيّر في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية جميعها. وتتميّز الفترة المذكورة باعتماد الإمارة بصورة رئيسة على إيرادات النفط التي تعتمد بدورها على كمّيات النفط الخام وأسعاره في الأسواق العالمية. ومن الواضح أن اتجاهات المؤشرات التنموية لاقتصاد إمارة أبوظبي هي حصلة عوامل ومعطيات كثيرة من الانعكاسات الكبيرة لقطاع النفط على حجم الإنجازات التنموية في الإمارة.

وقد وُفّر النفط لإمارة أبوظبي الإيرادات التي مكّنتها من القيام بمشروعات إنمائية لم يكن بالإمكان إنجازها في الماضي. ونظراً إلى أن الإمارة كانت تعيش في شغف وحرمان من ثمار الحضارة الحديثة كافة، فقد اتجهت الحكومة بكل ثقلها إلى نشاط الخدمات والتعمير وتركّزت جهودها في ميدان الإنماء البشري أكثر من الإنماء الاقتصادي. ويمكننا في ما يلي استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية التي توضح معالم التطوّر والتعمير في إمارة أبوظبي خلال الفترة (1970 – 1974).

1/2 معدّلات النمو الاقتصادي للمتغيّرات الاقتصادية للإمارة

أدّى إنتاج النفط الخام وتصديره بكمّيات كبيرة إلى تطوّر كبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970 – 1974). ولقد تميّزت الفترة المذكورة باتجاه تصاعدي شديد للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث ارتفع من 3267.0 مليون درهم عام 1970 إلى 33826.0 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 91.7 % خلال السنوات المذكورة. ولقد انعكس التطوّر الشديد لناتج الصناعات الاستخراجية على مجمل التطوّرات الاقتصادية في البلاد، حيث سجّل ناتج الصناعات الاستخراجية معدّل نمو سنوي مقداره 91.1 % خلال السنوات (1970 – 1974) مقابل نمو سنوي مقداره 46.6 % للناتج المحلي الإجمالي عدا الصناعات الاستخراجية خلال الفترة نفسها، وكما هو مبين في الجدول التالي رقم (2/1).

ففي ضوء معدّلات النمو الاقتصادي المرتفعة لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال الفترة المذكورة، يلاحظ أن تلك الاتجاهات التنموية في إمارة أبوظبي هي نتيجة لأثر نمو النشاط النفطي على القطاعات غير النفطية، وذلك للترابط الكبير بينهما، حيث برزت إلى الوجود أنشطة جديدة غير نفطية لتلبية المتطلّبات المتشعّبة للحياة العصرية.

جدول رقم (2/1):

معدّل النمو السنوي للمتغيّرات الاقتصادية بالأسعار الجارية

(مليون درهم - %)

القطاع السنة	1970	1974	معدّل النمو (2) السنوي %
الناتج المحلي الإجمالي (نفطي وغير نفطي)	3267	33826	917.7
الناتج المحلي الإجمالي (قطاع نفطي)(3)	2143	28786	91.4
الناتج المحلي الإجمالي (قطاع غير نفطي)	1124	5041	46.6
الناتج المحلي الإجمالي (أنشطة سلعية)	2509	30539	82.3
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	565	2792	48.1
أنشطة سلعية	331	1710	38.7
أنشطة خدمية	234	1082	38.7
الناتج المحلي الإجمالي (أنشطة خدمية)	758	3288	17.7
الصادرات السلعية	2009	23599	57.8
الواردات السلعية	352	2266	33.3
الفائض التجاري السلعي	1657	21333	53.0
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف درهم)	49	216	54.5
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نفطي) (ألف درهم)	32.1	183.4	69.3
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (غير نفطي) (ألف درهم)	16.9	32.1	18.3

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

تقوم القيمة المضافة بالأسعار الجارية في إطار أنها تخلو من الضرائب، ولكنها تتضمّن إعانات على المنتجات (سعر البيع - الضريبة على المنتجات + الإعانات على المنتجات = الأسعار الأساسية) وبعبارة أخرى، فإن الأسعار الأساسية = سعر المنتج - الضرائب + الإعانات.

اعتمدت عملية استخراج معدّلات النمو السنوي صيغة معادلة النمو المركّب حسب توجيهات خبراء الأمم المتحدة، وكما هو متّبع في مؤسسات دوائر الإمارة:

السنة الأخيرة 1 - 1

السنة الأولى ن

يشار إلى قطاع الصناعات الاستخراجية (نفط وأخرى) بالقطاع النفطي.

2/2 الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نجد في مجال الأهمية النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1970 - 1974، أن قطاع الصناعات الاستخراجية قد احتل المرتبة الأولى لتصبح الأهمية النسبية للقطاع المذكور 85.1 % في الإجمالي عام 1974 بعد أن كانت النسبة 65.6 % عام 1970. وتأتي زيادة هذه المساهمة النسبية نتيجة التطور الكبير في كميات الإنتاج النفطي وزيادة أسعاره من جهة وعدم وجود زيادات كبيرة ملموسة لمصادر الدخل المتدفقة من القطاعات الأخرى عدا بعض القطاعات مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة من جهة أخرى.

ويظهر أن قطاع التشييد والبناء قد حقق زيادات كبيرة في إجمالي الناتج المحلي رغم تراجع أهميته النسبية من 13.7 % عام 1970 إلى 5.4 % من عام 1974. ويعود سبب إحراز هذا القطاع المرتبة الثانية في أهميته النسبية من إجمالي الناتج المحلي إلى البدء بإنشاء الطرق الرئيسية والفرعية والموانئ والمطارات وغيرها من مرافق البنى التحتية.

كذلك أحرز قطاع الخدمات الحكومية المرتبة الثالثة من إجمالي الناتج المحلي رغم انخفاض أهميته النسبية من 8.1 % عام 1970 إلى 3.3 % من الإجمالي عام 1974. ومن الواضح أن زيادة حجم الاستهلاك الحكومي (الرواتب والأجور وشراء مواد وخدمات) هي نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة ورغبة الحكومة في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين من صحة وتعليم، حيث أدت هذه العوامل إلى بروز معالم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

من هنا نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية والقيم المضافة لبقية القطاعات الاقتصادية، وكما في الجدول (2/2) توضّح هذه النسب هيمنة قطاع النفط على اقتصاد إمارة أبوظبي، وأن عمليات تراجع قيمته المضافة أو زيادتها تنعكس آثارها على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الاقتصادية لم توجد في النصف الأول من السبعينيات. ولقد بدأت الجهات المختصة في إمارة أبوظبي تعمل بجهود حثيثة لخلق نوع من التوازن بين القطاعات المختلفة، وذلك لتقليل فرص تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلّبات التي يتعرّض لها الطلب على النفط خاصة في الثمانينيات.

وفي ما يخصّ تطوّر إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد شهدت إمارة أبوظبي خلال السنوات 1970 - 1974 إنجازات ضخمة لكثير من المشروعات التنموية بحيث شملت مجالات متعدّدة غطّت القطاعات كافة، وذلك إدراكاً لأهمية تطوير الخدمات الأساسية وتنميتها في المجتمع وتدعيماً للبنية التحتية والخدمات والمرافق العامة. ولقد بلغت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت 564.9 مليون درهم عام 1970 ثم ارتفعت إلى 2791 مليون درهم عام 1974 بمعدّل نمو سنوي كبير بلغ 48.1 % نتيجة للمشروعات النفطية التي نُفذت خلال الفترة المذكورة.

وفي نطاق متغيّرات التجارة الخارجية من صادرات وواردات سلعية وفائض الميزان التجاري، فقد احتل قطاع التبادل السلعي مع العالم الخارجي مركزاً مهماً في اقتصاد إمارة أبوظبي، نظراً إلى اعتماد الإيرادات العامة على الصادرات النفطية، ومن جهة أخرى فإن تلبية الطلب المحلي على السلع الرأس مالية والاستهلاكية يتركز على الواردات من الخارج. ولقد حقق حجم الصادرات السلعية معدّل نمو سنوي مقداره 57.8 % مقابل 33.3 % للواردات السلعية خلال الفترة 1970 - 1974. ولقد نجم عن محصّلة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 1656.9 مليون درهم عام 1970 ثم ارتفع إلى 21333.3 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 53 % خلال السنوات المذكورة.

جدول رقم (2/2):

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (السلعية والخدمية)
(مليون درهم - %)

القطاع	1970		1974	
	القيمة	النسبة المئوية %	القيمة	النسبة المئوية %
النشاطات السلعية				
الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك	0.1	0.003	1.2	0.003
الصناعات الاستخراجية	2143	65.6	28786	85.1
الصناعات التحويلية	10	0.3	31	0.1
الكهرباء والغاز والماء	10	0.3	78	0.2
البناء والتشييد	345	10.6	1643	4.9
مجموع النشاطات السلعية	2508	76.8	30539	90.3
النشاطات الخدمية				
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	197	6.0	1248	3.7
الفنادق والمطاعم	13.0	0.4	65	0.2
النقل والتخزين والاتصالات	172.0	5.2	362	1.1
العقارات وخدمات الأعمال	112.0	3.4	484	1.4
الأنشطة الخدمية الأخرى (خدمات حكومية)	265	8.1	1128	3.3
مجموع النشاطات الخدمية	759	23.1	3287	9.7
المجموع الكلي للأنشطة	3267	100	33826	100

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي.

3/2 المؤشرات الهيكلية لاقتصاد إمارة أبوظبي

في إطار تقويم أي اقتصاد والتعرّف على الإنجازات التنموية خلال فترة من الزمن، لا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى مؤشر النمو وحده، وإنما يقتضي رصد التطوّرات التي طرأت على هيكل النشاط الاقتصادي في الاتجاه الإيجابي وبمسارات تنويع القاعدة الاقتصادية.

ومن الواضح أن اقتصاد إمارة أبوظبي خلال السبعينيات وبالتحديد خلال النصف الأول من السبعينيات يعاني اختلالاً تمثل في الهيمنة الكبيرة للقطاع النفطي الذي يغلب عليه طابع النشاط الاستخراجي. وتأتي هذه الخاصية للاقتصاد الوطني في السبعينيات بسبب حداثة الاقتصاد الوطني والارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية وعدم استكمال خطط أنشطة القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

ويلاحظ من الجدول رقم (2/3) أن الدور الرئيس لقطاع الصناعات الاستخراجية أصبح قوياً، حيث بلغت نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمارة 94.3 % عام 1974 بعد أن كانت النسبة 85.4 % عام 1970. كذلك يظهر أن النسبة الكبيرة للإيرادات العامة من إجمالي الناتج المحلي تشير إلى ضخامة الإيرادات النفطية ودور الحكومة في توفير تلك الإيرادات لغرض توفير الخدمات الضرورية للمواطنين. ولقد ارتفعت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من 38.8 % عام 1970 إلى 71.3 % عام 1974.

وفي ما يخص التطوّر الهيكلي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من السبعينيات، تراجعت نسبة قيمة الاستثمار الثابت إلى إجمالي الناتج المحلي وذلك من 17.3 % عام 1970 إلى 8.3 % عام 1974، غير أن هذه النسب لا تزال سليمة، حيث يشير هذا الاتجاه إلى كفاءة الاستثمار، وذلك في ضوء الإنجازات الضخمة في تدعيم البنى التحتية.

ونتيجة لارتفاع قيم صادرات إمارة أبوظبي من 2009.3 مليون درهم عام 1970 إلى 23599.4 مليون درهم عام 1974، فقد تطوّرت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 61.5 % عام 1970 إلى 69.8 % عام 1974. ولا شك في أن هذه الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات النفطية قد أدّت إلى ارتفاع نسبة صادرات النفط الخام من إجمالي الصادرات لتصبح النسبة 91.2 % عام 1974 بعد أن كانت 85.1 % عام 1970.

جدول رقم (2/3):

المؤشرات الهيكلية لاقتصاد إمارة أبوظبي
(نسبة مئوية - %)

القطاع	1970	1974
ناتج الصناعات النفطية / الناتج المحلي الإجمالي	65.6	85.1
إجمالي تكوين رأس المال الثابت/ الناتج المحلي الإجمالي	17.3	8.3
الصادرات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي	61.5	69.8
الواردات / الناتج المحلي الإجمالي	10.8	6.7
صادرات النفط الخام / إجمالي الصادرات	85.1 %	91.2 %

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي.

1/3/2 هيكل التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصاد إمارة أبوظبي، حيث بلغت نسبة التجارة (صادرات + واردات) في الناتج المحلي الإجمالي 72.3 % عام 1970 ثم ارتفعت النسبة إلى 76.5 % عام 1974. وتعتمد عملية التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي بشكل رئيس على التجارة الخارجية التي توفر احتياجات الاقتصاد من السلع الرأس مالية والوسيطة والاستهلاكية. كما توفر التمويل اللازم لتلبية احتياجات التنمية من خلال الصادرات المختلفة وبشكل خاص النفط الخام. وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن إمارة أبوظبي وخلال تاريخها الطويل ومنذ بداية تعاملها مع الأسواق الخارجية لم تحقق عجزاً قط في ميزانها التجاري.

لقد شهد اقتصاد إمارة أبوظبي تطورات ملحوظة في التجارة الخارجية، حيث ارتبطت هذه التطورات بالتحويلات التي شهدها الاقتصاد المحلي وكما يعكسها الناتج المحلي الإجمالي. ومن جهة أخرى نتيجة لاعتماد الاقتصاد المحلي على القطاع النفطي، فإن حجم الصادرات وقيمتها يعدّان محدّدين رئيسيين لنمو الاقتصاد الوطني وكذلك القدرة على الاستيراد. ولقد ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية في إمارة أبوظبي من 2009.3 مليون درهم عام 1970 إلى 23599.4 مليون درهم عام 1974 بمعدّل نمو سنوي مقداره 57.8 % خلال الفترة المذكورة. كما ازدادت قيمة الواردات الإجمالية من 352.4 مليون درهم عام 1970 إلى 2266.1 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 33.3 % خلال الفترة نفسها، وكما هو مبين في الجدول (2/4).

جدول رقم (2/4):

هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد إمارة أبوظبي
(مليون درهم %)

البيان	1970	1974
الواردات السلعية الإجمالية	352	2266
الصادرات السلعية الإجمالية	2009	23599
صادرات نفطية	1775	23267
صادرات غير نفطية	234.3	332
إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية (2+1)	2361	25865
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	3267	33826
درجة الانفتاح الاقتصادي %	72.3	76.5
نسبة الواردات/الناتج المحلي الإجمالي %	10.8	6.7
نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي %	61.5	69.8
نسبة الصادرات النفطية/إجمالي الصادرات %	58.1	91.2

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي.

ويبدو واضحاً أن هذه الزيادات الكبيرة في إجمالي قيمة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) نسبة إلى الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970 - 1974 في إمارة أبوظبي، قد أدّت إلى انفتاح اقتصاد إمارة أبوظبي على الخارج، خاصة أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 76.5 % عام 1974. ولا شك في أن هذا الانكشاف أو الانفتاح الكبير على الخارج قد يسبّب أزمات هيكلية في الاقتصاد الوطني، خاصة في حال انخفاض أسعار تصدير النفط. من هنا سعت حكومة أبوظبي إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية للإمارة.

4/2 أهم العوامل التي ساعدت على تطوير الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من السبعينيات

لم تكن معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي متشابهة في كل المراحل الزمنية، بل قد متفاوت وتؤثر في النمو الاقتصادي لتعكس بدرجة كبيرة الخصائص البارزة والملامح الرئيسية لكل مرحلة من تلك المراحل. وقد شهدت إمارة أبوظبي خلال الفترة 1970 - 1974 جملة من التطورات الإيجابية ساعدت على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات كبيرة، وكان من أبرز التطورات المؤسسية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها الفترة 1970 - 1974، قيام الدولة الاتحادية في ديسمبر 1971، واستكمال منجزات الخطة الخمسية 1968 - 1972 والصرف على المشروعات التنموية لإمارة أبوظبي، وتحسين العقود النفطية المبرمة بين حكومة أبوظبي وشركات النفط الأجنبية لمصلحة الحكومة، وارتفاع أسعار النفط في أكتوبر 1973، وتأسيس شركة أدنوك الوطنية للبترول، وبروز أنشطة اقتصادية جديدة... وغيرها من الأحداث التي أدت إلى التغير الجوهري بين هذه المرحلة والمراحل السابقة لها، حيث سيتم التعامل باختصار مع تلك العناصر التي أدت إلى التطور الكبير في الاقتصاد الوطني لإمارة أبوظبي خلال الفترة المذكورة، كما يلي:

1/4/2 قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة

في عام 1971 شهدت المنطقة العربية مولد دولة جديدة باسم دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتألف من سبع إمارات: أبوظبي ودبي والشارقة والفجيرة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة. وقد جعل الاتحاد من هذه الإمارات دولة تملك الوحدة الجغرافية، كما تملك الوحدة البشرية ومن ورائها الخلفية الحضارية ووحدة التجربة التاريخية.

ومع إرساء قواعد البنى الاتحادية وإنشاء الدستور المؤقت، برزت في دولة الإمارات العربية المتحدة معالم دولة عصرية، ذات بنية سياسية منظمة يشترك فيها أفراد المجتمع في عملية البناء والتطوير، كل وفق قدراته ومؤهلاته. ولم ينشأ هذا النظام بصورة عشوائية خاصة في المجالات الاقتصادية والخدمات العامة.

في نطاق الثروة النفطية، نُسقت السياسات النفطية بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد وتحقق التعاون بين الدوائر المحلية ووزارة النفط والثروة المعدنية. كذلك وُحّدت الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة في مجالات المواصلات والصحة والكهرباء والماء. ولا شك في أن تلك الإجراءات الإصلاحية قد نجحت في نقل الدولة الوليدة إلى طور العلم والرخاء والتقدم. والمتتبع لتاريخ السياسة التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1971 حتى الآن، يلاحظ التطور السريع والمذهل الذي شمل القطاعات والأنشطة كلها.

ومن الواضح أن استمرار أي دولة في طريق التقدم والنهضة مرهون عادة بنوعية شخصية قائدها. من هنا فإن نجاح تجربة الاتحاد وتماسكه كتجربة عالمية رائدة يعود -بعد فضل الله عز وجل إلى شخصية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- وإخوانه حكام الإمارات الأخرى.

2/4/2 استكمال أهداف الخطة الخمسية (1968 - 1972)

ارتفع حجم عائدات النفط خلال الفترة التي تولّى فيها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- عام 1966، حيث اقتضى وضع خطة اقتصادية تتضمن الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي وتناسب مع الظروف الاقتصادية القائمة في ذلك الوقت. ونظراً إلى كون البلاد في حينه تفتقر إلى متطلبات التطور الاقتصادي جميعها، خاصة متطلبات البنية التحتية، فقد بات من الضروري وضع خطة اقتصادية لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية والعاجلة.

ولقد تمّت المصادقة على الخطة الخمسية (1968 - 1972) من رئيس الدولة بموجب المرسوم الأميري رقم (15) في 20/3/1968، حيث بمقتضى هذا المرسوم جاءت الموافقة على أبواب الخطة وبنودها، إذ بلغ حجم التخصيصات المالية 296 مليون دينار بحريني. كما بلغت المصروفات القطاعية المحققة من المبالغ المعتمدة نحو 1871 مليون درهم خلال الفترة 1968 - 1972. وحقق قطاع الخدمات أعلى نسبة من إجمالي الصرف على الخطة، بلغت 28. مقابل نسبة 25.2 % لقطاع المواصلات من الإجمالي.

3/4/2 إنشاء مجلس التخطيط وتنظيم الهيكل الإداري لدائرة التخطيط

في إطار تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لاقتصاد أبوظبي في بداية عام 1968، ظهرت حاجة ماسة إلى استحداث مجلس تخطيطي يتولّى الإشراف على تنفيذ الخطة المذكورة. وفي الوقت نفسه فإن عملية إنشاء هذه المؤسسة أصبحت حتمية لتقويم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي، والتحضير للإجراءات التي يجب اتخاذها لمرحلة ما بعد الاستقلال وقيام الاتحاد والرغبة في توسيع القاعدة الاقتصادية للأنشطة غير النفطية وعدم الاعتماد على النفط كمصدر واحد للدخل، وأخيراً تنظيم حركة الأسعار والسيطرة على مسارات التضخم التي صاحبت ظهور النفط وانطلاقة التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء الحاجة الماسة إلى جهاز ينظم شؤون التخطيط ومساراته، صدر في مايو عام 1968 المرسوم الأميري رقم (14) لسنة 1968 بإنشاء مجلس التخطيط الذي يتضمن تحديد اختصاصات المجلس، وفي مقدّماتها وضع الخطوط العريضة لرسم الخطط للإعمار الشامل، والتصديق على الخطط وميزانياتها والإشراف على تنفيذها، بالإضافة إلى إقرار تنفيذ الميزانيات الاعتيادية ومراقبتها لضمان تنسيقها مع الخطة ودعم الأنشطة العمرانية والاقتصادية في القطاع الخاص. وكان من الطبيعي أن تكون مهمّة المجلس أيضاً وضع أسس التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرحلة المقبلة التي تختلف بالضرورة من حيث بنياتها ووسائلها عن المرحلة السابقة.

وفي عام 1971، استُحدث أول مجلس للوزراء في إمارة أبوظبي، وذلك لتولّي المهام التي ارتبطت سابقاً بمجلس التخطيط المذكور، الذي أدّى بدوره مهامه الرسمية في المرحلة

السابقة. وفي عام 1974 صدر المرسوم الأميري رقم (16) الذي تضمّن تنظيم هيكل إداري جديد يتولّى تخطيط قضايا التنمية ومتابعتها في إمارة أبوظبي يسمّى دائرة التخطيط، حيث حدّدت اختصاصاتها بجملة من البنود التي تتركّز في دراسة حاجة البلاد من خطط التنمية والتطوير، واقتراح أهداف عامة بالتعاون مع الجهات المختصة ومتابعة خطط الإنماء وتنفيذ الخطط والمناهج والمشروعات واختصاصات أخرى وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات وقرارات المجلس التنفيذي. وبناءً على هذه الاختصاصات، فقد قامت دائرة التخطيط في إطار إعدادها ومتابعتها للمشروعات الإنمائية لإمارة أبوظبي بإصدار مناهج سنوية للتطوير تتضمّن مختلف المشروعات الإنمائية في البلاد.

4/4/2 السياسات النفطية التي انتهجتها حكومة أبوظبي

أصبح دور النفط مهماً في الحياة الاقتصادية من خلال صادراته، حيث تعتمد الإيرادات النفطية في تمويل الواردات السلعية. وينعكس أثر الصادرات النفطية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المكوّنة للاقتصاد الوطني للإمارة من خلال تنشيط وتأثير التنمية الاقتصادية، وتغيير نمط الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة في البلاد. وفضلاً عن كون النفط الخام القطاع الرائد في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعدّ أيضاً القاعدة الأساسية لخلق مصادر متعددة ذاتياً من حيث استخدامه كمصدر للطاقة أو كمادة أولية للعديد من الصناعات التحويلية في إمارة أبوظبي. من هنا تبنت إمارة أبوظبي سياسات حكيمة بشأن إنتاج النفط وتصديره يمكن إبرازها باختصار من خلال الأمور التالية:

5/4/2 العضوية في منظمة الأقطار المصدّرة للنفط (أوبك)

تعدّ إمارة أبوظبي من خلال ممثلتها دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً فعالاً في منظمة الأقطار المصدّرة للنفط بحكم كونها من البلدان الرئيسية إنتاجاً للنفط وتصديره. فقد سعت إمارة أبوظبي إلى خلق ظروف تتسم بالاستقرار في سوق النفط العالمية، حيث التزمت القرارات نفسها التي صدرت عن منظمة أوبك في اجتماعها الأول الذي عقد عام 1960. وفضلاً عن ذلك، فإن إمارة أبوظبي حريصة على التنسيق الدائم مع أقطار أوبك ومع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال إسهامها بشكل فعّال في تجاوز كثير من الأزمات التي تتعلّق بالإنتاج وأسعار النفط.

وقد انعكست السياسة النفطية الرشيدة التي انتهجتها الإمارة تجاه تذبذب أسعار النفط وزيادة العرض النفطي على حدوث بعض التوازن بين العرض والطلب النفطي من خلال التزام حصتها الإنتاجية حسب الحصص الموزّعة على الأعضاء بموجب اتفاقيات أوبك سابقاً. وفي نطاق حسن استغلال الثروة النفطية لمصلحة الاقتصاد الوطني، فقد قامت الإمارة بوضع الخطط اللازمة للسياسات النفطية وتحديد البرامج الإنتاجية للنفط من خلال إشراف أدنوك على شركات النفط العاملة في الإمارة.

6/4/2 العضوية في منظمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط (أوبك)

تعدّ إمارة أبوظبي من خلال ممثلتها دولة الإمارات العربية المتحدة أهم الأعضاء في منظمة

الأقطار العربية المصدّرة للنفط لامتلاكها نسبة كبيرة من احتياطات النفط. ولقد وُقّع إنشاء المنظمة في بداية الأمر بين ثلاثة أقطار عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا في عام 1968. وفي 24 مايو 1970 قُبلت أبوظبي ودبي والبحرين والجزائر أعضاء في المنظمة. ولقد التزمت إمارة أبوظبي أهداف المنظمة من حيث تحقيق أوثق العلاقات بين الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الخاص بصناعة النفط.

7/4/2 إنشاء شركات النفط الوطنية

لعلّ أهم الخطوات التي انتهجتها إمارة أبوظبي في صياغة سياستها النفطية وتنفيذها ما يتعلّق بإنشاء شركة بترول أبوظبي الوطنية في عام 1971 وذلك على غرار شركات النفط الوطنية التي تأسّست في الأقطار المجاورة مثل شركة النفط الوطنية الكويتية. ويعدّ إنشاء شركة نفط وطنية بمنزلة تعزيز لدور الحكومة وتقويتها في السيطرة على نفطها ومشاركة فعّالة في الصناعة الوطنية التي كانت تنفرد بها شركات أجنبية.

إن إقامة شركة نفط وطنية متكاملة واشتراكها في الأنشطة النفطية جميعها يؤدّي إلى زيادة العائدات النفطية. كما أن إنشاء هذه الشركة يقلّل الاعتماد على الشركات الأجنبية في العمليات النفطية. وتعدّ المشاركة النفطية من أهم الأمور التي تتولاها الشركة نيابة عن الحكومة.

وفي 20 ديسمبر 1972 أبرمت اتفاقية بين كل من شركة أدما وشركة بترول أبوظبي والحكومة يحقّ بموجبها للحكومة أن تملك 25 % من رأس مال الشركتين. وفي 3 ديسمبر 1974 أبرمت اتفاقية أخرى ارتفعت بمقتضاها مساهمة الحكومة في الشركتين إلى 60 %.

وتتفرّع من شركة بترول أبوظبي الوطنية شركات عدّة يحق للقطاع الخاص المساهمة فيها، حيث تقوم هذه الشركات بكثير من نشاطات الأعمال النفطية مثل شركة الحفر الوطنية وشركات الإنشاءات النفطية وشركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع. ولعلّ من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة في ما يخصّ الدخول في مختلف الأعمال النفطية هو ذلك القرار الخاص بإنشاء مصفاة للنفط، حيث كانت إمارة أبوظبي وسائر الإمارات تعتمد في سدّ حاجتها المحلية من المنتجات النفطية على ما تستورده من الأقطار المجاورة وهي إيران والبحرين والمملكة العربية السعودية. وقد بوشر العمل في مصفاة أم النار في إبريل عام 1973. وقد ابتدأت المصفاة العمل في شهر إبريل من عام 1976 بطاقة إنتاجية مقدارها 15 ألف برميل يومياً.

8/4/2 أسعار النفط

كانت إمارة أبوظبي تقف باستمرار مع بقية أعضاء منظمة «أوبك» في المطالبة برفع أسعار النفط قبل فترة السبعينيات وبعدها؛ وذلك لأن هذه الأسعار قد جُمّدت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1972. وكان تجميد أسعار النفط لمصلحة البلدان المستهلكة للنفط والمالكة لأسهم شركات النفط العالمية. وفي ظل زيادة معدّلات التضخم تُوصّل إلى اتفاقية بين أعضاء أوبك في فبراير 1972 عادت بموجبها أسعار النفط لتتماشى مع معدّلات التضخم.

الفصل 3:

اتجاهات التنمية والتطوير في إمارة أبوظبي 1975 - 2010



بسم
ميت
الشيخ زايد بن سلطان
الرحمة الأولى في ١٧ فبراير
وزارة
الاستشاريون
سي سي
شركة العقارات
ZAID
ES—FIRST PHASE
D PRESIDENT OF U.A.E.
NE 1972
ER GIBB AND PARTNERS
WHARVES CONSTRUCTION
REDGING RECLAMATION

1/3 التطورات الإجمالية لأهم المتغيرات الاقتصادية

اقتصرت الأدبيات الاقتصادية قبل ستينيات القرن الماضي على التركيز على محدّدات نظرية النمو الاقتصادي وشروطها، حيث تدور معظم النظريات والنماذج الاقتصادية حول كيفية زيادة رأس المال التراكمي ومحدّدات الاستثمار وأنواعه ومحفزاته وعلاقته بالدخل القومي دون التطرّق إلى الجوانب النوعية للمتغيّرات الاقتصادية. كذلك كان الاهتمام يتركز على السياسات التي يجب اتباعها في الدول النامية لغرض التحوّل من الاقتصاد التقليدي المتمثل في الزراعة إلى الاقتصاد الصناعي الحديث الذي يحقق تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل البطالة.

وفي إطار الحديث عن الأدبيات المعاصرة، فقد بدأ الاهتمام بالجانب النوعي (البشري) في عملية التنمية الاقتصادية. وتأتي مبررات هذا المفهوم الحديث لعملية التنمية من منطلق شمول النمو الاقتصادي جوانب نوعية دون اقتصره على التراكم الرأسمالي. وعلى الرغم من أن التراكم الرأسمالي محدد أساسي للنمو الاقتصادي، فإن العنصر البشري يعدّ عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وتسعى حكومة أبوظبي إلى تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجوانب الاجتماعية، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية. وهنا لا بدّ من تأكيد أن عملية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في اقتصاد الإمارة يتطلّب تفصيلاً لأدوار المتغيّرات جميعها المؤثرة في تطوير الهيكل الإنتاجي ولا سيّما العنصر البشري.

وتتطلّب التنمية المستدامة إعادة هيكلة من حين إلى آخر وبشكل مستمر، وتختلف حسب مقتضيات واحتياجات وأهداف محدّدة، حيث يقتضي ترتيبها حسب أسبقيات تحدّد على أسس علمية وموضوعية في إطار تطلّعات الأفراد المستقبلية وعلاقاتهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. كذلك تعمل التنمية المستدامة لتغيير مستمر ومتواصل لمكوّنات المجتمع والفرد وأوضاعه التي يعيش فيها. وتتطلّب التنمية المستدامة مسارات حضارية يتحوّل بها المجتمع خلال مراحل متتالية تحدّد فتراتها وأهدافها دراسات علمية وتطلّعات سياسية مستقبلية تؤدّي دوماً إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان.

1/1/3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية من 3566.8 مليون درهم عام 1975 إلى 93743.0 مليون درهم عام 1980 بمعدّل نمو سنوي مقداره 19.4 %. وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تمّت في النصف الثاني من السبعينيات، فإن هذا النمو السريع في النشاط الاقتصادي لإمارة أبوظبي قد صاحبه بعض الاختناقات التي شهدها الاقتصاد المحلي بسبب ضيق الطاقة الاستيعابية وغياب القوى العاملة المؤهلة، وعدم تجاوب السوق المحلية مع الزيادة السريعة في الطلب المحلي، خاصة في ظل الزيادة الكبيرة في الدخل القومي. وعليه فقد شهدت إمارة أبوظبي ارتفاعاً في معدّلات التضخم أدت إلى تباطؤ في معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال عامي 1977 و1978.

وبرغم ضعف مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد خلال بعض سنوات حقبة السبعينيات، خاصة عام 1978، فإن معظم الأداء الاقتصادي الموجب كان حصيلة مساهمة الأنشطة غير النفطية. كما شهدت الفترة 1977 - 1979 تطوراً آخر تمثّل في زيادة معدّلات الهجرة الأجنبية، ما أدّى إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية التي شملت قيوداً أكثر تحكّماً في سوق العمل تمثلت في التشديد في منح تراخيص العمل أو تجديد السارية منها، واستحداث العديد من الضوابط الإدارية والتنظيمية في مجالات العمل.

وفي ما يتعلّق بالفترة 1981 - 1985، وهي التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد تميّز النشاط الاقتصادي المحلي باتجاه تنازلي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 101686 مليون درهم عام 1981 إلى 67487 مليون درهم عام 1985 وبمعدّل انخفاض سنوي مقداره 6 %. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للصناعات الاستخراجية بمعدّل سنوي 13 % مقابل زيادة بسيطة بمعدّل نمو سنوي مقداره 8.5 % للأنشطة الأخرى عدا الصناعات الاستخراجية خلال الفترة نفسها. ويبدو أن أغلب التطورات الاقتصادية والاجتماعية قد بلغت ذروتها عامي 1980 و1981، وبعد عام 1981 تراجعت معدّلات نمو العديد من المتغيّرات الاقتصادية، واستقرّت معدّلات النمو الأخرى عند حدود معيّنة، وبالتالي فإن حجم النشاط الاقتصادي الذي تميّز قبل عام 1981 بالزيادات التصاعديّة اتجه إلى الاستقرار النسبي.

ولا شكّ في أن سبب الفورة الاقتصادية خلال الفترة 1979 - 1981 هو نتيجة انتعاش القطاع النفطي بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي تزامن مع الأحداث السياسية في إيران في مطلع عام 1979، حيث ارتفع السعر العالمي لنفط حقل مبران ليصل إلى 29.6 دولار للبرميل الواحد عام 1981. وجاءت السياسات الحكومية للتجاوب مع هذه التطوّرات الجديدة وتمثّلت في تخفيض القيود على الإنفاق العام، واتباع سياسة ائتمانية أكثر توسّعاً، وتخفيض القيود على سوق العمل.

إن أهم ما تميّزت به الفترة 1983 - 1985 هو تراجع الناتج لمختلف الأنشطة السلعية والخدمية، خاصة نشاط الصناعات الاستخراجية والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح. ونظراً إلى ارتباط نمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة وغير مباشرة بتطوّر إنتاج النفط الخام وتصديره، وبالتالي بروز أثره في مسارات التنمية الاقتصادية، فإن انعكاس أثر النشاط النفطي في وتائر نمو الأنشطة السلعية والخدمية خلق إفرزات غير مرغوب فيها في اقتصاد الإمارة.

وبصدد المرحلة الرباعية الأخرى (1986 - 1990)، فقد انتعش النشاط الاقتصادي مرة أخرى، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 47,878 مليون درهم عام 1986 إلى 114,093 مليون درهم عام 1990 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 20.4 %. ولا بدّ من الإشارة

إلى أن عامي 1986 و 1987 شهدا انخفاضاً متواصلاً في الأداء الاقتصادي، حيث إن فترة الركود الاقتصادي التي بدأت اعتباراً من عام 1983 استمرت حتى عام 1987. وتضافرت عوامل كثيرة لتسهم بدورها في تعميق حدة التباطؤ الاقتصادي واستمرار فترتها، منها تخفيض الكميات المصدّرة من النفط دعماً لقرارات منظمة أوبك، والتدهور التدريجي في الأسعار الرسمية للنفط، حيث وصل متوسط سعر برميل النفط إلى 9.5 دولار فقط، أي نحو ثلث مستوى السعر الذي كان سائداً عام 1981. كذلك فإن عامل الحرب العراقية-الإيرانية التي بدأت في سبتمبر 1980 وانتهت في أواخر عام 1988، أفرز آثاراً سياسية وعسكرية سلبية، حيث تدنّى مناخ الاستثمار وتبعته عمليات إحجام الشركات العالمية عن القدوم أو الالتزام.

وعلى الرغم من الانتعاش الذي حدث في الناتج المحلي الإجمالي شاملاً النفط خلال عام 1987 حيث ارتفع من 47878 مليون درهم عام 1986 إلى 53189 مليون درهم عام 1987 وبنسبة نمو مقدارها نحو 15.3. فإن الناتج المحلي للسلع الخدمية قد تراجع قليلاً خلال العامين المذكورين بنسبة انخفاض 1.3%. وفي إطار اتجاه تطوّر نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي 1989 و 1990، فقد كان تطوّراً إيجابياً حيث ارتفع الناتج شاملاً النفط بنسبة نمو 26.4% خلال العامين المذكورين.

وفي ما يخصّ المرحلة الرابعة للأداء الاقتصادي في إمارة أبوظبي (1991 - 2010) فهي تتميز بكونها أطول فترات الانتعاش الاقتصادي التي مرت بها إمارة أبوظبي، بل أكثرها استقراراً. وبالرغم من الآثار السلبية الناجمة عن احتلال العراق للكويت في بداية هذه الفترة، فإن هذه المرحلة شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط، كما أصبحت إمارة أبوظبي مركزاً للأعمال وإعادة التصدير، ونقطة انطلاق للشركات الكبرى التي أسهمت في إعادة البناء في دول الخليج الأخرى.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (3/1) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعاً بمعدّل نمو سنوي مقداره 5.6% خلال السنوات 1991 - 2001، بينما سجّل ناتج الصناعات الاستخراجية ارتفاعاً بمعدّل سنوي مقداره 2.6% خلال الفترة نفسها. وشمل تحسّن أداء الأنشطة السلعية والخدمية جميعها، حيث سجّل الناتج المحلي، عدا الصناعات الاستخراجية، معدلات نمو عالية بلغت 8% خلال السنوات 1991 - 2001.

وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (3/1)، فقد شهد عام 2010 انتعاشاً كبيراً، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 620.3 مليار درهم وبنسبة نمو سنوي بلغت 7.4% مقارنة بعام 2009، ما يشير إلى تجاوز اقتصاد الإمارة سلبيات الأزمة المالية العالمية جميعها.

وتؤكد هذه المعطيات قوة اقتصاد إمارة أبوظبي واستقراره، وعودته إلى أفضل مما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية، كما تعطي ميزة تنافسية كبيرة لهذا الاقتصاد في مواجهة الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وتدفع باتجاه تعزيز جاذبيته للاستثمار المحلي والأجنبي.

جدول رقم (1/3):

معدّل النمو السنوي للمتغيّرات الاقتصادية بالأسعار الجارية

نسبة مئوية (%)

القطاع	1980 1975	1985 1981	1990 1986	2001 1991	2010 2002
الناتج المحلي الإجمالي (قطاع نفطي)	17.8	13.1	31.5	5.0	21.3
الناتج المحلي الإجمالي (قطاع غير نفطي)	30.9	8.5	12.8	7.0	12.5
الناتج المحلي الإجمالي (نفطي وغير نفطي)	19.4	6.0	17.8	4.9	15.8
الناتج المحلي الإجمالي (أنشطة سلعية)	83.8	73.5	66.9	67.9	71.1
الناتج المحلي الإجمالي (أنشطة غير سلعية)	16.2	26.5	33.1	32.1	28.3
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	39.7	6.0	3.6	11.9	21.9
أنشطة سلعية	43.3	7.8	5.6	12.0	23.3
أنشطة غير سلعية (خدمية)	35.9	0.6	0.1	12.2	20.9
الصادرات السلعية	53.9	42.8	36.1	38.7	42.0
الواردات السلعية	35.1	29.5	26.5	29.2	30.2
الفائض التجاري السلعي	48.5	37.4	30.4	32.1	35.8
الاستهلاك النهائي الحكومي	26.9	(5.4)	4.9	5.5	6.4
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.5	11.0	12.0	0.4	9.8
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نفطي)	10.8	17.6	25.0	0.6	13.6
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (غير نفطي)	0.2	2.7	7.2	2.4	7.3

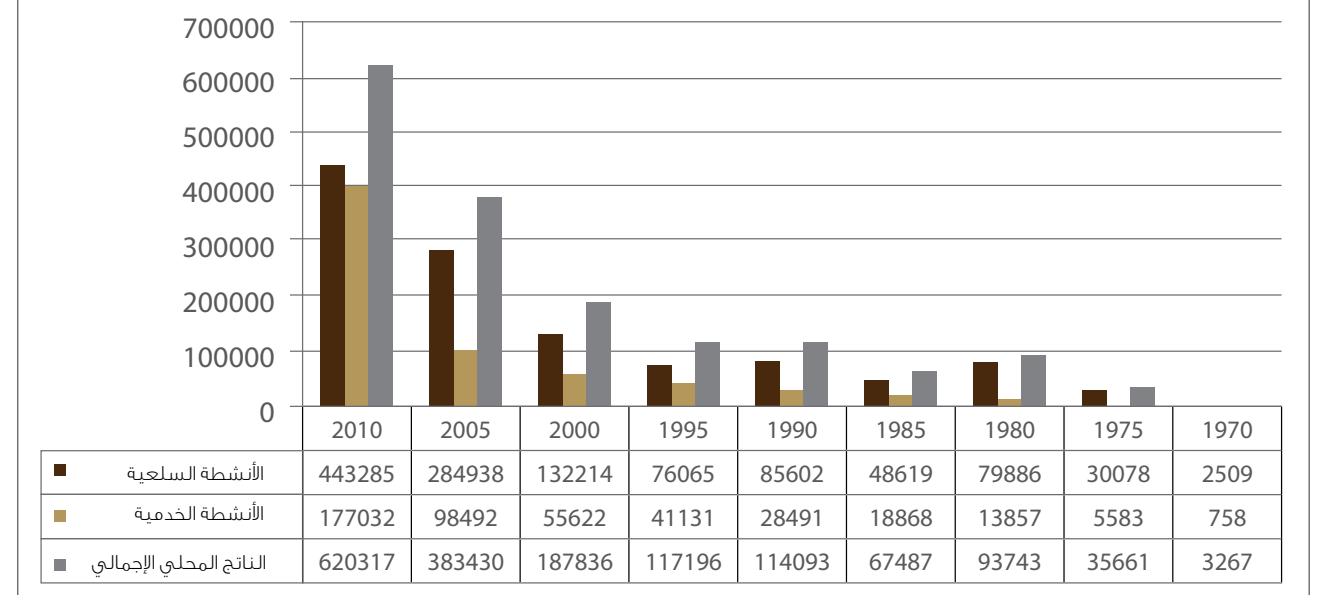
المصدر: دائرة التخطيط- أبوظبي؛ مركز الإحصاء - أبوظبي.

إن هذا النمو القوي الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي وفي الأنشطة والقطاعات الاقتصادية جميعها يشكّل دليلاً قاطعاً على أن إمارة أبوظبي تجاوزت تماماً انعكاسات الأزمة المالية العالمية جميعها. وقد استطاع اقتصاد إمارة أبوظبي أن يحقق خلال عام 2010 مكاسب قياسية صافية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 186 مليار درهم بالأسعار الجارية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 383.430 مليار درهم عام 2005 إلى 806.031 مليار درهم عام 2010 بالأسعار الجارية. كما أن مرونة اقتصاد إمارة أبوظبي والفوائض المالية

الضخمة التي يتمتع بها والنمو القوي الذي حققته القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وارتفاع أسعار النفط وغيرها من العوامل المهمة التي أسهمت جميعها في إعادة الاستقرار سريعاً إلى الاقتصاد المحلي وساعدت الإمارة على تجاوز تداعيات هذه الأزمة. كما أن هذه البيانات تؤكد أن إمارة أبوظبي لم تتوقف عند تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية، بل استطاعت أن تحقق العديد من المكاسب الاقتصادية المهمة من هذه الأزمة وفي مقدمتها الاستقرار الكبير في السوق المحلي وانخفاض معدل التضخم إلى الحدود الدنيا.

شكل (3 / 1) :

الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية (مليون درهم)

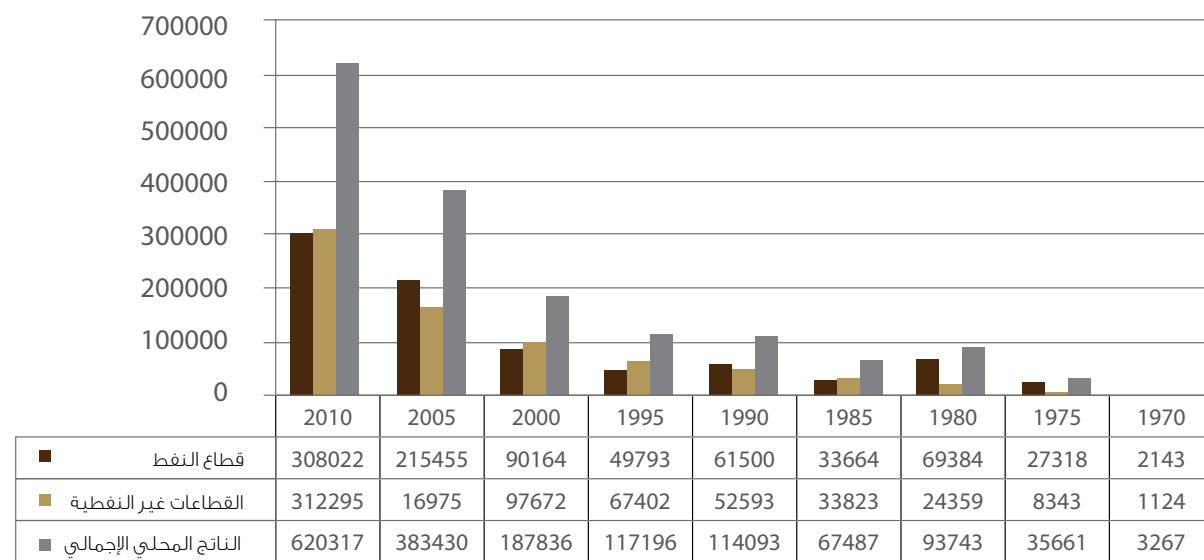


المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

إن أي قراءة في واقع اقتصاد إمارة أبوظبي وآفاقه تؤكد أن هذا الاقتصاد، الذي قطع أشواطاً بعيدة في النمو وأحرز درجة كبيرة من التطور والتنوع في غضون فترة قصيرة، يتحرك من قوة إلى قوة في ظل توافر إدارة حكيمة تستفيد من التجارب الماضية في سعيها إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة. وقد انعكس ذلك من خلال ما شهده اقتصاد إمارة أبوظبي في السنوات الماضية من إقامة مشروعات كبرى وتبنيها انطوت على رؤية عملية وقراءة دقيقة للآفاق جعلت من الاقتصاد المحلي محط أنظار المستثمرين من مختلف أنحاء العالم ونقطة مهمة لإقامة الصفقات التجارية الكبيرة. لقد عزز اقتصاد أبوظبي خلال السنوات الماضية مسيرته نحو إقامة بنية قوية قائمة على التنوع الاقتصادي والسير نحو التنمية الشاملة، بعد أن أصبح الاقتصاد الأكثر ديناميكية في المنطقة، وثالث أكبر اقتصاد في المنطقة العربية. فمن اقتصاد كان يعتمد في جل نشاطاته على إنفاق القطاع العام الذي يتأثر بشكل مباشر بالإيرادات النفطية الخاضعة للتذبذب، بات الاقتصاد المحلي رديفاً لاقتصاد متنوع في أنشطته الرئيسية حتى أصبح الآن يمثل مركزاً مالياً وتجاريّاً وسياسياً إقليمياً.

شكل (3 / 2) :

الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية (مليون درهم)



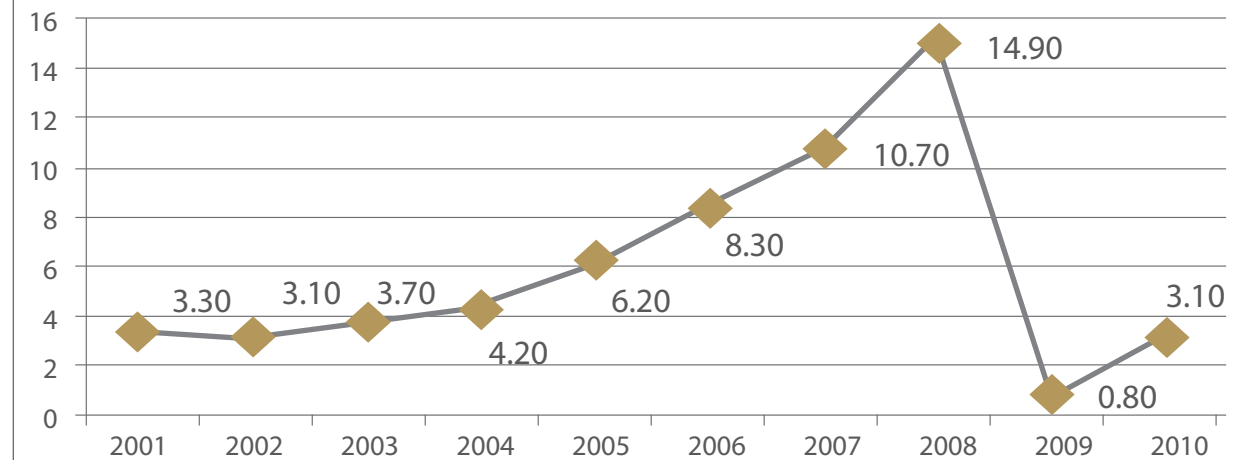
المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

وكما يتضح من الرسم البياني التالي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي ارتفع خلال العقد الماضي مرتفعاً من 383,430 مليون درهم عام 2005 إلى 620,317 مليارات درهم عام 2010. إن الأداء الاقتصادي على مدى السنوات العشر الماضية يحكي قصة نجاح أبوظبي في تسخير الموارد الطبيعية لخدمة عملية تنمية مستدامة تضمن تمتع المواطنين بواحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم وبحياة كريمة، حيث أدت هذه التطورات كلها إلى ارتفاع مماثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث تتمتع إمارة أبوظبي اليوم بثاني أعلى معدل في العالم.

وفي مجال الأسعار، شهدت إمارة أبوظبي خلال السنوات الثلاث الماضية استقراراً كبيراً في الأسواق المحلية، حيث لم يتجاوز متوسط معدلات التضخم خلال هذه الفترة 3.1%. وقد بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عام 2008 حيث وصل إلى 14.9. بينما بلغ أقل مستوياته في السنة التالية مباشرة عندما وصل إلى 0.8. وكان ذلك بسبب جملة من الإجراءات المباشرة التي اتخذتها حكومة أبوظبي لتحقيق الاستقرار في الأسعار، كما جاء هذا الانخفاض أيضاً كأحد الانعكاسات الإيجابية للأزمة المالية العالمية. أما في عام 2010 فقد بلغ معدل التضخم 3.10. كما يتبين من الرسم البياني التالي:

شكل (3 / 3):

معدلات التضخم السنوية 2010 - 2001



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

ويعود الفضل في هذه الإنجازات الاقتصادية الضخمة التي حققتها إمارة أبوظبي على مختلف الصعد خلال العقد الماضي، إلى حزمة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإمارة، وترمي إلى تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الاقتصادية، حيث أصبحت القطاعات غير النفطية تسهم بالقسط الأكبر في قيمة هذا المعدّل. كما أن النمو الاقتصادي اللافت للنظر الذي شهدته إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية تميّز بالنمو السريع للاقتصاد غير النفطي، حيث تميّزت وتيرة تقليص اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط بأنه الأسرع في المنطقة.

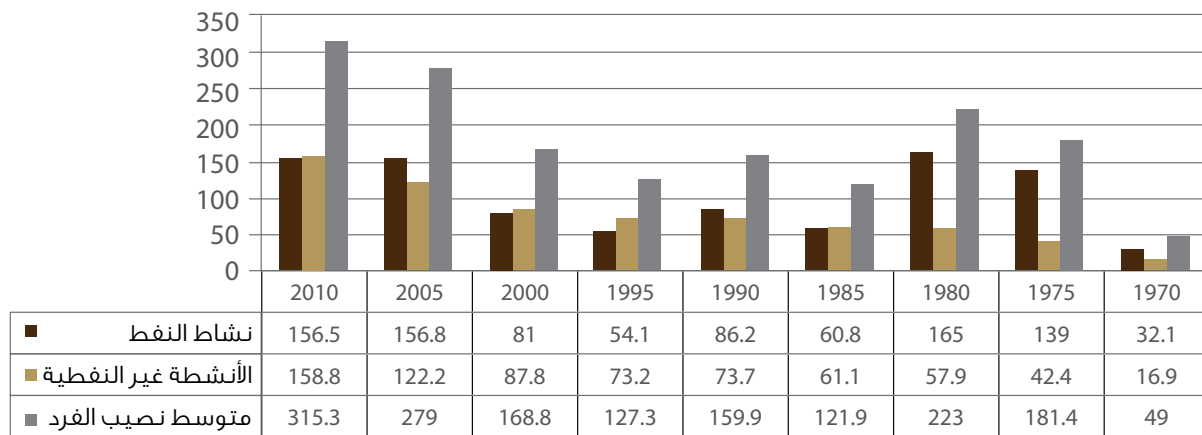
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه دون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنّعة أو إجراء أي خصوم بسبب نزوب الموارد الطبيعية وتدهورها.

على مدى الحقب والسنوات الماضية، شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي نمواً متواصلاً انعكس بشكل مباشر في ارتفاع كبير ومباشر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل هذا المعدّل عام 2010 إلى 315.3 ألف درهم، وهو ثاني أعلى معدّل على مستوى العالم. ويعود الفضل في هذا الإنجاز الاقتصادي إلى حزمة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإمارة، وترمي إلى تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الاقتصادية، حيث أصبحت القطاعات غير النفطية تسهم بالقسط الأكبر في قيمة هذا المعدّل. كما أن النمو الاقتصادي اللافت للنظر الذي شهدته إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية تميّز بالنمو السريع للاقتصاد غير النفطي، حيث تميّزت وتيرة تقليص اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط بأنه الأسرع في المنطقة.

شكل (4 / 3):

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الرئيسي (ألف درهم)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

2/1/3 إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يمثل الاستثمار أهمية بالغة في الدفع بالحركة الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة وزيادة الطاقة الإنتاجية. وخلال الفترة الماضية قامت إمارة أبوظبي بوضع العديد من خطط وبرامج للتنمية الشاملة من أجل تشجيع الاستثمار في شتى المجالات وتحفيز المدّخرات الوطنية للاستثمار في استغلال الموارد والثروات الوطنية، حيث عملت على إقامة الهياكل والأجهزة والبنية التحتية اللازمة التي تعزّز النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتشجّع رجال الأعمال والمستثمرين على ارتياد مجالات استثمارية تسهم في دفع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق ميزة نسبية عالية في جودة الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية.

لقد تميّز أداء الاستثمار في إمارة أبوظبي بزيادة نموه خلال الفترة 1975-1980، وحقق معدّل نمو سنوي مقداره 39.7. وذلك نتيجة لزيادة الإنفاق العام على مختلف المشروعات التنموية، وتركّز معظم الإنفاق الاستثماري في قطاعات البنية التحتية التي كان الاقتصاد يفتقر إلى معظمها، خاصة في بداية تلك الفترة. كما حققت الشركات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص (قطاع الأعمال) معدّل نمو سنوي مقداره 63.7 % خلال الفترة 1975-1980 مقابل نمو سنوي 35.5 % للقطاع الحكومي للفترة نفسها.

وفي إشارة فاحصة إلى الفترة 1981-1985 حول تطوّر إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد شهدت إمارة أبوظبي إنجازات هائلة لكثير من المشروعات التطويرية، حيث شملت مجالات متعدّدة غطت القطاعات كافة، إدراكاً لأهمية تطوير الخدمات الأساسية في المجتمع وتنميتها، وكذلك تدعيماً للبنية التحتية والخدمات والمرافق. ولقد قام كل من القطاع

الحكومي وقطاع الأعمال خلال الأعوام 1985-1981 بمجالات استثمار مختلفة ومتنوعة في إمارة أبوظبي تأكيداً لدور كل منهما المهم والرئيس في تطوير الاقتصاد المحلي وتنميته وتوفير الخدمات الضرورية للمواطن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن استثمارات القطاع الحكومي تتضمن الإنفاق التطويري لكل من الدوائر الحكومية والوزارات في إمارة أبوظبي. كما أن إنفاق الدوائر الحكومية يشمل أيضاً الاستثمارات السنوية الواردة ضمن الموازنة الاعتيادية للدوائر الحكومية. وباستعراض تطورات الاستثمار خلال الفترة 1985-1981، يبدو أن حجم الاستثمارات قد انخفض بمعدل نمو سنوي 7.0 % مقابل معدل انخفاض في النمو السنوي 10.3 % و 6.3 % لقطاع الأعمال والقطاع الحكومي على التوالي.

وقد تزامن انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، خاصة خلال عام 1985. وقد اتجهت سياسات الترشيح الحكومية نحو الإنفاق الاستثماري بسبب انخفاض الإيرادات النفطية واحتمال معظم البنية التحتية، ولأن العديد من أوجه الإنفاق الجاري ضروري ولا يمكن المساس به في المدى القصير.

وفي ما يخص تطور الاستثمارات خلال الفترة 1990-1986، فقد بدا واضحاً تأثير حجم الاستثمارات بالاتجاهات التي سارت نحو تخفيض حجم الإنفاق بوجه عام ووضع الضوابط الكفيلة بترشيده من جهة، والانتفاء من معظم مشروعات البنية التحتية من جهة أخرى. ففي ضوء هذه العوامل لم يطرأ على حجم الاستثمارات تطور يذكر خلال الفترة 1990-1986 وذلك في إطار معدل النمو القليل الذي لا يتجاوز 1 % خلال الفترة المذكورة مقابل معدل انخفاض سنوي لاستثمارات قطاع الأعمال مقداره 3.6 % خلال الفترة نفسها.

وفي أعقاب انخفاض حجم الإيرادات الحكومية بسبب تراجع أسعار النفط عام 1988، فقد انعكس ذلك على حجم الاستثمارات خلال العام المذكور الذي شهد انخفاضاً طفيفاً في الاستثمارات. ونظراً إلى ضعف مرونة الإنفاق الجاري الحكومي الذي يمثل التزامات شبه ثابتة للحكومة (الرواتب والأجور وشراء مواد وخدمات)، فقد انعكست معظم إجراءات الترشيح على الإنفاق الاستثماري.

وبصدد اتجاهات الاستثمارات خلال الفترة 2001-1991، فقد شهدت إمارة أبوظبي نمواً اقتصادياً في المجالات المالية والصناعية والعقارية والسياحية كافة، بالإضافة إلى التوسع العمراني وتوافر الخدمات الأساسية التي تشكّل في مجملها بنية تحتية مناسبة لانطلاقة اقتصادية، التي تتجسّد فيها عملية توجيه الاستثمارات وصولاً إلى تحقيق عوائد مجزية للاستثمار. ولقد تميّزت الفترة المذكورة بتوجيه استثمارات ضخمة نحو قطاعات إنتاجية وخدمية تمثّلت في بناء مستشفيات ومدارس حديثة وموانئ ومطارات ومرافق حديثة أخرى.

ومنذ عام 1991 يلاحظ زيادة حجم الاستثمار الكلي، حيث بلغ معدل النمو السنوي 10.7 % خلال السنوات 1991-2001 مقابل معدل نمو سنوي 9.3 % و 8.7 % لقطاع الأعمال والقطاع الحكومي على التوالي للفترة نفسها. ويبرز توزيع الاستثمارات حسب القطاع مسارات

اتجاهات الإنفاق الاستثماري، حيث أوضحت بيانات الاستثمار تحسّناً ملحوظاً في مستوى الإنفاق بالقطاع الحكومي، حيث بلغ معدل نموه السنوي 8.7 % خلال الفترة 1991-2001 مقابل 2.5 % للفترة السابقة (1986-1990).

وفي ظلّ التحوّلات الهيكلية والجغرافية الضخمة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي، ومع تزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم، التي تجاوزت الحدود الجغرافية، بما في ذلك حركة رؤوس الأموال ومصادر الطاقة وانفتاح الأسواق المختلفة، اتجهت إمارة أبوظبي بقوة نحو الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وزيادة فاعلية القطاع الخاص، وجعل الحكومة بمؤسساتها وأجهزتها أكثر تطوراً وشفافية. فقد تميّزت إمارة أبوظبي خلال السنوات الأخيرة بتجربة استثمارية جعلتها مقصداً للشركات العالمية الكبرى، حيث تناغمت السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص في ظل التوجّهات والسياسات الحكومية الرشيدة وتعزيز أواصر هذه الشراكة.

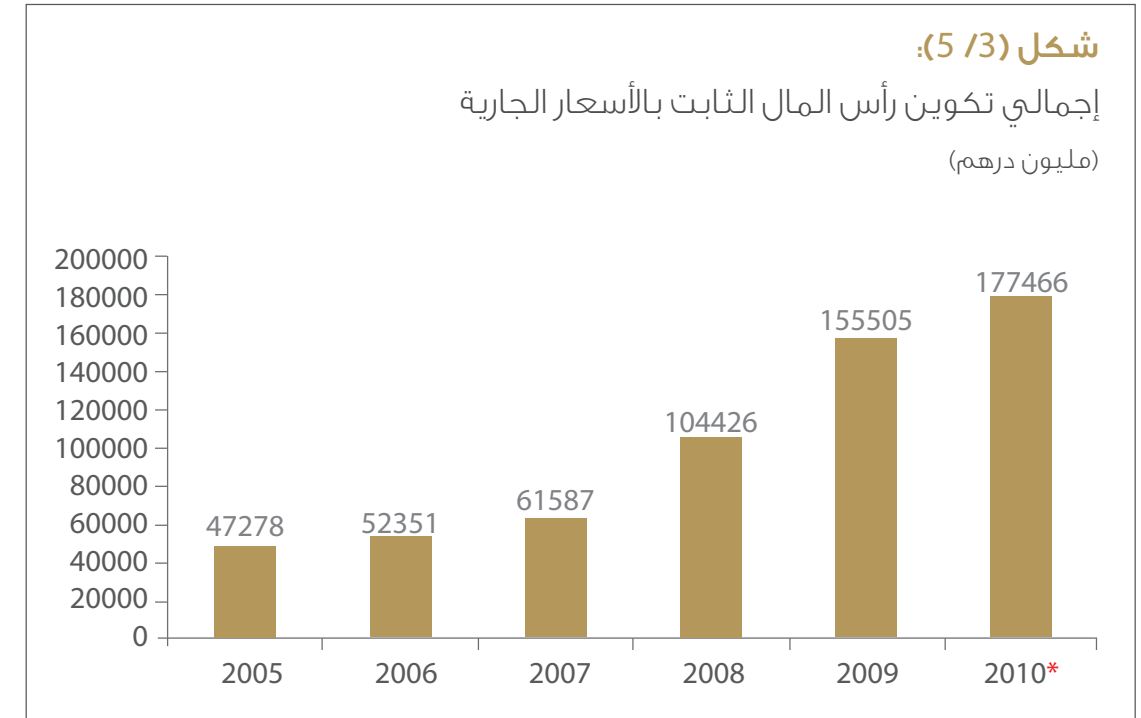
وضمن هذا الإطار، تمّ إطلاق عدد من المبادرات المهمة التي تركّز على التنمية الاقتصادية وتدعم أنشطة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، حيث شهد اقتصاد إمارة أبوظبي خلال العقد الماضي تطوراً وانتعاشاً، هو الأقوى من نوعه والأوسع في قاعدته وتنوّعه، والأعمق في أثره وديمومته، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الذي انعكس إيجاباً على زيادة حجم الاستثمارات الثابتة في الأنشطة الاقتصادية جميعها التي نمت خلال الفترة الماضية بمعدّلات قياسية.

وتتمثّل أهم ملامح البرامج التنموية لإمارة أبوظبي في تعظيم فعالية الأداء الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل للموارد المادية المتاحة لتحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الاقتصاد المحلي لمصلحة التنوّع الإنتاجي وزيادة الإنتاجية وترقية الخدمات وجودتها، وبناء مستوى أداء البنى المؤسسية والقانونية والإجرائية المنظمة للحركة الاقتصادية ورفع ترسيخاً للانفتاح والشفافية، ودفع القطاع الخاص إلى موقع متقدّم في قيادة التنمية الشاملة وتمكينه من الإسهام في الأنشطة الاقتصادية كلها، وتسهيل شراكات القطاع الخاص المحلي مع الأجنبي وتحفيزها.

وقد تميّزت مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية بتوجيه استثمارات ضخمة نحو أنشطة سلعية وخدمية وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد قاعدة إنتاجية تكون دعامة في عمليات التمويل.

وقد نجحت حكومة أبوظبي في توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي، وذلك لإعطاء الدور المناسب الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص. كما أن الخطط والاستراتيجيات، التي تبنتها إمارة أبوظبي مؤخراً، ترسم دوراً متعاضداً للاستثمارات المحلية والأجنبية في

مشروعات التنمية المستقبلية بمختلف أحجامها وأنواعها. وفي ما يتصل ببيئة الأعمال القائمة، هناك العديد من المقومات والعوامل التي تشكّل في مجملها المكونات الأساسية لبيئة جيدة تسهم بشكل فعّال في بناء قاعدة اقتصادية عريضة ومتنوعة. ويمكن القول إن هذه البيئة خدمت إمارة أبوظبي إلى حدّ بعيد، وإن التقدّم والازدهار الحاليين هما إلى حدّ كبير نتاج هذه البيئة.



* بيانات 2010 تقديرات أولية.

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

هناك عدد من المميزات التي تجعل من المناخ الاستثماري في إمارة أبوظبي مناخاً مثالياً، منها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والبنية التحتية المتطورة، والموارد البشرية المؤهلة، والعديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية والدولية التي تسهّل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول، ومناطق حرة ومدن صناعية تحفّز وتشجّع الاستثمارين الأجنبي والمحلي، ومحدودية الضرائب حيث لا تفرض الإمارة ضرائب أو تفرض بعض الضرائب ولكن في نطاق محدود وبنسبة متدنية جداً، ووجود مصادر رخيصة للطاقة حيث يعدّ النفط المحرّك الرئيس للنمو الاقتصادي، واستغلال أمثل للفوائض المالية الناتجة من مبيعات النفط، كما تتوافر في إمارة أبوظبي شبكة متطورة من المؤسسات المالية اللازمة لتسهيل انسياب رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين المواطنين والأجانب.

وفي ختام هذا الاستعراض السريع لاتجاهات الاستثمارات خلال الفترة 1975-2010، يمكن القول إن الأداء الاستثماري لإمارة أبوظبي ظلّ يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيّرات في أسعار النفط الخام وعليه -لغرض تحقيق تنمية شاملة ومستدامة- فقد اتجهت حكومة أبوظبي نحو إيجاد

صيغة عملية لتنويع مصادر الدخل القومي، إذ إن عملية تدعيم القاعدة الاقتصادية وتنويعها تعدّ الحل الأمثل. كما يمكن تحقيق مجالات تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق تشجيع الاستثمارات في المجالات التي تستفيد من الميزة النسبية. كذلك لا بدّ من تغذية الاستثمار من قنوات القطاع الخاص، وهذا يقتضي تطوير الأسواق والمؤسسات المالية.

3/1/3 الاستهلاك النهائي الحكومي

يمثّل الاستهلاك الحكومي الإنفاق الجاري الخاص بأجور العاملين ومستلزمات الإنتاج الجارية من السلع والخدمات، ولا سيّما في قطاع التنمية البشرية، مثل الخدمات التعليمية والصحية، كذلك يتضمّن الاستهلاك الحكومي مساهمة حكومة أبوظبي في الميزانية الاتحادية. وفي إطار احتساب الاستهلاك الحكومي يقتضي استبعاد الإيرادات المسوقة وغير المسوقة من الإجمالي.

وينظر إلى تطوّر الاستهلاك الحكومي من زاوية الدور التنموي الإيجابي لحكومة أبوظبي في تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها. ولقد أكدت التجارب في كثير من الأقطار أن عملية تحقيق التنمية المستدامة تتطلب قيام الحكومات المعنية بدور إيجابي فعّال في إرساء البنية التحتية التي يتطلّبها الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التركيز على مكونات التنمية البشرية وعناصرها بأبعادها المختلفة من تعليم وصحة وثقافة وقيم اجتماعية ودينية، وإنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية الحديثة اللازمة للتنمية المستدامة.

ففي ضوء هذه الوظائف الاقتصادية الإنسانية التي يجب أن تضطلع بها حكومة أبوظبي، خاصة أنها صاحبة الوعاء للإيرادات النفطية، بلغ معدّل النمو السنوي للاستهلاك النهائي الحكومي 26.9 % خلال السنوات 1975-1985. كما بدأ حجم الخدمات الحكومية بالارتفاع التدريجي، وذلك في إطار عدم المساس، قدر الإمكان بنوعية تلك الخدمات الضرورية للسكان، خاصة أن اتجاهات نمو الاستهلاك الحكومي الموجب من المؤشرات المهمة، قياساً إلى مستويات المعيشة في البلاد.

ويوضّح الجدول رقم (3/1) أن الاستهلاك النهائي قد اتسم بمعدّلات نمو شبه مستقرة في الثمانينيات والتسعينيات، حيث بلغ معدّل النمو السنوي 5.5 % خلال السنوات 1991-2001 بعد أن كان المعدّل 5.4 % و4.9 % خلال السنوات 1981-1985 و1986-1990 على التوالي. وقد حقق الاستهلاك الحكومي معدّلات نمو إيجابية خلال الفترة 2002-2010 حيث بلغت 6.4 %.

2/3 هيكّل النشاط الاقتصادي

1/2/3 النمو الهيكلي لنواتج القطاعات الاقتصادية

يعدّ الاهتمام بتعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية بمنزلة سياسة فعّالة تؤدي إلى زيادة وتأثير التنمية الاقتصادية، وذلك في إطار متكامل يضمن تحريك الأنشطة الاقتصادية جميعها في الإمارة. وتحقق هذه السياسة من خلال تشجيع القدرات البشرية وبناء قدرات بشرية متخصصة، وكفاءات علمية وطنية تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية، فضلاً عن إيجاد فرص إنتاجية وإدارية جديدة للأجيال القادمة، وسدّ حاجة السوق المحلية من المنتجات المحلية بعيداً عن الاحتكار للسلع الأجنبية، وتطلّعا إلى خلق أنشطة مساعدة ومكمّلة للأنشطة النفطية ودراسة إمكانية تصدير الفائض من الإنتاج المحلي.

ولغرض تحقيق هذه السياسة التنموية وصولاً إلى هيكل اقتصادي سليم، لا بدّ إذاً من رصد التطوّرات التي ينعكس أثرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط الهيكلي ومراقبتها، وذلك في اتجاه تنويع القاعدة الاقتصادية. وهنا يجب تأكيد عدم جواز التعامل مع تأثيرات كل من ظاهرة معدّلات نمو الناتج والإنتاجية وظاهرة خاصية الهيكل الاقتصادي بصورة منفصلة، ذلك أن الانعكاسات المشتركة للظاهرتين تبرز أهمية تفعيل سياسة موحّدة لقياس الإنجازات الاقتصادية من خلال النظر إلى معدّلات النمو من جهة، وفي الوقت نفسه مراقبة التطوّرات التي تطرأ على هيكل النشاط الاقتصادي ورصدها في اتجاه تنويع القاعدة الاقتصادية من جهة أخرى، وبما يضمن تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد الوطني.

ولا يزال اقتصاد إمارة أبوظبي يعتمد على ريع النفط الذي يفترض استمرار قدرته على تصدير النفط بأسعار تفوق كثيراً تكلفة إنتاجه. ومن الطبيعي، فإن هذه الفرضية لا يمكن استمرارها إلى الأبد لأن النفط مورد غير متجدّد، بالإضافة إلى أن إمكانية تصديره باستمرار تتوقف على الطلب العالمي، وأن الربح المتحقق نتيجة إنتاجه وتصديره يتوقف على تكلفة الإنتاج في ضوء الأسعار السائدة، لذلك يمكن القول إن عملية الاعتماد المطلق على النفط ستؤدي إلى تراجع وتذبذب شديدين في معدّلات النمو الاقتصادي ليعطي وضعاً يتمثل في تحقيق مصادر أخرى للدخل وانخفاض قيمة الأصول الثابتة.

وتأتي أهمية تصحيح هيكل النشاط الاقتصادي لإمارة أبوظبي من حين إلى آخر من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية للأنشطة غير النفطية، وذلك لإزالة الأسباب التي تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وحدوث أزمات اقتصادية. ولا شكّ في أن سبب تراجع النمو الاقتصادي وما صاحبه من تباطؤ اقتصادي في بعض السنوات، إنما يعود إلى انخفاض عائدات النفط نتيجة لعدم نمو الطلب العالمي على النفط أو نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام أو باجتماع السببين.

ويظهر جلياً من مسارات التنمية الاقتصادية لإمارة أبوظبي خلال الفترة 1975-2001 أن قطاع النفط لا يزال يهيمن على نسبة كبيرة من إجمالي الدخل، وذلك على الرغم من التطوّرات الإيجابية الكبيرة الحادثة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية. ففي فترة السبعينيات، فإن حادثة المؤسسات الإدارية والاقتصادية في إمارة أبوظبي والارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية وعدم وجود قطاع خاص حقيقي، أدّت إلى زيادة نصيب مساهمة القطاع النفطي من إجمالي الاقتصاد الوطني. فكان القطاع النفطي يسهم بنحو 76 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1975 ثم انخفضت النسبة لتصبح 74 % من الإجمالي عام 1980، كما هو مبين في الجدول (3/2).

ويبدو أن الجهود المتواصلة من قبل المسؤولين في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية غير النفطية قد أدّت إلى انخفاض الأهمية النسبية للقطاع النفطي. وتشير اتجاهات الأهمية النسبية للقطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي إلى الانخفاض التدريجي، وذلك من 74 % عام 1980 إلى 50 % عام 2010.

ومن المؤكد أن هذا الانخفاض التدريجي في الأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي عبر السنوات الماضية يعكس أيضاً رغبة الحكومة من أجل تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط. ويظهر أن اهتمام حكومة أبوظبي بتنويع مصادر الدخل القومي يأتي من منطلق كون النفط مادة ناضبة، وأن ما يستخرج من باطن الأرض لا يمكن تعويضه. كما أن سعر البرميل ينبغي عدم تغطية كلفة إنتاجه فقط، وإنما يجب أيضاً التعويض عن الأصل الرأس مالي الناضب بأصل رأس مالي آخر أو باستثمار بديل يتضمّن استمرارية الدخل للدول، خاصة أن أغلب الدول المصدّرة للنفط دول نامية تعتمد بصورة أساسية على إنتاج النفط.

جدول رقم (3/2):

الأهمية النسبية للنواتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (السلعية والخدمية)

مليون درهم %

القطاع	1975		1980		1985		1990		2000		2005		2010	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
النشاطات السلعية														
الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك	0.2	77	0.2	188	0.5	342	1.0	1162	3.4	6469	1.5	5863	1.0	6111
الصناعات الاستخراجية	76.6	27318	74.0	69384	49.9	33664	53.9	61500	48.0	90164	56.2	215455	50.0	308022
الصناعات التحويلية	0.4	126	1.4	1266	9.1	6166	9.4	10694	9.4	17613	7.5	28645	5.5	33860
الكهرباء والغاز والماء	0.3	107	0.8	757	2.1	1406	2.3	2629	1.9	3497	2.3	8655	2.3	14366
البناء والتشييد	6.9	2450	8.8	8291	10.4	7041	8.4	9617	7.7	14471	6.9	26321	13.0	80925
مجموع النشاطات السلعية	84.4	30078	85.2	79886	72.0	48619	75.0	85602	70.4	132214	74.4	284939	71.8	443284
النشاطات الخدمية														
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	5.5	1956	5.7	5345	6.8	4572	5.3	6100	6.9	12988	5.2	19864	4.8	29999
الفنادق والمطاعم	0.3	113	0.3	320	0.9	593	1.1	1304	1.1	2124	0.9	3602	1.1	6572
النقل والتخزين والاتصال	2.4	851	2.9	2716	4.6	3096	3.8	4378	4.2	7871	6.2	23604	6.4	39661
العقارات وخدمات الأعمال	3.5	1258	3.5	3263	5.9	4005	4.1	4672	7.2	13528	6.7	25621	8.6	53414
الأنشطة الخدمية الأخرى	3.9	1405	2.4	2213	9.8	6602	10.5	12036	10.2	19112	6.7	25801	7.6	47386
مجموع الأنشطة الخدمية	15.6	5583	14.8	13857	28.0	18868	24.8	28490	29.6	55623	25.7	98492	28.5	177032
المجموع الكلي للأنشطة	100	35661	100	93743	100	67487	100	114093	100	187837	100	383430	100	620316

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

فرغم أهمية النفط بالنسبة إلى اقتصاد إمارة أبوظبي، فإن الإمارة تتبنى اليوم استراتيجية طموحاً لتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، نظراً إلى ما تتعرض له أسعار النفط في الأسواق العالمية من تقلبات كبيرة نتيجة للعديد من التطورات الإقليمية والدولية.

ومن واقع هذه البيانات، فإن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي عام 2010 بلغت نحو 50 % فقط رغم الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام نفسه، الأمر الذي يؤكد بوضوح أن إمارة أبوظبي قطعت شوطاً بعيداً في مضمار تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، وهي تنطلق بخطى متسارعة في هذا

كذلك ما يشجع حكومة أبوظبي على السعي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية هو أن الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد في حالة تذبذب. ولقد تمثلت جهود الحكومة باستكمال البنية التحتية وتطوير الصناعة التحويلية، خاصة الأنشطة النفطية والبتروكيماوية. ففي ضوء التطور السريع للصناعات التحويلية، انتهجت إمارة أبوظبي سبل تحويل موارد النفط تدريجياً من عملية استخراج النفط الخام وتصديره على هذه الصورة إلى تصنيعه وتصديره على شكل منتجات مصنعة. وقد انعكست آثار سياسة الحكومة في تطوير الصناعة التحويلية على الزيادة الكبيرة في مساهمة ناتج هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت الأهمية النسبية 5.4 % عام 2010 بعد أن كانت 0.4 % و 1.4 % من إجمالي عامي 1975 و 1980 على التوالي.

المضمار وفقاً لخطط وموجّهات حكيمة. وفي المقابل تشير هذه البيانات إلى أن الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية أسهمت بنحو 50.3 % في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي عام 2010، حيث استطاعت هذه الأنشطة والقطاعات غير النفطية أن تحقق معدلات نمو كبيرة خلال العام الماضي. ومن خلال نظرة تاريخية سريعة يلاحظ أن حجم الأنشطة والقطاعات غير النفطية تضاعف 3.2 مرة خلال العقد الماضي بالأسعار الجارية حيث ارتفع من 99,264 مليون درهم عام 2001 إلى نحو 312,295 مليون درهم بالأسعار الجارية خلال عام 2010، حيث أصبحت هذه القطاعات تشكّل محرّكاً مهماً لاقتصاد الإمارة.

وهذا التطوّر الكبير الذي شهدته الأنشطة والقطاعات غير النفطية يعكس حجم الجهود المكثفة التي بذلتها إمارة أبوظبي في مسيرتها التنموية لتنويع القاعدة الاقتصادية خلال العقد الماضي. وكما يتبيّن من معطيات الشكل التالي، برزت القطاعات غير النفطية كركيزة مهمّة في عملية التنمية الاقتصادية ولعبت دوراً مهماً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

3/3 المؤشرات الهيكلية للمتغيّرات الاقتصادية

أكثر فعالية لمواجهة الظروف والمتغيّرات الاقتصادية المقبلة، على الساحتين الإقليمية والعالمية. ومن هنا جاء الاهتمام بتدعيم دور القطاع الخاص في عملية التنويع الاقتصادي، من خلال الاستمرار في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لتعميق دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول إن الفترة من التسعينيات حتى الآن شهدت تحولات مهمّة في الاقتصاد المحلي، حيث تميّزت اتجاهات النمو بوتائر عالية. كذلك شهدت الفترة المذكورة حزمة تنوّع في الأنشطة الاقتصادية وبروز دور القطاع الخاص في كثير من المجالات السلعية والخدمية. وكل هذه العوامل أدّت إلى أن يكون الاتجاه التنافسي لمساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ليس عشوائياً، وإنما انعكاس لسياسة واضحة المعالم.

نظراً إلى ارتباط نمو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة وغير مباشرة بتطوّر إنتاج النفط الخام وتصديره، وبالتالي بروز أثره في مسيرة التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي، فإن انعكاس أثر النشاط النفطي على نمو القطاعات السلعية والخدمية قد أسهم في ازدياد معدّل نموها وفي حجم مساهمة قيمها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

ففي إطار الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط على القطاعات السلعية والخدمية الأخرى، تشير اتجاهات الأهميّة النسبية للقيمة المضافة للقطاعات غير النفطية إلى الارتفاع، وذلك من 23.4 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1975 إلى 50.3 % من الإجمالي عام 2010. ويظهر أن القطاعات السلعية مثل قطاع الماء والكهرباء والصناعات التحويلية وقطاع التشييد والبناء قد حقّقت تطوّراً كبيراً في مجال النمو والازدهار الاقتصادي.

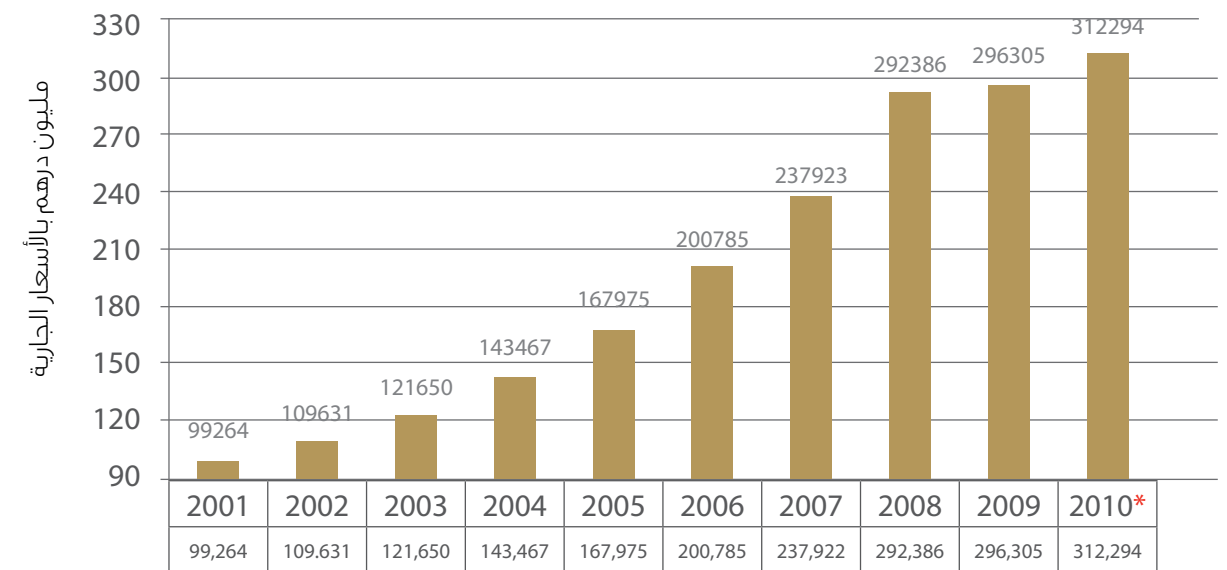
وبصدد اتجاهات تطوّر القيم المضافة للقطاعات الخدمية، فقد اتسم تطوّر قيمها المضافة بزيادات منتظمة، خاصة خلال الثمانينيات والتسعينيات. ففي إطار الاهتمام الكبير من قبل حكومة أبوظبي للارتقاء بالإنسان، فقد تمّ التركيز على رفع مستويات المعيشة وتطويرها من خلال العديد من القنوات الاجتماعية والخدمات الصحية والتربوية والدينية والمجتمعية.

وبالنسبة إلى الأهميّة النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهدت فترة السبعينيات انخفاض النسبة إلى 9.3 % و 14.9 % من إجمالي الناتج عامي 1990 و 2000 على التوالي بعد أن كانت النسبة 14.5 % عام 1975، وكما هو مبين في الجدول رقم (3/3). وبرغم هذا الاتجاه في انخفاض نسبة الاستثمارات الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات، غير أنها معدلات لا تزال عالية نسبياً بالمقاييس العالمية، ما يؤكّد نجاح السياسات الاستثمارية في الأجل الطويل، وقدرتها على تحقيق التغيّر الهيكلي الاقتصادي المنشود، وزيادة القدرة الاستيعابية الاستثمارية لاقتصاد إمارة أبوظبي، حيث من المسلّم به أن الاستثمار هو الأداة نحو تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. إذ تمّ استهداف زيادة نسبة الاستثمار إلى إجمالي الدخل (معدّل الاستثمار) لتصبح 14.5 %

شكل (3 / 6):

الأنشطة والقطاعات غير النفطية

(مليون درهم بالأسعار الجارية)



* بيانات 2010 تقديرات أولية.

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

وبموازاة ذلك، فقد استطاع القطاع الخاص أن يحقق طفرات مماثلة، وأصبح يتمتّع بالعديد من المزايا النسبية التنافسية في مجال الإنتاج والتصدير، التي تؤهّله للقيام بدور مستقبلي

عام 2010، وتعدّ هذه النسبة جيدة حسب المقاييس الدولية.

ويبدو أن القطاع الحكومي هو المصدر الرئيس لإجمالي التكوين الرأس مالي الثابت، وذلك لكون حكومة أبوظبي هي الوعاء للإيرادات النفطية، وفي الوقت نفسه تقوم بتوظيف الإيرادات النفطية بالمشروعات الكبيرة، خاصة في مجال الصناعات النفطية والبتروكيماوية. ويظهر الجدول رقم (3/3) أن قطاع الأعمال الحكومي أسهم بنسبة كبيرة من إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت، حيث بلغت النسبة 11.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وما يعادل نحو 64.5 % من إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت الحكومي. وبصدد مساهمة القطاع الخاص من إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت، فقد ظلت نسبتها قليلة على الرغم من نموها الملحوظ خلال العقدين الماضيين.

جدول رقم (3/3):

المؤشرات الهيكلية لاقتصاد إمارة أبوظبي / نسبة مئوية %

القطاع	1975	1980	1985	1990	2000	2010
الناتج المحلي للقطاع النفطي / الناتج المحلي الإجمالي	76.6	74.0	49.9	53.9	48.0	49.7
ناتج القطاعات غير النفطية / الناتج المحلي الإجمالي	23.4	26.0	50.1	46.1	52.0	50.3
إجمالي تكوين رأس المال الثابت / الناتج المحلي الإجمالي (معدّل الاستثمار) %	14.5	20.6	19.7	9.3	14.9	28.6
الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي	63.6	59.9	45.4	36.0	50.7	48.5
الواردات / الناتج المحلي الإجمالي	10.6	11.2	8.3	7.7	11.0	14.0
معامل الاستثمار إلى الدخل (1)	2.8	0.9	-	0.22	0.61	2.1
معدّل نمو الدخل (2)	5.4	23.0	-	42.3	24.4	13.6

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

(1) **معامل الاستثمار إلى الدخل** يساوي الاستثمارات مقسومة على الزيادات في الدخل للسنة المذكورة.

(2) **معدّل نمو الدخل** يساوي معدّل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الدخل) مقسومة على معامل الاستثمار

وفي ما يخصّ متغيّر الاستهلاك الحكومي، فقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات تذبذباً كبيراً تبعاً لاتجاهات حجم الإيرادات الحكومية. ويتمثل الاستهلاك الحكومي بالإنفاق الجاري الحكومي لمقابلة أجور العاملين ومستلزمات الإنتاج الجارية من السلع والخدمات، وكذلك مساهمة حكومة أبوظبي في الميزانية الاتحادية. وقد بلغت الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي الحكومي من إجمالي الناتج المحلي 11.6 % عام 1975، ثم ارتفعت إلى 14.5 % عام 2000، و12 % عام 2010 تقريباً.

1/3/3 المؤشرات الهيكلية للتجارة الخارجية

أكدت تجارب الأقطار النامية والأقطار المتقدّمة أهمية التجارة الخارجية من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة لحصولها على موارد اقتصادية إضافية، يمكن تعبئتها لتنمية طاقات إنتاجية محلية جديدة، وتوفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، كذلك تعدّ عملية التصدير ضرورية لزيادة التراكم الرأس مالي، ومركز تنطلق منه بقية القطاعات والأنشطة والاقتصادية، ومن ناحية أخرى تقوم الواردات بوظائف تنموية مستدامة من خلال ورود التقنيات الحديثة المتطوّرة، وبرامج المعرفة والإدارة المتقدّمة وبعض السلع والخدمات غير المتوافرة محلياً، حيث تعدّ هذه العناصر ضرورية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

تؤدي التجارة الخارجية إلى الاستخدام الأمثل والتخصّص الكفء للموارد الاقتصادية من خلال توجيه عنصر العمل ورأس المال المحليين إلى فروع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها، التي تتمتع بميزة نسبية وقدرات تنافسية، وتمكين إمارة أبوظبي من الحصول على كمّيات أكبر من الواردات بمختلف أنواعها في مقابل ما تصدره من سلع وخدمات، وتشجيع الاستثمارين المحلي والأجنبي وزيادتهما، وتطبيق الأساليب الحديثة في إنتاج السلع التصديرية، الأمر الذي يؤدي في مجمله إلى تعزيز القاعدة الاقتصادية وزيادة كبيرة ومستمرة في معدّل النمو. وقد ارتفع إجمالي التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي من حيث القيمة بنسبة 163.95 % من 2.362 مليار درهم عام 1970 إلى 387.282 مليار درهم، بينما ارتفع حجم الصادرات بالأسعار الجارية بنحو 14968 . من 2.009 مليار درهم عام 1975 إلى 300.702 مليار درهم عام 2010، بينما ارتفعت قيمة الواردات من 352 مليون درهم عام 1970 إلى 86.574 مليار درهم عام 2010 وبنسبة 24.59 % خلال الفترة نفسها.

1/1/3/3 هيكل الصادرات والواردات السلعية

تحتل التجارة الخارجية مركزاً مهماً في اقتصاد إمارة أبوظبي، ويرجع ذلك إلى اعتماد الإيرادات العامة على الصادرات، خاصة النفطية منها، ومن جهة أخرى، فإن تلبية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية يتركز على الواردات من الخارج غالباً، ما جعل التبادل السلعي مع العالم الخارجي يرتبط إلى درجة كبيرة بالأوضاع الاقتصادية وتقلّباتها، ففي ضوء ارتفاع معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 21.3 % خلال السنوات 1975-1980، انعكس هذا الأداء الاقتصادي المزدهر على التجارة الخارجية لتسجّل الواردات

السلعية والصادرات السلعية معدّل نمو سنوياً بنسبة 22.5 % و 19.9 % على التوالي خلال الفترة نفسها (1975-1980).

تميّزت الفترة 1981-1985 بتراجع في معدّل نمو العديد من القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي نتيجة لتأثر النشاط الاقتصادي للإمارة بالظروف الاقتصادية العالمية الصعبة التي اتسمت بحالة من الركود المزمّن لكثير من المتغيّرات الاقتصادية. ولقد انعكس هذا التراجع على النشاط التجاري الخارجي في اتجاهين: الأول ظهور انخفاض في حجم الصادرات السلعية من 56.2 مليار درهم عام 1980 إلى 30.7 مليار درهم عام 1985، وذلك نتيجة لانخفاض كمّيّة الصادرات النفطية وأسعارها، ويمثّل الاتجاه الثاني انخفاض قيمة الواردات السلعية، وذلك من 10.5 مليار درهم عام 1980 إلى 5.6 مليار درهم عام 1985، ويرجع سبب انخفاض إجمالي الواردات إلى مجموعة من العوامل منها انكماش الوضع الاقتصادي منذ انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لهبوط أسعار النفط، وظهور بعض الصناعات المحلية، خاصة النفطية والبتروكيماوية مثل المنتجات المكرّرة والمنتجات البتروكيماوية والأسمدة، بالإضافة إلى ارتفاع القوة الشرائية للدرهم مقابل بعض العملات الأجنبية، ما أدى إلى انخفاض أسعار تلك الواردات.

لقد شهد هيكل الواردات السلعية خلال السبعينيات تغييرات جذرية، حيث كان الاتجاه للزيادة في السلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع عدد السكان، أما السلع الرأس مالية والسلع الوسيطة، فإن ارتفاع حجم الاستثمارات الثابتة في البلاد وتطوّر الاتجاهات الإنتاجية في مختلف مجالاتها التنموية، أثر في تطوّر حجم الواردات من هذه السلع، وعليه فإنه مع مطلع الثمانينيات، ونتيجة لاستقرار الزيادة السكانية مقارنة بالفترات السابقة، وتحسّن هيكل الإنتاج المحلي وقيامه بتزويد الأسواق المحلية بأعداد متزايدة من السلع التي حلّت محلّ السلع المستوردة، والانتفاء من تنفيذ عدد من المشروعات الإنتاجية.. إلخ، هذه العوامل كلّها أدت إلى تغيّرات في هيكلها الاستيرادي باتجاه خفض واردات السلع الاستهلاكية والغذائية بمعدّل 18.8 % سنوياً خلال الفترة 1982-1985، إضافة إلى خفض الواردات الرأس مالية بالنسبة نفسها تقريباً خلال الفترة نفسها. وقد استمر هذا الاتجاه الخاص بهيكل الواردات السلعية في ظل استمرار كساد النفط وانخفاض أسعاره حتى علم 1988.

ويبدو أن فترة الازدهار الاقتصادي الطويلة في إمارة أبوظبي خلال السنوات 1989-2010، عدا عام 1998، الذي تميّز بانخفاض كمّيّات إنتاج النفط وأسعاره، شهدت استمرار هيكل الواردات دون تغيير حيث ما زالت السلع الرأس مالية تستحوذ على المرتبة الأولى في إجمالي الواردات، وذلك في إطار بلوغ نسبتها 18.4 % و 15.8 % و 20.1 % من إجمالي الواردات للسنوات 1981 و 1991 و 2001 على التوالي.

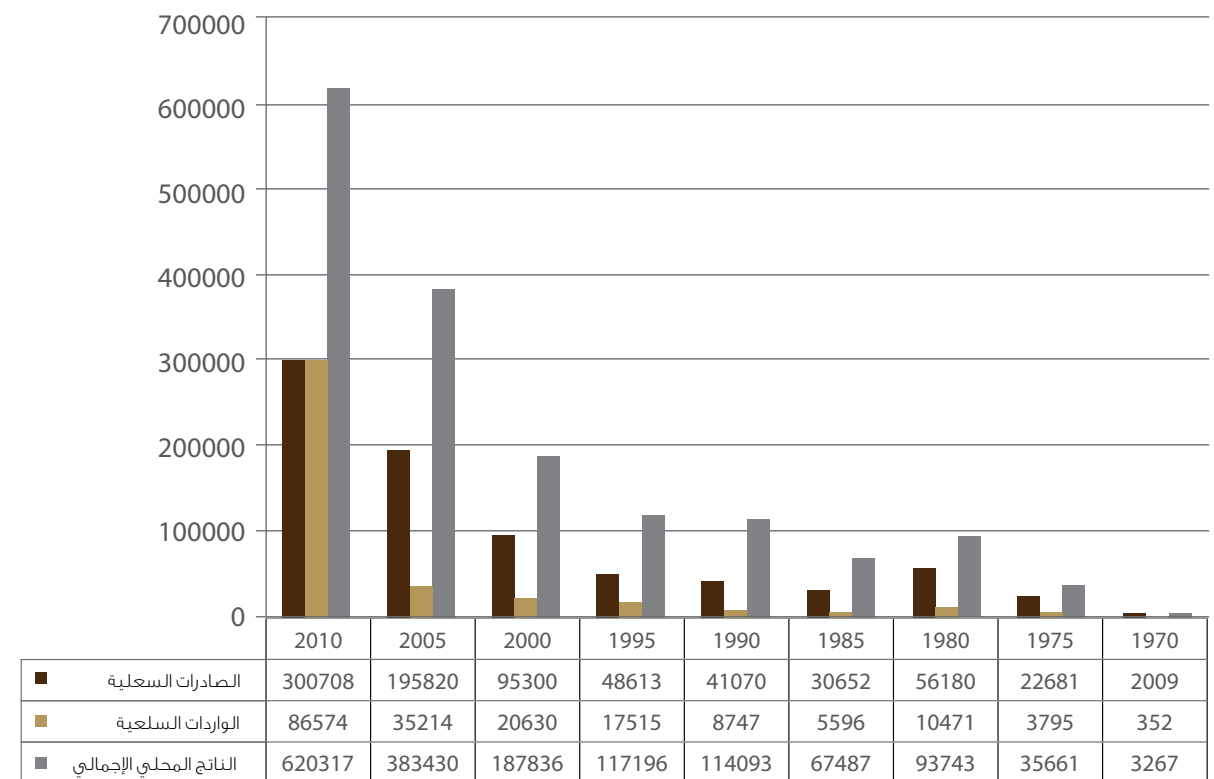
وبصدد حصّة السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات، خلال الثمانينيات والتسعينيات، فيظهر أن أهمّيّتها النسبية من الإجمالي قد تراجعت قليلاً، وذلك من 34.3 % من الإجمالي عام 2001. وتعود أسباب المحافظة على هذه النسبة العالية من إجمالي الواردات إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتطوّر السريع في نمط الاستهلاك العائلي نتيجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ونتيجة التحسّن المستمر في مستويات المعيشة والدخل العائلي.

تشير بيانات التجارة الخارجية السلعية لإمارة أبوظبي وأهمّيّتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاهات انفتاح الإمارة على العالم الخارجي، خاصة أن الميزان التجاري هو من الدعائم الرئيسة للمركز المالي لإمارة أبوظبي الذي يميّز بوجود فائض بشكل دائم ومستمر. وكمتوسط عام خلال العقود الأربعة الماضية، مثّلت الصادرات نحو 56 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شكّلت الواردات وفائض الميزان التجاري السلعي 13 % و 43 % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ويبيّن الشكل التالي أهمّيّة التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي، حيث تظهر جلياً النسبة العالية للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسب العالية للتجارة الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للإمارة تجعل من إمارة أبوظبي نموذجاً فريداً لاقتصادات التصدير، حيث يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي فيها على الأحوال السائدة في أسواق صادراتها من جهة وعلى استيراداتها من جهة أخرى.

شكل (7 / 3):

الصادرات والواردات السلعية والناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية (مليون درهم)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

فائض الميزان التجاري السلعي:

تحتل التجارة الخارجية في إمارة أبوظبي مركزاً مهماً لأنها تلعب دوراً رئيساً في موازنة العرض والطلب عن طريق تبادل الفائض من السلع المحلية (خاصة النفط) بمجموعة من السلع التي تحتاج إليها الإمارة. وبما أن اقتصاد أبوظبي ظل لفترة طويلة يتميز بعدم التنوع في إنتاجه السلعي، حيث يكون الاعتماد بشكل كبير على عائدات النفط، يتّصف الطلب على السلع الأجنبية بالتنوع الشديد، حيث تعتمد الإمارة في سدّ احتياجاتها من معظم السلع على الاستيراد من الخارج. وتلعب الواردات دوراً مهماً في اقتصاد إمارة أبوظبي، إذ إن الظروف الاقتصادية والسكانية التي تعيشها الإمارة والجهود المبذولة في التنمية الشاملة فيها قد انعكست في النمو الكبير في معدّلات الاستيراد من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية التي تحتاج إليها القطاعات الاقتصادية المختلفة لعملية التنمية.

من أهم ما يميّز الميزان التجاري السلعي لإمارة أبوظبي خلال الفترة 1962-2010 هو وجود فائض كبير طوال العقود الخمسة الماضية، وحتى في الفترة التي شهدت تراجعاً في أسعار النفط الخام وإنتاجه وتصديره، حيث بلغ مجموع صادرات الإمارة خلال هذه الفترة ما يقرب من أربعة أضعاف وارداتها خلال الفترة نفسها، كما شكّل الفائض التجاري ما نسبته

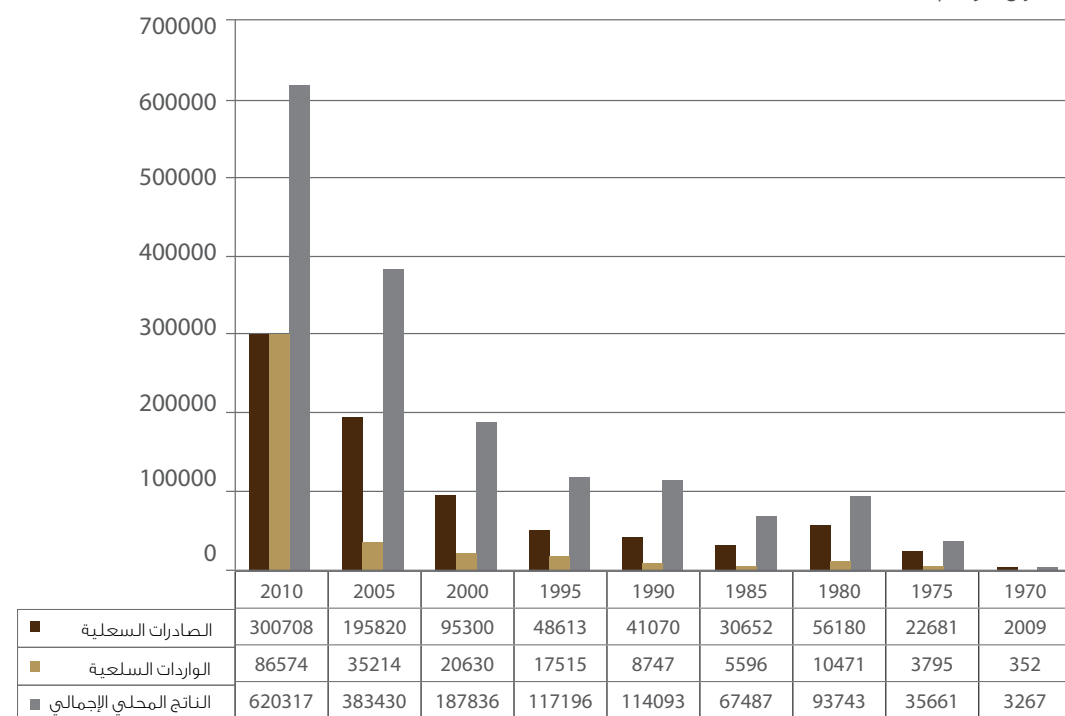
38.3 % في المتوسط من إجمالي التجارة الخارجية السلعية. وقد أسهم هذا الفائض في تعزيز وضع ميزان المدفوعات واستقراره وتمويل العجز في ميزان الخدمات. ولا شكّ في أن وجود هذا الفائض الكبير في الميزان التجاري، يعدّ أهم الدعائم الرئيسة لقدرة الاقتصاد المحلي على تلبية متطلبات التنمية.

واستمرّت إمارة أبوظبي في الانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة حركة التجارة الخارجية من خلال زيادة درجة الاعتماد المتبادل، حيث بلغ متوسط معدّل النمو السنوي للصادرات السلعية خلال الفترة 1970-2010 نحو 3 . مقابل متوسط معدّل نمو سنوي للواردات السلعية خلال الفترة نفسها بنحو 5 . ما أدّى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري متزايد بمتوسط معدّل نمو سنوي بلغ 3.4 % خلال الفترة نفسها.

لقد ظلّت إمارة أبوظبي طوال العقود الخمسة الماضية (منذ عام 1962 حتى عام 2010) تحقق فائضاً في تجارتها السلعية مع العالم الخارجي، ولم تحقق أي عجز تجاري طوال هذه الفترة، حيث بلغ إجمالي الفائض التراكمي الذي حقّقه الإمارة خلال هذه الفترة نحو 2.366 تريليون درهم بالأسعار الجارية، بينما بلغ مجموع ما صدرته الإمارة خلال تلك الفترة نحو 3.175 تريليون درهم بالأسعار الجارية، ومجموع ما استوردته خلال الفترة نفسها نحو 809 مليارات درهم.

شكل (7 / 3):

الصادرات والواردات السلعية والناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية (مليون درهم)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الفصل 4:

تدعيم القطاعات الاقتصادية
في ضوء الملامح العامة
للاقتصاد المحلي



1/4 الملامح العامة للاقتصاد الوطني

منذ تولّي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966، أعطى -طيب الله ثراه- أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في المجالات الإنسانية، مثل خدمات التعليم والصحة والإسكان. ولا شك في أن هذه الإنجازات التنموية الضخمة لم تشمل جوانب النمو المادي فقط، وإنما شملت جوانب نوعية في إطار زيادة مستوى المعيشة للمواطنين أيضاً.

لقد حققت مسيرة التنمية في إمارة أبوظبي خلال العقود الأربعة الماضية (1966-2010) إنجازات كبيرة مشهوداً لها، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث استطاعت أن تبني مجتمعاً يتسم بالتقدم الحضاري والعمراني في شتى المجالات، وينعم بمستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في ظل استقرار وأمن شاملين وتكافل اجتماعي، وتجانس اقتصادي، وتوازن مادي وثقافي ملحوظ. كل ذلك من خلال نظام اقتصادي حرّ منفتح إقليمياً ودولياً تسوده المنافسة البناءة.

ولا يعني أن التحديات والتطلّعات قد انتهت، ذلك أن التنمية المستدامة تتطلب مراجعات جذرية دورية تحدّد أطرها أولويات يصعب تحقيقها في وقت واحد. استناداً إلى الإنجازات التي سجّلتها الأرقام المتضمّنة في الملحق الإحصائي من هذه الدراسة، لا بدّ إذن من إلقاء نظرة فاحصة على الجوانب التنموية كلها في إطار المتابعة والتقويم، وتصحيح الانحرافات التي قد تتولّد من خلال عمليات التنمية والتطوير. من أهم القضايا التي تستحق المتابعة والمراجعة وإعطاء تصوّراتنا لتحقيق مسارات التنمية ما يلي:

1/1/4 قضية الهيكل الاقتصادي

لا يزال اقتصاد إمارة أبوظبي يعتمد على دخل النفط ولا يزال قطاع النفط الخام هو القطاع الرائد ويحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لنتاج الإمارة، وذلك رغم التعاضد المطلق لنتاج بقية القطاعات الأخرى (الملحق الإحصائي جدول رقم 2/2).

لقد استحوذ قطاع الصناعات الاستخراجية على المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للنتاج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 50 % عام 2010. وفي محاولة لتصحيح الاختلال الهيكلي لاقتصاد إمارة أبوظبي، تبنت الحكومة عدداً من السياسات والبرامج الداعمة لتنويع مصادر الدخل القومي من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة قوية لاقتصاد الإمارة.

وهناك توجّهات قوية نحو تحقيق هذا الاقتصاد المتطور عن طريق زيادة نسب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وفي الوقت نفسه تنمية القطاعات الخدمية وتطويرها، خاصة التعليمية منها لخلق كادر وطني يقوم بأعباء التنمية.

وهذا التوجّه الجديد يتم بناؤه لمواجهة عصر ما بعد الاعتماد على النفط، الذي يتمثّل في خلق نشاطات إنتاجية محلية وإقليمية متكامل في ما بينها القطاعات، وتشابك الوحدات في نشاطات إنتاجية تتركز على مقوّمات دائمة متجدّدة غير معتمدة على استمرار الدعم

نتيجة صادرات النفط، وقادرة تدريجياً على توليد القيمة المضافة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلب هذه السياسة التركيز على الاستثمار الاقتصادي في قطاعات إنتاجية جديدة متنوّعة، سلعية وخدمية في مجال الإنتاج المباشر بوساطة القطاع العام والقطاع الخاص لتكون قادرة في مجملها على أداء جملة من الوظائف، أهمّها:

1/1 إيجاد فرص عمل منتج ملائم يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة باستمرار وفي ضوء التغيرات الهيكلية للاقتصاد.

2/1 المحافظة على مستوى معيشة ملائم في المرحلة التي تعقب نزوب النفط. ويكون إنتاج متطلّبات إشباع حاجات السكان الأساسية في ظل السعي إلى تحسين نوعية مستوى المعيشة، سواء كان ذلك عن طريق إنتاج السلع والخدمات اللازمة مباشرة، أو عن طريق زيادة القدرة على تصدير سلع وخدمات تنفرد البلاد فيها بميزات نسبية (عدا النفط) بالقدر الذي يسمح بضمان مصادر الاستيراد.

3/1 توفير مصادر بديلة ومضمونة للدخل، ويشمل هذا، على وجه الخصوص، الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة وإيرادات الميزان التجاري.

4/1 توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة.

5/1 تمكين القاعدة الاقتصادية البديلة من تدعيم نفسها ذاتياً وإدامة قدرتها على أداء وظائفها عن طريق استمرار تكيّفها مع المتغيّرات الجديدة في التقنية ونمط الإنتاج بالقدر الذي يسمح لها بتصاعد كفاءة الأداء وتزايد معدّلات الإنتاجية بشكل نسبي مقارنة.

ويظل التحدي الحقيقي لمدى موازنة التركيب الهيكلي للنتاج المحلي الإجمالي في الإمارة يكمن في زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الإنتاجية الأخرى من أجل أن تحل محل قطاع الصناعة الاستخراجية (إنتاج النفط والغاز) تدريجياً. وفي ظل هذه التوجّهات تتركّز مشروعات الإنتاج المباشر في المستقبل في قطاع الإنتاج السلعي وقطاع الإنتاج الخدمي الخاص والعام ذات إنتاج اقتصادي حقيقي غير مرهون وجودها باستمرار الدعم من ريع صادرات النفط، بل على العكس، سوف تكون هذه المشروعات في مجموعها قادرة على تحمّل عبء إنعاشي من أجل تمويل عجز النشاطات الإنتاجية غير المباشر من مرافق ومنافع وتسهيلات عامة.

2/1/4 الإنفاق الاستثماري

ترتكز جهود التنمية الاقتصادية على معدّلات إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فكلما ارتفعت هذه المعدّلات أمكن تحقيق معدّلات تنمية أعلى، وبالتالي يمكن تحقيق مستويات أعلى للمعيشة ورفاهية المجتمع والفرد. وعليه، فإن نمو الدخل الذي يعدّ من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية هو بالضرورة نتيجة الاستثمار أو تراكم إجمالي رأس المال الثابت، حيث يحقق الاستثمار أغراضاً عديدة، منها زيادة الطاقة الإنتاجية وتعميق كفاءة رأس المال البشري. من هذا المنطلق سيتم التركيز على بعض المحاور الاستثمارية لكشف أي انحرافات تحول دون تحقيق وظائف الاستثمار التي ذكرناها سابقاً، وذلك في ضوء بيانات الملحق الإحصائي لهذه الدراسة. ويمكن تمييز محاور عدّة لقضية الإنفاق الاستثماري التي تلقي بظلالها على الأداء الاقتصادي في إمارة أبوظبي.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال التسعينيات 20.6 % و 19.7 % عامي 1980 و 1985 على التوالي، ثم انخفضت إلى 9.3 % عام 1990 لترتفع إلى 28.6 % عام 2010.

تميّزت فترة السبعينيات والثمانينيات بزيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري الثابت من قبل القطاع العام. وعلى الرغم من استعادة القطاع الخاص لأخذ دوره في التنمية الاقتصادية، وتزايد مساهمته في الإنفاق الاستثماري الثابت، غير أن هذا الدور لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت 10.5 % عام 1980 ارتفعت إلى 17.7 % و 28.3 % عامي 1990 و 2000 على التوالي مقابل نحو 75 % عام 2010.

هناك تغيير واضح في تخصيص الإنفاق الاستثماري الثابت بين القطاعات السلعية والخدمية في إمارة أبوظبي. فقد بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري الثابت على القطاعات السلعية (صناعات استخراجية والصناعات التحويلية والكهرباء والماء) نسبة 66 % من إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت عام 2005 ثم انخفضت إلى 57.5 % عام 2010، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات الثابتة للقطاعات الخدمية من 48.5 % عام 2005 إلى 46 % من إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت عام 2010. ولقد استفادت معظم القطاعات الخدمية من هذه الزيادة، خاصة الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية والشخصية.

في ضوء البيانات الإحصائية المتاحة، يمكن القول إن النمط الاستثماري في إمارة أبوظبي تحول بصورة صحيحة نحو قطاع الخدمات حيث يعدّ هذا الاتجاه متطابقاً مع الاتجاهات العالمية التي أصبحت تركز على المجالات المعلوماتية والتكنولوجية. ويؤكد هذا الاتجاه ضرورة ربط عملية التنمية بالتقدم التقني، حيث تتطلب المرحلة المقبلة استمرارية هذا الاتجاه من خلال بناء قدرات تقنية وطنية قادرة على تقديم تقنيات حديثة ملائمة لكل نشاط إنتاجي وخدمي، وقادرة على تطوير التقنيات الحديثة المستوردة لتتفق مع الاحتياجات المحلية.

3/1/4 تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية

ترتبط عملية تعزيز القاعدة الاقتصادية بتنمية بعض الأنشطة الإنتاجية الوطنية التي تتسم بالتناسب والتنظيم الأفقي والرأسي تحت مظلة سياسة إحلال الواردات. وفي إطار هذه السياسة تتحقق نوعية جيدة للمنتجات الصناعية وسعر مناسب اعتماداً على الميزة النسبية التنافسية التي تميّز بها موارد الإمارة، أو ما تقدّمه الحكومة من تسهيلات أو ما تتخذه من إجراءات لتشجيع الاستثمار ورفع القدرة التنافسية لسلع الإنتاج المحلي سواء على مستوى تنمية القدرات البشرية المواطننة وتوفير المعلومات أو نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

وتشير البيانات الواردة في الملحق الإحصائي إلى ارتفاع قيمة واردات إمارة أبوظبي من 8.7 مليار درهم عام 1990 إلى 86.6 مليار درهم عام 2010 وبمعدّل نمو سنوي بلغ نحو 9 %. وقد انعكس هذا الاتجاه سلباً على إيرادات الإمارة من الصادرات غير النفطية ومن ثم على فائض الميزان التجاري. من هنا بدأت توجّهات قوية نحو توسيع السوق المحلي من خلال تحديد الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية وذلك من خلال تعميق كفاءة الاستثمارات المنفقة وصولاً إلى ميزة تنافسية نسبية.

الفصل 5:

استراتيجيات التنمية
الاقتصادية للإنفاق التطويري
الحكومي وأثرها في الاقتصاد
المحلي



1/5 المنهاج السنوي للتطوير

يعدّ المنهاج السنوي للتطوير في مضمونه عملاً تسجيلياً يتناول ما حدث فعلاً وما يترتب عليه من إجراءات مالية دون النظر إلى إسقاطات المستقبل، ويعدّ المنهاج وثيقة جدولة للمشروعات الخدمية والتنموية في إطار خطة تنموية سنوية باعتباره سنداً رسمياً متضمناً الإنفاق التطويري دون النظر إلى الموارد المالية أو مصادرها. ويمثل إجمالي الاعتمادات الحد الأقصى المسموح به للصرف على المشروعات خلال فترة زمنية محدّدة واحدة. ويعاد النظر في حجم الاعتمادات وتقديرها كل عام حسب اقتراحات الدوائر المستفيدة. ويمثل المنهاج السنوي للتطوير أحد بنود عناصر الإنفاق العام للميزانية العامة للإمارة.

ويشير مفهوم "الإنفاق التطويري" إلى ما ينفق من اعتمادات مالية لتوفير الاستثمارات العينية بمكوّناتها المختلفة. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري المتضمّن في المنهاج السنوي للتطوير بمعناه الاقتصادي هو إجمالي ما ينفق لتكوين إضافات جديدة إلى رأس المال الحقيقي في المجتمع. ويتكوّن الإنفاق الاستثماري بهذا المفهوم الاقتصادي من جزئين هما: تكوين رأس المال الثابت والإضافة إلى المخزون السلعي. ويعتبر رأس المال الثابت كل إضافة إلى الموارد الاقتصادية للمجتمع بأنها تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقات الإنتاجية أو تجديدها (الإحلال والتجديد).

من هنا تعدّ مكوّنات الإنفاق التي يشملها المنهاج السنوي مصروفات استثمارية على الدراسات والأبحاث والبعثات والتدريب وتسوية الأراضي والمباني بأنواعها والإنشاءات المختلفة والمعدات والآلات والأدوات والتجهيزات وتجهيزها، كما تعدّ الإضافة إلى المخزون السلعي إنفاقاً استثمارياً مهماً كانت طبيعة السلعة.

والإنفاق الاستثماري قد يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة عليها بطريقة مباشرة ومثال ذلك إنشاء المصانع وعمليات استصلاح الأراضي، ويطلق عليها الاستثمار الإنتاجي السلعي وقد يوجّه الإنفاق إلى إنشاء الطرق والمرافق العامة ويطلق عليه الاستثمار في الخدمات الإنتاجية.

يهدف المنهاج السنوي للتطوير إلى اختيار المشروعات الإنمائية كافة في الإمارة وحصراً لتكوين المرأة التي تظهر السياسة الاستثمارية وتنمية القطاعات الاقتصادية. ويعدّ المنهاج السنوي للتطوير الإطار الذي يبيّن حجم الاعتمادات السنوية اللازمة لتنفيذ البرنامج الإنمائي. والميزانية العامة للإمارة تتضمّن النفقات العامة ومن ضمنها مصروفات المنهاج السنوي للتطوير وهو لا يتضمّن إيرادات مستقلة عن الميزانية، وإنما تدخل إيراداته اللازمة لإنجاز المشروعات ضمن الإيرادات العامة للإمارة أي في الميزانية العامة. ولهذا يقتصر عمل الدائرة المختصة على إعداد المنهاج في إطار المصروفات وحيزها فقط وحسب التوجيهات التي ترد إليها من المجلس التنفيذي، ويفهم من هذا عدم اللجوء إلى تسمية المنهاج بتسمية ميزانية التطوير أو بتسمية ميزانية التنمية، حيث إن عنصر التمويل لم يدرج على انفراد وإنما يبقى ضمن الإيرادات الكلية لميزانية الإمارة.

والمنهاج السنوي للتطوير هو برنامج استثماري يتضمّن الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشروعات المختلفة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية جميعها، ويرتبط المنهاج بالأهداف التنموية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل التي تتحدّد طبقاً لتوجيهات القيادة العليا لحكومة أبوظبي، وتتركّز هذه الأهداف في تحقيق تنمية شاملة متواصلة تشمل أفراد المجتمع وطبقاته كافة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية المنشودة من خلال تنمية متوازنة مستقرة ومستدامة.

والبرامج الاستثمارية السنوية توضّح البعد قصير الأجل للإنفاق الاستثماري خلال عام واحد، وتقوم الأجهزة الفنية المختصة بربط البرنامج السنوي قصير الأجل للإنفاق ببرامج أخرى متوسطة الأجل وطويلة الأجل، حيث إن الاستثمار كما هو معروف عملية تراكمية مستمرة يكمل كل جانب منها الجوانب الأخرى زمانياً ومكانياً. ففي هذا الإطار يعدّ المنهاج السنوي للتطوير وثيقة رسمية سنوية كأداة لتنفيذ المشروعات الإنمائية التي تتضمّن الخطط الاقتصادية والبرامج الإنمائية في الإمارة.

ويعدّ المنهاج السنوي للتطوير وسيلة للتنبؤ (وسيلة للتخطيط المالي فقط) من خلال برمجة المشروعات، حيث تقوم الدائرة المختصة ببرمجة المشروعات التطويرية في ضوء عدد من الاعتبارات الأساسية منها: الموقف العام للمشروع وموعد البدء في تنفيذه والفترة اللازمة لإنجازه حسب المواعيد التعاقدية وإمكانات التنفيذ الفعلية، إضافة إلى مراعاة أولويات المشروعات استناداً إلى التوجيهات والمناقشات والدراسات المتعلقة بالمشروع سواء مع الجهات العليا أو الدوائر المنفّذة. وتتميّز عملية البرمجة بالمرونة، حيث تأخذ في الاعتبار المراحل التي يمرّ بها التنفيذ كما يتم بشكل مستمر إجراء التغييرات المناسبة للمشروعات المبرمجة.

جدول (5 / 1):

مصرفات مشروعات المنهاج السنوي للتطوير

القيمة : ألف درهم

السنوات	المصرفات	السنوات	المصرفات	السنوات	المصرفات
1970	333300	1984	3810291	1998	10076940
1971	371400	1985	4047899	1999*	6744688
1972	397300	1986	3630921	2000	6164533
1973	535200	1987	3177733	2001	7819651
1974	1003600	1988	2793179	2002	7157727
1975	2165900	1989	3234902	2003	9479058
1976	2913200	1990	3488822	2004	10350227
1977	3740600	1991	3653026	2005	7531628
1978	5060400	1992	4810357	2006	5814932
1979	5522200	1993	7941434	2007	3917750
1980	4801964	1994	8913819	2008	10346320
1981	5054161	1995	8455912	الإجمالي	200862988
1982	5450615	1996	7719231		
1983	4534583	1997	7897585		

* (1999 - 2008) لا تشمل مصرفات هيئة مياه وكهرباء أبوظبي

* (2008) مصرفات تقديرية.

المصدر: دائرة التخطيط- أبوظبي.

2/5 استراتيجيات التنمية والتخطيط في إمارة أبوظبي

بدأ تدفق النفط في أبوظبي عام 1962، حيث أصبحت مسؤولية الحكومة في حينه اتخاذ ما يلزم لتطوير البلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية جميعها، ولم يتم ذلك إلا بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في شهر أغسطس عام 1966. وقد بلغ مجموع ما أنفق في مجالات التنمية خلال الفترة 1962-1965 نحو 20 مليون درهم فقط من إجمالي عائدات النفط البالغة 193.0 مليون درهم ونسبة 10.4 % من الإجمالي.

جدول (5/2):

مشروعات التنمية وقيم المصرفات في إمارة أبوظبي

القيمة: ألف درهم

العام	مشروعات التنمية	المصرفات الفعلية
1963	مشروعات الطرق والمياه والإسكان	3250.0
1964	الكهرباء (المرحلة الأولى)	2250.0
1965	مشروعات المياه والكهرباء (المرحلة الثانية)	11650.0
الإجمالي		17150.0

وجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بمعدلات عالية من النمو لم تحدث بصورة عشوائية، وإنما برزت بفعل جهود تنظيمية وتخطيطية. من هنا فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية لم تتولد خارج أطر السياسات التنموية، وإنما حدثت بفعل أطر تخطيطية وبرامج محدّدة واستراتيجيات دقيقة. وأدناه أبرز الخطط الاقتصادية التي نفذتها حكومة الإمارة باعتبارها ضمن السياسة الاقتصادية في الإمارة:

1/2/5 الخطة الخمسية الأولى لأبوظبي (1968-1972)

بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في عام 1966، أخذت عائدات النفط تزداد تدريجياً، ما أسفر عن وضع خطة تتضمن الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في أبوظبي تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد. لذا فقد وضعت الخطة الخمسية الأولى، لأبوظبي (1968-1972) لتصبح أول خطة من نوعها في منطقة الخليج العربي، وكانت تجربة رائدة، حيث استفادت من هذه التجربة إمارة أبوظبي، وغيرها من بلدان المنطقة، وقد بوشر بتنفيذ هذه الخطة بعد المصادقة عليها بالمرسوم الأميري (15) في 30/3/1968، حيث بلغت اعتمادات هذه الخطة 296 مليون دينار بحريني (2960 مليون درهم إماراتي).

وتقع الخطة في أحد عشر باباً هي التعليم والصحة والزراعة والصناعة والمواصلات والبلديات والإسكان والعمل والسياحة والقروض والاستثمارات والمباني العامة.

2/2/5 الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (1977-1979)

بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1968-1972) التي ركزت على مشروعات البنى التحتية، أصبح من الضروري وضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لإمارة أبوظبي، التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام. ففي هذا النطاق صدر في العشرين من ديسمبر/كانون الأول 1975 المرسوم الأميري رقم (21) لعام 1975 والخاص بإعداد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لإمارة أبوظبي، حيث تضمن الباب الأول من المرسوم نوعية الخطة، وحدد الفترة الزمنية لها. ولقد نصت المادة الأولى على "أن توضع لإمارة أبوظبي خطة لتنمية اقتصادية واجتماعية ثانية، تهدف إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل، القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة". وجاء في المادة الثالثة من الباب الأول أن الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لإمارة أبوظبي ثلاثية، وأنها تشمل الأعوام (1977-1979).

لقد تميّزت خطتا التنمية الاقتصادية، في كون الخطة الأولى خطة إعمار حصرت المشروعات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة، في وقت كانت تفتقر فيه الإمارة إلى كل وسائل التطور والمرافق الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فقد جاءت نسبة التنفيذ بحدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الطيّاني في حينه. وفي ما يخص الخطة الثانية 1977-1979، فقد تميّزت بوضع أهداف اقتصادية واجتماعية محدّدة، إلا أن تنفيذها قد تعثّر، نظراً إلى أن الأهداف التي تتضمنها الخطة تتطلب قرارات سياسية على مستوى الدولة، فضلاً عن القرارات على مستوى الإمارة.

إن الأداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي الخطة القومية التي تقوم بتنفيذها الوحدات الإنتاجية كافة على مستوى الاقتصاد القومي، بل يلتزمها في حقيقة الأمر أفراد المجتمع جميعهم. والخطة بوصفها الوسيلة الأساسية للتخطيط تتضمن تصويراً حقيقياً للواقع القائم أي للواقع المراد تغييره، كما تتضمن الأهداف التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها في الفترة المقبلة، وتشمل الخطة أيضاً تلك الوسائل المختلفة والأدوات المتعدّدة التي تستخدمها الخطة لتحقيق هذه الأهداف. بمعنى آخر تتضمن الخطة الاستراتيجية العامة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوضوح تام.

3/2/5 البرنامج الإنمائي الأول في إمارة أبوظبي (1981-1985)

في إطار إعداد برنامج إنمائي لإمارة أبوظبي 1981-1985 تمّ تكليف أساتذة متخصصين بمعاونة عدد من الباحثين في دائرة التخطيط لتقديم أربع عشرة دراسة تناولت مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمالية في إمارة أبوظبي، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 25 جلسة 80/10 لتكون هي الأساس والقاعدة التي تعتمد عليها العمليات التخطيطية جميعها لمستقبل الإمارة.

تهدف تلك الدراسات إلى الآتي:

- تحديد المعالم العامة والمتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي.
- معرفة التطور الحضاري للمنطقة والمراحل التي مرّ بها مجتمع الإمارة والتطور العمراني ودراسة العوامل البيئية والجغرافية ووضع خريطة عمرانية للإمارة.
- تحديد الموارد البشرية وحجمها وكيفية تنميتها وتطويرها.
- دراسة كل قطاع على حدة ومعرفة العلاقات التبادلية بين القطاعات ومدى تأثيرها في التطور الاجتماعي والاقتصادي للإمارة.
- دراسة التغيّرات الاجتماعية وآثار الطفرة الاقتصادية على النواحي الاجتماعية للمواطنين.
- وضع تصوّر للمستقبل لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الإمارة.
- دراسة التطوّرات والخدمات الاجتماعية ومدى ملاءمتها وكفاءتها لخدمة المجتمع في ريف الإمارة وحضرها.

وبموجب القرار الإداري رقم 80/16 بتاريخ 23 إبريل 1980 تكوّنت اللجنة العليا المشرفة على تلك الدراسات، حيث كانت مهمّة تلك اللجنة اختيار الخبراء، واعتماد الأطر العامة للدراسات، ومتابعة التنفيذ وسير العمل في المراحل جميعها، وتسهيل مهمّة الباحثين والمعاونين للحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لإعداد تلك الدراسات.

4/2/5 البرنامج الإنمائي المستقبلي الثاني (2000-2020) لإمارة أبوظبي

شهدت السنوات الماضية تطوّرات اقتصادية جذرية مهمّة على الصعيدين العالمي والمحلي، حيث فرضت نفسها على ساحة العمل الاقتصادي، ما يتطلّب ضرورة إعداد برنامج تنموي مستقبلي لإمارة أبوظبي، يتلاءم مع هذه التطوّرات والتغيّرات المتشابكة، ويتعامل معها بتنسيق وترابط، لتحقيق أهداف التنمية والرخاء والاستقرار المنشود. فعلى الصعيد العالمي تلاحقت التطوّرات الاقتصادية نحو مزيد من حرية التجارة الدولية، والاتجاه نحو التكتّلات الاقتصادية، وازدياد حدّة المنافسة في الأسواق العالمية.

وعلى الصعيد المحلي، فقد أصبحت معظم مكوّنات البنية الأساسية والخدمات العامة مكتملة، وحققت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهدافها، وأصبح اقتصاد إمارة أبوظبي على أعتاب مرحلة جديدة تتطلّب مزيداً من العناية والتأمل في الخطوات المقبلة للحفاظ على وتيرة النمو التي ميّزت اقتصاد الإمارة خلال الحقبة الماضية. ويتطلّب ذلك ضرورة وضع مرئيات وبدائل اقتصادية واجتماعية محدّدة، تكون أساساً للعمل الاقتصادي، وإطاراً تنظيمياً ونهجاً اقتصادياً، تسير عليه الجهود والاستراتيجيات والسياسات التنموية جميعها في المستقبل. وتتضمّن هذه البرامج التنموية -عادة- أهدافاً عامة واستراتيجيات طويلة الأجل. بالإضافة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية وتنظيمية وبرامج استثمارية على مستوى القطاع لضمان تحقيق هذه الأهداف والاستراتيجيات.

للاعتبارات السابقة، وبتكليف من المجلس التنفيذي قامت دائرة التخطيط والاقتصاد بالتعاون الفني مع الأمم المتحدة بإعداد برنامج تنموي مستقبلي للعشرين عاماً المقبلة لإمارة أبوظبي، واستغرق إعداد هذا البرنامج ثلاث سنوات من 1996-1999، وتتضمّن ذلك وضع الاستراتيجيات والأهداف العامة وتحديد الأولويات المختارة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتصميم السياسات المختلفة اللازمة والكافية لتحقيق الأهداف الموضوعية.

3/5 أجندة السياسات العامة لإمارة أبوظبي

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الاستثمارات تعدّ من الأدوات المهمّة التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية مستدامة في إطار رفع كفاءتها في عمليات زيادة الطاقة الإنتاجية المتمثّلة بالنتائج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات علاقة الناتج بالاستثمارات، خاصة معامل رأس المال إلى الدخل ومعدّل رأس المال إلى الدخل، ومختلف مؤشرات المرونات الداخلية، حيث إن هذه المؤشرات المتداخلة توضح مدى كفاءة الاستثمار في تنمية الأنشطة الاقتصادية وتطويرها.

وتسعى حكومة أبوظبي إلى توظيف الإيرادات النفطية بالمشروعات الكبيرة، خاصة في مجال الصناعات النفطية والبتروكيماوية. ولقد أسهم القطاع الحكومي التطويري بنسبة كبيرة من إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت، حيث ارتفعت نسبة الاستثمار من إجمالي الدخل (معدّل الاستثمار) لتصبح 14.5 % عام 2010. وإجمالاً يمكن رصد أهم محاور أجندة السياسة العامة للإمارة بما يلي:

1/3/5 كفاية إجمالي تكوين رأس المال الثابت

تتوقف فرص بناء القاعدة الاقتصادية على مدى توافر الاستثمار وتخصيصه في تمويل مشروعات الإنتاج الاقتصادي. وفي ضوء حاجة الاقتصاد إلى ادخار معظم الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فلا بدّ من استثمارها في المشروعات الإنتاجية الجيدة ذات المردود الإنتاجي السليم. ولا شكّ في أن السياسة الاقتصادية التي تتضمّن تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي مطالبة بأن تخطّط عملية إجمالي تكوين الرأس مال الثابت في نطاق تعظيم تأثيراتها في اتساع الطاقة الاستيعابية المنتجة بالقدر الذي يسمح بامتصاص معظم الإمكانيات الاستثمارية المتاحة محلياً في مشروعات إنتاج مباشر وإنتاج غير مباشر تكون في مجموعها قادرة على تحقيق فائض اقتصادي بمعزل عن دعم النفط. ومثل هذا التخطيط يتطلّب مراعاة الأمور الآتية:

- الموازنة بين المخصّص للاستثمار في مشروعات البنى التحتية والمخصّص للاستثمار في مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر، بالقدر الذي يجعل من الاستثمار في مشروعات البنية التحتية معضداً لأداء مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر، ما يمكن من توليد فائض اقتصادي يكفي لتحقيق عائد إيجابي.
- تحقيق مزيد من الترابط بين مشروعات الإنتاج غير المباشر ومشروعات الإنتاج المباشر، وتسخير الأولى من أجل الثانية من خلال إعطاء الأفضلية لاحتياجات مشروعات الإنتاج على احتياجات الاستهلاك غير الضرورية من حيث الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تتيحها مشروعات البنية الأساسية.
- التركيز على نوعية رأس المال المادي الذي يجري تكوينه، والتأكد من ملائمته لاحتياجات المستقبل، وكذلك تكامل قطاعاته وتشابك وحداته بالقدر الذي يسمح بمعالجة الاختناقات الاستثمارية، وبتيح فرصاً أكبر لإمكانية الاستثمار الجديد في ظل ما يتيحه حجم التكوين الرأس مالي ونوعيته من تسهيلات وتجاوزات إنتاج، فضلاً عن مقدّمه من احتياجات وطلب فعّال على منتجات المشروعات الجديدة.

2/3/5 فتح أسواق للتصدير

استهدفت أجندة السياسة العامة دعم الصادرات الصناعية في إمارة أبوظبي وتشجيعها، وهذه تؤدي دوراً مهماً في تنمية هذه الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، ما يؤدي إلى توسيع الأسواق الخارجية لهذه الصادرات واكتساب أسواق جديدة، وزيادة معدلات الاستثمار في النشاط الصناعي، ومن هنا فقد أصبح من الأهمية لمواجهة المستجدات الدولية العمل على وضع السياسات الملائمة لدعم الصادرات الصناعية وتشجيعها.

3/3/5 تنمية الصناعة من خلال توفير المتطلبات اللازمة

في إطار تنمية الصناعة، لا بدّ من البحث عن الموارد المتاحة والإمكانات التقنية، وفي هذا السياق يجب تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لاستخدام العمال، خاصة المهرة منهم، ما يساعد على جذب الاستثمارين المحلي والأجنبي، حيث إن أجندة السياسة العامة تهدف إلى توفير المتطلبات الضرورية جميعها لتحقيق تنمية مستدامة.

4/3/5 إسناد عملية التنمية الصناعية إلى الذات

ينبغي لهذا الاعتماد الذاتي أن يتجسّد في صيغ عدّة، أبرزها محاولة توفير الأكبر من موارد التعمير وطنياً، وتكييف التكنولوجيا وصياغة عوامل الإنتاج ومزجها، بحيث تلائم المعطيات والحاجات المحلية، ورسم الخطط الإنمائية في ضوء الحاجات الضرورية بدلاً من التبني غير المميز لنماذج التنمية المستوردة من الخارج واستيراد التكنولوجيا ونقلها دون مطابقتها للظروف البيئية.

5/3/5 توظيف أكفأ للموارد المتاحة

يعدّ عامل الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة في الإمارة مدخلاً رئيساً من مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة، وتمثل الموارد المتاحة قوة العمل المحلية والموارد الطبيعية، ويجب إخضاع هذين النوعين من الموارد إلى استغلال اقتصادي جيد. أما استغلال الموارد الطبيعية فإنه على الرغم من الندرة النسبية لتلك الموارد فإن سياسات استغلالها ما زالت تسمح بمزيد من الاستفادة منها في عملية توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة. وينبغي الاستفادة القصوى من الإمكانات الإنتاجية التي يسمح بها دمج النفط في الاقتصاد المحلي والإقليمي بدلاً من تصديرها خاماً. ويقتضي ذلك أن تستغل الإمارة الميزة النسبية التي يتيحها وجود الغاز الطبيعي والزيوت في بناء صناعات تغطية متكاملة مع بقية القطاعات الأخرى، وكما أسلفنا سابقاً، كذلك يجب تطبيق التقنية وزرعها في البلاد لتنمية الموارد الطبيعية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمشروعات المستخدمة لها.

6/3/5 توسيع فاعلية السياسة النقدية في مجال التنمية الاقتصادية من خلال الاتجاهات الآتية:

- تعمل السياسة النقدية على تنمية الوساطة المالية في الاقتصاد، إذ إن وجود نظام مالي سليم يرفع معدّل الادخار ومعدّل الاستثمار في المجتمع، ويساعد على نمو المؤسسات المالية وانتشارها، التي تقوم بدور الوساطة بين المدّخرين والمستثمرين، وتعمل المؤسسات المالية أيضاً على تجميع مدّخرات صغار المدّخرين، فضلاً عن أنها تشجّع على الادخار، لأنها تقوم بتحمّل المخاطرة التي تنتج من الاقتراض المباشر من المدّخر إلى المستثمر.
 - للنظام المالي المتكامل أهميته في كفاءة تخصيص رأس المال بين الاستخدامات المتنافسة، وتوجيه المدّخرات إلى المجالات الاستثمارية الأكثر إنتاجية، كما يساعد أيضاً على زيادة أسعار الفائدة بخلاف الأمر فيما لو كانت أسواق رأس المال مفتتة.
 - كما يسمح للمدّخرات بالانسياب بحريّة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة على نحو تخصيص المدّخرات الجديدة بكفاءة في كل الاستخدامات الاجتماعية للتنمية، وتزويد من البواغث للادخار والاستثمار، كما يقلّل من الآثار التضخمية الناتجة من التوسّع النقدي.
- ## 7/3/5 توسيع فاعلية السياسة المالية من خلال القنوات الآتية:
- تعمل السياسة المالية على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية مصادر الإيرادات العامة وزيادتها. بالإضافة إلى تنمية المصادر التمويلية الخارجية. .. فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية.
 - تستخدم السياسة المالية كأداة لتقوية حوافز العمل والادخار والاستثمار الخاص، إذ يمكن تصميم السياسة المالية بحيث يشجّع على قيام صناعات جديدة وأنواع معيّنة من الاستثمارات على أن توفر لها الحماية الكاملة من خلال الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي يمكن تقديمها، كما أن السياسة المالية أداة مهمّة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
 - تسهم السياسات المالية في رفع الطاقة الادخارية للاقتصاد من خلال رفع الميل الحديّ للادخار، وذلك بتخفيض أنواع الاستهلاك الخاص وبنوده.

8/3/5 تنمية النشاط الصناعي الخاص

يعدّ الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي الخاص في إمارة أبوظبي بمنزلة قاعدة أساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك لتطوير القطاع الصناعي وتنميته في إطار متكامل يؤدي دوراً فاعلاً في التنمية المستدامة يضمن تحريك الاقتصاد الوطني ليصل إلى معدلات نمو اقتصادي عالية. ففي ظل الظروف والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، تضاعفت الآمال بتشجيع القطاع الصناعي الخاص ليمارس دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية والمشاركة في بناء صناعة متطورة ذات كثافة بحثية وتكنولوجية عالية. من هذا المنطلق جاءت أجندة السياسة العامة للإمارة لتنمية النشاط الصناعي الخاص للمزايا التي تترتب على نموه المنشود.

ويأتي هذا الاهتمام بالقطاع الصناعي الخاص نتيجة لما يحققه هذا القطاع من تنويع مصادر الدخل القومي والعمل على إيجاد فرص عمل إنتاجية وإدارية جديدة للأجيال القادمة، وسدّ حاجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية بعيداً عن الاحتكار للسلع الأجنبية، وتطلعاً لإيجاد صناعات مساعدة متكاملة للصناعات الأساسية، وإمكانية تصدير الفائض من الإنتاج المحلي. وتطلب نجاح القطاع الصناعي الخاص في النهوض إلى مستوى التوقعات، وذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في طبيعة دورها الأساسي وفي آليات تنفيذ هذا الدور المهم.

ومن أهم الأمور التي يجب السعي إلى تقديمها في مجال سياسة التصنيع تحت مظلة القطاع الخاص العمل المستمر لتعرّف التغيّرات والمستجدات المطلوبة في زيادة نمو الأنشطة الصناعية، وتحديد أولوية النمو وصولاً إلى إقامة نوع من الصناعة يتّسم بالتنظيم والتناسب الأفقي والرأسي تحت مظلة نوع من التخطيط التأسيري يتضمّن قيوداً على بعض الصناعات مقابل حوافز على غيرها. وفي هذا الاتجاه لا بدّ من أن تقترن هذه السياسة بجهود تنسيقية بين مختلف الجهات وضرورة التركيز على أهداف صناعية واقعية وخبرات تطبيقية وليست نظرية.

9/3/5 بناء قاعدة صناعية متطورة لنشاط الصناعات النفطية والبتروكيماوية

تتمتّع إمارة أبوظبي بميزات إيجابية في اتجاه تطوير الصناعات النفطية والبتروكيماوية تمثلت جميعها في التطوّرات الأخيرة التي شملت استكمال البنية التحتية من طرق وموانئ واتصالات ومستشفيات ومدارس، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والإقليمي حيث ساهمت هذه التطوّرات في تعزيز آفاق صادراتها المختلفة.

وتعدّ التطوّرات الأخيرة الخاصة بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة بالإمارة بمنزلة آلية توطين مختلف صناعات الصادر بالقرب من مختلف مصادر الطاقة وطرق المواصلات والاتصالات والموانئ، حيث إن هذه المراكز الصناعية ذات أهميّة بالغة في تحقيق المنافع والوفورات الخارجية لهذه الصناعات.

في ضوء التطوّرات الإيجابية آنفة الذكر برزت صناعة بتروكيماوية تصديرية متطورة في إمارة أبوظبي من حيث النوعية والتقنية الحديثة أسهمت وتأثرها التنموية في زيادة قيمتها المضافة وارتفاع مساهمة ناتجها المحلي في إجمالي الناتج. وهناك عوامل أخرى ستساعد بشكل كبير على تحسين مكانة الإمارة التنافسية في تصدير المنتجات البتروكيماوية وتعزيزها، منها الموقع الاستراتيجي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وانعدام الضرائب وانخفاض الرسوم الجمركية وتقديم الحوافز، كل هذه العوامل ستسهم في توفير قاعدة صلبة قوية لتنمية الأنشطة النفطية والبتروكيماوية في اتجاه الصادر. وفي إطار التطوّرات الحالية للصناعات النفطية والبتروكيماوية في الإمارة، وعلى هامش الظروف الموضوعية الحاضرة، يقتضي الأمر توسيع أساليب زيادة فعالية هذه الصناعات من ناحية ضرورة إكمال الحلقات الإنتاجية الخائبة، ومعالجة السلبات القائمة مثل الطاقات الفائضة وهامشية الحصول على مزايا تجارية من أقطار التكتّل الاقتصادي.

الفصل 6:

مكوّنات الإنفاق التطويري
وأداؤه التنموي في اقتصاد
إمارة أبوظبي

1/6 السياسات الاقتصادية في الإنفاق الاستثماري

يقوم الاستثمار بدور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج شاملة تستهدف تعظيم الثروة القومية وتحديث المجتمع باستخدام المعارف المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة وإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد والأنشطة المختلفة بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وخلق فرص عمل جديدة وتعميق معدلات التنمية والحفاظ على البيئة وتطوير الهياكل الاقتصادية وتعظيم الطاقات الإنتاجية لاختراق حاجز المنافسة والاندماج في السوق العالمي مواكبة لمعطيات التطورات السريعة. وتعرف السياسة الاستثمارية بأنها أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية، بل إنها تعدّ أهم أركان هذه السياسة، إذ يتوقف عليها تحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتوظيف الكامل للموارد الاقتصادية.

وقد قامت إمارة أبوظبي بوضع برامج التنمية من أجل تشجيع الاستثمار في شتى المجالات هادفة إلى تحفيز المدّخرات الوطنية للاستثمار في استغلال الموارد والثروات الوطنية، حيث عملت جاهدة على إقامة الهياكل والأجهزة التي تسهّل العمل الاقتصادي بصفة عامة وتشجّع رجال الأعمال على اقتحام المجالات الاستثمارية الجديدة من أجل المضي قدماً في عملية التنمية وتحقيق ميزة نسبية في جودة الإنتاج للمنافسة في الأسواق العالمية والخروج من دائرة الاعتماد على الصادرات النفطية لتشمل صادرات أخرى ذات قيمة مضافة عالية. ولقد كان للسياسات الاقتصادية والمالية أثر في تنفيذ تلك البرامج الطموحة للتنمية الشاملة في إمارة أبوظبي مثل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتمد آليات السوق، حيث كان لها الأثر في خلق بيئة اقتصادية متميزة وفّرت مناخاً أفضل للاستثمارات المحلية. وقد ظهر هذا جلياً من خلال المشروعات التنموية العملاقة وإنشائها البنى التحتية اللازمة التي تضمّنت البيئة المناسبة في إطار تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

كما قام كل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال خلال السنوات السابقة بمجالات استثمار مختلفة ومتنوعة في تكوين رأس المال الثابت في إمارة أبوظبي تأكيداً لدور كل منهما المهم والرئيس في تطوير الاقتصاد المحلي وتنميته وتوفير الخدمات الأساسية لمجموع المقيمين. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات القطاع الحكومي تشتمل على الإنفاق التطويري لكل من الدوائر الحكومية والوزارات في إمارة أبوظبي. كما أن إنفاق الدوائر الحكومية يشتمل على ما يرد ضمن المصروفات التطويرية على المشروعات المحلية الخاصة في الإمارة أو على المشروعات الاتحادية التي تمّولها حكومة أبوظبي كما يشتمل على تقديرات الإنفاق على السلع والخدمات الاستثمارية السنوية الواردة ضمن الموازنة الاعتيادية للدوائر الحكومية، مثل شراء السيارات والأثاث والمعدات الهندسية والعدد وحفر الآبار الجوفية وترسيم الحدود وتخطيطها إضافة إلى ما قد تتضمنه الموازنة الاعتيادية خاصة لبعض الأعمال الإنشائية.

وفي ضوء السياسات الاقتصادية للإمارة التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات الحكومية إلى مشروعات البنى التحتية الحيوية لغرض تهيئة المناخ الاستثماري المناسب أمام القطاع الخاص، للقيام بدور فعّال في تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة في التنمية وتلبية الخدمات الاجتماعية للمواطنين كافة. لقد قامت إمارة أبوظبي بحفز الاستثمارات الخاصة وتذليل العقبات كافة أمامها سعياً إلى مزيد من الاستثمارات في مشروعات استهدفت استخدام التكنولوجيا وتطويرها وتشجيع الصادرات وخلق فرص عمل جديدة. ولا شك في أن المزايا الاستثمارية التي تتمتع بها إمارة أبوظبي من استقرار سياسي واقتصادي وأمني وتوافر البيئة الاستثمارية والتشريعية والبنى التحتية في المجالات جميعها كانت حافزاً لاستقطاب الاستثمارات، ما ساعد اقتصاد الإمارة على مواكبة التطورات الحادثة في العالم. وأخيراً تتجه مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي حالياً باتجاه التعاون والشراكة الإيجابية مع القطاع الخاص، حيث قامت بخصخصة عدد من المشروعات الاستراتيجية لتفعيلها وتحقيق أهدافها المحددة.

2/6 مكونات الاستثمار السلعية والخدمية

يبدو واضحاً أن هناك تركيزاً في بعض السنوات على زيادة الإنفاق الاستثماري لأنشطة خدمية، كما هو الحال في عامي 2009 و 2010، حيث بلغت النسبة المئوية للاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي (معدّل الاستثمار) 13.9 % و 13.1 % على التوالي، بينما يقلّ التركيز على الجانب السلعي. ففي ضوء الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، يتطلب الأمر تغيير هيكل الاستثمار من استثمار غالب في الخدمات إلى استثمار في أنشطة إنتاجية، خاصة أن الهيكل الحالي لاقتصاد الإمارة يدل على إنجاز معظم مشروعات البنى التحتية.

وتشير الرؤية الاستراتيجية لتخطيط اقتصاد إمارة أبوظبي إلى أن اقتصاد الإمارة سيحقق نمواً جيداً خلال السنوات الخمس المقبلة حتى لو حدث تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي. ولغرض تحقيق هذه الرؤية، لا بدّ من تحديد معدّل الاستثمار وسبل توزيعه بين الجانب السلعي والجانب الخدمي وتحديد الاستهلاك الكلي أو الفردي. ويتطلب الأمر أيضاً توجيه الاستثمارات إلى أنشطة خدمية إنتاجية وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل في الإمارة. كذلك تتطلب الحالة الآنية تعديل هيكل الاستثمار ليكون غالب الأهمية النسبية أنشطة سلعية. ويوضّح الجدول التالي الأهمية النسبية لاستثمار الأنشطة الخدمية والأنشطة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (6 / 1):

الأهمية النسبية للاستثمارات السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي

(مليون درهم - %)

السنة	المجموع		الأنشطة السلعية		الأنشطة الخدمية لإجمالي	
	القيمة	النسبة من الناتج %	القيمة	النسبة من الناتج %	القيمة	النسبة من الناتج %
1970	565	17.3	331	10.1	234	7.2
1975	5176	14.5	2784	7.8	2392	6.7
1980	19280	20.6	13868	14.8	5412	5.8
1985	13309	19.7	7917	11.7	5392	8.0
1990	10557	9.3	5476	4.8	5082	4.5
1995	27314	23.3	14657	12.5	12657	10.8
2000	27982	14.9	15449	8.2	12533	6.7
2005	47278	12.3	24356	6.4	22921	6.0
2009	155505	29.0	81191	15.2	74314	13.9
2010	177467	28.6	95898	15.5	81569	13.1

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي؛ مركز الإحصاء - أبوظبي.

وفي إطار تنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق معدلات تنمية عالية وتأمين مستوى معيشي رفيع المستوى، بات من الضروري الاستمرار في انتهاج سياسة استثمارية سليمة، وذلك لتحقيق أهداف تنموية ذات أبعاد وأولويات واضحة كتوفير فرص العمل وتعظيم عوامل الإنتاج وزيادة القيمة المضافة. ولا شك في أن تعديل الهيكل الإنتاجي ليصبح في الغالب متضمناً أنشطة سلعية وخدمية إنتاجية سيؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي. واستشعاراً بأهمية الاستثمار في مجال التنمية وأهدافه الأساسية، سعى المسؤولون إلى إيجاد قاعدة اقتصادية متنوعة من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، معتمدة في ذلك على عوائد النفط من جهة والعمل على تنمية الاستثمارات المحلية من جهة أخرى.

ولقد شهد اقتصاد إمارة أبوظبي استكمال كثير من مشروعات التنمية والتطوير وبناء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات والمرافق العامة. وفي ضوء هذه الإنجازات التنموية اتسعت الطاقة الاستيعابية لاقتصاد الإمارة، وبالتالي توافرت المقومات والمعطيات كافة لاقتصاد شبه متنوع ذي أداء جيد، وذلك سعياً إلى حصر الأنشطة الاقتصادية في أطر إنتاجية سواء كانت خدمية أو سلعية. وكان لعملية استكمال الهياكل الأساسية الدور الكبير في تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة وتنميتها. كما أن الاستثمارات المنقذة في مجال مشروعات

الخدمات الإنتاجية قد ساعدت القطاعات الإنتاجية السلعية على أداء دورها بكفاءة، خاصة قطاعات النقل والمواصلات والمؤسسات المالية والتأمين والتجارة وخدمات الإصلاح والعقارات وخدمات الأعمال. كذلك حققت الاستثمارات في المجالات الاجتماعية مستويات معيشية راقية للمواطنين والمقيمين.

3/6 توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال

تميّزت مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي بتوجيه استثمارات ضخمة نحو أنشطة إنتاجية وخدمية تمثلت في تشييد المصانع ومدن جديدة تربطها طرق معبدة. وتحتضن مدارس حديثة ومستشفيات عامة ومتخصصة وموانئ ومطارات ذات إمكانات كبيرة لتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وزيادة ناتجها المحلي، وذلك في إطار تنويع مصادر الدخل القومي وخلق قاعدة إنتاجية تكون دعامة في عمليات التمويل. ويمكن إبراز دور الاستثمارات وتوزيعها حسب الجهات المنفذة والأنشطة الاقتصادية لبيان مسارات الإنفاق الاستثماري واتجاهاته حسب الأنشطة الاقتصادية وصولاً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة خلال الفترة (1970-2010).

بالنسبة إلى توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين قطاع الحكومة وقطاع الأعمال، قامت حكومة أبوظبي بالتطوير المستمر لاقتصاد الإمارة والعمل على استكمال البنى التحتية. ويبرز توزيع الاستثمارات الثابتة حسب القطاع مسارات الإنفاق الاستثماري واتجاهاته، حيث أوضحت بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال فترة السنوات 1970-2010 تحسناً كبيراً في مستوى الإنفاق على القطاع الحكومي لبعض السنوات، نتيجة لزيادة الدخل النفطي الذي يمثل الصدارة في تمويل الموازنة العامة للإمارة.

كما نجحت حكومة الإمارة إلى حد بعيد في توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي إيماناً منها بالدور الكبير الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في المرحلة الراهنة التي تتطلب تفعيل دوره ودعمه بشكل أكبر واتخاذ الإجراءات التي تشجعه.

يتضح من الأرقام الواردة في الملحق الإحصائي أن هناك زيادات غير منتظمة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي خلال السنوات من 1975 حتى 2010. وقد ارتفع حجم استثمارات القطاع الحكومي من 2217.5 مليون درهم عام 1975 إلى 15000 مليون درهم عام 2010 وبمعدل نمو سنوي 5.8 % خلال السنوات المذكورة. وتشير الأرقام إلى انخفاض الأهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الحكومي، وذلك من 42.8 % من الإجمالي عام 1975 إلى 8.4 % من الإجمالي عام 2010. وبالمقابل فقد ارتفعت الأهمية النسبية لاستثمارات قطاع الأعمال من 57.2 % من الإجمالي عام 1975 إلى 91.6 % من الإجمالي عام 2010.

4/6 إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي

من المعلوم أن الاستثمارات تعدّ الأدوات المهمّة التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية مستدامة، وذلك في إطار رفع كفاءتها في عمليات زيادة الطاقة الإنتاجية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات علاقة الناتج المحلي بإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى مدى كفاءة الاستثمار في تنمية الأنشطة الاقتصادية وتطويرها. وتسعى حكومة أبوظبي إلى تخفيض معامل رأس المال (زيادة كفاءة الاستثمار) من خلال سياسات وأولويات تنموية محدّدة.

جدول رقم (2 / 6):

الأهميّة النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية
(مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	النسبة
1970	3267.0	565.0	17.3
1975	35661.0	5176.0	14.5
1980	93743	19280.0	20.6
1985	67487.0	13309.0	19.7
1990	114093.0	10557.0	9.3
1995	117196.0	27314.0	23.3
2000	187836.0	27982.0	14.9
2005	383430.0	47278.0	12.3
2006	492250.0	52351.0	10.6
2007	545367.0	61587.0	11.3
2008	705159.0	104427.0	14.8
2009	535311.0	155505.0	29.0
2010	620316.0	177467.0	28.6

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

توضّح الأرقام الواردة في الجدول السابق بأن هناك اتجاهاً إلى زيادة نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من استكمال جزء كبير من البنى التحتية والأنشطة الخدمية والاجتماعية التي تميّز بتدفق نسبة قليلة من الناتج، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وبالتالي زيادة القيمة المضافة. حيث شهد عامي 2009 و2010 زيادات كبيرة في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره، ما يعني زيادة في كفاءة الاستثمار، حيث بلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج 29.0 % و28.6 % للعامين المذكورين على التوالي.

5/6 توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية

في ما يتعلّق بتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية، جاء هذا التوزيع بنسب متفاوتة تماشياً مع السياسة الاقتصادية المتّبعة، التي لعبت دوراً مهماً في تحقيق تنمية شاملة، حيث قامت الإمارة بتوزيع الاستثمارات الثابتة على الأنشطة السلعية والخدمية وفقاً للسياسة الاقتصادية المدروسة.

ولقد ساهمت الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية في إجمالي تطوير رأس المال الثابت بنسب متفاوتة، وذلك حسبما ورد في الجدول (4)، حيث ارتفعت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للأنشطة السلعية من 20513.0 مليون درهم عام 2003 إلى 95898.8 مليون درهم عام 2010 بمعدّل نمو سنوي مقداره 24.6 . وفي ما يخصّ تطوّر تكوين رأس المال الثابت للأنشطة الخدمية، فقد اتجه نحو الارتفاع وذلك من 20296 مليون درهم عام 2003 إلى 81569 مليون درهم عام 2010 بمعدّل نمو سنوي مقداره 21.9 % خلال السنوات المذكورة.

لقد أبرز الجدول المذكور دور إنفاق الاستثمارات الثابتة لعمليات التنمية الاقتصادية المختلفة، حيث غطّت مجالات الاستثمار للأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية ليبلغ إجمالي الإنفاق نحو 600 مليار درهم خلال السنوات 2005-2010.

الفصل 7:

مصروفات التطوير وأبرز
المشروعات التنموية في إمارة
أبوظبي



1/7 المراحل التاريخية لمصروفات التطوير في إمارة أبوظبي

يعدّ نمو الدخل من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية باعتباره نتيجة استثمار أو تراكم رأس المال الثابت، وكذلك لا بدّ من تأثيراته الإيجابية المتعدّدة في الاقتصاد الوطني، حيث يمثّل إضافة إلى رأس المال الثابت، وزيادة كفاءة رأس المال البشري عن طريق التعليم واكتساب المهارات والصحة وتحقيق الاستخدام الكامل. ففي ضوء هذه الآثار الإيجابية للاستثمار، فمن المناسب القيام بتحليل المصروفات التطويرية، وذلك من منظور تاريخي لفترة (1970-2010).

1/1/7 أولاً: فترة السبعينيات (1970-1979)

تعدّ فترة ازدهار لاقتصاد إمارة أبوظبي، حيث انتقل فيها من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة والرعي وصيد اللؤلؤ والأسماك إلى اقتصاد يملك كل مقوّمات الاقتصاد الحديث. وسبب هذه النقلة الكبيرة هو ارتفاع أسعار النفط الذي يعتمد عليه اقتصاد إمارة أبوظبي، وقد أدّت هذه الزيادة في أسعار النفط إلى تحقيق فوائض مالية مكّنت حكومة أبوظبي من بناء مؤسسات الدولة الحديثة وإرساء قواعد بنى تحتية متكاملة لاقتصاد الإمارة.

ولقد اتسم أداء الاستثمار (المصروفات التطويرية) في إمارة أبوظبي بالزيادة غير المنتظمة خلال السبعينيات (1970-1979)، إذ بلغ حجم المصروفات الحكومية 22043 مليون درهم خلال فترة تسع سنوات، حيث ارتفع الاستثمار الحكومي من 333.3 مليون درهم عام 1970 إلى 5522.2 مليون درهم عام 1979 وبمعدّل نمو سنوي 36.6 % خلال الفترة المذكورة. ولقد جاء هذا النمو الكبير نتيجة الحقن الهائل لإيرادات النفط، حيث تركّز معظم الإنفاق الاستثماري في قطاعات البنى التحتية التي كان الاقتصاد بحاجة إليها كثيراً في بداية تلك الفترة. ومن أبرز المشروعات المنجزة خلال الفترة 197-1979 ما يأتي:

جدول (7 / 1):

أبرز المشروعات المنجزة في إمارة أبوظبي خلال الفترة 1970-1979

القيمة: مليون درهم

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
1	أعمال المطار الجديد	1500,0
2	مصنع الأنابيب الفولاذية	200,0
3	محطة أم النار الغربية للكهرباء والماء	946,6
4	محطة الضبعة للكهرباء والماء	644,7
5	حفر ودفن	584,8
6	شبكة ماء المصفح وجرن يافور	387,7
7	مستشفى أبوظبي العام	528,6
8	توسيع طريق العين أبوظبي إلى ثلاثة ممرات لكل اتجاه	500,0
9	أنابيب رئيسة - الضبعة/أبوظبي	500,0
10	مدينة المؤتمرات	500,0
11	أشغال محطة الضبعة	375,0
12	خط الضبعة أبوظبي	300,0
13	شبكة المجاري	300,0
14	طريق أبوظبي/السلع (الممر الثاني)	300,0
15	طاقة إضافية إلى محطة أبوظبي	280,0
16	مجمع الإعلام	283,0
17	طاقة إضافية إلى محطة أبوظبي البخارية	280,0
18	مستشفى العين العام	250,0
19	مدينة زايد الرياضية	250,0
20	أنابيب مياه رئيسة وحلقية	211,0
21	مصنع الأنابيب الفولاذية	200,0
22	حفر ودفن في أم النار وموقع المطار الحالي	167,3
23	أعمال المحطة البخارية في أبوظبي	163,7

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي

2/1/7 ثانياً: الفترة (1980-1982)

شهدت هذه الفترة نمواً بسيطاً في حجم الاستثمارات الحكومية حيث ارتفع حجم الاستثمار الكلي (محلي واتحادي) من 5023.0 مليون درهم عام 1980 إلى 5756.0 مليون درهم عام 1982 بمعدل نمو سنوي بنسبة 7.1 % خلال السنوات المذكورة. ولقد توجّهت معظم الاستثمارات خلال هذه المرحلة نحو مشروعات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان. ومن أبرز المشروعات التنموية التي نفذت خلال السنوات 1980-1982 ما يلي:

جدول (2 / 7):

أبرز المشروعات التنموية المنجزة في إمارة أبوظبي خلال السنوات 1980-1982

القيمة مليون درهم

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
1	طريق السلع/سودانتيل	127,7
2	ميناء زايد - المرحلة الرابعة	134,0
3	وحدات تحلية المياه في محطة أم النار الشرقية	204,2
4	نادي الجزيرة ونادي العين الرياضيان	71,0
5	طريق العين - هزق المقام	60,5
6	محطة الديزل للطاقة في العين	231,1
7	المرحلة الأولى لمدينة زايد الرياضية	525,5
8	محطة القوى وإنتاج البخار	375,8
9	حفر واستصلاح امتداد المصفح	79,1
10	المكتبة العامة والمركز الثقافي في أبوظبي	114,4
11	الأعمال الخاصة لمحطة القوى	489,6

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي

3/1/7 ثالثاً: الفترة (1983-1988)

تميزت بانخفاض الاستثمار الحكومي انخفاضاً شديداً، حيث جاء ذلك متزامناً مع الانخفاض الشديد في أسعار النفط. ولقد اتجهت سياسات الترشيد الحكومية، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية نحو تخفيض الإنفاق الاستثماري، وذلك بدلاً من إجراء عمليات الترشيد في النواحي الأخرى، نظراً إلى احتمال معظم البنى التحتية، بالإضافة إلى صعوبة المساس بأوجه الإنفاق الجاري. ولقد بلغ إجمالي النفقات الحكومية نحو 21995 مليون درهم خلال الفترة (1983-1988)، حيث انخفض إجمالي الاستثمارات من 4792.1 مليون درهم عام 1983 إلى 3522.0 مليون عام 1988 وبانخفاض معدل سنوي بنسبة 7.4 % خلال السنوات المذكورة. ومن أبرز المشروعات التنموية التي نفذت خلال السنوات (1983-1988) ما يأتي:

جدول (3 / 7):

أبرز المشروعات التنموية المنجزة في إمارة أبوظبي خلال السنوات 1983-1988

القيمة مليون درهم

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
1	5000 مسكن شعبي	667,3
2	طريق طريف / جبل الظنة	153,0
3	توسيع وتعميق قناة أم النار (الحفر والاستصلاح)	140,0
4	مبنى الديوان الأميري	113,0
5	طريق المفرق طريف	110,0
6	محطة القوى بأم النار الغربية	615,9
7	توريد محولات كهربائية	217,0
8	محطة التحلية	335,4
9	طريق مصفح / العين	378,4
10	خزانات توزيع مياه العين ومحطات الضخ	219,7
11	الأعمال المدنية للتوربينين 7 و 8 في أم النار الغربية ووحدات التحلية	203,9
12	حفر قناة أم النار وتعميقها	355,7
13	حفر المرفأ الداخلي وقناة المدخل (ميناء زايد)	289,4
14	الحفر والاستصلاح في جزيرة دلمة	246,3
15	جسر عند تقاطع طريق العين مع مدخل طريق المطار الجديد عقد رقم 5	236,8
16	حفر القناة بين ميناء زايد وقناة أم النار	367,4
17	مطار أبوظبي الدولي الهيكل الأساسي	364,7
18	محطة صيانة الطائرات جاسكو	244,6
19	توسيع محطة تحلية أم النار الوحدات 7 و 8	364,8
20	محطة أم النار الشرقية (وحدة التحلية)	549,1

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي

4/1/7 رابعاً: الفترة (1988-1998)

تشير الأرقام الخاصة بالإنفاق الحكومي إلى وجود زيادات بسيطة متدرجة في هذا المتغير خلال النصف الأول من التسعينيات. كما شهدت فترة التسعينيات إنجازات تنموية تتمثل في إقامة المشروعات التنموية، حيث شملت مجالات متعددة غطت الأنشطة السلعية والخدمية كافة، وذلك لضرورة تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته وتدعيماً للبنى التحتية والمرافق العامة. ولقد تركّزت الجهود الحكومية في تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخاصة. ولا شك في أنه كان لعملية استكمال البنى التحتية الدور الكبير في تطوير الأنشطة الاقتصادية المنتجة وتنميتها. كذلك ساعدت الاستثمارات المنفذة في مجال مشروعات الأنشطة الخدمية على أداء دورها بكفاءة وخاصة أنشطة النقل والمواصلات والمؤسسات المالية والتأمين والتجارة وخدمات الإصلاح.

كما حققت الاستثمارات الحكومية مستويات معيشية جيدة للمواطنين، وذلك في إطار مجالات الخدمة المجتمعية والاجتماعية. ولقد بلغ حجم الاستثمارات الحكومية نحو 66192 مليون درهم خلال الفترة (1988-1998) حيث ارتفع حجم الإنفاق الحكومي من 4049.0 مليون درهم عام 1989 إلى 12535.0 مليون درهم عام 1998 وبمعدل نمو سنوي بنسبة 15.2 % خلال السنوات (1988-1998). وفي ما يلي أبرز المشروعات التنموية المنجزة خلال الفترة المذكورة:

جدول (4 / 7):

أبرز المشروعات التنموية المنجزة في إمارة أبوظبي خلال السنوات 1989-1998

القيمة مليون درهم

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
1	محطة تحلية المياه وإنتاج البخار - الطويلة (أ)	592,2
2	محطة بخارية 165 / 2 ميجاوات في أم النار الغربية	500,0
3	أعمال الحفر والاستصلاح في جزيرة صير بني ياس	413,4
4	أعمال الحفر والاستصلاح في قناة خور فريدة عقد 20 - 250	348,4
5	الحفر والاستصلاح في منطقة الجرف المرحلة الثالثة	488,7
6	محطة التوربينات الغازية في الطويلة	265,2
7	جزيرة اللؤلؤ - الحفر والاستصلاح	229,8
8	الرصف والخدمات - مطار العين	193,6
9	طرق المحاضر الشرقية	156,8
10	جزيرة اللؤلؤ - المرحلة الثانية	156,4
11	جزيرة اللؤلؤ - الحفر والاستصلاح	135,9
12	توسيع جنوب شارع آل نهيان والشيخ خليفة بن شخبوط وتحسينهما	113,8
13	توسعات محطة الطويلة وشهامة جهد 400 ك. ف.	320,2

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
14	خط أنابيب نقل الماء من الطويلة إلى وحدة رقم 4	216,0
15	ربط محطة الطويلة بجهد 400 ك. ف. المجموعة الثالثة (3 - 2، 1 - A)	856,5
16	ربط محطة الطويلة بجهد 400 ك. ف. وإمداد مدينة العين بالطاقة الجزء 2 / ب	276,2
17	ربط محطة الطويلة بجهد 400 ك. ف. الجزء 2 / ب	191,2
18	السوق المركزي الجديد وسوق الذهب والمجوهرات	173,8
19	ربط محطة الطويلة بجهد 400 ك. ف. الجزء (1 - A)	143,8
20	توسعات محطة التنقية للمجاري بالعين عقد 18	135,0
21	ربط محطة الطويلة بجهد 400 ك. ف. المجموعة الأولى الجزء ب	111,1
22	استصلاح المنطقة شمال طريق المطار الدولي عقد 61 / 250	337,4
23	استصلاح الجزء الشمالي لجزيرة صير بني ياس	231,2
24	مجموعة مدارس للبنين والبنات في أبوظبي والعين	117,7
25	إنشاء ثلاث وحدات تحلية بجبل الظنة وجزيرة دلما	130,8
26	الطريق الشرقي الدائري جنوب عقد 78	105,0
27	تحسين شارع المطار من تقاطع 78 إلى 76 ب عقد 81 وتوسيعه	177,1
28	طرق أحواض شرق 2 / 4 وشرق 11 العقد 84 ب	88,4
29	تحسين منطقة النادي السياحي عقد 30 س / 2 وتوسيعها	109,6
30	مصب الطوارئ للمجاري مقالة 1 / 515	158,7
31	طرق منطقة الصناعية القديمة وإنشاء جسر فوق الوادي	161,4
32	مباني كلية الطب والعلوم الصحية لجامعة الإمارات العربية المتحدة	263,3
33	845 مسكناً شعبياً في الباهية والظفرة والنهضة وغيائي	239,5
34	إنشاء 16 مدرسة في مواقع مختلفة في أبوظبي والعين	242,5
35	الطرق الداخلية للمساكن الشعبية الجديدة في الشهامة	113,2
36	تحسين الطرق والمواصلات في أبوظبي عقد 37 / أ	131,2
37	المحطة الرئيسة والفرعية للصرف الصحي بمدينة خليفة (أ) مقالة 414 / أ	112,1

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي

5/1/7 خامساً: الفترة (1999 – 2010)

في إطار استكمال معظم البنى التحتية للتوجه نحو تخفيض حجم الاستثمارات الحكومية في المشروعات الخاصة، فقد شهدت هذه الفترة تراجعاً في معدل النمو السنوي للاستثمارات التطويرية. وعلى الرغم من انخفاض المصروفات الحكومية الموجهة إلى البنى التحتية، فإنه مع أهمية الاستثمار في مجال التنمية أصبح من الضروري توجيه السياسة الاستثمارية لتحقيق أهداف تنمية وأولويات مهمة مثل توفير فرص العمل وتعظيم عوامل الإنتاج وزيادة القيمة المضافة. ولقد بلغ حجم الاستثمارات الحكومية نحو 100500 مليون درهم خلال الفترة (1999-2010) وبمعدل نمو سنوي 3.7 % خلال الفترة المذكورة. ومن أبرز المشروعات التنموية التي تم تنفيذها خلال الفترة (1999-2010) ما يأتي:

جدول (5/7):

أبرز المشروعات التنموية المنجزة في إمارة أبوظبي خلال السنوات 1999-2010

القيمة مليون درهم

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
1	إنشاء 1005 مساكن شعبية في مناطق مختلفة	854,3
2	مستشفى خليفة بن زايد	363,5
3	تحسين طريق أبوظبي - السريع عقد رقم 1	284,1
4	الحفر والاستصلاح جنوب جزيرة أبو الأبيض	220,3
5	توسيع طريق أبوظبي / دبي عقد رقم 2 وتحسينه	160,7
6	تحسين طريق جبل الظنة / السلع الاتجاه الأول	131,9
7	الطريق من مزيرة إلى ليوا مدينة زايد عقد 3 / أ	128,7
8	الطريق الداخلي والصرف الصحي في مدينة الرجة عقد رقم 4	125,4
9	الطرق الداخلية في بينونة بالمنطقة الغربية	105,9
10	الطرق الداخلية لمدينة خليفة (أ) أحواض جنوب شرق	185,4
11	الصرف الصحي (مصب الطوارئ) مقالة 2 / 515	133,6
12	الصرف الصحي لمدينة زايد مرحلة أولى مقالة 302	116,2
13	تطوير منطقة الطوية - مرحلتان أولى وثانية	165,0
14	إنشاء 582 مسكناً شعبياً في مناطق الرجة والشهامة والوقن والباهية وشوامخ وبني ياس والسمة والشويب والوثبة	536,6
15	جسر عند التقاطع الغربي مع الطريق الخارجي الشرقي عقد 37 / ب	196,2
16	تحسين طريق جسر المقطع عقد 970 وتوسيعه	108,9
17	تحسين طريق أبوظبي دبي عقد 5 وتوسيعه	190,2
18	حفر واستصلاح في جزيرة صير بني ياس مرحلة ثانية - الجزء الغربي	254,3

م	اسم المشروع	الكلفة النهائية
19	مسجد الشيخ زايد بن سلطان الثاني	418,0
20	توسيع القناة الملاحية لميناء زايد وتعميقها	235,0
21	إنشاء طريق الشاحنات من الفاية إلى سيح شعيب شرق مدينة زايد العقد 3	67,0
22	الطرق الرئيسية والداخلية بأحواض م1 م11، م23 م24 في منطقة المصفح عقد 946 / أ	141,0
23	المقالة / إنشاء طريق المقطرة / حميم طريق ساحل العقد 1	159,0
24	المقالة / توسيع الطريق بين التقاطع رقم (5) وجسر المفرق وتحسينه	143,0
25	المقالة / طريق علوي على طريق الشاحنات في منطقة المصفح رقم 1 إم أي بي 3 عقد (981)	157,0
26	إنشاء قناة موازية للشاطئ في اتجاه الغرب تبدأ من المنحنى الجنوبي لقناة مصفح الغربية	322,0
27	المقالة / مشروع قناة رأس الصدر	302,2
28	المقالة / إنشاء (583) مسكناً شعبياً في الحياتية حوض 21/333 - 24/331 - 22/333	288,1
29	المقالة / متنزه خليفة في مدينة أبوظبي الكبرى شرق 48	221,9
30	المقالة / تجهيز (800) مزرعة في منطقة فلاح وزراعتها	148,0
31	المقالة / المرحلة الأولى مشروع (264) مسكناً شعبياً في منطقة الظاهر في العين	126,4
32	المقالة / تحسين طريق أبوظبي / دبي وتوسيعه العقد (1/1)	300,1
33	المقالة / ترحيل ميناء البضائع المتفرقة في أبوظبي (مطالبة)	163,1
34	المقالة / طريق الشامخة - المنطقة الثانية عقد رقم (4/1/947)	122,7
35	المقالة / إنشاء عدد (117) مسكناً في غياثي	120,0
36	المقالة / طريق الشامخة - المنطقة الثالثة عقد رقم (A/1/974/5)	116,1
37	المقالة / المرحلة الثانية (أ) طرق ومواقف وصرف صحي وسطي لمنطقة مزيد وأم غافة والظاهر عقد (A/163)	139,1
38	المقالة / توريد رادارات وتركيبها لمطاري أبوظبي والعين - العقد رقم (98/4) ورقم (96/10)	120,4
39	المقالة / النفق السفلي عند دوار المطار على طريق ساس النخل / شهامة	118,4
40	المقالة / ترحيل ميناء وسوق البضائع المتفرقة في أبوظبي	163,2
41	المقالة / طرق الشامخة - المنطقة الثانية، عقد 4/1/974	122,6
42	المقالة / طرق الشامخة - المنطقة الثالثة، عقد A/1 974/5	116,1
43	المقالة / طرق الفلاح (المساكن) عقد رقم 2/1/974	119,9

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي

والجدول التالي يوضح المراحل التاريخية للمصروفات الحكومية التي تمّ حصرها آنفاً ومعدّل النمو السنوي لكل مرحلة من هذه المراحل خلال السنوات (1970-2010):

الجدول (6 / 7):

تطوّر المصروفات التطويرية حسب المراحل التاريخية

السنوات	المصروفات التطويرية (مليون درهم)	معدّل النمو السنوي %
1970 – 1979	22043,0	36,6
1980 – 1982	15307,0	6,5
1983 – 1988	21995,0	(11,4)
1989 – 1998	66192,0	13,5
1999 – 2010	100499,0	3,7

المصدر: دائرة التخطيط – أبوظبي

2/7 المصروفات التطويرية التراكمية موزعة حسب النشاط الاقتصادي (1970-2010)

بلغ إجمالي المصروفات التطويرية 226036.0 مليون درهم للفترة (1970-2010) وقد خصّص منها 64285.9 مليون درهم لنشاط النقل والتخزين والاتصالات، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا النشاط الحيوي 31.9 % من الإجمالي وبعدّ توجيه نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات لمشروعات هذا النشاط ضرورية، نظراً إلى أهميته في إرساء دعائم البنية الأساسية لاقتصاد الإمارة، علاوة على ما تتسم به هذه المشروعات من تكلفة عالية ولأن معظمها يرتبط بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولقد شهدت إمارة أبوظبي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات إنجازات هائلة في مجالات إنشاء الطرق والجسور والإنفاق وربط الإمارة بعضها ببعض وبالإمارات الأخرى بشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية وكذلك بالعالم الخارجي. كما تطوّرت وسائل المواصلات ومشروعات الحفر والاستصلاح، إضافة إلى مشروعات تحديث وإنشاء المطارات وتزويدها بمختلف نظم الأمن والخدمات والسلامة. كذلك تمّ تطوير إنشاءات الموانئ البحرية وتحديثها، حيث أصبحت قادرة على كل متطلبات التصدير والاستيراد والتخزين وإعادة التصدير.

أحرزت الخدمات الاجتماعية والخدمات الأخرى المركز الثاني في الأهمية النسبية لمصروفات التطوير، حيث بلغ حجم استثمارات التطوير الموجه لهذا النشاط نحو 38708.1 مليون درهم ونسبة 19.2 % من الإجمالي خلال الفترة (1970-2010).

ولقد اتسمت الاتجاهات المعاصرة للخدمات الاجتماعية في إمارة أبوظبي باعتمادها على النشاط الرسمي بصورة رئيسة، حيث تميّزت تلك الخدمات بشموليتها، ما مكّن المواطنين من الاستفادة منها سواء من خلال المساعدات الاجتماعية أو من خلال الرعاية المؤسسية.

وفي ما يخصّ نشاط الماء والكهرباء والغاز فقد أحرز المرتبة الثالثة في الأهمية النسبية لمصروفات التطوير، حيث بلغ حجم استثماراته 37390.3 مليون درهم ونسبة 18.6 % من الإجمالي خلال الفترة (1970-2010). ولا شكّ في أن هذا النشاط يعدّ أهم الأنشطة الاقتصادية لأنه أحد المكوّنات الرئيسة للبنى التحتية فيها، وقد أولت إمارة أبوظبي اهتماماً بهذا النشاط، وذلك من خلال التوجّهات الرامية إلى خصّصته بهدف رفع كفاءة النشاط عن طريق استصدار القرارات الاستثمارية المدروسة، وتطبيق أفضل أساليب استغلال المحطات القائمة وتطوير الإدارة وتوفير المزيد من الخدمات المميزة للمستهلكين.

وفي إطار الأهمية النسبية لنشاط العقارات فقد بلغت 9.4 % من الإجمالي، حيث توجّهت إلى هذا النشاط مصروفات تطويرية بمقدار 18920.8 مليون درهم خلال الفترة المذكورة. ولا شكّ في أن لهذا النشاط نصيباً كبيراً من اهتمام الجهات المسؤولة في الإمارة، حيث استهدفت تلك الجهات توفير المساكن ذات المواصفات المعيشية المناسبة للمواطنين، لأن ذلك يعدّ من أبرز الأولويات التي تحقق الاستقرار المعيشي. وقد أتاحت الجهات المسؤولة مختلف الإمكانيات والخدمات المتميّزة التي كان لها دورها في الارتقاء بالأوضاع السكنية للمواطنين ولعموم المقيمين في إمارة أبوظبي. فقد تمّ بناء المساكن الشعبية وتوزيعها على المواطنين مجاناً في إطار برنامج الإسكان الشعبي في مناطق الإمارة المختلفة. وتمّ كذلك توفير التمويل اللازم لتشديد البنايات التجارية والفلل للمواطنين.

وفي مجال نشاط الزراعة والصيد والحراجة فقد توجّهت إليه مصروفات تطويرية بمقدار 13195.0 مليون درهم ونسبة 6.6 % من الإجمالي خلال السنوات (1970-2010). ولقد تمثّلت استثمارات التطويرية في إنشاء شبكات الريّ وخطوطه وحفر الآبار وأعمال تشجير الغابات. وفي ما يخصّ نشاط الإدارة العامة والأمن فقد بلغ حجم النفقات التطويرية الموجهة إلى هذا النشاط مقدار 10369.1 مليون درهم ونسبة 5.2 % من الإجمالي خلال السنوات المذكورة. وتعمل الجهات المسؤولة في الإمارة على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع المستوى المعيشي وتوفير العيش الكريم لهم، حيث تمّ تقديم الخدمات لتلبية حاجات المواطنين والمقيمين.

لقد تطلّبت المراحل الباكرة لنمو اقتصاد إمارة أبوظبي إنفاقاً استثمارياً هائلاً في القطاع العام (حكومة أبوظبي) وذلك بحكم شموله بسبب ضعف البنية الاقتصادية بصفة عامة وضعف القطاع الخاص قبل فترة ازدهار، وإحجابه عن تحمّل المخاطر في مجالات الإنتاج الحديثة، إضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص بالنسبة إلى الحجم المطلوب لنقل الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث. ولاحقاً بدأ القطاع الخاص يأخذ دوره في التنمية الاقتصادية وتنزايده مساهمته في الإنفاق الاستثماري. ولقد بلغ حجم الإنفاق التطويري الحكومي نحو 226.0 مليار درهم خلال الفترة (1970-2010) وكما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (7 / 7):

المصروفات التطويرية التراكمية موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية 1970-2010

القيمة مليون درهم

الأنشطة الاقتصادية	المصروفات التطويرية التراكمية	الأهمية النسبية %
الزراعة والصيد والحراجة	13195.0	5.8
الصناعات التحويلية	1796.9	0.8
الماء والكهرباء والغاز	37390.3	16.6
تجارة الجملة والتجزئة	1495.9	0.7
الفنادق والمطاعم والاستراحات	6293.3	2.8
النقل والتخزين والاتصالات	64285.9	28.4
العقارات	18920.8	8.4
التعليم	5047.4	2.2
الصحة	3720.2	1.6
الإدارة العامة والأمن	10369.1	4.6
الخدمات المجتمعية والاجتماعية	38708.1	17.1
وخدمات أخرى	24814.0	11.0
أخرى	226036.0	100.0
الإجمالي		

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي؛ مركز الإحصاء - أبوظبي

3/7 البنية التحتية الأساسية:

لقد أدى سعي إمارة أبوظبي المتواصل نحو تنمية بناها التحتية وتحديثها إلى إنشاء واحدة من أفضل البنى التحتية المتطورة في العالم، وقد أنجزت حكومة أبوظبي خلال فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن شبكة متطورة من الطرق والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ وغيرها من مشروعات الهياكل الأساسية التي تمت إحاطتها بخدمات على مستوى متقدم.

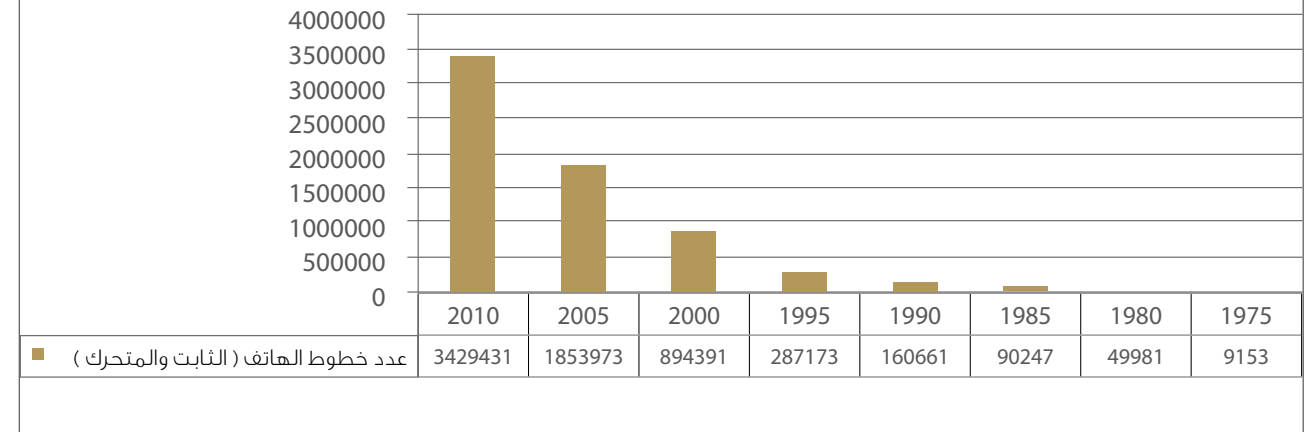
تمكنت إمارة أبوظبي خلال العقود الأربعة الماضية من تشييد بنية أساسية متينة من شبكات الاتصالات والمواصلات والطرق والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ وغيرها من مشروعات الهياكل الأساسية التي وضعتها في مصاف الدول العصرية في العالم. وتمتاز إمارة أبوظبي بتوافر الطرق البرية السريعة الممهدة التي تربط بين المناطق المختلفة داخل الإمارة، ويتمتع الزائرون للإمارة بالتطورات التكنولوجية المتوافرة مثل خطوط الهاتف الثابت والمتنقل وخدمات الإنترنت فائقة السرعة وغيرها من مرافق البنية التحتية المتطورة.

يوجد في أبوظبي ثلاثة مطارات، هي: مطار أبوظبي الدولي ومطار العين الدولي ومطار البطين، وهو مطار خاص لاستقبال كبار الزوار. أما بالنسبة إلى الموانئ فيوجد ميناء زايد، وقد تم تجهيزه بأحدث المعدات والأجهزة التقنية المتقدمة لاستقبال السفن العملاقة، وميناء خليفة، الذي يمثل معلماً رئيساً في تطويرات البنية التحتية في إمارة أبوظبي.

ومن خلال الرؤية القيادية العليا وفلسفة التميز المضمّنين في مشروعات تنمية البنية التحتية كافة، تهدف إمارة أبوظبي إلى قيادة المنطقة والعالم بأسره في تشكيل المراكز الحضرية المستدامة، حيث تمكنت الإمارة من بلورة استراتيجية حضرية طموح، ألا وهي «خطة أبوظبي 2030» التي قصد منها تمكين مخطط المدينة من الاستجابة لحاجات التنمية الآتية والمستقبلية. ويقوم الملمح الرئيس لهذه الخطة على مفهوم المدينة المستدامة المبنية حول مناطق مجاورة مزدهرة. وفي تصوّر هذا المفهوم تركيز النمو والارتقاء بمستوى خدمات النقل وبناء طرق ذات استخدامات متعدّدة الأغراض بحيث تكون صديقة للمشاة، إلى جانب الحفاظ على بنية تحتية أكثر استدامة وأقل تكلفة، مع حماية البيئة المحيطة وتعزيزها. وقد وضعت أبوظبي إطاراً واضح المعالم والحدود للنمو المستدام بعيد المدى للمدينة. فهي تجسيد لرؤية جديدة لبرنامج بناء المدينة وتوسيعها، تقدّم الثقافة والمجتمع على الأهداف الربحية التجارية المجردة. والهدف الرئيس الذي ترمي إليه الخطة، هو تأكيد أن يكون الشكل المستقبلي لمدينة أبوظبي انعكاساً لتراثها وحفاظاً على هويتها، بما يسمح للمدينة بأن تكون نموذجاً للمدينة العربية المعاصرة. لقد أنفقت حكومة أبوظبي بسخاء على إنشاء بنية تحتية متطورة، حيث يوضّح الجدول أدناه التطوّر النوعي الكبير في بعض مؤشرات البنية التحتية.

شكل (7 / 1):

تطور عدد خطوط الهاتف الثابت والمتحرك في إمارة أبوظبي



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

النقل والمواصلات:

يعدّ النقل من أهم الصناعات المتطورة التي تسهم مساهمة فعّالة في إيجاد النقطة الزمانية والمكانية للسلع والخدمات ولذلك يلعب النقل دوراً رئيساً في عملية التنمية ويشكّل العنصر الأهم في البنية التحتية للاقتصاد. فعن طريق النقل يتم توسيع السوق أمام السلعة والخدمات وبالتالي يسهم في الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية. ولذلك تهتم إمارة أبوظبي اهتماماً كبيراً بالطرق باعتبارها الشرايين التي عن طريقها تتم تغذية أنحاء الإمارة جميعها بحاجتها من السلع والخدمات وتسهم في تنشيط الحركة الإنتاجية والتجارية.

تمثّل الطرق شرايين الحياة الحديثة، ويقاس تقدّم الأمم بمدى ما تملكه من شبكات الطرق الحديثة. وقد كان من الطبيعي مع التطورين الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته إمارة أبوظبي أن يشهد قطاع النقل والمواصلات تطوراً سريعاً ومتلاحقاً لتسهيل الاتصال بين أرجاء الإمارة ومناطقها المختلفة وربطها بعضها ببعض، بالإضافة إلى الاتصال الخارجي بالدول المجاورة.

فقد اهتمّت الإمارة بربط المدن بعضها ببعض بشبكة من الطرق الخارجية الحديثة ذات المسارات المتعدّدة، بالإضافة إلى شبكة أخرى من الطرق داخل المدن الرئيسة والقرى تغطي كل أرجاء الإمارة.

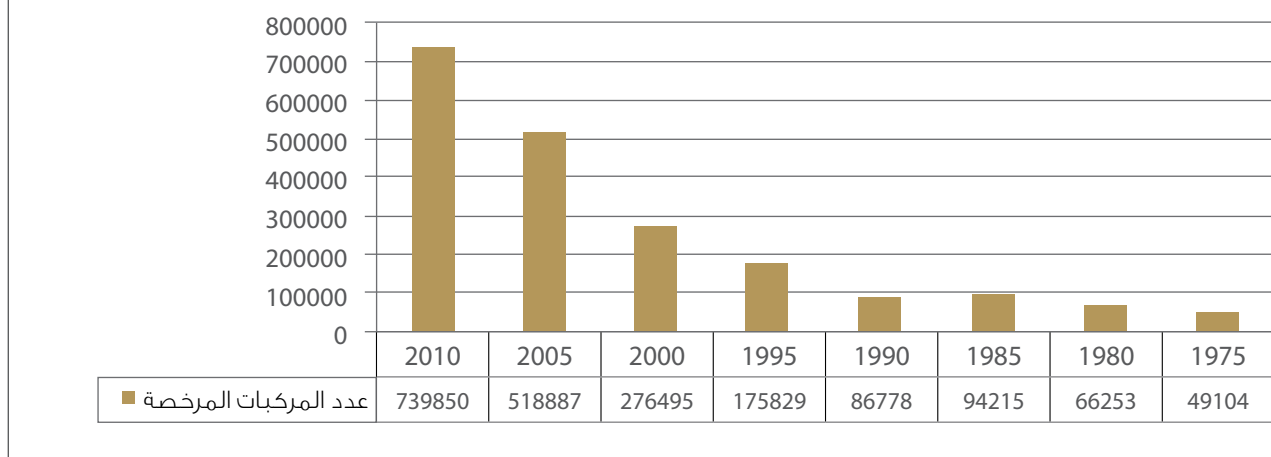
شهدت طرق النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية في إمارة أبوظبي تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأربعة الماضية، حيث زادت أطوال الطرق المعبّدة من 591 كيلومتراً عام 1975 إلى 2186 كيلومتراً عام 2010، وارتفع عدد المركبات المرخصة من 49104 مركبات إلى

739850 مركبة، وارتفع عدد المسافرين عبر مطار أبوظبي الدولي من 44.2 ألف إلى 10.8 مليون مسافر، بينما ارتفع عدد السفن التجارية عبر ميناء زايد من 763 سفينة إلى 1830 سفينة خلال الفترة نفسها

وضمن استراتيجية الإمارة وضعت الخطط المرحلية لإنشاء شبكة مواصلات برية متميّزة وخطوط للسكك الحديدية وما زالت هذه الخطط قيد التنفيذ. وفي مجال النقل الجوي، فقد تمكّنت مطارات الإمارة من جذب الكثير من حركة الطيران نحوها، حيث يصل إلى مطار أبوظبي الدولي أكثر من 35 شركة طيران دولية والتي لها رحلات منتظمة إلى أكثر من 150 وجهة عالمية، بينما يمثّل طيران الاتحاد الناقل الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويقوم برحلات منتظمة يأخذ من مطار أبوظبي الدولي مقراً له. كما تمكّنت موانئها البحرية من تنشيط التجارة الخارجية على المستويات جميعها.

شكل (7 / 2):

تطور عدد المركبات المرخصة في إمارة أبوظبي



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



الفصل 8:

العلاقات التبادلية بين حجم
الاستثمار والمتغيرات
الاقتصادية الأخرى
(1970 - 2010)

1/8 تطوّر مراحل النمو القطاعي في اقتصاد الإمارة

استقرّت نظريات التنمية المختلفة والدراسات التطبيقية لمختلف الدول من متقدّمة ونامية، على أن النمو الاقتصادي ومراحل المختلفة ترتبط بأنماط وهياكل استثمارية وإنتاجية وداخلية معيّنة، وتؤكد هذه النظريات والتطبيقات أن انتقال أي اقتصاد من مرحلة الأقل نمواً إلى مرحلة النمو الاقتصادي، يبدأ من هيكل الاستثمار والإنتاج والقيمة المضافة بالتحوّل تدريجياً من القطاعات الاقتصادية التقليدية كالزراعة والغابات والصناعات الاستخراجية إلى التركيز نسبياً على الصناعات التحويلية بأنواعها، ثم في مرحلة لاحقة على القطاعات الخدمية كالتمويل والتأمين والسياحة. وفي داخل هيكل الصناعات التحويلية يتم الانتقال تدريجياً من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الوسيطة ثم الرأس مالية، وذلك تحت مظلة الفعاليات التنموية وتصادمها واستقرارها. ويُعزى ذلك إلى عدد من المتغيّرات الرئيسة المتشابكة في عملية التنمية الاقتصادية ذاتها، ومن أهمّها التطوّرات التكنولوجية والبشرية، وارتفاع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، وزيادة القدرة على المنافسة محلياً ودولياً.

ولا شكّ في أن التغيّرات التي تحدث في جانب الطلب الكلّي تكون هي «المحرّك» الحقيقي الذي يدفع الاقتصاد عبر مراحل النمو المختلفة على سلم التقدّم الاقتصادي، طبقاً للتطوّر في الأهميّة النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشكّل العلاقة العضوية الوثيقة بين هيكل الاستثمار والمتغيّرات الاقتصادية الأخرى مثل القيمة المضافة، حجر الزاوية في تغيّرات الطلب الكلّي التي تصاحب عملية التنمية الناجحة.

فمن المعروف أن هيكل الاستثمار وتوزيعاته النسبية بين سلع استهلاكية و السلع رأس مالية، ومن ثم توزيعاته النسبية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤدّي إلى وجود هيكل إنتاجي متناسق ومشابه للهيكل الاستثماري، فكلما ارتفعت الأهميّة النسبية للسلع الرأس مالية، أدّى ذلك إلى زيادة معدّلات النمو في المستقبل. وترتبط هذه الهياكل الاقتصادية بعلاقة عضوية دائرية متصلة، بحيث يؤثر كل منها في الآخر، وتؤثر هي بدورها في هيكل توزيع الموارد وعائد التنمية الاقتصادية في البلاد. وفي ما يلي أبرز المتغيّرات الاقتصادية التي تنعكس فعاليتها المشتركة في استخراج مؤشرات تنموية متنوّعة.

2/8 معدّل الاستثمار

تتوقف الطاقة الإنتاجية في قطاع الأنشطة الرأس مالية، كما تتوقف طاقة إنتاجية أخرى، على حجم رأس المال المستخدم. فكلما زاد رأس المال المستخدم في قطاع معيّن، أو صناعة معيّنة زادت قدرتها وطاقاتها الإنتاجية في زيادة حجم السلع التي تنتجها. ومن الطبيعي فإن زيادة رأس المال المستخدم في الأنشطة الرأس مالية تزداد قدرتها الإنتاجية للسلع التي تنتجها هذه الصناعات. ونظراً إلى كون هذه السلع التي تنتجها الأنشطة تمثّل المكوّن الأساسي للاستثمار، فإن زيادة طاقتها الإنتاجية يعني زيادة قدرة المجتمع على زيادة الاستثمار.

وإذا كانت الطاقة الإنتاجية لقطاع الأنشطة الرأس مالية تحدّد حجم الاستثمار الذي يستطيع أن يحققه المجتمع، وإذا كانت الطاقة الإنتاجية تتحدّد بحجم رأس المال المستخدم في هذه الصناعات، فإن رأس المال المستخدم يمكن زيادته عن طريق الإضافة المستمرة للاستثمارات (الإضافة إلى رأس المال). ويتولّد ذلك عن طريق زيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الرأس مالية، وبالتالي فإن زيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الرأس مالية تترتب عليها زيادة رأس المال المستخدم في هذه الصناعات، حيث ترتفع مقدرتها الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة المجتمع على تحقيق حجم معيّن من الاستثمار.

وفي حال ارتفاع حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الرأس مالية، وزيادة الاستثمارات التي توجّه إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، فإنه سوف يترتب على ذلك زيادة قدرة هذا القطاع على الإنتاج في إطار زيادة كمية السلع التي ينتجها. وينتهي المطاف إلى زيادة قدرة الاقتصاد القومي على زيادة حجم الاستثمارات وصولاً إلى ارتفاع معدّل نمو الدخل القومي، حيث إن معدّل نمو الدخل القومي يتوقف على معدّل الاستثمار.

يتّضح مما سبق أن توجيه النسبة الكبرى من الاستثمارات إلى قطاع الأنشطة الرأس مالية يعدّ بمنزلة اتخاذ قرار بزيادة معدّل الاستثمار وزيادة حجم الاستثمار وبالتالي تقليل الاستهلاك. وعليه فإن هذا القرار يتضمّن نوعاً من التفضيل الزمني بين الاستهلاك في الحاضر والاستهلاك في المستقبل، ويشير إلى التضحية بالاستهلاك الحاضر في مقابل الزيادة في الاستهلاك في المستقبل.

1/2/8 تحديد معدّل الاستثمار الكلّي

سبق وتمّ التأكيد في الفقرة السابقة أن معدّل الاستثمار يعدّ حجر الزاوية في زيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الإنتاج وقدرة المجتمع على الادخار والاستثمار. ولا شكّ في أن الاستثمارات التراكمية تؤدّي إلى زيادة رأس المال العامل، حيث من خلاله يمكن توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة معدّل النمو الاقتصادي.

يوضح العلاقات التبادلية لمختلف المتغيرات الاقتصادية التي تحدّد معالم اقتصاد الإمارة ومدى قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق معدّلات عالية في نمو الدخل القومي. ولا شك في أن حجم الاستثمار ومعدّل الاستثمار هما حجر الزاوية في تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، فكلما زاد معدّل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الدخل) ارتفع معدّل نمو الدخل القومي، حيث إن زيادة الاستثمار تترتب عليها زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي ترتفع قدرته على إنتاج السلع والخدمات ومن ثم يزداد الدخل القومي، وهذا ليس إلا انعكاس لزيادة الطاقة الإنتاجية. وأخيراً نختم هذه الفقرة بالتأكيد أنه في حال استقطاب رأس المال إلى الأنشطة الرأس مالية، فقد يترتب على هذه الزيادة ارتفاع مقدرتها الإنتاجية وبالتالي، قدرة المجتمع على تحديد حجم معيّن من الاستثمارات (الإضافة إلى رأس المال).

3/8 ميزان المدفوعات

إن التعريف النموذجي لميزان المدفوعات لدولة ما يشير إلى السجلات المنهجية للصفقات الاقتصادية جميعها المحلية ومع بقية دول العالم خلال فترة زمنية محدّدة. وتمثّل هذه الحسابات كشفاً شاملاً للصفقات الاقتصادية الدولية للدولة، التي تخدم كمؤشر جيد عن مستوى نشاط الاقتصاد عبر الفترة الزمنية المحدّدة. إلى جانب هذا الإطار المحاسبي لميزان المدفوعات فإن جزءاً كبيراً من التحليل النظري بمفهوم تدفقه السوقي يهتم بالعلاقة المستمرة بين تدفق المدفوعات الواردة والصادرة التي تعدّها الدولة. في مثل هذا التحليل، يهتمّ الباحث عادة بدراسة تأثير اختلال توازن المدفوعات في المتغيرات مثل أسعار الصرف والاحتياطات.. إلخ، وذلك بغرض تقويم النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.

ينقسم ميزان المدفوعات نموذجياً إلى حسابين رئيسيين: الحساب الجاري وحساب رأس المال. يقوم الأول بتسجيل صفقات الأصول الدولية جميعها، بينما يقوم الآخر بتسجيل ما تبقى من ذلك. وبما أن ميزان المدفوعات لا بدّ من أن يبقى دائماً متوازناً، فإن العجز في أحد الحسابين لا بدّ من أن يساوي الزيادة في الآخر. إن العجز في الحساب الجاري (أي فائض في حساب رأس المال) يشير إلى الزيادة في درجة مديونية الدولة وبذلك فهو يعمل كمؤشر جيد لوضع صافي الثروة الخارجية للدولة. وبما أنه يؤثر في قيمة العملة المحلية فإنه يعمل أيضاً كمؤشر للتغيرات التنافسية للدولة ومعايير المعيشة فيها.

4/8 الميزان التجاري

يعدّ الميزان التجاري أحد أهم الحسابات الفرعية للحساب الجاري (ويدعى أحياناً ميزان التجارة)، يشتمل على التجارة في السلع ويوازن بين الواردات والصادرات. وهو مؤشر مهم لكل من المستوى والمتغيرات في النشاط الاقتصادي، وذلك نظراً إلى تأثيره في مجموعة من المؤشرات والمتغيرات الأخرى مثل إجمالي الناتج المحلي والتوظيف والتضخم وقيمة العملة المحلية. يؤدّي الفائض فيه عادة إلى تشجيع الإنتاج المحلي والتوظيف، والعجز (بسبب الزيادة في الواردات) يؤدّي إلى وقف التضخم أو خفضه بسبب زيادة التنافس مع السلع المحلية. إلى جانب هذه التأثيرات فإن العجز التجاري الكبير والمستمر خاصة بتمويل

من الخارج يمكن أن يؤدّي إلى مشكلات بطريقتين على الأقل. أولاً، الاقتراض الخارجي يمكن أن يرفع من قيمة العملة المحلية، ما سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري حيث تصبح الصادرات أكثر غلاءً، ثانياً، الاقتراض الخارجي يؤدّي إلى زيادة أعباء الدين القومي وهو ما يؤدّي إلى زيادة عبء مدفوعات خدمة الديون.

تتميّز تلك النتائج بعدم الوضوح وذلك في ضوء الزيادة التي حدثت للتحريك المالي والتكامل الاقتصادي العالمي والاستثمارات الخارجية المباشرة في عقد الثمانينيات. وقد أصبح الميزان التجاري أقل أهمية في الكشف عن قدرة الاقتصاد القومي التنافسية عندما يتم احتساب قطاعات كبيرة من الواردات والصادرات لنشاطات المؤسسات الأجنبية والشركات العالمية المتمركزة هناك.

5/8 قيمة العملة

يعدّ مؤشر أسعار الصرف مهماً، حيث إنه يؤثر في الأداء الاقتصادي عبر قنوات متعدّدة. وهو يحدّد الوضع التنافسي للدولة (بتحديد قيمة الواردات والصادرات) وبالتالي، فهو مؤشر جيد لتغيرات الميزان التجاري. كما يؤثر أيضاً في مرونة السلطات المركزية في التأثير في الاقتصاد. عندما يموّل العجز في الميزان التجاري بوساطة الاقتراض الخارجي وينخفض سعر الصرف أو يتوقع له الانخفاض فإن ردّ فعل السلطات النقدية في اختيار السياسة المناسبة يصبح أكثر صعوبة وتعقيداً. والسبب أن زيادة النقود المتداولة قد تزيد معدّل التضخم وخفضها ربما يزيد أسعار الفائدة، بينما الإبقاء على الوضع فقد يزيد عجز الميزان التجاري ويرفع من تكلفة الاقتراض.

6/8 أسعار الفائدة

سعر الفائدة هو تكلفة حيازة المال أو سعره. وبالرغم من عرض الأسواق المالية سلسلة عريضة من أسعار الفائدة معتمدة على النشاطات المالية، فإن الموازنة تؤكد ميول هذه الأسعار للتساوي بالنسبة إلى الأصول المالية وفي مختلف الأسواق المالية.

إن أهمية أسعار الفائدة كمؤشرات تنشأ من اتجاهين: في الجانب الأول هناك اختلاف بين النظريات الاقتصادية حول طبيعة أسعار الفائدة. يرى الكينزيون أن أسعار الفائدة ظاهرة نقدية يحددها العرض والطلب على النقد، بينما يعدّ الاقتصاديون الكلاسيكيون أنها ظاهرة حقيقية (يشاركونهم الرأي النقديون) يحددها التفاعل بين الإنتاجية والنمو القوي.

وعلى الجانب الآخر فإن أسعار الفائدة مؤشر مهم بسبب تأثيره القوي في الاقتصاد عن طريق الناتج المحلي وعرض النقود والتضخم وأسعار الصرف.. إلخ، ما يجعل أسعار الفائدة أداة قوية في أيدي السلطات المركزية عند تصميم السياسة الاقتصادية. وهذا بالمقابل ما يجعلها مؤشرات مهمّة ومفيدة للنشاطات الاقتصادية لقطاعات الأسر والأعمال وللحكومة. ونظراً إلى كون سعر الفائدة مؤشراً مهماً بسبب تأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية، خاصة التضخم والنشاط الاقتصادي، نورد أدناه أهم تلك الآثار:

1/6/8 أثر سعر الفائدة في النشاط الاقتصادي

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نظراً إلى السيولة الزائدة الناتجة من ارتفاع عائدات النفط في الإمارة. ولقد أصبح دور هذه الأسواق المالية أكثر أهمية في توجيه الأموال الفائضة نحو استثمارات يمكن أن تساعد على استدامة النمو الاقتصادي في الإمارة. ولا شك في أن المتغيرات المهمة في آلية هذه الأسواق المالية هي سعر الفائدة (سعر الإقراض).

يتمثل انعكاس مستوى سعر الفائدة على القرارات الاقتصادية في المبالغ التي يرغب الأفراد في ادخارها وكذلك مقدار المبالغ التي ترغب الشركات في استثمارها والعجز الذي ترغب الحكومة في تحمّله. ويتحدّد سعر الفائدة طبقاً لقوى السوق الخاصة بالعرض والطلب، ويعدّ التضخم المتوقع والأحوال الاقتصادية والسياسية النقدية والمالية من أهم العوامل التي تؤثر في تغيّرات العرض والطلب على الاقتراض. ويعدّ سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الاسمي لمعدّل التضخم. أما سعر الإيداع فهو السعر الذي تقدّمه مؤسسات الإيداع المالية للزبائن مقابل ودائع الطلب أو الادخار. وسعر الإقراض هو السعر الذي تفرضه المؤسسات المالية على القروض في المديين القصير والمتوسط.

ويعدّ سعر الإيداع الحقيقي سالباً في إمارة أبوظبي، وذلك بسبب معدّل التضخم المرتفع نسبياً، غير أن السعر الحقيقي للاقتراض لا يزال إيجابياً. إن سلبية السعر الحقيقي للإيداع وإيجابية السعر الحقيقي للاقتراض في الإمارات يعني أن مؤسسات الإيداع المالية، مثل البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع ومن ثم تقوم بإقراضها، تحقق أرباحاً في حين أن المودعين يخسرون في الواقع. كما أن مقارنة أسعار الفائدة الحقيقية في الإمارات مع متوسطها في دول مجلس التعاون، تشير إلى أن التكلفة الحقيقية للاقتراض في الإمارات أرخص من متوسطها في دول مجلس التعاون، ويعود سبب ذلك بشكل رئيس إلى الارتفاع النسبي لمعدّل التضخم في الإمارات مقارنة بمتوسط معدّل التضخم في دول المجلس، وذلك بسبب الاختلاف الطفيف بين أسعار الفائدة الاسمية في الإمارات ومتوسط سعر الفائدة في دول المجلس.

2/6/8 أثر سعر الفائدة في حجم الاستثمارات

تقترن معدّلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء كانت هذه المصادر قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، إذ يخصّص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت آجال الاقتراض، فأسعار الفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل، في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة، بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعيرين.

وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل من الرواج الاقتصادي، وقد تتوافر فرص استثمارية تشجّع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ نتيجة توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسّن وأن رواجاً اقتصادياً سيؤدّي إلى توافر فرص استثمارية متاحة أمام

المستثمرين، لذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة أسعار الفائدة قصيرة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول إن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل عدّة، حيث في إطار هذه العوامل يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية، وأبرز هذه العوامل معدّل التضخم. وتؤثر معدّلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً، ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف.

3/6/8 دور سعر الفائدة في تحقيق التوازن بين الاستثمار والادّخار

يعدّ سعر الفائدة هو ذلك السعر الذي يحقق التوازن بين طلب الاستثمار والرغبة في الادّخار. وبعبارة أخرى فإن سعر الفائدة هو الثمن الخاص باستخدام رأس المال في أي سوق، ويميل إلى مستوى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال بهذا السعر. وفي الوقت الذي يمثل الاستثمار طلب الانتظار والادّخار وعرض الانتظار، فإن سعر الفائدة هو الثمن الذي يوازن بين الاثنين، حيث إن سعر الفائدة هو ذلك العنصر الذي يحقق التوازن بين طلب المدّخرات وعرضها. ويعدّ سعر الفائدة مكافأة تأجيل الاستهلاك الحالي للمدّخرين حتى يمكن إغراؤهم بالادّخار. وعليه لغرض زيادة الادّخار يجب زيادة سعر الفائدة، أي أن هناك تناسباً طردياً بين الادّخار وسعر الفائدة.

4/6/8 أثر سعر الفائدة في الأسهم والعقار

يعدّ سعر الفائدة الفرصة البديلة لعوائد الأسهم والعقار. ويقارن المستثمرون بين عوائد الأسهم والعقار وعوائد الفائدة آخذين في الاعتبار خلو سعر الفائدة من المخاطر. فكلما ارتفع سعر الفائدة، طلب المستثمرون عوائد أكثر من أسهم الشركات. ويبدو أن عوائد العقار في إمارة أبوظبي أضعاف سعر الفائدة نتيجة لارتفاع الإيجارات. أما أسعار الأسهم فيتوقف تأثيرها على نمو أرباح الشركات من عدمه. وجدّير بالذكر أن لارتفاع أسعار الفوائد تأثيرات سلبية في الأسهم والعقار، حيث يؤدي إلى تخفيض أرباح شركات المساهمة، نظراً إلى ارتفاع تكاليف التمويل ورفع تكلفة الأموال على مشيّد المساكن.

5/6/8 دور سعر الفائدة في استهداف التضخم

ظلت أسعار السلع والخدمات في ارتفاع على المستوى العالمي في غضون السنوات القليلة الماضية، إلا أن تحدّي ضغوط ارتفاع الأسعار في إمارة أبوظبي يشكّل أهمية كبيرة لصانعي القرار، ليس لأن هذه الظاهرة محصورة في الإمارة فحسب، بل لأنها ظاهرة جديدة بدأت تطفو على السطح، حيث ظل هذا الاقتصاد في استقرار سعري ولمدى زمني طويل. التجربة التضخمية الطويلة والدراسات التجريبية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن التضخم يشوّه قرارات الاستثمار والادّخار والإنتاج، ما يؤدّي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، كما يضعف تنافسية السياحة والتنويع الاقتصادي المنشود.

7/8 حجم الإنفاق الحكومي

يعدّ حجم أنشطة الحكومة عنصراً مهماً لأي اقتصاد، حيث إن هذه الأنشطة تستهلك موارد الدولة، إذ إن المقياس المنهجي المستخدم من قبل السياسيين هو عدد العمال المستخدمين في القطاع العام، وهذا مضلل لأن العبرة بأنشطته. إن المقياس الأكثر حساسية لحجم الحكومة هو حجم نفقاتها السنوية. وبالرغم من أن هذا المقياس غير جيد عند استخدامه عبر فترات طويلة من الزمن (نتيجة التغيرات في قيمة العملة ونمو السكان).

وبما أن الأنشطة الحكومية (النفقات على البنى التحتية والتحويلات، ومدفوعات الفائدة.. إلخ) وتوزيع هذه الأنشطة يؤثران في الاقتصاد ودخول الأفراد (عبر الضرائب)، فإن حجمها يمثل مؤشراً مهماً على هيكلية الاقتصاد ونمو الدخل ورفاهية المواطنين.

8/8 الادّخار والاستثمار

يرمز الادّخار للدخول جميعها (من الأسر والمؤسسات كلّها) التي لا تستخدم تمويل الاستهلاك الحالي. ويرمز الاستثمار عادة إلى تدفق النفقات المستخدمة لإنتاج السلع غير المعدّة للاستهلاك الفوري. وباستخدام متطابقات حسابات الدخل القومي فإنه من الواضح أن الاثنين وثيقا الصلة، حيث يمثل الادّخار مكوناً مهماً للدخل القومي، بينما يمثل الاستثمار مكوناً مهماً لإجمالي الناتج القومي.

إنها مؤشرات مهمّة للأنشطة الاقتصادية وتغيّراتها، حيث إن لها تأثيرات مباشرة في عدد من المتغيّرات. على سبيل المثال، في النظرية الكلاسيكية لتحديد أسعار الفائدة يتم الوصول إلى أسعار حالة التوازن بمعادلة عرض الأموال للإقراض بالطلب عليها، بما أن الادّخار يكون العنصر الرئيس لجانب العرض، والاستثمار العنصر الرئيس لجانب الطلب فإن التغيّرات فيهما تشير بدرجة كبيرة إلى مسار أسعار الفائدة في حالة التوازن.

من المعروف جيداً أن الادّخار والاستثمار يؤثران في الدخل. فالادّخار له علاقة إيجابية بالدخل (القومي والمتاح)، فهو يولّد زيادات يتم قياسها بوساطة الميل الحديّ للادّخار. كذلك للاستثمار علاقة إيجابية مع الدخل، ويؤثر فيه من خلال المضاعف. وكلا التأثيران يعتمد على معدّلات العائدة لكلا النشاطين بعد خصم الضرائب. على أي حال، في دراسة حديثة لـ (1993) Cullison عن العلاقة بين المقاييس المتعدّدة للادّخار ومؤشرات النمو الاقتصادي (بوساطة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي) لم تكشف علاقة محدّدة بين مقاييس حسابات الدخل القومي للادّخار وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ولكن وجدت علاقة مهمّة بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والادّخار (الذي تمّ قياسه بمجموع الادّخارات الشخصية من حسابات التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ادّخار الحكومة لأغراض البنية الأساسية). ولذلك على الفرد ممارسة العناية في اختيار المقاييس المناسبة.

كذلك يمكن للادّخار والاستثمار أن يقدّما الدلائل على التغيّرات في ميزان المدفوعات، وذلك نظراً إلى أن الادّخار ناقصاً الاستثمار يعادل الفرق بين الصادرات والواردات، ومن ثم الزيادة في الادّخار بالنسبة إلى الاستثمار تشير إلى تحسين الحساب الجاري.

9/8 المرونات والميول والعلاقات الوظيفية الأخرى

هناك مؤشرات تهدف إلى توضيح العلاقة بين المتغيّرات أو المؤشرات الأخرى، ومن أمثلتها المرونات والميول والمضاعفات، ومثل هذه العلاقات مفيدة جداً لتوسيع قاعدة المؤشرات وتوسيع مداها، وذلك نظراً إلى أنها إلى جانب الكشف عن العلاقات التبادلية بين المؤشرات الأخرى، فإنها يمكن أن تخدم كمؤشر لتحليل السياسة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال: إن الميل للاستيراد مؤشر مفيد لتبعية الدولة التجارية أو استقلاليتها، كذلك تعدّ مرونة الطلب على الواردات من قبل الدولة أو شركائها التجاريين مؤشرات مفيدة لشرعية تخفيض العملة كنوع من السياسة لمقارعة الاختلال التجاري (عن طريق شرط مارشال-ليرنر المعروف).

تقيس المرونة بشكل عام مدى استجابة الأسواق للمتغيّرات تحت الدراسة، كذلك تأثير السياسة والاختلال في كمّيّات السلع والخدمات المستهلكة والمنتجة. وبما أن مرونة المتغيّر وعلاقته بمتغيّر آخر تقيس مدى استجابة الأول للمتغيّرات في الثاني، فهي تقوم بتزويدنا بمؤشر مفيد للأهميّة النسبية للاختلال، وهنا تصبح بذلك معاوناً فعّالاً في اختيار السياسة. على سبيل المثال فإن مرونة الأسعار تقيس مدى استجابة الأسواق (إنتاج الكميات المنتجة والمستهلكة واستهلاكها، بالإضافة إلى الموارد الموزّعة) لاختلالات الأسعار، ومثل هذا يخدم كمؤشر مهم لفعاليّة السياسة وكذلك اختيارها. عند فرض التعرفة الجمركية على الواردات فإن المرونة النسبية للعرض والطلب المحليين ومرونة العرض الخارجي يؤدّيان إلى تحديد تأثير هذه السياسة في الرفاهية ومدى ملائمتها للوصول إلى الهدف المنشود. وبذلك فمن المهم أن تضمّ أي محاولة لتجريب عمل نموذج أو تحليل النشاط الاقتصادي مقاييس المرونة المناسبة والممكنة جميعها.

ترمز الميول إلى العلاقة بين المتغيّرات (التي من الممكن أن تكون مؤشرات بحدّ ذاتها)، حيث إنها تقيس نسبة أحد المتغيّرات إلى متغيّر آخر في حالة متوسط الميول، ونسبة التغيّر في أحد المتغيّرات إلى التغيّر في الآخر في حالة الميول الحديثة. على سبيل المثال فإن متوسط الميل للاستهلاك يقيس نسبة الدخل القومي المخصّص للاستهلاك، بينما يقيس الميل الحديّ للاستهلاك نسبة الزيادة في الدخل القومي المنفق على الاستهلاك، ويعرف متوسط الميل للاستيراد ويحدّد بالطريقة نفسها. اعتماداً على النموذج النظري المفترض، فإنها تمثّل مؤشرات مهمّة لنشاطات اقتصادية مهمّة.



الفصل 9:

معايير اختيار المشروعات
الاستثمارية في إمارة أبوظبي

إن اتخاذ قرار بتنفيذ مشروع من المشروعات الاقتصادية على مستوى المنشأة الخاصة يختلف بطبيعته عن اتخاذ القرار على المستوى العام، فالمنشأة الخاصة تنظر إلى المشروع الخاص من وجهة نظر أصحابه ومتى كان هناك عائد مقبول لهم أصبح المشروع قابلاً للتنفيذ. أما القرار بالنسبة إلى المشروع العام فيتضمن العديد من الاعتبارات المهمة، بالإضافة إلى أغراض العائد المباشر من المشروعات، حيث إن هناك اعتبارين مهمين:

الأول:

أن اتخاذ القرار يتضمن إنفاق الموارد العامة، وهذه الموارد العامة تخص المجتمع ككل. لذلك يتم اتخاذ القرار بناءً على مصلحة المجتمع له.

الثاني:

يترتب على ذلك ضرورة تقويم أثر المشروع ليس بالنسبة إلى المنشأة العامة التي تقوم بتنفيذه فقط ولكن بالنسبة إلى قطاعات المجتمع، وهذا في واقع الأمر هو الفارق بين تقويم المشروع على المستوى الخاص والتقويم على المستوى العام.

لذلك تخضع عمليات التقويم على المستوى الوطني لما يعرف بتحليلات التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي. وتحكم هذه التحليلات اعتبارات تختلف عن أسباب تقويم المشروع الخاص، الذي يعدّ تقويماً جارياً، حيث إن الأول يقوم بعملية التقويم نيابة عن المجتمع ككل، بينما الثاني يأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المشروع المباشرة.

1/9 التقويم الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية

تعدّ حسابات التكلفة والعائد الاجتماعي أداة مهمة في يد السلطات العامة في الدولة لإرشاد هذه السلطات في عملية اختيار مشروع من المشروعات أو لاختيار برنامج متكامل من العديد من المشروعات، كذلك تعدّ أداة في يد المخطط لترتيب أولويات برامج الاستثمار المختلفة التي تحقق للمجتمع أكبر عائد للتنمية. ويهدف هذا النوع من التحليل إلى إظهار ما يلي:

- الخسائر أو الأرباح التي تعود من مشروع استثماري واحد أو برنامج متكامل مكون من عدد من المشروعات.
- آثار هذه المشروعات المباشرة وغير المباشرة، أي التي يكون لها تأثير في الأفراد أو الجماعات وكذلك في القطاعات المختلفة والمؤسسات القائمة، سواء الاقتصادي منها أو غير الاقتصادي.
- آثار هذه المشروعات في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والبعيد. وبذلك يكون عامل الزمن أساساً مهماً في عملية التقويم.
- الفارق المهم بين حسابات التكلفة والعائد الاجتماعي وبين حسابات التكلفة التجارية، حيث إن الأولى تهدف إلى تقدير النتائج الاجتماعية للمشروع، بينما الثانية تهدف إلى تقدير نتائج مبيعات المشروع، لذلك تشمل الأولى دراسة كثير من الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية ومن ضمنها الاعتبارات السياسية وغير ذلك من المتغيرات الاجتماعية التي لا تدخل في تقويم مشروع خاص يستهدف الربح المباشر الذي تحققه المنشأة.

2/9 أهم معايير تقويم المشروعات الاستثمارية اجتماعياً

هناك عدد من المعايير والأساليب المختلفة لتقويم المشروعات على المستوى القومي واجتماعياً. ونستعرض في ما يلي أهم هذه المعايير:

- مساهمة المشروع في توفير فرص العمل.
- مساهمة المشروع في القيم المضافة (النتاج المحلي الإجمالي).
- مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات.
- مساهمة المشروع في تحسين قيمة العملة الوطنية.
- الآثار السلبية للمشروع على البيئة المحلية وعلى عناصر الإنتاج المستخدمة.
- الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

1/2/9 مساهمة المشروع الاستثماري في توفير فرص العمل

يهتم هذا المعيار بمعرفة عدد العمال الوطنيين الذين سوف يقوم المشروع بتشغيلهم ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع. كما يهتم كذلك بمعرفة متوسط أجر العامل من أبناء الإمارة مقارنة بمتوسط أجر العامل الأجنبي الذي سوف يتم توظيفه في المشروع. ولذلك فإن تطبيق هذا المعيار يتطلب توافر البيانات التالية:

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع.
- عدد العمالة الوطنية في المشروع.
- عدد العمالة الأجنبية في المشروع.
- نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العاملين في المشروع.
- نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع.
- إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع في العام.
- متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية في السنة.
- متوسط نصيب العامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

وترتفع درجة الربحية الاجتماعية للمشروع كلما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة الكلية في المشروع الاستثماري، وارتفع متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية التي سوف يدفعها المشروع للعاملين فيه سنوياً طوال العمر الافتراضي.

وهكذا نجد أن مساهمة المشروع في توفير فرص عمل للمواطنين من أبناء المجتمع يجب أن تتناول الجوانب التفضيلية للعمالة من حيث درجة المهارة، ومتوسط نصيب العامل من الأجور الكلية.. إلخ.

2/2/9 مساهمة المشروع في تحقيق القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي)

ويقصد بهذا المعيار مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق إضافة مهمة إلى الدخل القومي. ويمكن حساب القيمة المضافة للمشروع ثم نسبتها إلى القيمة المضافة في المجتمع للحكم على أهمية هذه القيمة للدخل القومي. وتحسب القيمة المضافة بإحدى الطريقتين الآتيتين:

طريقة عوائد عناصر الإنتاج:

وذلك بجمع قيمة الأجور المدفوعة للعاملين وقيمة الفائدة على رأس المال، وقيمة ربح الأراضي والمباني وغيرها، وقيمة الربح الذي تحصل عليه إدارة المشروع أي أن:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الأجور} + \text{الإيجار} + \text{الفائدة} + \text{الربح}$$

وبعد حساب هذه القيمة تحسب نسبتها إلى القيمة المضافة للمجتمع خلال العام،

وتكرر هذه العملية الحسابية في السنة الثانية والسنة الثالثة والسنة الرابعة حتى السنة الأخيرة من العمر الافتراضي للمشروع. ولا شك في أن حساب نسبة القيمة المضافة سنوياً ثم نسبتها إلى القيمة المضافة للمجتمع يوجب تقدير:

القيمة المضافة للمشروع كل سنة من سنوات العمر الافتراضي للمشروع.

تقدير القيمة المضافة القومية للإمارة خلال سنوات العمر الافتراضي نفسها للمشروع.

حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة القومية كنسبة مئوية.

طريقة الإنتاج والمستلزمات:

تحسب القيمة المضافة عن طريق تقدير قيمة الإنتاج بسعر السوق ثم طرح قيمة المستلزمات والإهلاكات منها، ثم إضافة الضرائب وطرح الإعانات كما يلي:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج بسعر السوق} - (\text{مستلزمات الإنتاج} + \text{الإهلاكات}) + \text{الضرائب (-) الإعانات}$$

وتوضّح المعادلة السابقة أن القيمة المضافة المستخرجة تتحدّد على أساس قيمة الإنتاج بسعر السوق مطروحاً منها قيمة مستلزمات الإنتاج من العمالة والوقود والصيانة والخامات.. إلخ مضافاً إليها قيمة الإهلاكات الدفترية ثم إضافة قيمة الضرائب التي تدفعها المشروعات للإمارة مطروحاً منها ما تحصل عليه هذه المشروعات من دعم أو إعانات بصورها المختلفة.

وللوصول إلى مساهمة المشروع في القيمة المضافة الكلية يلزم حساب القيمة المضافة في المجتمع كلّها طوال العمر الافتراضي للمشروع وقسمة القيمة المضافة للمشروع على القيمة المضافة الكلية سنوياً.

3/2/9 مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات

وللحكم على مساهمة المشروع الاستثماري المقترح في دعم ميزان المدفوعات يلزم معرفة ما يلي:

- الصادرات التي سوف يقوم بها المشروع الاستثماري.
- الواردات التي سوف يستوردها المشروع من الخارج.
- الواردات بالعملة الأجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدّرة.
- المدفوعات بالنقد الأجنبي عن الواردات السلعية.
- قيمة السلع المنتجة التي تحلّ محلّ استيراد حجم مماثل من السلع (الإحلال محلّ الواردات).
- تحويلات رؤوس الأموال والفوائض أو الأرباح إلى الخارج.
- تحويلات رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل الإمارة سواء بغرض التوسّع في الاستثمار أو الإيداع لمواجهة النفقات الطارئة أو غيرها. ونوضّح كل نقطة مما سبق كما يلي:

الصادرات:

يجب أن توضّح بيانات دراسة الجدوى الاقتصادية حجم الصادرات التي سوف يصدرها مشروع عند إنشائه خلال كل سنة من سنوات عمره الافتراضي. ويلزم لمعرفة ذلك حساب كميّة المنتجات التي سوف يتم تصديرها ومتوسط سعر التصدير كل عام. كما يمكن استخدام طرق التنبؤ بالطلب الخارجي على مبيعات المشروع سواء منها الطرق الكميّة أو الرياضية أو غيرهما من الطرق المعروفة في بحوث السوق.

الواردات:

حيث توضّح دراسات الجدوى أنواع واردات المشروع وكميّاته من المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج.. إلخ. ومتوسط سعر الاستيراد من الخارج خلال سنوات العمر الافتراضي للمشروع حتى يمكن حساب قيمة الواردات. وبمعرفة قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالمشروع يمكن معرفة أثر المشروع على الميزان التجاري للمجتمع، أي أن:

أثر المشروع على الميزان التجاري = قيمة الصادرات - قيمة الواردات

وفي حال زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات فإن المشروع يكون له أثر إيجابي في الميزان التجاري للإمارة، حيث يساهم بذلك في تحقيق فائض في ميزان التجارة مع العالم الخارجي.

الإيرادات بالعملة الأجنبية من مصادر خارجية:

ويقصد بهذه الإيرادات تلك المبالغ التي تحصل عليها المشروعات من مصادر خارج البلاد نظير تقديم خدماتها لجهات أجنبية أو الحصول على إيجارات لمبانٍ تابعة للمشروعات في خارج البلاد أو غيرها من الأعمال الاستشارية أو التدريبية أو الثقافية لجهات خارج الحدود أو مقابل نقل بضائع لجهات أجنبية على وسائل نقل تابعة لمشروع مثلاً، إذ إن هذه الأعمال كافة يترتب عليها تحويل إيرادات بالنقد الأجنبي من الخارج إلى خزانة المشروعات المحلية ومن ثم تساهم في دعم ميزان المدفوعات للإمارة.

المدفوعات بالنقد الأجنبي:

هي المدفوعات التي يقوم بدفعها المشروع لجهات أجنبية نظير حصوله على خدماتها. مثال ذلك ما يدفعه المشروع لجهات أجنبية مقابل أعمال الاستشارات والتدريب والبعثات والنقل على وسائل نقل أجنبية ومقابل الحصول على براءات الاختراع أي حقوق الامتياز أو استغلال التكنولوجيا المستوردة.. إلخ. إذ إن هذه المدفوعات تعدّ عبئاً على ميزان المدفوعات القومي.

الإحلال محلّ الواردات:

هناك بعض المشروعات التي تقوم بإنتاج سلع يحتاج إليها المجتمع ويستوردها من الخارج لعدم كفاية الإنتاج المحلي منها أو لعدم إنتاجها نهائياً في المجتمع. ولذلك فإن المشروعات الاستثمارية الجديدة التي سوف تقوم بإنتاج سلع يمكن أن تجعل المجتمع يستغني عن استيراد كمّيّات مماثلة من السلع المنتجة، إذ تعدّ مشروعات ذات عائد اجتماعي مرتفع ويكون لوجودها أثر إيجابي في ميزان المدفوعات.

التحويلات إلى الخارج بالنقد الأجنبي:

تشمل تحويلات المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج سواء في صورة أرباح أو فوائض لإعادة استثمارها داخل المشروع أو داخل البلاد، ويتم تحويلها إلى الدول الأجنبية لاستثمارها خارج الحدود. كما تشمل تحويلات رأس المال لإنشاء فروع أو مصانع جديدة تابعة للمشروع في دول أجنبية. وكذلك الأقساط والفوائد التي يدفعها المشروع لجهات أجنبية أو في الخارج. إذ إن هذه المدفوعات كافة يترتب عليها خروج نقد أجنبي من الإمارة إلى الخارج، ما يؤدي إلى المساهمة في عجز ميزان المدفوعات القومي.

التحويلات من الخارج بالنقد الأجنبي:

هي تحويلات رؤوس الأموال من دول أجنبية للاستثمار داخل الدولة لدعم رأس مال المشروع وزيادة قدرته على التوسع في الداخل، وكذلك ما يرد إلى خزانة المشروع من نقد أجنبي ناتج من أرباح متحققة في الخارج أو عوائد على أسهم أو سندات يملكها المشروع في الخارج. كما تشمل هذه التحويلات ما يحصل عليه المشروع من أقساط وفوائد على مشروعات أو أفراد أو أجانب أو مقيمين في الخارج ويدفعونها بالنقد الأجنبي. إذ إن هذه الأموال كافة تعدّ إضافات مهمّة إلى إيرادات الدولة بالنقد الأجنبي ومن ثم فهي تساعد على دعم ميزان المدفوعات.

ولمعرفة الأثر النهائي لإنشاء المشروع في ميزان المدفوعات يتم جمع بنود المتحصّلات بالنقد الأجنبي كافة وتطرح من المجموع قيمة مجموع بنود المدفوعات بالنقد الأجنبي وتكون النتيجة النهائية إما عجز صافٍ وإما فائض صافٍ. وفي ضوء المحصّلة النهائية يمكن الحكم على مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات أو في زيادة العبء عليه. وفي الحالة الأولى عندما يكون الناتج موجباً يكون للمشروع الاستثماري جدوى اجتماعية أو قومية. أما عندما يكون الناتج سالباً لا يكون للمشروع جدوى اجتماعية.

مساهمة المشروع في تحسين قيمة العملة الوطنية:

للحكم على مساهمة المشروع الاستثماري في دعم قيمة العملة الوطنية لا بدّ من حساب سعر الصرف الضمني ومقارنته بسعر الصرف المعلن، فإذا تبين أن سعر الصرف الضمني أعلى من سعر الصرف المعلن لا يكون للمشروع جدوى اجتماعية، لأن ذلك يعني أن إنشاء المشروع سوف يؤدي إلى زيادة عدد وحدات النقد المحلي مقابل الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقارنة بالسعر المعلن من البنك المركزي لصرف العملة الأجنبية بالعملية المحلية. والعكس صحيح، حيث إن انخفاض سعر الصرف الضمني عن السعر المعلن للصرف يعني زيادة درجة الربحية الاجتماعية للمشروع باعتبار أن إنشائه يؤدي إلى دعم قيمة العملة الوطنية. وفي حال تساوي سعر الصرف المعلن مع سعر الصرف الضمني يكون الأمر سواء من وجهة نظر المجتمع فيمكن القبول أو الرفض.

ويحسب سعر الصرف الضمني باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{سعر الصرف الضمني} = \frac{\text{التكاليف الاقتصادية المحلية الجارية بالعملية المحلية}}{\text{القيمة المضافة للمشروع بالعملية الأجنبية}}$$

وتشمل التكاليف الاقتصادية المحلية الجارية ما يلي:

- الأجور والمرتبات.
- المواد الخام والوسيلة.
- الصيانة والإحلال والتجديد.
- تكاليف ما تستخدمه العمالة الأجنبية من موارد محلية.
- نفقة الفرصة البديلة للتمويل المحلي.
- نفقات جارية أخرى.

3/9 آثار المشروع على البيئة

وتشمل هذه الآثار ما يترتب على إقامة المشروع الاستثماري من آثار سلبية على مكوّنات البيئة أو عناصرها، إذ إن بعض المشروعات يمكن أن يؤدي تشغيلها إلى تلوث البيئة متمثلاً في تلوث الهواء بالعوادم أو المواد الكيميائية الضارة صحياً، أو تلوث المياه بالنسبة إلى المشروعات التي تقوم بتصريف مخلفاتها في مياه البحار أو الأنهار أو الترع أو ما يترتب على ذلك من أمراض متوطنة تجعل المجتمع مضطراً إلى زيادة نفقات الصحة والعلاج والدواء سواء بالعملية المحلية أو عن طريق الاستيراد بالنقد الأجنبي.

4/9 الكفاءة الاقتصادية الاجتماعية للمشروع

للحكم على مدى الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري من وجهة النظر الاجتماعية، يستخدم الاقتصاديون معيار معدّل الخصم الاجتماعي الذي يمكن أن يخصم به العائد الصافي للمشروع (جملة العائد - جملة التكاليف)، للحصول على القيمة الحالية لهذا العائد الصافي، حيث إن العائد والتكاليف سوف تتحقق في المستقبل طوال سنوات حياة المشروع وليس الآن.

والمعيار الشائع الاستعمال الذي يستخدم معدّل الخصم الاجتماعي للحكم على مدى الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية من وجهة النظر الاجتماعية هو معيار القيمة الحالية لصافي العائد للمشروع. ويستخدم معدّل الخصم الاجتماعي كأداة للحصول على القيمة الحالية للعائد الصافي طوال حياة المشروع الاستثماري اجتماعياً. إلا أن عملية تحديد قيمة معدّل الخصم الاجتماعي تحيط بها العديد من الصعوبات عملياً ولا سيّما في الدول النامية. واختلاف قيمة معدّل الخصم الاجتماعي يغيّر من النتائج التي نتوصل إليها كثيراً.

ويختلف معدّل الخصم الاجتماعي عن معدّل الخصم التجاري في ناحيتين أساسيتين هما:

1. يأخذ معدّل الخصم الاجتماعي الآثار غير المباشرة (مثل الوفورات الخارجية وتوزيع الدخل والبيئة..) في الاعتبار، إلى جانب الآثار المباشرة، بينما معدّل الخصم التجاري لا يأخذ في الاعتبار سوى الآثار المباشرة فقط.
2. يتم حساب سعر الخصم الاجتماعي على أساس الأسعار المحاسبية (أو ما يسمّى أحياناً أسعار الظل)، بينما سعر الخصم التجاري يستند إلى أسعار السوق السائدة فعلاً أيّ ما كانت درجة توافر شروط المنافسة في أسواق السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج.

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أنه في حال ترك تحديد معايير الاستثمار -معايير اختيار المشروعات الاستثمارية- لمستوى المشروع أو مستوى القطاع قد يؤدي إلى نتائج سلبية في ما يتعلّق بالهيكل العام للخطة القومية. وقد يترتب على اختلاف ظروف المشروعات المختلفة اختلاف معايير الأهداف العامة للخطة. أضف إلى ذلك أن المشروعات المختلفة لا تأخذ في اعتبارها ظروف المشروعات الأخرى -لأنها في أغلب الأحيان لا تعلم بها- ومن ثم سوف يترتب على ذلك ظهور اختناقات في استخدام الموارد النادرة كبعض المواد الأولية الاستراتيجية أو موارد النقد الأجنبي. وهيئة التخطيط المركزية هي الهيئة الوحيدة التي يتوافر لديها الصورة الكاملة للاقتصاد القومي والفهم الكامل لطبيعة القيود الواردة على إعداد الخطة وتنفيذها، ومن ثم فهي أعلم بالظروف والمتغيّرات التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار المشروعات الجديدة، ولا يعني هذا أن الهيئة المركزية للتخطيط سوف تقوم في كل نشاط وكل قطاع وعلى مستوى المشروع بتحديد ما هي المشروعات التي يجب اختيارها تفصيلاً، كل ما في الأمر أن الهيئة المركزية تضع المعيار الذي يجب أن تهتدي به المستويات كافة عند اختيار المشروعات التي تدخل في نطاقها، أو توضيح المتغيّرات المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار المشروعات.



الفصل 10:

القطاع النفطي (قطاع الصناعات الاستخراجية)

1/10 الملامح الإيجابية لاختيار القطاعات الرائدة:

بدأت أولى المحاولات للتنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي في 11 يناير 1939، بعدها بفترة قصيرة بدأت إرهابات الحرب العالمية الثانية، حيث تباطأت عمليات التنقيب طوال سنوات الحرب. وبانتهاء الحرب عادت عمليات التنقيب في الإمارة عام 1947 ولكن كل التجارب التي أجريت كانت تؤكد عدم الجدوى الاقتصادية لاستخراج النفط لارتفاع تكلفة الاستخراج وانخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت، واستمر هذا الوضع حتى عام 1959 حيث تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل مريان. أبحرت أول سفينة محملة بالنفط من جزيرة "داس" في إمارة أبوظبي أواخر يوليو عام 1962، لتكون بذلك بداية التطور الكبير والتنمية الشاملة والمستمرة التي ظلت تشهدها الإمارة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، وخلال العقود الخمسة الماضية ظل الأداء الاقتصادي في الإمارة يمثل انعكاساً مباشراً لتطورات قطاع النفط الخام، ليس فقط لأن مبيعات النفط تشكل المصدر الرئيس للدخل القومي، ولكن أيضاً باعتبار النفط محركاً أساسياً للقطاعات غير النفطية، من خلال ما تنفقه الإمارة على دعم هذه القطاعات.

منذ ذلك التاريخ حتى الآن، ظل قطاع النفط في الإمارة يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد المحلي والمصدر الرئيس للدخل القومي، وسيبقى كذلك لسنوات عديدة مقبلة، حيث تحتل أبوظبي المرتبة السادسة عالمياً من حيث حجم الاحتياطي العالمي، إذ يقدر الاحتياطي المؤكد من نفط أبوظبي بنحو 92 مليار برميل حالياً، وهو ما يعادل 7 % من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، بينما يشكل إنتاجها الحالي أكثر من 8 % من إجمالي ناتج أوبك، وبذلك فإن بإمكان إمارة أبوظبي أن تواصل إنتاجها من النفط لمدة تتجاوز 100 عام من الآن، حسب معدلات الإنتاج الحالية. وبرغم كل ذلك، يظل الدور الأكثر أهمية في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد، ليس النفط بحد ذاته، وإنما القيادة الرشيدة التي أدارت موارد النفط وتديرها وتوظفها لمصلحة الشعب ورفاهيته.

تسعى حكومة أبوظبي في توجهاتها التنموية إلى تنمية الموارد الاقتصادية غير النفطية من خلال مختلف المحاور المالية والنقدية وقضايا دعم الصناعة وتشجيعها، وتنمية التجارة الخارجية وغيرها من القضايا التي تمثل قنوات بموجبها يمكن تفعيل وسائل تنمية الموارد الاقتصادية غير النفطية. وتهدف هذه التوجهات إلى تحقيق الهدف الرئيس في إيجاد موارد اقتصادية غير نفطية، وفي الوقت نفسه المحافظة على مستوى معيشة ملائم للسكان. من هذا المنطلق تم اختيار بعض القطاعات الاقتصادية ومؤشراتها التنموية وصولاً إلى مدى انعكاس أدائها على الاقتصاد الوطني، باعتبار أن هذه القطاعات الرائدة تتسم بعمق مساهمتها في بناء قاعدة اقتصادية متينة في إمارة أبوظبي.

وقد جاء اختيار القطاع النفطي ضمن القطاعات الرائدة في إمارة أبوظبي، وذلك لاحتلاله المرتبة الأولى في مساهمته في ناتج الإمارة. ولا ينحصر أثره في مجال مساهمته الكبيرة في هذا المجال، وإنما يتعدى ذلك ليشكل نشاط النفط القاعدة الأساسية لخلق موارد متجددة ذاتياً باعتباره مصدراً لإنتاج مستخدمات لقطاعات سلعية متعددة تؤدي عملياتها إلى تعظيم القيم المضافة، وذلك في إطار سياسة سليمة تضم بين ثناياها تنمية الموارد الاقتصادية في الإمارة، ونظراً إلى هذا الدور الذي يلعبه قطاع النفط في اقتصاد الإمارة، يقتضي الأمر وضوح الرؤية للسياسات الإنتاجية للنفط وحجم الصادرات وعائدات النفط وصولاً إلى تخطيط سليم لمجمل استغلال عوائد النفط.

وفي ما يخص الصناعات التحويلية، تسعى إمارة أبوظبي إلى تنويع مصادر الدخل القومي من خلال إيجاد قاعدة إنتاجية تحقق نمواً مستداماً في الناتج المحلي الإجمالي ليكون مصدراً مستجداً ومستمرًا. وكان خيار التصنيع الأمثل، حيث تركّز الجهود في تنمية نشاط الصناعات التحويلية وتطويرها بشقيها الصناعات النفطية والبتروكيماوية وصناعات أخرى.

وفي ما يتعلق بالأداء التنموي للتجارة الخارجية، قد يستهدف هذا الأداء الاستخدام الأمثل والتخصص الكفاء للموارد الاقتصادية من خلال توجيه عنصر العمل ورأس المال إلى فروع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها التي تتمتع بميزة نسبية وقدرة تنافسية، وتمكين البلاد من الحصول على كميات أكبر من الواردات بمختلف أنواعها في مقابل ما تصدره من سلع، وتشجيع الاستثمارين المحلي والأجنبي وزيادته، وتطبيق الأساليب الحديثة في إنتاج السلع التصديرية، الأمر الذي يؤدي في مجمله إلى تعزيز القاعدة الاقتصادية وزيادة كبيرة ومستمرة في معدل النمو للاقتصاد.

وفي إطار مبررات اختيار قطاع المالية العامة، فقد اتسعت وظائفها، حيث لم يعد هدف المالية العامة مجرد الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، بل أصبح هذا الغرض أكثر اتساعاً ليشمل تغطية النفقات العامة التقليدية وتحقيق التوازنين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يتطلب زيادة النفقات العامة وبالتالي يستلزم الحصول على إيرادات عامة أكثر لتحقيق الأغراض الجديدة. ففي ضوء اتساع أهداف المالية العامة، فقد أصبح علم المالية العامة يقترب بدراسة الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لاستخدامها في تحقيق الأهداف المنبثقة عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومة.

ولا شك في أن أعداد دراسات تخصصية في مجال إبراز الأداء التنموي للقطاعات الاقتصادية يقتضي البحث عن المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بأوضاع أسس المجتمع وتحليلها ودراساتها ومعرفة ترابطها وعلاقاتها ومعوقات نموها. ويتطلب البحث بصورة خاصة عن الموارد المتاحة، والإمكانيات التقنية، والمؤسسات المدنية، وبرامج التأمين والخدمات الصحية والتربوية، والقوى العاملة والتنمية البشرية، وقوى السوق وغيرها من البيانات وصولاً إلى التنمية المستدامة.

ولقد جاءت توجهات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ بعيدة عن التطلعات المبالغ فيها. ويبدو من خلال الدراسة الدقيقة والعميقة للقطاعات الرائدة بأن هناك تلاحم بين قطاع النفط الخام والغاز والقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وصولاً للحفاظ على الثروة النفطية من التبدد وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

في محاولة لتجنب الاختلال الهيكلي للاقتصاد الإمارة، يستوجب البحث عن مصادر جديدة للدخل القومي من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة قوية للاقتصاد الوطني. ويمكن تحقيق هذا الاقتصاد المتطور عن طريق زيادة نسب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وفي الوقت نفسه تنمية الأنشطة الخدمية وتطويرها، خاصة التعليمية منها لإيجاد كادر وطني يقوم بأعباء التنمية. وهنا تتجلى ضرورة تنمية الأنشطة الاقتصادية الواعدة التي يجب توجيه الاستثمارات إليها وصولاً إلى توسيع طاقاتها الإنتاجية، حيث من خلال إقامة الأنشطة المختارة يمكن تعرّف أدائها الاقتصادي المتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المقبلة.

2/10 الإطار المؤسسي للمنشآت النفطية

تعدّ إمارة أبوظبي من أهم المناطق الرئيسة المنتجة للنفط في العالم، بالإضافة إلى كونها عضواً بارزاً وناشطاً في منظمة أوبك، حيث تعمل بفعالية مع أعضاء المنظمة الآخرين على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمي. ويعمل في الإمارة عدد من الشركات المنتجة للنفط، حيث تزاوّل معظم تلك الشركات أعمالها ضمن اتفاقيات المشاركة، ومن أهم الشركات النفطية العاملة في الإمارة ما يلي:

- شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).
- شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو).
- شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة).
- شركة تطوير حقل زاكوم العلوي.
- شركة توتال أبو البكوش.
- شركة نفط أبوظبي (اليابان).
- شركة نفط البندق المحدودة.
- شركة نفط أمير أدهيس.
- شركة تطوير أم الدلخ.

ولقد بدأ المسؤولون في إمارة أبوظبي في أواخر السبعينيات التفكير في إنشاء جهاز وطني لتولّي المهام النفطية ذات الطابع التجاري، نيابة عن الحكومة أسوة بباقي البلدان المصدّرة للنفط التي سبقت أبوظبي في هذا المجال. وفي 27 تشرين الأول/نوفمبر سنة 1971 صدر المرسوم الأميري رقم (7) الخاص بتأسيس شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، حيث نصّت المادة الثالثة على ما يلي:

"تقوم الشركة بمزاولة صناعة النفط في أبوظبي، أو في الخارج وفي أي مرحلة من مراحل هذه الصناعة بما في ذلك البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المواد الهيدروكربونية وإنتاج وتصفية ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها الفرعية ومستحضراتها وتوزيعها وبيعها وتصديرها".

وفي 5 يونيو/حزيران 1988 أصبحت الشركة تحت إشراف المجلس الأعلى للبترول، الذي يتولّى وضع سياسة الإمارة النفطية، التي نصّ عليها القانون في مادته الثانية:

"يكون المجلس الأعلى للبترول الجهاز الأعلى المسؤول عن شؤون النفط في الإمارة، ويتولّى المجلس وضع سياسة الإمارة الخاصة بالنفط وأغراضها في فروع صناعة النفط جميعها، وإصدار قراراته لوضع سياسته التي يقرّها موضع التنفيذ، ومتابعتها وصولاً إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. ويعمل المجلس في سبيل أداء مهامه على الوجه الأكمل، على وضع القواعد والأسس اللازمة في مجال النفط التي تستهدفها الحكومة بأجهزتها كافة من الشركات التي تسهم فيها أو تتعامل معها. كما يتولّى المجلس إصدار القرارات ومتابعة تنفيذها، وفحص ميزانياتها واعتمادها. ويختص المجلس بإصدار القرارات اللازمة لإدارة الشركات التي تمتلكها حكومة أبوظبي. ويتولّى المجلس اختصاصات دائرة النفط جميعها، وكذلك الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة بترول أبوظبي الوطنية".

3/10 الإطار العام لأنشطة الصناعات الاستخراجية

يتضمّن نشاط الصناعات الاستخراجية عمليات استخراج الخامات المعدنية الموجودة في باطن الأرض أو على سطحها سواء كانت صلبة مثل المعادن أو سائلة مثل النفط الخام أو غازية مثل الغاز الطبيعي والنفطي. كما يشمل نشاط الصناعات الاستخراجية بعض المعادن الأخرى، حيث تشير الدلائل إلى وجود هذه المواد بصورة اقتصادية في إمارة أبوظبي. ومن أهم هذه المواد التي تشكّل جزءاً صغيراً لا تتجاوز نسبته 1 % من إجمالي إنتاج الصناعات الاستخراجية ما يلي:

الجبس: يوجد في حالة متكلّسة أو غير متكلّسة، حيث يستخدم كحافز سلبي في صناعة الأسمنت البورتلاندي، بالإضافة إلى استعماله كقاعدة ملوّنة في صناعة الأصباغ وحشوة في صناعة الورق والقماش.

الملح الصخري: يستخدم في الصناعة الكيماوية لإنتاج عنصر الصوديوم ومركباته وفي استحضر مواد إزالة الألوان. كما يستخدم في حفظ الأسماك واللحوم وفي الأغراض المنزلية.

المارل: عبارة عن ترسبات جيرية هشة مختلطة مع الطين والرمل، حيث تستعمل في صناعة الأسمنت.

الحجر الجيري يستخدم في أغراض البناء والزخرفة وصناعة التماثيل.

ومما سبق يتبين أن نشاط الصناعات الاستخراجية يضمّ النشاط الفرعي لاستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، الذي يشكّل 99 % من إجمالي إنتاج هذا النشاط. بالإضافة إلى نشاط استخراج مواد معدنية أخرى مثل الجبس والملح الصخري والمارل والحجر الجيري، حيث لا تشكّل هذه المواد أكثر من 1 % من إجمالي إنتاج نشاط الصناعات الاستخراجية. ويظهر أن ندرة الخامات المعدنية غير النفطية وعدم ازدهار آفاق استخراجها واستغلالها في الإمارة، قد أدّى إلى تعاظم نسبة ناتج نشاط النفط الخام إلى إجمالي ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية.

وفي ضوء المسح الصناعي الذي قامت به دائرة التنمية الاقتصادية لعام 2006، وطبقاً للتصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية المعدّ من قبل اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فقد تمّ تضمين الصناعات الاستخراجية في إمارة أبوظبي نشاطين فرعيين، هما:

استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة الخدمات المتّصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح.

أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر.

4/10 أهمية النشاط النفطي في الاقتصاد الوطني

شهدت إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية تطوّرات اقتصادية واجتماعية جذرية، حيث أصبح اقتصادها أكثر تنوّعاً. ولقد استطاعت الإمارة أن تجذب أعداداً كبيرة من المستثمرين ورجال الأعمال بفضل بنيتها التحتية الممتازة وسياساتها الاقتصادية المتحرّرة وانخفاض التكاليف الصناعية. وقد حقّقت مختلف الأنشطة الاقتصادية نمواً متواصلاً، ما جعل اقتصادها يتسم بمستويات عالية من التنوّع.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات المتميّزة التي حققتها إمارة أبوظبي، فإن هناك تحديات يجب التعامل معها، ومن أبرز هذه التحديات المنافسة على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات أخرى تبرز على الساحة المحلية، تحديداً تقليص الاعتماد على النفط. باعتباره مورداً غير متجدّد، بالإضافة إلى إمكانية تصديره باستمرار، وأن الربيع المتحقق نتيجة إنتاجه

وتصديره يتوقف على تكلفة الإنتاج في ضوء الأسعار السائدة.

ويبدو من مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال الفترة 2010-2000 بأن نشاط النفط الخام والغاز الطبيعي لا يزال يهيمن على نسبة كبيرة من إجمالي الدخل، وذلك على الرغم من التطوّرات الإيجابية الحادثة في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. ولقد استحوذ قطاع الصناعات الاستخراجية على المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لإجمالي الناتج، حيث بلغت النسبة 48 % و 50 % عامي 2000 و 2010 على التوالي.

ولقد ارتفع ناتج الصناعات الاستخراجية، من 90.2 مليار درهم عام 2000 إلى 308 مليارات درهم عام 2010 بمعدّل نمو سنوي 17 % خلال الفترة المذكورة. كما حقق نشاط الصناعات التحويلية معدّل نمو سنوي 7.5 % خلال السنوات 2010-2000. ولا شكّ في أن انعكاسات نمو ناتج النشاط النفطي على مسارات نمو ناتج الصناعات التحويلية تعدّ حتمية نتيجة للارتباط المباشر بين النشاطين، وذلك لكون الأنشطة الفرعية النفطية والبتروكيماوية تقع ضمن نشاط الصناعات التحويلية.

ويعدّ النفط مصدراً كبيراً ومتنوّعاً لرأس المال السلعي والنقدي (الأصول المالية وغير المالية)، حيث يسهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأس مالي، خاصة للبلدان المنتجة والمصدّرة للسلعة النفطية بأشكالها المختلفة. فالقيمة النفطية المضافة تكون عالية وكبيرة -وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى- فقيمتها المضافة في مرحلة السلعة تكون غير عالية ومحدودة مقارنة بارتفاعها في حال قيمة السلعة المصدّعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيماوية.

كذلك فإن الجانب المالي للنفط له أهميته، حيث يتمثّل في ما يتحصّل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها وأنواعها المختلفة سواء أكانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة كأرباح وضرائب -ضريبة الدخل والريع النفطي. ويتّضح دور النفط المالي بصورة أوضح في اقتصادات البلدان النفطية المنتجة والمصدّرة له، حيث إن اقتصاد هذه الدول يعتمد بصورة رئيسة على النفط سواء كان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية التمويل المالي للخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للإمارة.

ولا شكّ في أن الاعتماد الكبير على العوائد النفطية له خطورته، ما يجعل زيادة الإيرادات أو انخفاضها مرتبطاً بتلك العوائد النفطية التي من الصعب التحكم فيها لخضوعها لظروف دولية خارجية. للنفط أيضاً دور مؤثر وفعّال في تنشيط عملية التبادل التجاري وتطويرها سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي، فالسلعة النفطية بصورتها خاماً أو منتجات نفطية يتم تبادلها بين مناطق العالم وبلدان جميعها، وتشكّل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة دولياً، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية 96.1 % من إجمالي الصادرات في إمارة أبوظبي عام 2010.

الكبيرة في عوائد النفط وفي الدخل القومي، وبالتالي في متوسط نصيب الفرد إلى تزايد المدّخرات القومية اللازمة لتمويل الاستثمارات. وكان طبيعياً أن يصبح دخل نشاط النفط، الذي كان سبباً في كل هذه التطوّرات البنائية، ذلك النشاط القائد في عملية التنمية الشاملة، محوراً لنتائج عدّة أبرزها ما يلي:

أولاً

أدّت حيازة الدولة الثروة النفطية إلى تعاظم دور القطاع العام ودور الحكومة في عملية التنمية، وهنا يلاحظ أن نمو القطاع الخاص جاء نتيجة لنمو القطاع العام، حيث قامت الإمارة بهذا الدور في التنمية.

ثانياً:

أبرزت عائدات النفط الكبيرة في الإمارة اتجاه اعتماد سياسة (الدفعة القوية) في التنمية بدلاً من سياسة التدرّج التي تأخذ به عادة البلاد الآخذة في النمو وذات العجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً:

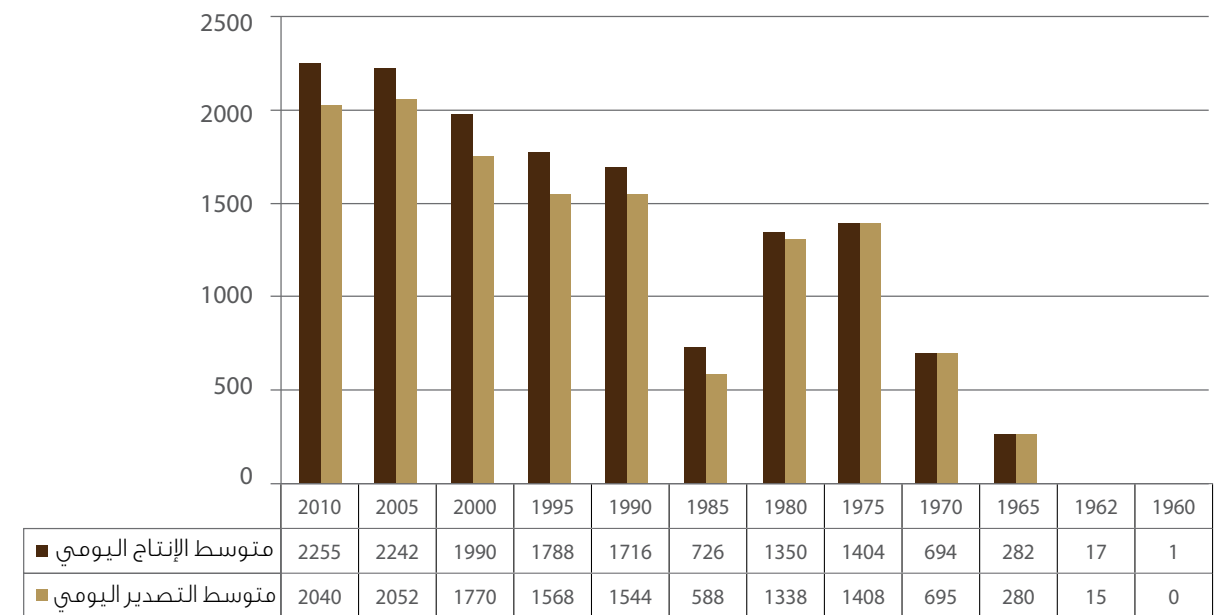
أدّت عملية الاعتماد بصفة أساسية على النفط إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق الخارجية، حيث ارتفعت نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الدخل القومي ارتفاعاً كبيراً، إذ بلغت نسبة قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 62.4 % في إمارة أبوظبي عام 2010.

وهنا يمكن تأكيد أن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطاً بهذا المصدر، كذلك يعدّ النفط ثروة مؤقتة سبيلها إلى النضوب، وعليه من الضروري تخصيص جزء من عائداته لإنشاء دعائم أخرى للاقتصاد القومي، خاصة في مجال التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وهو ما يضمن تنوُّع الإنتاج ومصادر الدخل القومي.

ولا تقلّ أهميّة الغاز الطبيعي عن النفط الخام كمصدر من مصادر الطاقة وكمادة أولية للعديد من الصناعات. وقد زاد إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول الرئيسية العاملة في أبوظبي بصورة ملحوظة، إذ تنتج إمارة أبوظبي الغاز من الحقول جميعها المنتجة للنفط سواء البحرية أو البرية، وتضطلع بدور تصنيع الغاز في أبوظبي عدد من شركات الغاز. والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد هيدروكربونية في صورتها الغازية، التي يشكّل النفط صورتها السائلة، وتوجد معه في معظم حقول النفط، وتنتج معه وتسمّى الغاز المصاحب، كما أن الغاز الطبيعي قد يوجد في حقول مستقلة عن حقول النفط ويسمّى الغاز غير المصاحب. وبهدف الاستفادة من هذه الثروة الوطنية فقد تمّ تنفيذ عدد من المشروعات لتسييل الغاز، في جزيرة داس والرويس. ويستخدم الغاز الطبيعي حالياً ضمن نمطين: الأول تسييله وتصديره للخارج، والثاني توجيه جزء منه نحو الصناعات البتروكيمياوية بتحويل الغاز إلى أمونيا جافة ثم إلى يوريا تستعمل سماداً، ولقد كانت نتائج استغلال هذه الثروة على الاقتصاد المحلي واضحة، بالإضافة إلى الاستخدامات المحلية لهذه الثروة كطاقة ومادة أولية

شكل (10 / 1):

إنتاج وتصدير النفط في إمارة أبوظبي (ألف برميل / يوم)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

5/10 انعكاس النشاط النفطي على البنيان الاقتصادي

أدّت عملية اكتشاف النفط وتصديره بكميّات كبيرة في إمارة أبوظبي إلى تطوّر كبير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتمثّل هذا التطوّر في بدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالشروع في إقامة الجهاز الإنتاجي في مجال الإنتاج النفطي، ثم في مجال الإنتاج الصناعي بصفة عامة. وقد ترتب على اكتشاف النفط وقيام الجهاز الإنتاجي الآخر (المتطوّر) في مجال الصناعة، حدوث تغيّرات جذرية في العلاقات الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدّماتها العلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني والأسواق العالمية والعلاقات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعلاقات القائمة بين الإنتاج والاستهلاك والأدّار. فقد أدّت التغيّرات الجذرية إلى اختفاء بعض فروع الإنتاج القديم واضمحلال بعضها وإلى ظهور فروع إنتاج جديدة. كما أدّى الجهاز الإنتاجي المتطوّر إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية نتيجة لاعتماد هذا الاقتصاد بصفة أساسية على استخراج النفط وتصنيعه.

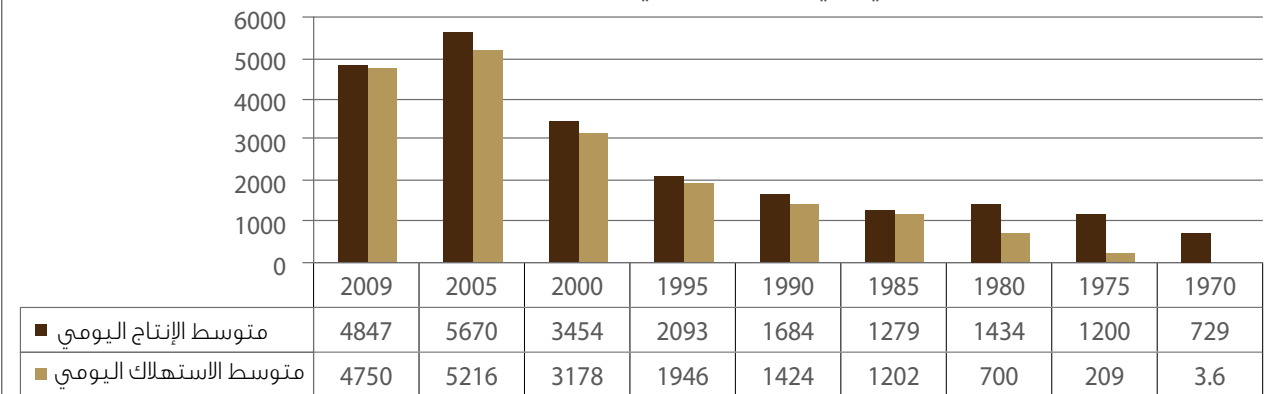
من ناحية أخرى، أدّت حيازة الدولة الثروة النفطية وازدياد دخلها من هذه الثروة إلى تعاظم دور القطاع العام في عملية التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. كما أدّت الزيادة

للعديد من الصناعات.

وقد شكّل الاستهلاك المحلي المتزايد لأغراض توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات المتنامية حوافز مشجعة لإمارة أبوظبي كي تزيد من استخدامها للغاز الطبيعي، حيث شكّل الاستهلاك المحلي ما نسبته 91 % من إجمالي الإنتاج خلال العقد الماضي، مقارنة بـ (18 %) فقط خلال عقد السبعينيات. كما أن تطوير حقول الغاز الطبيعي أدّى إلى ارتفاع إنتاج المكثفات التي لا تخضع لحصص أوبك وتصديرها، علماً بأن صادرات الغاز تشكّل مصدراً أكثر استقراراً للإيرادات من النفط، حيث إن الكمية تثبت على أساس فترة تعاقدية، بينما تكون أسعاره أقل تعرّضاً للتغيير.

شكل (10 / 2):

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في إمارة أبوظبي (مليون قدم مكعب / يوم)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

6/10 تعظيم مشاركة النشاط النفطي في نمو الاقتصاد الوطني

إن محور موضوع تعظيم مشاركة قطاع النفط الخام في النمو الاقتصادي يتركّز في جعل النفط محرّكاً قوياً للنمو الاقتصادي، بحيث ينقلب النفط من مصدر مالي إلى مصدر للثروة الاقتصادية وتراكم رأس المال القومي وتنويع مصادر الدخل وخلق أنشطة متجددة ذاتياً داخل الاقتصاد الطبيعي. ولتحقيق هذه السياسة -دمج قطاع النفط بالاقتصاد الوطني كطريقة للتنمية المتسارعة في الإمارة- يقتضي أن يكون قطاع النفط قاعدة وركيزة الاستثمارات للقطاعات الصناعية والزراعية والأنشطة الأخرى التي تشكّل مع النفط مصادر الدخل القومي عموماً، ما يخلق ارتباطات عضوية بين قطاع النفط وبقية تلك القطاعات. وبعبارة أخرى لا بدّ من إيجاد اعتماد متبادل بين النمو في قطاع النفط والنمو في القطاعات الأخرى. ويتم ذلك أساساً بجعل قطاع النفط مصدراً لإنتاج مستخدمات لقطاعات سلعية متعدّدة، بحيث تنتقل تلك المستخدمات من قطاع إلى آخر بزيادة في القيمة المضافة حتى تصل إلى المستهلك بشكل مصنّع أو شبه مصنّع.

إن اختيار الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية يتحدّد في هذه الحالة بمدى ارتباطها بإنتاج القطاعات السلعية المتولّدة من قطاع النفط وقطاع المواد الهيدروكربونية، ما يزيد في القيم المضافة، ويجعل النمو في كل قطاع متولّداً أو مرتبطاً بالنمو المتحقق في القطاعات الأخرى، وبذلك يتم الربط العضوي لقطاع النفط بالاقتصاد الوطني. ويظهر من استخدامات النفط الخام محلياً في الإمارة بأن آفاق دمج قطاع النفط مع القطاعات السلعية الأخرى بدأت تتحسن بعد عام 1981 عند تشغيل مصفاة الرويس وزيادة تكرير طاقته الإنتاجية وزيادة تكرير مصفاة أم النار، ونتيجة للتوسعات المتكررة في الطاقة الإنتاجية للتكرير عبر السنوات الماضية، فقد ارتفعت نسبة استخدامات النفط الخام المحلية من الإنتاج لتصبح نحو 9 % عام 2010 بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 1 % في السبعينيات.

إن كميات النفط الخام المستخدمة محلياً في معامل التكرير في إمارة أبوظبي من شأنها إبراز الجوانب التنموية في العلاقات التشابكية بين قطاع النفط وباقي الأنشطة الاقتصادية من خلال تضاعف القيم المضافة لهذه الأنشطة وانسيابها إلى القطاعات الأقل نمواً وبالتالي خلق نوع من التوازن الإنتاجي بين الأنشطة الاقتصادية. وتشير الإحصاءات إلى بلوغ القيمة المضافة في الصناعات التحويلية الخاصة بنشاط الصناعات النفطية والبتروكيماوية مقدار 17.6 مليار درهم عام 2000 ثم ارتفعت إلى 33.9 مليار درهم عام 2010 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 7.5 % خلال السنوات المذكورة.

في ضوء هذا التطوّر السريع للصناعات التحويلية، يظهر بأن الإمارة قد انتهجت سبل تحويل موارد النفط تدريجياً من عملية استخراج النفط الخام وتصديره على شكل منتجات مصنّعة. إن مثل هذا التحوّل يشكّل الصيغة الأساسية لزيادة الدخل القومي وتراكم رأس المال بالحصول على القيمة المضافة الناتجة من التصنيع والإفادة من التنمية التكنولوجية في خضم التكنولوجيا العالية التي تميّز بها هذه الصناعات.

هذه الصيغة من التحول إلى اقتصاد متطوّر متعدّد المصادر تتخلّلها جملة من المعوّقات والمشكلات، منها مشكلات تسويقية ومشكلات تكنولوجية وفنية ومنها مشكلات متعلّقة بأطر نمط التصنيع واستمراريته. ولغرض تذليل بعض هذه المشكلات لا بدّ من وضع سياسة مشتركة على مستوى الدولة ومجلس التعاون الخليجي في مجال التصفية تأخذ في الاعتبار الكلف التنافسية على أسس اقتصادية واختيار الحجم والمواقع المثلى للمصافي التي تتضمّن أعلى مردود اقتصادي ممكن، بالإضافة إلى ضروريات التنسيق في المجال التسويقي والاستثمارات اللازمة بهذا الخصوص لتوفير المرونة التي تتمتع بها الشركات الاحتكارية الأجنبية.

ونظراً إلى ما تتطلبه سياسة تعظيم مشاركة النشاط النفطي في مجال النمو الاقتصادي، فلا بدّ من توفير استثمارات ضخمة، ليس في القطاع الصناعي وحده، بل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع رأس المال الاجتماعي، حيث إن نجاح هذه القطاعات يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد القومي، متمثلاً بالنشاط النفطي على توفير حجم معيّن من موارده للاستثمارات، الذي يشكّل ما يعرف بالدفع القويّة، وهي المرحلة التي يرتفع فيها معدّل الاستثمار ارتفاعاً كافياً، لرفع معدّل نمو الدخل القومي بحيث يفوق معدّل نمو السكان.



الفصل 11:

الإنتاج والقيمة المضافة
في الصناعات الاستخراجية
(القطاع النفطي)

1/11 توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية

اتسمت تطورات نشاط النفط الخام بانعكاساتها الشديدة على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي، حيث لا يزال النشاط النفطي يحتل مكانة مهمة في اقتصاد الإمارة. ولقد شهد عام 2010 ارتفاعاً متميزاً في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (القطاع النفطي)، حيث سجل مقدار 308.0 مليار درهم، حسب تقديرات مركز الإحصاء - أبوظبي مقابل 90.2 مليار درهم عام 2000 وبمعدل نمو سنوي مقداره 17 % خلال السنوات المذكورة. ولقد تميّزت الأنشطة السلعية التي ينتمي إليها نشاط استخراج النفط بزيادات كبيرة في ناتجها خلال السنوات 2000-2010. ففي ضوء ارتفاع حجم الإنتاج النفطي وارتفاع متوسط سعر النفط، فقد حقق معدل نمو كبيراً في ناتج الأنشطة السلعية خلال الفترة نفسها (2000-2010).

تشير تقديرات مركز الإحصاء - أبوظبي عام 2010 إلى بلوغ القيمة المضافة لنشاط الصناعة الاستخراجية مقدار 310.0* مليار درهم وبنسبة 98.1 % من قيمة الإنتاج مقابل 1.9 % لقيمة الكلف الوسيطة السلعية والخدمات للمحاجر المذكور (2010). ويتضمن نشاط الصناعات الاستخراجية نشاطين فرعيين هما: استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح، بالإضافة إلى النشاط الآخر، وتحديدًا أنشطة أخرى للتعيين واستغلال المحاجر. ولقد بلغت القيمة المضافة للنشاط الفرعي الخاص باستخراج النفط والغاز الطبيعي نحو 308.0 مليار درهم وبنسبة 98.7 % من قيمة الإنتاج مقابل 2.0 مليار درهم لناتج النشاط الفرعي الخاص بالتعيين واستخراج المحاجر وبنسبة 50.0 % من قيمة الإنتاج. وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1/11):

قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لنشاط الصناعات الاستخراجية

القيمة: مليون درهم (2010)

النشاط الاقتصادي	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة	
			من إجمالي القيمة المضافة %	من قيمة الإنتاج %
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح	3120	3080	99.4	98.7
أنشطة أخرى للتعيين واستغلال المحاجر	40	20	0.6	500
الإجمالي	3160	3100	1000	98.1

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

في ضوء الأرقام الواردة في الجدول السابق (1) بلغت نسبة الكلف الوسيطة المستخدمة في نشاط الصناعات الاستخراجية 1.9 % من إجمالي الإنتاج عام 2010. وبرغم انخفاض نسبة الكلف الوسيطة من إجمالي الإنتاج النفطي، فإن هذه النسبة تتسم بالتذبذب وفقاً لمستوى أسعار النفط، حيث يعزى هذا التذبذب إلى ارتباط النشاط النفطي ارتباطاً وثيقاً بالسوق النفطية العالمية، وبالتالي فإن نسبة القيمة المضافة تتأثر صعوداً وهبوطاً وفقاً لقوى العرض والطلب على النفط الخام.

وهنا لا بدّ من التأكيد أن الإنجازات الاقتصادية لا يمكن قياسها من خلال النظر إلى معدلات نمو الناتج فقط، وإنما أيضاً من خلال رصد التطورات التي طرأت على هيكل النشاط الاقتصادي في اتجاه تنويع قاعدة الإنتاج. وعلى الرغم من كون أبوظبي تشارك الدول المتقدمة في العديد من الخصائص الاقتصادية، فإنها تختلف عنها في كون نشاط النفط لا يزال يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني. ولا شك في أن جهود الحكومة المتواصلة لتنويع القاعدة الإنتاجية ستحقق نجاحاً في الأداء الاقتصادي الذي يتسم بقدرته على مواجهة التحديات الخارجية (السوق الخارجي) والتحديات الداخلية (استراتيجية تصنيع النفط الخام).

* يجب التمييز بين قطاع الصناعات الاستخراجية بفرعيه النشاط النفطي وصناعات استخراجية أخرى، الذي بلغت قيمته المضافة 310 مليارات درهم عام 2010. والنشاط النفطي (الفرع الرئيس لقطاع الصناعات الاستخراجية) الذي بلغت قيمته المضافة 308 مليارات درهم للعام المذكور (2010)، وذلك حسب تقديرات مركز الإحصاء - أبوظبي.

2/11 تعظيم القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تسعى أبوظبي إلى تنويع مصادر الدخل القومي من خلال خلق قاعدة إنتاجية لها بصورة مستمرة، وقد ارتأى متخذو القرار أن التصنيع والتنمية الصناعية هما المدخل الرئيس لإحداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد القومي وتنويع مصادر الدخل القومي بعيداً عن النفط.

والتحدي الذي واجهه متخذ القرار تمثّل في الاعتماد على مصدر وحيد وناضب للدخل، وهذا لا يكون في مصلحة الأجيال القادمة. ولو لم يكن النفط سلعة ناضبة، لما تحمّلت الدول النفطية جميعها عناء البحث عن مصدر آخر للدخل القومي أكثر ضماناً واستمرارية. لذا فإن الرغبة في تنويع مصادر الدخل وخلق مصدر متجدّد ودائم بعيداً عن الاعتماد الكبير على سلعة قابلة للنفاذ حثّت البحث عن استراتيجية تنموية بديلة، وكان التصنيع أحد الخيارات المتاحة، حيث اتجهت الجهود حثيثاً نحو نشاط الصناعات التحويلية بصفته النشاط الأساسي الذي يمكن أن يدفع الاقتصاد إلى مصاف اقتصادات الدول المتقدمة. وبناءً عليه تحدّدت أهداف التصنيع في أبوظبي على أساس خلق التغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي إلى هيكل مدعم ذاتياً، قابل للتطور المستمر الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد القومية بشرية كانت أم مادية.

وفي أبوظبي يمكن القول إن تجربة التصنيع اعتمدت نوعين من الاستراتيجيات، حيث أكدت استراتيجية التنمية الصناعية لإمارة أبوظبي أهمية استغلال الميزة النسبية التي تملكها الإمارة من خلال الاستثمار في الأنشطة ذات الكثافة الرأس مالية وكثافة استخدام الطاقة من أجل التصدير. ومن ثم كان التركيز على الصناعات النفطية ذات الأحجام والكثافة الرأس مالية الكبيرة (الصناعات البتروكيمياوية - تسيليل الغاز- الصناعات المعدنية) بمعنى اعتبار الصناعة الهيدروكربونية الخيار الأمثل الذي يتفق مع خصائص الإنتاج من أجل التصدير، واعتبرت معالجة الغاز وتكرير النفط وغيرها من الصناعات النفطية من وسائل زيادة القيمة المضافة في النشاط النفطي التي تشكّل القاعدة الأساسية للصناعة في الإمارة.

3/11 فائض القيمة في الصناعات الاستخراجية

بلغ حجم فائض القيمة للصناعات الاستخراجية مقدار 241.9 مليار درهم ونسبة 95.1 % من إجمالي القيمة المضافة عام 2006 حسب نتائج المسح الصناعي في إمارة أبوظبي. لقد حقق النشاط النفطي الفرعي فائض القيمة بمقدار 241.8 مليار درهم ونسبة 95.1 % للنشاط الفرعي لاستخراج النفط الخام مقابل 80.3 مليون درهم ونسبة 82.4 % للنشاط الفرعي للتعدين من القيمة المضافة للعام نفسه (2006) ولا شك في أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة وبالتالي زيادة فائض القيمة.

كذلك فإن ارتفاع حجم فائض القيمة يؤدي إلى زيادة حجم الدّخار، حيث أصبح من الضروري استغلال فائض القيمة في مجال زيادة الطاقات الإنتاجية المحلية، وذلك في ضوء تطوّر الاستهلاك الحكومي بمعدّلات عالية. ومن المعلوم أن أي حكومة تقوم بتحديد حجم الاستثمار

على المستوى القومي باستخدام معايير محدّدة لا بدّ من تعرّف رأس المال الذي يتحدّد بدوره بالادّخار كعنصر أساسي.

ويعتمد حجم الاستثمار الموجّه على معدّل النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه والذي يتأثر بنسبة رأس المال إلى الناتج وبمعدّل الادّخار. من هنا لا بدّ من تنمية فائض القيمة وبالتالي الحصول على الادّخار الكافي وصولاً إلى معدّل النمو المطلوب. فإذا ما علمنا أن الادّخار الحكومي يتحقق من خلال الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري، فإن زيادة الفائض الجاري يؤدي إلى ارتفاع حجم الدخل الجاري وبالتالي إلى تحقيق ادّخار حكومي. وكما ذكرنا سابقاً فإن فائض القيمة يعدّ جزءاً من القيمة المضافة بعد طرح الإهلاك وتعويض العاملين.

4/11 الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية

1/4/11 دور الاستثمارات في زيادة الطاقة الإنتاجية للنشاط النفطي

يتمثّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الإنفاق السنوي على حيازة السلع الرأس مالية، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأس مالية القائمة، بالإضافة إلى قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء. ولا شك في أن للعوائد النفطية دوراً أساسياً في تمويل المشروعات التنموية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بناء الهياكل الأساسية، وإرساء قواعد بنى تحتية متطورة، وتنمية الموارد البشرية، ورفع المستوى المعيشي للسكان في إمارة أبوظبي. وفي إطار الاهتمام الكبير الذي أولته إمارة أبوظبي لتطوير أداء أنشطتها الاقتصادية ورفعها، فقد شهدت الفترة السابقة تزايد توجيه الاستثمارات الثابتة إلى الأنشطة غير النفطية باعتبارها أحد المقوّمات الأساسية لإيجاد مصادر أخرى للدخل.

ولا شك في أن الأداء الاستثماري لإمارة أبوظبي يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيّرات في أسعار النفط الخام. وعليه لكي تحقق الإمارة مستوى عالياً ومتزايداً من الاستثمار، وبالتالي نمواً اقتصادياً مستداماً، لا بدّ لها من سياسات اقتصادية تعمل على تقليل اعتماد اقتصادها على النفط الخام وتحقيق تنويع في مصادر الدخل. وعليه فإن تنويع مصادر الدخل القومي هو المفتاح للاستقرارين الاقتصادي والسياسي في المستقبل، حيث يبعد الاقتصاد من تقلّبات سوق النفط العالمية. ويمكن أن يتحقق تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق تشجيع الاستثمار في الصناعات التي تستفيد من الميزة النسبية للإمارة في إنتاج النفط والطاقة وتحقيق قيمة مضافة عالية مثل الصناعات البتروكيمياوية والصناعات التي تحتاج إلى الطاقة بكميّات هائلة مثل صناعة الألمنيوم والحديد الصلب. كذلك لا بدّ من اعتماد الاستثمار على مدّخرات محلية عالية ومستقرة وقليلة التأثير بالعوامل الخارجية، وهذا يقتضي تطوير الأسواق والسياسات المالية والمحلية.

توضّح مختلف التغيّرات ذات الانعكاسات الإيجابية على اقتصاد إمارة أبوظبي قيام الاستثمار بدور محوري في تحقيق تنمية مستدامة من خلال السياسات الاستثمارية الموجهة التي تستهدف تعظيم الثروة القومية، وتحديث المجتمع باستخدام الأساليب المتقدمة

والتكنولوجيا الحديثة، وذلك من أجل إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد والأنشطة والمناطق، وخلق فرص عمل جديدة، والحفاظ على بيئة سليمة في الإمارة. وتوضح العلاقة بين تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى في إمارة أبوظبي ارتفاع كفاءة الاستثمار والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي. فهناك نمو كبير للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2010، حيث بلغ الناتج مقدار 3.3 مليار درهم عام 1970 ليصل إلى 620.3 مليار درهم عام 2010 وبمعدل نمو سنوي متوسط 18.6 % خلال الفترة المذكورة، مقابل الارتفاع الحادث في متوسط معدل النمو الاقتصادي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 18.4 %* خلال الفترة نفسها (1970-2010) وتشير العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وقيمة الإنتاج إلى مدى كفاءة الاستثمار، وهي تقاس بمؤشر يسمّى معامل رأس المال.

وفي ما يخص معامل رأس المال في الصناعات الاستخراجية، فيبدو بأن هذا المؤشر الذي يعبر عن مقدار رأس المال اللازم لإنتاج وحدة إنتاج واحدة، يتميز بكفاءة عالية في النشاط النفطي. ولقد أشارت البيانات إلى أن معدل معامل رأس المال في الصناعات الاستخراجية في الإمارة بلغ 0.6 أي إنتاج وحدة واحدة بقيمة درهم واحد من النشاط النفطي تتطلب استثمارات 0.6 درهم عام 2010 مقابل 0.3 درهم عام 1980. ومن هنا يتبين بأن كفاءة الاستثمار في النشاط النفطي لا تزال تتسم بتطور كبير في الأداء المتميز.

تشير بيانات مركز الإحصاء - أبوظبي إلى بلوغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقدار 177.5 مليار درهم عام 2010 مقابل 0.6 مليار درهم عام 1970.

جدول (2 / 11):

المؤشرات الهيكلية للقطاع النفطي (الصناعات الاستخراجية)
(نسبة مئوية)

القطاع	1980	1990	2000	2010
الناتج المحلي للقطاع النفطي / الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الإمارة	74.0	53.9	48.0	49.7
ناتج القطاعات غير النفطية / الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الإمارة	26.0	46.1	52.0	50.3
إجمالي تكوين رأس المال الثابت النفطي / الناتج المحلي (معدل الاستثمار) %	7.2	5.7	5.9	14.1
معامل الاستثمار إلى الدخل النفطي	1:0.3	1:0.2	1:0.3	1:0.6

* معامل الاستثمار إلى الدخل يساوي قيم الاستثمارات النفطية مقسومة على الزيادات في دخل النشاط النفطي.
معدل الاستثمار إلى الدخل يساوي قيم الاستثمارات النفطية مقسومة على الناتج النفطي (الدخل) للعام نفسه.

يعتمد حجم الاستثمار الموجّه وفقاً لمعدل النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه للقطاع، الذي يتأثر بدوره بنسبة رأس المال إلى الناتج وبمعدل الادخار. وقد تكون هذه النسبة كبيرة في بعض القطاعات وقليلة في قطاعات أخرى. ومعنى ذلك أن حجم الاستثمار يتحدد بمعدل النمو المرغوب فيه لتنمية القطاع. كذلك يتأثر حجم الاستثمار بما إذا كان يتم الاعتماد فيه على قوة عمل كثيفة أو على رأس مال كثيف. كما يعدّ التقدم التكنولوجي والمقدرة الاستيعابية وحالة الإنشاءات الجديدة والتجديدات من العوامل المؤثرة في تحديد حجم الاستثمارات. كذلك تلعب العوامل الطبيعية والجغرافية والسياسية والنفسية واستراتيجية النمو التي تتبعها الإمارة دوراً مهماً في تحديد حجم الاستثمار.

تعاني أغلب الدول النامية محدودية الموارد، حيث لا بدّ من إيجاد الوسائل لإشباعها وتحقيق التوازن، وكلما تقدّمت المدنية وازداد عدد السكان ازدادت الحاجات. وهنا تبرز عملية "اختيار الاستثمارات" التي تشير إلى المفاضلة بين الأوجه المختلفة لاستخدام الاستثمارات المقترحة، حيث توجد مجالات للتوسّع على حساب مجالات أخرى، وذلك في حدود الحجم الإجمالي للاستثمارات المقرّرة ومتطلبات البرنامج الاستثماري. ولا شك في أن هذه المفاضلة تتم على أساس أولويات محدّدة تبعاً للسياسة الاقتصادية للإمارة. وبعد أن يتم توزيع الحجم الإجمالي للاستثمارات على القطاعات والفروع المختلفة يتعيّن على المسؤولين اختيار المشروعات التي تحقق الهدف المنشود على أحسن وجه.

5/11 استراتيجية تحديد أسعار النفط الخام

1/5/11 مبررات تحديد أسعار عادلة للنفط الخام

يجب مواجهة القيود من خلال حزمة من السياسات المناسبة للاقتصاد الوطني، حيث يستوجب وضع معايير ومقاييس في إطار تحديد أسعار ترضي الطرفين وتحت مظلة من الديمومة تمهيداً لبناء اقتصاد متين يتسم بمعدلات نمو عالية. ومن أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في عمليات تحديد سعر النفط الخام ما يلي:

تحديد أسعار عادلة ومجزية للنفط الخام:

تروّج معظم السياسات النفطية الغربية إلى أن لسياسة السعر المنخفض مزايا تتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية العالمية ومساعدة الدول التي أصابها الأزمة الآسيوية ومساعدة الدول النامية المستوردة للنفط. كما أن السعر المنخفض يشكّل دعماً يحمي دول أوبك من تدفق النفط من خارج أعضاء المنظمة، أي أن السعر المنخفض يحول دون توسيع الطاقات الإنتاجية لهذه الدول، ويعرقل التوسّع في الاستكشافات الجديدة وبالتالي يمكن أوبك من الهيمنة على سوق النفط العالمية والمحافظة على نصيبها. كما تدعو هذه السياسات

دول أوبك للتمسك بالسعر المنخفض لأن هذا المستوى المنخفض يحقق لدول أوبك فوائد كبيرة في شكل تعظيم حجم الإيرادات من خلال زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات النفطية.

إزاء هذه المبررات التي قدّمها معظم دراسات الدوائر الغربية، فهي تسعى في هذه الدول إلى إقناع المنظمة بضرورة تعظيم الإيرادات النفطية بالسعر المنخفض، أي تعويض خسائر العائدات النفطية الناتجة من هبوط الأسعار بزيادة كمّيات الإنتاج. ومن خلال تحليل الدوافع الخفية لهذه الاستراتيجية، نلاحظ أنها تتناقض مع المبدأ الاقتصادي القاضي بتعظيم الإيرادات النفطية عن طريق ارتفاع السعر.

ولا تقتصر مخاطر هذه الاستراتيجية على استنزاف الحقول الإنتاجية بل تؤدي على المدى البعيد إلى هبوط الاحتياطات النفطية نفسها نتيجة للإفرازات التي تسفر عن عمليات الإنتاج غير المبرمجة المتمثلة في ما يلي:

تؤدي كمّيات الإنتاج غير المقتّنة إلى عدم ترشيد عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك أن الإنفاق العام يجب أن يعتمد على إيرادات نفطية مقتّنة، حيث لا يمكن في حال عدم وجودها إعداد خطط اقتصادية أو وضع استراتيجية تنمية شاملة. ومن المعلوم أن نجاح أي خطة اقتصادية يعتمد على درجة دقة تحديد الإيرادات المخصّصة لها.

إن تخطيط الإنتاج غير المقرون بسياسة سعر النفط المنخفض يساعد على موازنة العرض والطلب على النفط نتيجة لارتباطه بأسعار عادلة ومجزية، حيث يتم تجنب المنافسة أو المزاحمة الإنتاجية بين المنتجين داخل أوبك والقضاء على الفائض النفطي في السوق الذي يهدّده هيكّل الأسعار ووحدة المنظمة. وقد يتخذ أعضاء المنظمة في تحديد أسعار النفط معايير ومؤشرات واقعية تعكس معدّلات تبادل أسعار النفط الخام للأقطار المصدّرة للنفط مع أسعار صادرات الأقطار الصناعية، أي يجب اتخاذ اتجاهات الأرقام القياسية كمؤشرات لتحديد أسعار النفط الخام. ومما لا شكّ فيه أن العائدات النفطية معرّضة للتآكل بفعل تقلّبات أسعار العملات الأجنبية من جهة ومن ارتفاع تكلفة الواردات إلى الأقطار النفطية من جهة أخرى.

إن تخطيط الإنتاج النفطي يؤدي إلى إطالة العمر الاحتياطي للنفط، بل يساعد على إيجاد العمر الأمثل للاحتياطات النفط. فإذا ما علمنا أن النفط ثروة ناضبة، فإن مسألة تحديد الإنتاج النفطي تصبح ضرورية، خاصة في الأقطار التي ترمي إلى تنويع مصادر الدخل القومي. بالنسبة إلى الأقطار الريفية، فإن الفرصة الناجحة لتحقيق تنمية اقتصادية ذاتية تتركز في استراتيجية للتصنيع تعتمد على احتياجات النفط لإيجاد مصادر دخل أخرى غير نفطية تحتوي على نسبة لا بأس بها من القيمة المضافة. من هذا المنطلق يبدو بأن المؤشرات العملية في ترشيد الإنتاج نحو صيانة الثروة النفطية وإيجاد عمر أمثل للاحتياطات النفطية تكمن أهميتها في الحصول على أعلى قيمة للنفط المستخرج مع تحديد حجم الإنتاج في ضوء الإمكانيات الفعلية في تحويل الموارد المالية إلى موارد اقتصادية.

وبالمقابل، فإن سياسة تخفيض الأسعار التي تساندها الأقطار الصناعية الغربية تضمّ في

ثناياها جملة من الفوائد تعود بأكملها على الأقطار المستهلكة للطاقة وأبرز مجالات الاستفادة ما يلي:

تمكين الصناعة المتقدّمة، خاصة مراكزها النفطية المتقدّمة من الهيمنة على تكنولوجيا النفط تنقيباً واستخراجاً وإنتاجاً وتسويقاً.

تمكين الدول الصناعية والمراكز الرأس مالية المتقدّمة من تعويض النقص في خزنها الاستراتيجي النفطي بأسعار منخفضة وزيادة هذا الخزين واستخدامه أو التهديد باستخدامه للتأثير في حالة السوق النفطية عند ارتفاع السعر.

تمكين الدول الصناعية من إدامة انتعاشها الاقتصادي وتقليص كلف الإنتاج بما يحقق أرباحاً خيالية تسهم في جعل معدّلات التبادل التجاري لمصلحة الدول المتقدّمة.

لا بدّ من الإشارة إلى أن خطورة سياسة السعر المنخفض للنفط وما تفرزه من سلبيات في اقتصادات الأقطار المصدّرة للنفط، تتطلّب تحديد الأسس الصحيحة لتسعير النفط التي تساعد على تحقيق تنمية مستدامة في الأقطار المنتجة للنفط. ففي ضوء سياسة سعر عادل ومجز للنفط يمكن للأقطار المنتجة من الحفاظ على احتياطاتها النفطية وإطالة عمر ينابيعها النفطية، واستخدام الطاقة محلياً في إطار توسيع مصادر الدخل القومي.

منهجية دمج قطاع النفط في الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي

تسعى إمارة أبوظبي جاهدة لجعل قطاع النفط قاعدة للنمو الاقتصادي، وذلك في إطار تعظيم مشاركة استخدامات النفط الخام في التنمية الاقتصادية، حيث من خلال هذه العملية يمكن تحويل النفط من مصدر مالي إلى مصدر رأس مال قومي تراكمي، فضلاً عن تحقيق آلية تنويع مصادر الدخل القومي، وإيجاد أنشطة اقتصادية متجدّدة ذاتياً في الاقتصاد الطبيعي. وتعدّ هذه السياسة مرادفة لاستراتيجية دمج قطاع النفط الخام في الاقتصاد الوطني وذلك لتأمين طابع الاستقرار والانتظام في التدفّقات المالية لمواجهة النفقات العامة بأشكالها.

ولغرض أن يكون قطاع النفط قاعدة وركيزة للاستثمارات في القطاعات السلعية، خاصة القطاع الصناعي، بحيث تشكّل هذه القطاعات مع قطاع النفط مصدراً للدخل القومي من خلال الارتباطات العضوية بين قطاع النفط والنمو في تلك القطاعات، يتم ذلك أساساً بجعل قطاع النفط مصدراً لإنتاج مستخدمات القطاعات السلعية بحيث تنتقل تلك المستخدمات من قطاع إلى آخر محقّقة زيادات متتالية في القيمة المضافة.

ونظراً إلى كون الموارد النفطية هي الرأس مال المادي المهم في أغلب الأقطار النفطية، فإنه يتحتم ربط عملية إنتاجه باحتياجات الاستثمار اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية قادرة على خلق مصادر الدخل القومي وتنويعها في المدى الطويل، لذا فإنه لا بدّ من التأكّد من أن الاستخدام الذي سوف يوجّه له هذا المورد سيؤدي إلى إيجاد طاقة إنتاجية قادرة على المساهمة في زيادة الناتج القومي وتطويرها. ويستدعي ذلك بناء أرصدة وطنية بشرية ومادية، ذات قدرة إنتاجية تمكّنها من الاحتفاظ بمستوى معقول من متوسط الدخل الفردي في المدى البعيد.

ومن هنا وفي إطار العلاقة المترابطة بين مختلف القطاعات، لا بدّ من الاستمرار في الدراسات المتعمّقة لآثار الارتباطات الأمامية والخلفيّة. بالنسبة إلى آثار الارتباطات الأمامية مثلاً أي ما يترتب على الاستثمار في صناعة معيّنة من تحفيز الاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتج هذه الصناعة كمادة وسيطة من مستلزمات الإنتاج، ومن الأمثلة على ذلك ما يترتب على الاستثمار في صناعة تكرير النفط من آثار على الصناعات البتروكيماوية.

ولا شكّ في أن اختيار الاستثمارات القطاعية خاصة في الصناعات النفطية والبتروكيماوية، يجب أن يتحدّد بمدى ارتباط هذه الاستثمارات بإنتاج تلك القطاعات المرتبطة أصلاً بقطاع النفط، وذلك بهدف تحقيق زيادة كبيرة في القيم المضافة، وجعل النمو في كل قطاع مرتبطاً بالنمو المتحقق في القطاعات الأخرى لكي يتم الربط العضوي لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني. ويظهر من استخدامات النفط الخام محلياً في الإمارة بأن آفاق دمج قطاع النفط مع القطاعات السلعية الأخرى بدأت تتحسن بعد عام 1981 عند تشغيل مصفاة الرويس وزيادة طاقة التكرير في مصفاة أم النار. ونتيجة للتوسّعات المتكررة في الطاقة الإنتاجية للتكرير لكل من المصفاتين عبر السنوات الماضية، فقد ارتفعت نسبة استخدامات كميات النفط المكررة محلياً من إجمالي كميات الإنتاج النفطي إلى نحو 11 % عام 2000 بعد أن كانت لا تتجاوز 1 % في السبعينيات.

إن كميات النفط المستخدمة محلياً في معامل التكرير في إمارة أبوظبي من شأنها إبراز الجوانب التنموية في العلاقات التشابكية بين قطاع النفط وباقي الأنشطة الاقتصادية من خلال تضاعف القيم المضافة لهذه الأنشطة وانعكاساتها على القطاعات، خاصة المتممة منها، وبالتالي خلق نوع من التوازن الإنتاجي بين الأنشطة الاقتصادية. وأظهرت البيانات أن القيمة المضافة في الصناعات التحويلية الخاصة بنشاط الصناعات النفطية والبتروكيماوية بلغت نحو 33.9 مليار درهم عام 2010 حيث يبدو واضحاً أن التطوّر الملموس في قطاع الصناعات التحويلية وزيادة نسبة مساهمة ناتجه في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة من 9.1 % عام 1985 إلى 9.4 % عام 2000 يعدّ تطوراً هيكلياً إيجابياً نحو تنويع مصادر الدخل القومي. وبرغم زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية خلال التسعينيات، فإن ارتفاع الطلب على النفط الخام خلال العقد الأخير أدّى إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية لتصبح 5.5 % من إجمالي الناتج عام 2010.

2/5/11 الركائز الاقتصادية الخاصة بعمليات تسعير النفط الخام

هناك عوامل واعتبارات يمكن أن تساند سياسة تسعير النفط الخام التي تنفذها الدول المصدّرة للنفط، حيث إن تلك السياسة التسعيرية تساعد على تقنين الإنتاج النفطي، وتقلّل الخسارة الناجمة عن تدهور الأسعار النفطية، وبالتالي تشكّل هيكلاً تسعيرياً يخدم مصالحها منفردة ومجموعة. في ضوء تلك العوامل تستطيع الأقطار المصدّرة للنفط القيام بتحديد العرض العالمي للزيت عن طريق برمجة الإنتاج بما يساعد على تحديد السعر الأمثل الذي يحقق أقصى قدر من الأرباح للجميع. ومن أهم الاعتبارات التي يمكن للأقطار المصدّرة للنفط التركيز عليها وجعلها ركائز أساسية تدافع فيها عن سياستها التسعيرية ما يلي:

النفط ثروة ناضبة ومن ثم لا يغطي السعر فقط كلفة إنتاج السلعة، وإنما يتضمّن أيضاً التعويض عن الأصل الرأس مالي الناضب، الذي ينبغي أن يستعاض عنه بأصل رأس مالي أو باستثمار بديل يتضمّن استمرارية الدخل للدول المصدّرة ولا سيّما أن أغلب الدول المصدّرة للنفط دول نامية تعتمد بصورة أساسية على مصدر واحد هو دخل النفط.

أن المحافظة على الطاقة الإنتاجية في قطاع النفط في الدول المصدّرة صار يتطلب القيام باستثمارات متزايدة للبحث عن احتياجات جديدة وتنميتها مع تحمّل مخاطر هذه العمليات، وهي مشكلة أخذت في الظهور بشكل يتفاقم في كثير من الأقطار. ولعلّ ما يزيد من خطورة المشكلة أن مناطق الاستكشاف الجديدة أخذت مع الوقت تنحسر وتقلّ في المناطق ذات الاحتمالات النفطية القليلة ذات الكلفة العالية، وذلك فضلاً عن الارتفاع الذي طرأ على النفقات نتيجة لموجة التضخم.

أن البدائل الكاملة للنفط لا تزال باهظة الكلفة كما لا يزال أمامها وقت طويل، وتتطلب استثمارات كبيرة (سواء لتنمية البدائل ذاتها أو لتوفير الأجهزة المعمرة التي تقوم على استخدامها)، وذلك قبل أن تتوافر بالقدر اللازم للإحلال محلّ النفط. ففي غياب بدائل النفط، فإنه من الممكن أن يرتفع سعر النفط إلى أقصى ما تسمح به المنافسة مع تلك البدائل. وإذا كانت هذه البدائل سوف تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتوافر بالكميات الكافية، فإن أسعار النفط يمكن أن تتجاوز تكلفة البدائل في المديين القصير والمتوسط وإلى أن تصبح تلك البدائل قيداً حقيقياً على إمكانية زيادة الأسعار.

يعدّ الطلب على الزيت في الوقت الحاضر طلباً متمماً، أي أن الدول المستوردة للنفط تتجه إلى استيراد النفط الخام لسدّ فجوة العجز التي يسفر عنها عدم كفاية مصادر الطاقة البديلة. وبموجب الاتفاقيات تقوم الدول المصدّرة للنفط بتوفير احتياجاتها على أساس هذا الطلب المتمم حتى لو اضطرت إلى إنتاج النفط بمعدّلات تتجاوز الحدود المثلى التي تمليها مصالحها الاقتصادية. في ضوء هذا الالتزام، فإن النضوب الباكر لحقولها وارتفاع كلف استخراج النفط نتيجة لخلق طاقة إنتاجية فائضة يقتضي تعويض تلك الخسارة من خلال زيادات في أسعار النفط الخام.

في خضمّ زيادة الدخول وعدد السكان وارتفاع حجم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار المصدّرة للنفط، أخذت معدّلات استهلاكها من الطاقة في الزيادة. كما أخذت اعتبارات الحفاظ على احتياطات كافية لمواجهة المستقبل تحتلّ أهمية متزايدة في سياسة الإنتاج والتصدير. من شأن هذه الاعتبارات أن تضع قيوداً متزايدة على حجم الكمّيات المتاحة للتصدير، وأن يرفع قيمة التعويض الذي يلزم أن يقدّمه المستورد لجعل المصدّر يتنازل عن احتياطات كان يفضل الاحتفاظ بها لمواجهة الاحتياجات المحلية.

في إطار ضآلة المرونة السعرية للطلب على النفط، يمكن زيادة أسعار الزيت دون أن يصحبها انخفاض كبير في حجم الطلب. ويستطيع منتجو النفط رفع أسعار النفط الخام إلى مستويات عالية في الأمد القصير قبل أن يظهر هذا الارتفاع في خفض حصيلة البيع لانكماش حجم الكمّيات المصدّرة.

يعدّ التضخم في الأقطار الصناعية وقيمة الدولار لتسعير النفط (وما يترتب على ذلك من تدهور معدّل التبادل التجاري في غير مصلحة الأقطار المصدّرة) عاملاً مهماً في تبرير زيادة أسعار النفط، أو على الأقل زيادة قيمتها الحقيقية عند المستوى الذي تبرره الاعتبارات الأخرى السابق ذكرها.

وعلى رغم أن هذه الاعتبارات في مصلحة زيادة أسعار النفط الخام وتعظيم أرباحه باختيار هيكل سعري يقوم على برمجة الإنتاج النفطي، فإن الحقيقة أن تلك الأقطار ليست لها القدرة الكافية لتشكيل هيكل أسعار مناسب وذلك للأسباب التالية:

يأتي في مقدّمة تلك القيود مواقف الدول الصناعية المستوردة للنفط إزاء ارتفاع أسعار النفط الخام بحجّة تأثير الزيادات في معدّلات نموها الاقتصادي وفي موازين مدفوعاتها ومستويات الأسعار والعمالة فيها. وقد اقتضى ذلك من وجهة النظر الأمريكية والأقطار الأوروبية التقليل بقدر الاستطاعة من الاعتماد على النفط المستورد، خاصة من أوبك، ومن أجل الأمن القومي أيضاً، حذت الولايات المتحدة حذو أوروبا الغربية واليابان في تكوين مخزون استراتيجي (غير احتياطي العمليّات). كذلك بالنسبة إلى اليابان فقد استمدّت بقدرتها على الترشيح بدرجة أن استهلاكها النفطي عام 1985 يقلّ عن استهلاك عام 1973 بنسبة 23.3%. ومن جملة تدابير اليابان الجديّة في ترشيح النفط الخام والاستخدام الفعّال للطاقة، فقد عمدت على التقليل من بعض صناعاتها ذات الكثافة لاستهلاك الطاقة مثل الأسمنت والزجاج، مفضّلة استيراد منتجاتها بدلاً من إنتاجها محلياً. وبالنسبة إلى أوروبا الغربية فقد وضعت برنامجها التنفيذي موضع التنفيذ بكل دقة، ولا سيّما في قطاع النقل، حيث أصبحت السيارات الأوروبية أقل حجماً وأقل استهلاكاً للوقود. وقد أورد التقرير الشهري للوكالة الدولية للطاقة* بأن الطلب العالمي على النفط الخام انخفض في سنة 1993 إلى 66.9 مليون برميل يومياً بعد أن كان الطلب 67.1 مليون برميل يومياً عام 1992. ويرجع انخفاض الطلب بصورة أساسية إلى إجراءات الترشيح في الطاقة، خاصة في الأقطار غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

إن موضوع المرونة الداخلية للطلب على الطاقة التي تقاس -بالتغيّر النسبي في الطلب كنتيجة للتغيّر في الدخل معبّراً عنه بمعدّلات التغيّر في النشاط الاقتصادي القومي- من أهم القيود التي تواجه الأقطار المنتجة للنفط في تشكيل هيكل سعري متوازن. وجدير بالذكر أن تغيير المرونة الداخلية للطلب على الطاقة أعلى كثيراً من المرونة السلعية، ولذلك فإن الدول المصدّرة للنفط لا تستطيع أن تتجاهل أثر هذه المرونة المرتفعة وهي تقوم بتخطيط هيكل الأسعار. وعلى سبيل المثال فإن زيادة كبيرة ومفاجئة في أسعار الزيت في وقت تعاني فيه اقتصادات الدول الغربية الصناعية عللاً واختلالات جسيمة أو انخفاضاً في نسبة النمو الاقتصادي معبّراً عنه بمقياس الناتج المحلي الإجمالي، قد تؤدي إلى استفحال الآثار السلبية المنعكسة على هذه الاقتصادات، وهو ما ينعكس بدوره وبسبب ارتفاع المرونة الداخلية على حجم الطلب على النفط.

ولكن يبدو أن الأقطار الصناعية استطاعت خلال السنوات التي أعقبت عام 1973 أن تحصّن اقتصاداتها بدرجة كبيرة ضد الصدمات الناتجة من ارتفاع سعر النفط، وذلك من خلال

* التقرير الشهري للوكالة الدولية للطاقة - باريس- 13/1/1994.

أساليب عدّة منها سياسة التحوّل من النمو عن طريق التصنيع الثقيل إلى النمو عن طريق صناعات الخدمات والصناعات التي لا تعتمد اعتماداً كثيفاً على الطاقة، كما تمّت الإشارة إليه في الفقرة السابقة. ولا شكّ في أن هذا الإجراء الخاص بالتحوّل في نمط التصنيع، يقلّص المرونة الداخلية للطلب على الطاقة. وبقدر ما تعدّ هذه التطوّرات تحوّلاً في مصلحة الدول المستوردة للنفط، فإنها في الوقت نفسه تخدم الدول المصدّرة له من حيث إنها تخفف من الانعكاسات المرتكزة على الطلب على النفط، نتيجة لما يطرأ من تغيّرات على مستوى النشاط الاقتصادي في الأقطار الصناعية.

ولا يخفى ما يمكن أن تمارسه الطاقة الإنتاجية الفائضة من تأثيرات سلبية في هيكل الأسعار، وذلك ما لم تقم الدول المصدّرة ببرمجة الإنتاج وحجب هذه الطاقة عن الأسواق. وتحاول الآن أكثر الدول المنتجة للنفط تقنين إنتاجها النفطي وصولاً إلى تقليل كلف الإنتاج، خاصة الكلف الثابتة. ومهما تكن الإجراءات التي تتخذها بعض الأقطار المنتجة للنفط بشأن برمجة الإنتاج، فإنه من الواضح أن اتجاهات العرض والطلب ستؤدي تلقائياً إلى تلاشي الطاقة الفائضة ووضع السوق النفطية في حالة التوتر المتزايد بسبب شح الإمدادات وبسبب عدم قدرة البدائل على سدّ فجوة العجز في الوقت المناسب.

6/11 ضرائب الاستهلاك النفطي

1/6/11 أثر ضرائب الاستهلاك النفطي في مستوى أسعار النفط الخام

يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدّلات نموه، التي تعدّ أهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب واتجاهه صعوداً وانخفاضاً. ويعبّر عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية التي تحتسب بقسمة معدّل التغيّر في الطلب على معدّل التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي مفعول النمو الاقتصادي في مستوى أهميّة عدد من العوامل التي تؤثر في الطلب من أهمّها أسعار الطاقة ذاتها، والمرونة السعرية، ودرجة التصنيع معبّراً عنها بالناتج الصناعي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم مدى التحسّن في تكنولوجيا استخدام الطاقة وكفاءتها، وما يعرف اصطلاحاً بكثافة استخدام الطاقة ويرتبط حول ثنائيا هذه العوامل المذكورة آنفاً عوامل ثانوية أخرى لها أثرها في اتجاه الطلب على النفط الخام ومن أهمّها ضرائب الاستهلاك النفطي التي هي محور بحثنا.

في إطار تحليل أسعار النفط الخام واتجاهات الطلب عليه، يقتضي أيضاً تحليل أسعار المنتجات النفطية التي تتضمّن قدراً كبيراً من الربح الاقتصادي ممثلاً في الفرق بين التكلفة الكلّية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكرّرة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزّع الربح النفطي -بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة- بين الدول المصدّرة (معبّراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبّراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

ولقد لجأت الأقطار المستهلكة للنفط إلى هذه الطريقة بفرض الضرائب على استهلاك

المنتجات النفطية بدلاً من فرضها على النفط الخام لكون النفط مصدراً طبيعياً ناضباً. وكل ما تحصل عليه الأقطار المنتجة للنفط هو نصيب في الربح أو فائض فرق تكاليف الإنتاج يعوّضها جزئياً عن نضوب تلك الثروة، ويعدّ ثمناً لها مستقلاً عن تكلفة الإنتاج. كذلك يساعدها هذا النصيب على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.

إن تفاوت الكلفة بين المناطق، من شأنه تحديد السعر بما يغطي الكلفة الإجمالية للمنتج الحدي ذي النفقة العالية، شاملة ثمن المادة الطبيعية الناضبة ومضافاً إليها عائد مجزٍ عند الاستثمار. فالمنتج الحدي لا يكتفي باسترداد نفقاته متضمنة عائد الاستثمار بل يسعى إلى تحقيق فائض يمكنه من تعويض الاحتياطات التي نضبت بالبحث عن حقول جديدة وتحمل المخاطر. ومن المعروف أن الولايات المتحدة كانت تمنح الشركات العاملة في أراضيها خصماً يعرف بـ "مسوحات النضوب" لكي تمكنها من تكوين حصيلة تستثمر في البحث عن حقول جديدة. ونخلص من ذلك أنه ليس ثمة ما يضمن أن المنتج ذا النفقة المنخفضة سوف يتصرف في إنتاجه بسعر يقلّ عما يتحدد في الأسواق ويغطي الكلفة الإجمالية الشاملة للمنتج الحدي، خاصة في المدى البعيد.

وكان لجوء الأقطار الصناعية إلى فرض ضرائب استهلاكية على المنتجات النفطية بدلاً من فرضها على النفط الخام وسيلة للهروب من وقوعها تحت طائلة محسوبة المادة (20) من اتفاقية الجات التي تبيح للدولة المنتجة إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة. وتماشياً مع تلك المادة، فإن وضع حدّ أعلى لإنتاج النفط بقصد المحافظة على معدّل معقول للنضوب، وأخذاً في الاعتبار أن النفط يعدّ سلعة نادرة ولا سبيل لتجديدها إن نضبت، لا يصح تفسيره بأنه ممارسة لاحتكار تجاري مقيّد لحركة التجارة.

وأصبح لجوء الأقطار الصناعية إلى فرض ضرائب استهلاكية على المنتجات النفطية صارماً وقوياً عند انخفاض أسعار النفط الخام، وذلك باقتناص فرق الأسعار وحرمان الأقطار المنتجة من ربح النفط. فكلما انخفض سعر النفط الخام تضاعف نصيب الدول المنتجة من ذلك الربح. ويبدو بأن الدول الصناعية فرضت وسائل ضاغطة عدّة منها الضريبة المقترحة (ضريبة البيئة) التي لن تقتصر على الواردات النفطية بل سوف تفرض على النفط المنتج محلياً، كما ستفرض على مصادر الطاقة الملوثة للبيئة جميعها. وهكذا صار من الممكن استخدام ما برّرت اتفاقيات الجات من معايير فنية كالبينة والصحة والمواصفات الفنية لإقامة حواجز دخول صادرات الدول النامية أسواق الدول المتقدمة.

7/11 عمليات تخطيط الإنتاج النفطي

في إطار انتهاج سياسة تقنين الإنتاج النفطي، لا بدّ من تقليص حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة وصولاً إلى ضمان استمرار تدفق الإنتاج النفطي، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى سنذكرها تباعاً في هذا الفصل:

1/7/11 الطاقة الإنتاجية الفائضة

حرصت الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الأقطار المنتجة للنفط خلال الفترة الماضية حتى عام 1973 على استنزاف سريع للإنتاج النفطي دون مراعاة القواعد الفنية في الإنتاج والأحوال السوقية ودون الأخذ في الاعتبار ظروف الاقتصاد الآنية والمستقبلية للبلد المنتج. وقد تمخّضت عن هذه السياسة الاستغلالية نتائج سلبية تتمحور حول ظاهرة عدم التوازن بين الإنتاج النفطي والاحتياجات التمويلية، التي أدّت بدورها إلى تراكم فوائض نقدية وتآكل رأس المال المتراكم. وقد روّجت الشركات النفطية الأجنبية الاتجاه التنازلي لأسعار النفط على أساس بدائل الطاقة غير النفطية (ذرة، فحم، حجر السجيل، رمال القار) لجعل الحكومات المضيفة أداة إيجابية لتنفيذ تلك السياسة الاستغلالية الرامية إلى استنزاف أكبر قدر ممكن من مادة النفط المعرضة للنضوب السريع. وكان الباعث الأساسي للتعجيل في تنفيذ سياسة استنزاف النفط هو مخاوف تلك الشركات النفطية من انتقال عمليات مراحل التصنيع النفطي إلى شركات وطنية تنتهج سياسة نفطية مناسبة تستند إلى استراتيجية طويلة الأمد تستهدف تقنين الإنتاج النفطي وحصر الاحتياجات التمويلية وفقاً لحجم الإيرادات النفطية المحدّد سلفاً في ضوء الإنتاج المقنن. ومن مستلزمات انتهاج سياسة تقنين الإنتاج النفطي إزالة الطاقة الإنتاجية الفائضة أو تقليص حجمها، التي تستعملها الشركات الأجنبية سابقاً كوسيلة من وسائل الضغط على الأقطار المنتجة للنفط، التي تطالب بتعديل الاتفاقيات النفطية المبرمة، مستهدفة تلك الشركات الأجنبية في ذلك تدعيم قوتها التفاوضية، وبالتالي ضمان استمرار تدفق الإنتاج النفطي وفقاً لمصالحها الاستغلالية ودون التزام محدّدات الإنتاج النفطي.

تعدّ الطاقة الإنتاجية الفائضة أو المغلقة تلك الطاقة الإنتاجية غير المستغلة وقد يكون عدم استغلالها أو استخدامها نتيجة لتراجع الطلب على النفط. وقد تمثّل الطاقة الإنتاجية الفائضة جانباً إيجابياً في العمليات الإنتاجية باعتبارها نوعاً من المرونة الإنتاجية للنفط يمكنها الاستجابة لزيادات محتملة في الطلب على النفط. ولا يتوافر هذا الجانب الإيجابي في عمليات الإنتاج النفطي إلا إذا بلغت الطاقة الإنتاجية الفائضة حيّز المعقول وهي بنسبة 10 % من إجمالي الطاقة. ويعطي الاحتفاظ بطاقة إنتاجية فائضة معقولة ميزة تتمثل في إعادة موازنة العرض والطلب على النفط عن طريق زيادة الإنتاج النفطي.

وعليه فإن وجود قدر مناسب من الطاقة الإجمالية الفائضة يعدّ مرغوباً فيه من الناحية الاقتصادية والعملية، حيث ينبغي الاحتفاظ بنسبة معقولة من الطاقة (10 % من إجمالي الطاقة*) وذلك لمواجهة تقلّبات الطلب غير المتوقعة على النفط. وفي حال تجاوز فائض الطاقة النسبة المعقولة المشار إليها في هذا الصّد، فعندئذ يقترن هذا الفائض بأهداف غير اقتصادية تدخل ضمن اعتبارات الأمن القومي.

2/7/11 برمجة الإنتاج النفطي

على هامش التأثيرات السلبية التي تفرزها الطاقة الإنتاجية الفائضة غير العادية، تبرز الحاجة إلى تقنين إنتاج نفط أوبك، وبذلك تزول بمقتضاه مبررات الاحتفاظ بطاقة معطّلة كبيرة، حيث يلتزم كل قطر بإنتاج حصّته المقرّرة، ولا يجوز تجاوزها مهما بلغ حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تمتلكها حقوله النفطية. وتكون محصّلة هذه العملية، زيادة الكفاءة الإنتاجية (زيادة نسبة الاستخلاص)، فضلاً عن تدعيم استقرار سوق النفط العالمية وتوضيح الرؤية لرسم خطط اقتصادية تنموية معقولة وفقاً للإيرادات النفطية المبرمجة.

ولا شكّ في أن تخطيط الإنتاج النفطي -كما ذكرنا سابقاً- يتمحور على أسس مدروسة تكون في مصلحة المنتج والمستهلك، حيث يحصل كل طرف على مزايا عديدة، فبالنسبة إلى المنتج تكون مزايا التخطيط الإنتاجي عديدة منها:

صيانة الثروة الوطنية الناضبة وحسن استخدامها وإطالة عمرها لأكثر مدة ممكنة، وبالتالي انتفاع أجيال المستقبل منها وتشجيع النشاط في قطاعات إنتاجية أخرى. إن مادة النفط مادة ناضبة، وإخضاع عملية التقنين من شأنها صيانة الثروة الوطنية لأغراض التنمية. كما أن صيانة الثروة النفطية وعدم هدرها، من متطلّبات التنمية الاقتصادية، حيث ينبغي الاحتفاظ بالنفط كأساس للتصنيع المحلي في الأقطار المنتجة للنفط وتحويل الثروة النفطية من مصدر مالي إلى مصدر دائم ومتجدّد للدخل القومي المتكوّن ذاتياً، وذلك بإقامة صناعات تعتمد على النفط والغاز كالصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية.

إن عدم ترشيد الإنتاج يعني عدم ترشيد عمليات التنمية الاقتصادية نفسها. لقد كان من آثار سيطرة الشركات النفطية غير الوطنية على الإنتاج هو اعتماد عملية التنمية الاقتصادية على حجم الإيرادات النفطية غير المبرمج. وعليه فإن الإنفاق العام بما في ذلك تمويل الخطط الاقتصادية يعتمد على حجم الإيرادات النفطية غير المقننة، الأمر الذي يصعب بموجبه وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية، بل من الصعب وضع خطط اقتصادية قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، حيث إن نجاح أي خطة اقتصادية يعتمد على درجة دقة تحديد الإيرادات المخصّصة لها.

ونخلص من ذلك إلى أن حجم الإنفاق العام في غياب تقنين الإنتاج النفطي يتقرّر عملياً في ضوء إنتاج النفط وليس في ضوء الحاجة الفعلية المرشّدة. الأمر الذي يؤدّي إلى عدم ترشيد الإنفاق، والتبذير المستمر في الموارد وذلك ما دامت كلف الموارد تفوق حجم

الإنفاق المرشّد. وبعبارة أخرى يفترض تقدير الإنفاق في ضوء المتطلّبات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي يفترض بالإنتاج أن يحدّد في ضوء الإمكانيات الاستيعابية الحقيقية للتنمية في القطر المنتج، حيث تكون عملية التنمية الاقتصادية هي أساس تحديد وتأثير الإنتاج.

إن تقنين الإنتاج النفطي يؤدي إلى إطالة العمر الاحتياطي للنفط، بأن يساعد على إيجاد العمر الأمثل لاحتياطات النفط. فإذا كان شخّ النفط أكثر احتمالاً من فائضه في المستقبل، فإن مسألة تقنين إنتاجه في الحاضر تصبح أساسية بالنسبة إلى متطلّبات التنمية في المستقبل، ولا سيّما بالنسبة إلى الأقطار ذات القدرة الاستيعابية المنخفضة للإنفاق الاستثماري في الأمد القصير وذات الإمكانيات المحدودة لتنويع الاقتصاد من ناحية عدم توافر مصادر الثروة الزراعية والصناعية والبشرية، وبالنوعية التي تؤهل لتحقيق نمو متوازن لاقتصاد متنوّع لا يعتمد على مصدر تمويلي واحد وهو النفط. فبالنسبة إلى الأقطار الريعانية، فإن الفرصة الناجحة لتحقيق تنمية اقتصادية ذاتية هي اعتماد استراتيجية للتصنيع تستند إلى احتياجات النفط لخلق مصادر دخل أخرى غير نفطية تحتوي على نسبة لا بأس بها من القيمة المضافة. من هذا المنطلق يتّضح بأن المؤشرات العملية في ترشيد الإنتاج نحو صيانة الثروة النفطية وخلق عمر أمثل لاحتياطات النفطية في ضوء التنمية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل تكمن في الحصول على أعلى قيمة للنفط المستخرج مع تحديد حجم الإنتاج في ضوء الإمكانيات الفعلية في تحويل الموارد المالية إلى موارد اقتصادية.

إن تخطيط الإنتاج يساعد على موازنة العرض والطلب على النفط الذي يقتضي التحدّم بفرض أسعار عادلة ومجزية، حيث يتم تجنّب المنافسة أو المزاحمة الإنتاجية بين المنتجين داخل أوبك والقضاء على الفائض النفطي في السوق، التي تهدّد هيكّل الأسعار ووحدة المنظمة. وقد يتّخذ أعضاء المنظمة في تحديد أسعار النفط معايير ومؤشرات واقعية تعكس معدّلات تبادل أسعار النفط الخام للأقطار المصدّرة للنفط مع أسعار صادرات الأقطار الصناعية، أي أن اتجاهات الأرقام القياسية يجب أن تتخذ كمؤشرات لتحديد أسعار النفط الخام. ومما لا شكّ فيه أن العائدات النفطية معرّضة للتآكل بفعل تقلّبات أسعار العملات الأجنبية من جهة، وارتفاع تكلفة الواردات إلى الأقطار النفطية من جهة أخرى.

إن عملية تقنين الإنتاج النفطي تحدّد من مقدار الغاز المصاحب للنفط، الذي سيحرق باعتباره ناتجاً عرضياً، أو ربما يعاد حقنه في الحقل، وهذه عملية مكلفة ويمكن تلافيها جزئياً بتخطيط الإنتاج النفطي للأقطار المنتجة وبالأخص في الحقول التي تنتج كميات كبيرة من الغاز. ونظراً إلى الاستكشافات الضخمة الحديثة لحقول النفط في إمارة أبوظبي التي تتوافر فيها كميات كبيرة من الغاز، فإن تقنين الإنتاج النفطي أصبح ملحاً للحفاظ على الثروات الهيدروكربونية، خاصة الغاز المصاحب للنفط.

إن عملية تقنين الإنتاج من شأنها أن تنهي مشكلة كساد النفوط الأقل جودة وتحلّ مشكلة الكثافة والنوعية بالنسبة إلى أنواع النفوط المختلفة. ويبدو بأن التطوّرات التكنولوجية وإنشاء مصافي خاصة للتعامل مع هذه الأنواع الرديئة من النفوط قد دلّلت صعوبات تسويقها.

هذا من جانب المنتجين، أما بالنسبة إلى المستهلكين فإن تقنين الإنتاج يؤمّن استمرار تدفق النفط إليهم لأطول فترة زمنية وبأسعار معقولة، خاصة أن مادة النفط تدخل في صناعات حيوية متجدّدة كوقود وصناعة.

11/8 أثر الإيرادات النفطية في مستوى الأسعار (التضخم المستورد) في الأقطار الريفية

في ضوء الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات وبالتالي زيادة العرض الكلّي غير النفطي، فإن التضخم الداخلي سيتأثر تأثيراً كبيراً بارتفاع أسعار الاستيرادات. لقد أشارت الأرقام القياسية لأسعار صادرات الدول الصناعية المتقدّمة بأن الأسعار ارتفعت بمقدار 55 % خلال العقد السابق. ومن العوامل الداخلية لآلية التضخم في أبوظبي عامل ينتج من الفروق بين معدّل نمو الرواتب والأجور ومعدّل كفاءة العمل (أي نمو الإنتاجية).

وفي إمارة أبوظبي، كانت الرواتب والأجور تنمو أسرع من نمو الإنتاجية، لأن معظم العمل المستخدم يتم في قطاعات خدمية وإنشائية وعمرائية، لا تعطي مردوداً مباشراً على شكل زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية. وهذا يعني أن الاقتصاد ينفق نقوداً لم يحصل عليها، وأن الفائض النقدي يتم امتصاصه عن طريق الزيادة في مستوى الأسعار. كما يعني حدوث فجوة بين الطلب الكلّي والعرض الكلّي. إن حقن النقود في الاقتصاد أكثر مما يمكنه امتصاصه يولّد عملية ديناميكية تجعل النظام الاقتصادي ينتقل من توازن لاتضخمي أولي إلى حالة أخرى من التوازن تتحقق بوساطة الزيادة في مستوى الأسعار. وبالرغم من اتباع سياسة تجارية حرّة في الإمارة، فإن الطريقة التي تحدّد بها أسعار السلع والخدمات لا تعكس الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات التجارية. إذ ما دامت هناك نقود كثيرة في الاقتصاد، فقد أصبح في قدرة الباعة طلب أسعار عالية دون أن يؤثر ذلك في كمّيّة الطلب الكلّي.

ويتّضح من الجدول التالي الذي يبيّن هيكل آلية التضخم في الإمارة، القصور الواضح للإنتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية، ومتى اعتمد الاقتصاد القومي على الاستيراد وبالتالي انكشاف الاقتصاد الكبير للتضخم المستورد.

إن معدّل نمو أسعار الاستيرادات متغيّر خارجي يعتمد على البيئة الاقتصادية الدولية التي هي خارج سيطرة الإمارة. وقد يمكن افتراض فروض متنوّعة، منها مثلاً، ربط أسعار النفط الخام بمعدّل نمو أسعار الاستيرادات.

جدول (11 / 3):

هيكل آلية التضخم في إمارة أبوظبي

(القيمة بالمليون درهم %)

السنة	الواردات	الإنتاج غير النفطي	نسبة الإنتاج غير النفطي إلى الاستيرادات
2002	22536.0	15311.0	67.9
2003	26914.0	16383.0	60.9
2004	33115.0	22424.0	67.7
2005	35214.0	27154.0	77.1
2006	45698.0	28511.0	62.4
2007	63343.0	29937.0	47.3
2008	90227.0	31434.0	34.8
2009	93872.0	33006.0	35.2
2010	86574.0	36306.0	41.9

المصدر مركز الإحصاء - أبوظبي.

وتؤثر عائدات النفط في التضخم، من خلال تأثيرها في العرض الإجمالي والطلب الإجمالي بطريقة غير مباشرة، ذلك أن عائدات النفط تؤثر طردياً في مستوى الاستيرادات، إذ إن توافر التمويل الخارجي بوفرة يسمح للإمارة بالألاعق قيوداً على الاستيرادات، وبالتالي تؤثر عائدات النفط في مستوى العرض الإجمالي من سلع وخدمات. وكلما زادت الاستيرادات زاد مستوى العرض المحلي. وكذلك تؤثر عائدات النفط في الطلب المحلي بطريقة غير مباشرة من خلال مستوى الإنفاق العام. فكلما زاد الإنفاق العام، زاد الطلب المحلي، وبما أن الإنفاق العام يرتبط طردياً بإيرادات الميزانية الحكومية التي تزداد مع عائدات النفط فإن مستوى الطلب المحلي الكلّي يتأثر طردياً بعائدات النفط بطريقة غير مباشرة. ويتكوّن العرض المحلي من السلع والخدمات المتاحة لتلبية الطلب المحلي من مصدرين: مصدر محلي ومصدر خارجي، متمثلاً بالاستيرادات، ما يجعل مستويات الأسعار المحلية للسلع والخدمات تتأثر طردياً بمستوى الأسعار الخارجية المحقّقة من مصدر الاستيرادات. لذلك، يمكن اعتبار جزء من التضخم المحلي مستورداً من الخارج.

وكلما زادت نسبة الاستيرادات إلى الطلب المحلي كان أثر التضخم العالمي أكبر في معدّل التضخم المستورد، وبالتالي في معدّل التضخم الكلّي داخل إمارة أبوظبي أو الدولة. ومن الطبيعي ألا تستطيع السيطرة على معدّلات التضخم العالمية، ولا يستطيع الاقتصاد القومي المحلي تلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات من مصادر محلية لذلك تتعرّض الأسعار المحلية لآثار تضخمية خارجية منها وداخلية.

الفصل 12:

قطاع الصناعات التحويلية



1/12 الإطار العام لأنشطة الصناعة التحويلية

تلعب الصناعة دوراً مهماً في الهيكل الاقتصادي لإمارة أبوظبي باعتبارها المحور الرئيس الذي تركز عليه وتتشارك معه معظم فروع الإنتاج الأخرى، كما أنها أحد مصادر تنويع الدخل القومي بحكم تعدّد مجالات أنشطتها وسعة طاقاتها الاستيعابية للموارد الطبيعية والموارد البشرية بتخصّصاتها المختلفة. لذا تعدّ دراسة الأوضاع الحالية والإمكانات المتاحة لمنشآت القطاع الصناعي في الإمارة من الأسس التي يجب الاهتمام بها. كما أن التوجّه إلى خلق حركة صناعية متطورة يعدّ خياراً ذا أولوية، حيث يتصدّر قائمة أولويات خطط التنمية. ولقد أدركت إمارة أبوظبي الأهمية البالغة التي تمثلها الصناعة في حاضرها ومستقبلها، فأتّجهت لتعمل على إيجاد تنمية صناعية متطورة ومتنوّعة.

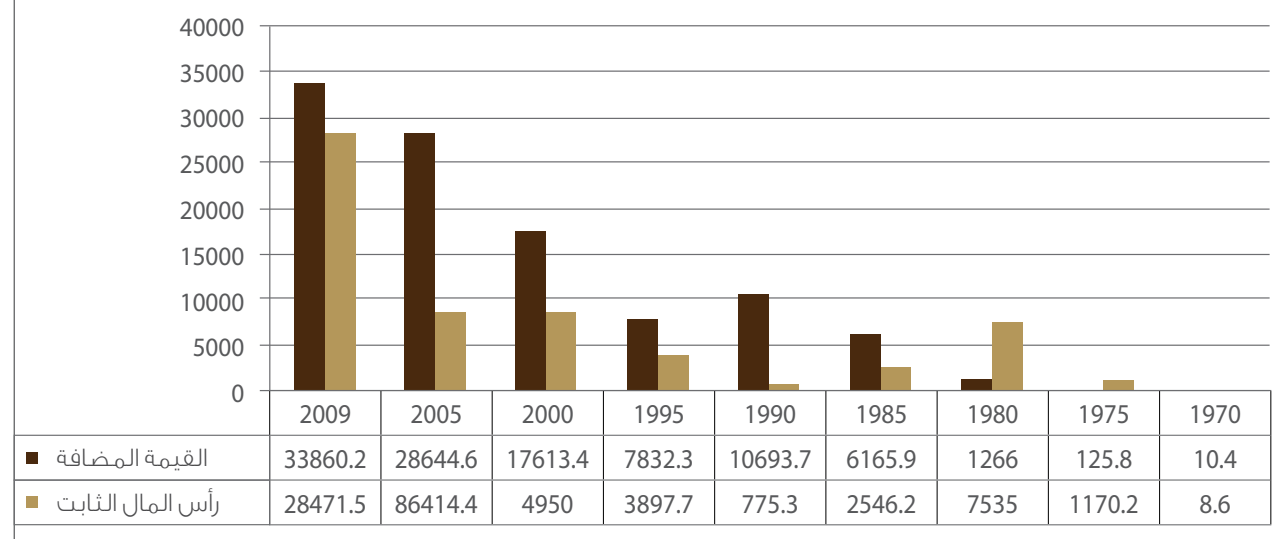
إن توجّه أبوظبي نحو إنشاء مجمّعات صناعية رئيسة ذات كثافة رأسمالية وتقنية عالية، بالتعاون مع دول صناعية كبرى، يأتي ضمن اعتبار الصناعة أولوية السياسة الاقتصادية لأبوظبي، حيث شهدت السنوات الماضية قيام الأجهزة المعنية بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتوسّع الكبير في النشاط الصناعي من خلال إقامة العديد من الصناعات المتطورة في مختلف الأنشطة الصناعية، وتمكّنت إمارة أبوظبي من وضع قاعدة صلبة لانطلاقه كبرى للإنتاج الصناعي يمكن توسيعها، وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في اقتصاد الإمارة، خاصة أن الجهات المعنية في الإمارة لديها الرغبة الجادة في مواصلة الدعم وتشجيع هذه القطاعات من خلال إصدار المزيد من القوانين الداعمة والمحفّزة للتنمية الصناعية والاهتمام المتزايد بنوعية المنتجات الصناعية. وتعدّ صناعات الألمنيوم والحديد والصلب والزجاج والمعادن والبلاستيك والصناعات البتروكيمياوية من بعض الصناعات الثقيلة التي تمّ تحديدها كمجالات قادرة على دفع عجلة النمو في قطاع الصناعة.

تلعب الصناعة دوراً مهماً في الهيكل الاقتصادي لإمارة أبوظبي باعتبارها أحد المحاور الرئيسية التي تركز عليه وتتشارك معه معظم فروع الإنتاج الأخرى، كما أنها أهم مصادر تنويع الدخل القومي بحكم تعدّد مجالات أنشطتها وسعة طاقاتها الاستيعابية للموارد الطبيعية والموارد البشرية بتخصّصاتها المختلفة. لذا فإن التوجّه إلى تأسيس حركة صناعية متطورة يتصدر قائمة أولويات خطط التنمية وبرامجها.

وبفضل المجهود الكبير الذي بذل خلال السنوات الماضية لتنمية قطاع الصناعات التحويلية وتطويره، باعتباره العمود الفقري لخطة تنويع القاعدة الاقتصادية في إمارة أبوظبي، قفزت القيمة المضافة لهذا القطاع من 10.4 مليون درهم عام 1970 إلى 33.86 مليار درهم عام 2010، وبمتوسط معدّل نمو سنوي بلغ 31.7% خلال هذه الفترة، كما شهد القطاع الصناعي طفرة كبيرة في معدّل نمو المنشآت الصناعية خلال هذه الفترة، واستطاعت إمارة أبوظبي أن تحقق طفرة غير مسبوقة في معدّل نمو الاستثمار والتشغيل في هذا القطاع خلال هذه الفترة، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة في نشاط الصناعة من 8.6 مليون درهم عام 1970 إلى 28.472 مليار درهم عام 2010.

شكل (1/12):

القيمة المضافة وتكوين رأس المال الثابت في نشاط الصناعة (مليون درهم بالأسعار الجارية)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

وفي ما يلي عرض الإطار العام للفروع الصناعية المختلفة التي ستجرى دراستها وتحليلها من واقع البيانات الخاصة بالمشح الصناعي للمنشآت في إمارة أبوظبي الذي أجرته دائرة التنمية الاقتصادية عام 2006.

صناعة المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ:

تشمل ذبح الحيوانات والدواجن وتجهيزها وحفظها وكذلك تهيئة الأسماك وحفظها، وصناعة الألبان ومنتجاتها، وتجهيز الفواكه والخضراوات وحفظها، وصناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، وطحن الغلال وتهيئة الحبوب الغذائية، وصناعة السكر، وصناعة منتجات المخابز، وصناعة المشروبات غير الكحولية والمياه الغازية، وصناعة أعلاف وأغذية حيوانية.. إلى غير ذلك من الصناعات.

صناعة المنسوجات والملابس والجلود:

تشمل صناعة المنسوجات الجاهزة وتفصيل الملابس وحياتها وصناعة المنسوجات الأخرى والمنتجات من الجلد وبدائله (عدا الأحذية)، وصناعة الأحذية (عدا المصنوعة من المطاط والبلاستيك والخشب) ودباغة الجلود وتجهيزها للصنع، وصنع الفراء وصباغته، وصنع الحقائب والسروج وغيرها من الصناعات.

صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث والفلين:

تشمل نشر الخشب وتقطيعه، وصنع المنتجات الخشبية والفلين والقش وصنع الأخشاب والألواح وغير ذلك من ألواح الخشب وصنع منتجات النجارة وقطع الأخشاب المعدة للأبنية والمنشآت وصناعة الأثاث الخشبي وصنع أصداف من الفلين إلى غير ذلك.

صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة:

تشمل صناعة الورق ومنتجات الورق وصنع عجائن الورق والكرتون، إلى غير ذلك من الأصناف الأخرى من الورق والطباعة وأنشطة الخدمات المتصلة بالطباعة، والنشر للكتب بأنواعها وغير ذلك من المنشورات ونشر الصحف والمجلات والدوريات ونشر وسائط الإعلام المسجلة.

الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية:

تشمل أنشطة متعددة تضم صناعة الكيماويات الصناعية الأساسية (عدا الأسمدة)، وصناعة الأسمدة والمبيدات، وصناعة الراتنجات الاصطناعية وخامات البلاستيك والألياف الاصطناعية (عدا الزجاج)، وصناعة الأصباغ والورينشات، وصناعة العقاقير والأدوية، وصناعة الصابون والمنظفات والعطور ومستحضرات التجميل والزينة، وصناعة منتجات متنوعة من النفط والفحم، وصناعة الإطارات والأنابيب الداخلية وغيرها وتجهيز الوقود النووي.

صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات النفط والفحم:

تشمل صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية، وصناعة منتجات البناء والتشييد من الطين والفخار، وصناعة الأسمنت والجير والمصيص، وصناعة منتجات خامات تعدينية غير معدنية لم تصنف في مكان آخر.

الصناعات المعدنية الأساسية:

تضم هذه الصناعات كلاً من صناعة الحديد والصلب الأساسية وصناعة المعادن غير الحديدية الأساسية كالألومنيوم الأولي والوسيط، وسبك المعادن.

صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات:

تشمل صناعة الأثاث والتركيبات المعدنية، وصناعة المنتجات المعدنية والإنشائية، والمحركات والتوربينات والمولدات، والمكائن والمعدات والعدد والآلات، والأدوات والأجهزة الكهربائية الصناعية وإصلاح معدات السفن.. وغير ذلك.

الصناعات الأخرى:

تشمل صناعة الماكينات والمعدات والآلات والكهربائيات غير المصنفة في موضع آخر، وصنع المركبات ذات المحركات والمركبات المتطورة ونصف المتطورة والتدوير (إعادة الاستعمال للنفايات والخردة المعدنية واللافلزية) وغير ذلك من الصناعات الأخرى.

2/12 توزيع منشآت الصناعات التحويلية حسب النشاط الاقتصادي

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن عدد المنشآت العاملة في الصناعات التحويلية بلغت 4617 منشأة في ضوء نتائج المسح الصناعي في إمارة أبوظبي عام 2006 مقارنة بـ (4024) منشأة حسب نتائج المسح الصناعي لعام 1997. ولقد أظهرت النتائج أن أكبر عدد ممكن من المنشآت يعمل في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث بلغ عددها 1838 منشأة وبنسبة 39.8 % من إجمالي المنشآت مقارنة بالعدد البالغ 1667 منشأة حسب نتائج المسح الصناعي لعام 1997.

وتظهر نتائج المسح الصناعي لعام 2006 بأن الصناعات الأساسية للمعادن وصناعة المعادن الإنشائية، أحرزت المرتبة الثانية في عدد المنشآت الصناعية التحويلية، حيث بلغ عددها 1337 منشأة وبنسبة 28.9 % من إجمالي المنشآت عام 2006 مقارنة بعدد هذا النشاط البالغ 1141 منشأة حسب نتائج المسح الصناعي لعام 1997. ويظهر بأن نشاطي صناعة الورق والمنتجات الورقية وصناعة المواد الكيماوية والبتروكيماوية أحرز أدنى نسب في المشاركة البالغة 1.3 % و 1.4 % على التوالي من إجمالي عام 2006.

وفي ظل معدلات النمو لمختلف الأنشطة الصناعية خلال الفترة 2006-2010، ارتفع العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية ليصل إلى 6200 منشأة عام 2010. وتعود هذه الزيادة الكبيرة نتيجة إلى التوسع في عرض النقود وارتفاع الأسعار، حيث ساعدت هذه العوامل الإيجابية على مساندة الوضع الصناعي. ولا شك في أن دور المصارف التجارية التي توسعت خلال السنوات الأخيرة في منح التسهيلات الائتمانية عامل آخر في أسباب رقي مستوى الصناعات الوطنية في إطار تطبيق سياسة الحماية والدعم للأنشطة المذكورة.

جدول (1/12):

عدد منشآت الصناعة التحويلية حسب النشاط الاقتصادي لعامي 2006 و2010

النشاط الاقتصادي	2006	2010*
1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات	242	300
2. صناعة المنسوجات وتهيئة الفراء وصناعاته ودباغة الجلود وتهيئتها وصنع الحقائب وغيرها	1838	2250
3. صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	257	330
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والنشر والاستنساخ	58	70
5. صناعة المواد الكيماوية والبتروكيماوية ومنتجات المطاط واللدائن	63	80
6. صناعة منتجات المعادن اللافلزية (منتجات غير معدنية)	217	320
7. الصناعات الأساسية للمعادن وصناعة المعادن الإنشائية (عدا المعدات والماكينات)	1337	2000
8. صناعات أخرى	605	850
الإجمالي	4617	6200

*تقديرات أولية.

المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية؛ مركز الإحصاء - أبوظبي.

3/12 توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية

يعدّ الاهتمام بتطوير النشاط الصناعي في إمارة أبوظبي بمنزلة قاعدة أساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك لأن تطوّر النشاط الصناعي وتنميته في إطار متكامل يؤدي دوراً فعالاً في التنمية، حيث يضمن تحريك الاقتصاد الوطني بمعدّلات نمو اقتصادية عالية. ويأتي هذا الاهتمام بالنشاط الصناعي نتيجة لما يحققه هذا النشاط من زيادات قيم إضافية بفعل المراحل المتعدّدة للتصنيع. ولا شكّ في أن ما يحقّقه هذا النشاط من تنويع مصادر الدخل وسدّ حاجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية وتطلّع لإيجاد صناعات مساعدة متكاملة للصناعات الأساسية، كل هذا يعني التقليل من تصدير مواد أولية والعمل على تصدير سلع صناعية تتسم بنسب عالية من القيمة المضافة.

ومن المعلوم أن تصدير المواد الأولية بكميّات كبيرة يؤدي إلى تذبذب في النمو الاقتصادي نتيجة لاعتماد الاقتصاد الوطني على ظروف خارجية، ففي إطار زيادة القيمة المضافة في الأنشطة الصناعية، فإن ذلك يتم عن طريق إدخال تغيّرات جذرية على السلع الأولية بحيث تتحوّل في النهاية إلى سلع قابلة للاستهلاك، ولا شكّ في أن هذه العمليات تنطوي على استخدام العامل البشري المتمثّل في مهارات معيّنة وقدرات مختلفة، بالإضافة إلى دور الآلات والمعدات، بحيث يترتب على ذلك تفاعل بين العناصر إنتاجاً إضافياً تفوق قيمته قيمة المستلزمات المستخدمة في البداية. ولقد اتجهت الاقتصادات الحديثة إلى تكريس مكانة

القيمة المضافة، حيث أصبحت من أهم مصادر تمويل الموازنات، وذلك عن طريق فرض ضريبة القيمة المضافة التي شاعت أولاً بين دول الاتحاد الأوروبي ثم انتقلت إلى الدول الأخرى. ومن الطبيعي أن تطبق مبدأ نقل التكنولوجيا وتعزيزه، الذي يتحقق عن طريق الصناعة التحويلية يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج ومستلزماته ومن ثم يرفع من قيمة القيمة المضافة.

وفي إطار أهميّة التصنيع وصولاً إلى إيجاد قيم مضافة، سعى المسؤولون في إمارة أبوظبي إلى تعرّف التغيّرات والمستجدات المطلوبة في زيادة نمو الأنشطة الصناعية وتحديد أولوية النمو وصولاً إلى إقامة نوع من الصناعة تتسم بنظم تنسيقية، والتركيز على أهداف صناعية واقعية وخبرات تطبيقية ليست نظرية. ونتيجة للجهود المبذولة من الحكومة فقد ارتفعت القيمة المضافة للنشاط المذكور وذلك من 17.6 مليار درهم عام 2000 إلى 33.9 مليار درهم عام 2010، حيث سجّلت القيمة المضافة معدّل نمو سنوي مقداره 7.5 % خلال الفترة المذكورة.

وتشير بيانات مركز الإحصاء - أبوظبي إلى بلوغ القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية 33860 مليون درهم ونسبة 49.4 % من قيمة الإنتاج مقابل 50.6 % لقيم الكلف الوسيطة السلعية والخدمية عام 2010. ومن أبرز الأنشطة الفرعية الصناعات النفطية والبتروكيماوية التي حققت قيمة مضافة بنسبة 77 % من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية عام 2010. كما حقق نشاط صناعة منتجات المعادن اللافلزية نسبة 8.6 % من إجمالي القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية. وبصدد الأنشطة الصناعية الأخرى، فإن نسب مشاركتها في إجمالي القيمة المضافة محدودة جداً، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (2).

جدول (2 / 12):

قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لنشاط الصناعات التحويلية (2010)
القيمة مليون درهم

النشاط الاقتصادي	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة	
			من الإجمالي %	من قيمة الإنتاج %
1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات	1037.8	437.8	1.3	42.2
2. صناعة المنسوجات وتهيئة الفراغ وصناعاته ودباغة الجلود وتهيئتها وصنع الحقائب وغيرها	732.4	386.6	1.1	52.8
3. صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	583.1	445.1	1.3	76.3
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والنشر والاستنساخ	326.1	130.5	0.4	40.1
5. صناعة المواد الكيماوية والبتروكيماوية واللدائن	50500.0	26083.6	77.0	51.7
6. صناعة منتجات المعادن اللافلزية (منتجات غير معدنية)	8048.6	2914.6	8.6	36.2
7. الصناعات الأساسية للمعادن وصناعة المعادن الإنشائية (عدا المعدات والماكينات)	1254.8	578.0	1.7	46.2
8. صناعات أخرى	6000.0	2882	8.5	48.0
الإجمالي	68482.8	33860.0	100	49.4

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

وتؤدي التنمية الصناعية إلى زيادة مقدار القيمة المضافة والتقليل من استخدامات الكلف الوسيطة بشقيها السلعية والخدمية. ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (2) أن نسبة الكلف الوسيطة المستخدمة في نشاط الصناعة التحويلية نحو 50.6 % من إجمالي قيمة الإنتاج عام 2010. وبرغم انخفاض نسبة الكلف الوسيطة من إجمالي إنتاج أغلب الأنشطة الصناعية الفرعية، فإن هذا التطور يتسم بالتذبذب، خاصة نشاط الصناعات النفطية والبتروكيماوية، حيث يُعزى ذلك لارتباط النشاط المذكور ارتباطاً وثيقاً بالسوق النفطية العالمية، وبالتالي تأثر القيمة المضافة فيه صعوداً وهبوطاً بارتفاع أسعار المنتجات النفطية ومنتجات الغاز وانخفاضها. ويظهر من الجدول المذكور بأن نشاط الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) اتسم بكفاءة عالية، حيث أحرز أعلى نسبة من القيمة المضافة البالغة 76.3 % مقابل 23.8 % لقيم الكلف الوسيطة من إجمالي قيمة الإنتاج، بينما اتسم نشاط صناعة الورق والطباعة والنشر بارتفاع نسبة الكلف الوسيطة المستخدمة في الإنتاج، حيث بلغت 59.9 % من إجمالي الإنتاج عام 2010.

جدول (3 / 12):

مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في الإنتاج لنشاط الصناعات التحويلية حسب النشاط الاقتصادي، (2010)
القيمة مليون درهم

النشاط الاقتصادي	قيمة الإنتاج	الكلف السلعية والخدمية	نسبة الكلف السلعية والخدمية إلى قيمة الإنتاج %
1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات	1037.8	599.0	57.7
2. صناعة المنسوجات وتهيئة الفراغ وصناعاته ودباغة الجلود وتهيئتها وصنع الحقائب وغيرها	732.4	345.3	47.1
3. صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	583.1	138.6	23.8
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والنشر والاستنساخ	326.1	194.6	59.7
5. صناعة المواد الكيماوية والبتروكيماوية ومنتجات المطاط	50500.0	24416.4	48.3
6. صناعة منتجات المعادن اللافلزية (منتجات غير معدنية)	8048.6	5134	63.8
7. الصناعات الأساسية للمعادن وصناعة المعادن الإنشائية (عدا المعدات والماكينات)	1254.8	676.2	53.9
8. صناعات أخرى	6000.0	3118.0	52.0
الإجمالي	68482.8	34622.8	50.6

المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية : مركز الإحصاء - أبوظبي.

4/12 الاستثمار في الصناعات التحويلية

1/4/12 دور الاستثمارات الناتجة في تحقيق التنمية في إمارة أبوظبي

يعدّ الاستثمار جملة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي (الأصول الثابتة والمالية) من خلال امتلاك الأصول التي تولّد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل تدفقات مالية مستقبلية. وتمّ تعريف مفهوم الاستثمارات أيضاً بأنه (خلق طاقات إنتاجية جديدة والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وتجديدها).

وقد تختلف المسمّيات والتعاريف للاستثمار، ومع ذلك يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار: أولهما، الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي الذي يتحقق من شراء الأصول الإنتاجية أو بيعها أو استخدامها، التي تعمل على زيادة حجم السلع والخدمات، وصولاً إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. ثانيهما: الاستثمار المالي أو الإيرادي الذي لا يؤدي إلى زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة الأخرى وصولاً إلى تحقيق إيرادات ووفورات مالية.

ويسعى المستثمر في إطار المخاطر المحيطة بالاستثمار إلى تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استقرار تشغيل المشروع. كما يهدف إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معيّنة بعيداً عن التذبذب حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري. ولا شكّ في أن النشاط الاستثماري بحاجة ماسّة إلى تمويل وسيولة لمواجهة الالتزامات المالية، خاصة المصروفات النثرية اليومية.

يمثّل الاستثمار أهميّة بالغة في الدفع بالحركة الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة وزيادة الطاقة الإنتاجية. وخلال العقود الأربعة الماضية قامت إمارة أبوظبي بوضع العديد من خطط وبرامج للتنمية الشاملة من أجل تشجيع الاستثمار في شتّى المجالات وتحفيز المدّخرات الوطنية للاستثمار في استغلال الموارد والثروات الوطنية، حيث عملت على إقامة الهياكل والأجهزة والبنية التحتية اللازمة التي تعزّز النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتشجّع رجال الأعمال والمستثمرين على ارتياد مجالات استثمارية تسهم في دفع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق ميزة نسبية عالية في جودة الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية.

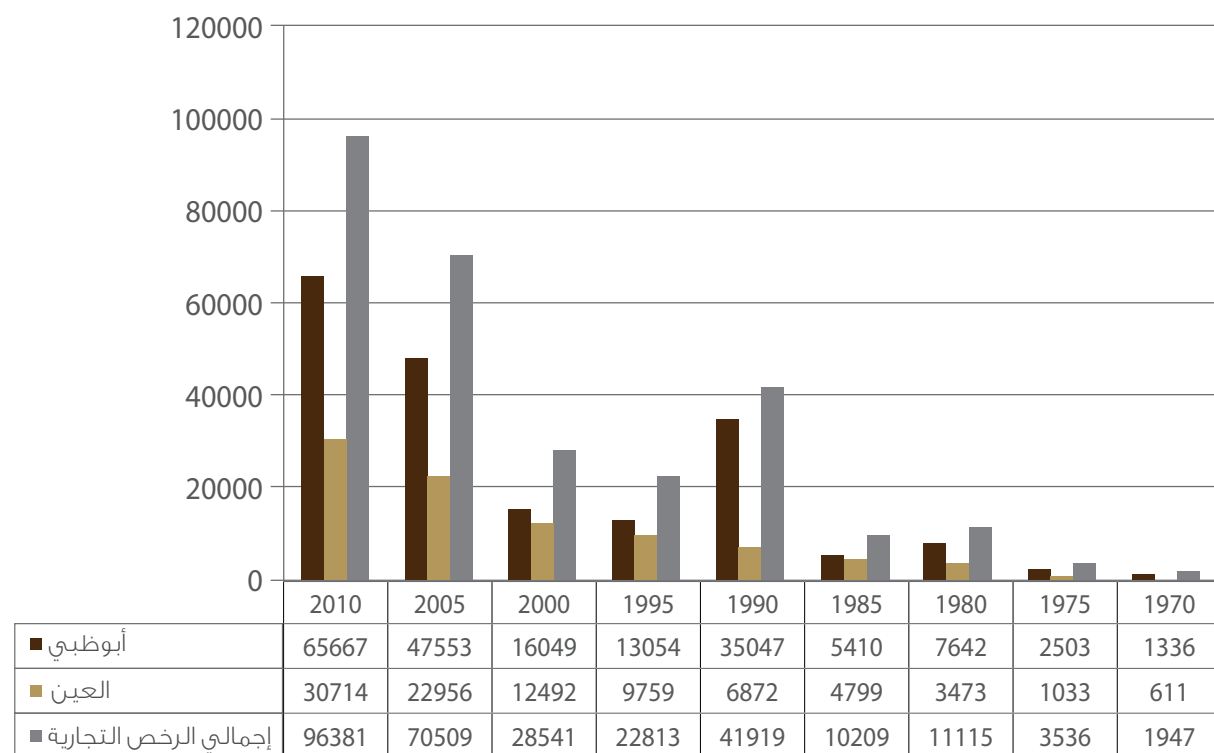
وفي ظلّ التحولات الهيكلية والجغرافية الضخمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية، ومع تزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم، التي تجاوزت الحدود الجغرافية بما في ذلك حركة رؤوس الأموال ومصادر الطاقة وافتتاح الأسواق المختلفة، اتّجهت الإمارة بقوة نحو الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وزيادة فاعلية القطاع الخاص، وجعل الحكومة بمؤسساتها وأجهزتها أكثر تطوراً وشفافية.

وضمن هذا الإطار، تمّ إطلاق عدد من المبادرات المهمّة التي تركّز على التنمية الاقتصادية وتدعم أنشطة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وتتمثّل أهم ملامح رؤية أبوظبي 2030 في تعظيم فعالية الأداء الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل للموارد المادية المتاحة لتحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الاقتصاد المحلي لمصلحة التنوّع الإنتاجي وزيادة الإنتاجية وترقية الخدمات وجودتها، وبناء مستوى أداء البنى المؤسسية والقانونية والإجرائية المنظمة للحركة الاقتصادية ورفع ترسيخاً للانفتاح والشفافية، ودفع القطاع الخاص إلى موقع متقدّم في قيادة التنمية الشاملة وتمكينه من الإسهام في كل الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل شراكات القطاع الخاص المحلي مع الأجنبي وتحفيزها.

وقد ظهر تأثير كل تلك التطوّرات في زيادة عدد الرخص التجارية المسجّلة الذي تضاعف بنحو 50 مرة خلال العقود الأربعة الماضية، من 1947 رخصة عام 1970 إلى 96381 رخصة عام 2010، كما شهدت هذه الرخص تطوراً نوعياً مماثلاً خلال هذه الفترة.

شكل (2 / 12):

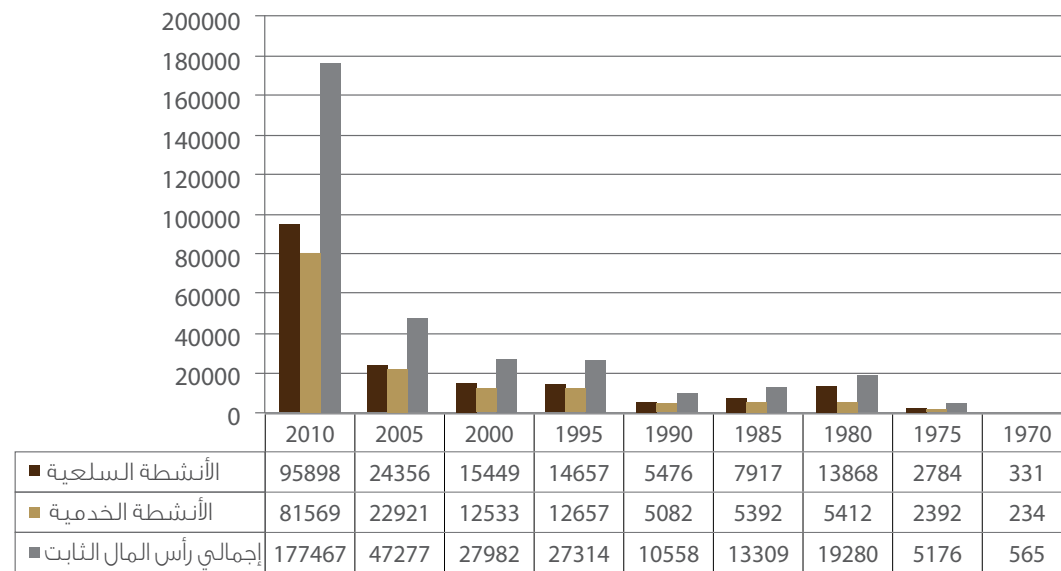
عدد الرخص التجارية المسجلة حسب المنطقة



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الشكل (12 / 3):

تكوين رأس المال الثابت حسب النشاط الاقتصادي (مليون درهم بالأسعار الجارية)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

ولقد انتهجت حكومة أبوظبي منذ البداية سياسة الاقتصاد الحر الذي يعطي القطاع الخاص دوره وحريته الكاملة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بشقيها الإنتاجي والخدمي، واتخذت الإمارة دور الإشراف على الحياة الاقتصادية بسنّها التشريعات اللازمة التي تجعل من الأفراد والمؤسسات يمارسون أعمالهم بحريّة تامّة دون أن يؤدي ذلك إلى الاستغلال والضرر بفئات المجتمع المختلفة وطبقاته. إن هذا المنهج الاقتصادي قد اقترن باستقرار سياسي وأمني وسياسة متوازنة مع دول العالم كافة، حيث سارت بموازاته مقوّمات عديدة خلقت بيئة استثمارية جاذبة ومن تلك المقوّمات ما يلي:

1. تشجيع رأس المال الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية مقابل إعفائه التام من الضريبة على الدخل والأرباح، إضافة إلى حرية التمويل دون قيد أو شرط.
2. إعفاء السلع والمكائن والآلات الداخلة في العملية الإنتاجية والسلع الوسيطة، وكذلك السلع الغذائية مهما كان نوعها، من الرسوم الجمركية مقابل 5 % كحدّ أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على الوارد من السلع الأخرى بالقصد التجاري.
3. استكمال البنى التحتية وفق أرقى المواصفات العالمية وأعلى مستويات التقنية الحديثة، بما فيها الطرق البرية والموانئ البحرية والمطارات والشحن الجوي، وكذلك الاتصالات وشبكاتها العالمية المتطورة.

لقد شهد اقتصاد إمارة أبوظبي خلال السنوات الست الماضية تطوراً وانتعاشاً، هو الأقوى من نوعه والأوسع في قاعدته وتنوّعه، والأعمق في أثره وديمومته، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الذي انعكس إيجاباً على زيادة حجم الاستثمارات الثابتة في الأنشطة الاقتصادية جميعها التي نمت خلال الفترة الماضية بمعدّلات قياسية.

وقد تميّزت مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية بتوجيه استثمارات ضخمة نحو أنشطة سلعية وخدمية وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد قاعدة إنتاجية تكون دعامة في عمليات التمويل. وقد ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة من 565 مليون درهم عام 1970 إلى 177.467 مليار درهم عام 2010، حيث استحوذت الأنشطة السلعية على 54 % من هذه الاستثمارات، بينما استوعب نشاط الخدمات 46 %.

وقد نجحت حكومة أبوظبي في توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي وذلك لإعطاء الدور المناسب الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في المرحلة التي تتطلب دعمه وفقاً للتوجّهات الحالية. كما أن الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها إمارة أبوظبي مؤخراً، خاصة رؤية أبوظبي 2030، ترسم دوراً متعاضداً للاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات التنمية المستقبلية بمختلف أحجامها وأنواعها.

وفي ما يتصل ببيئة الأعمال القائمة، هناك العديد من المقوّمات والعوامل التي تشكّل في مجملها المكوّنات الأساسية لبيئة جيدة تسهم بشكل فعّال في بناء قاعدة اقتصادية عريضة ومتنوّعة. ويمكن القول إن هذه البيئة خدمت إمارة أبوظبي إلى حدّ بعيد، وإن التقدّم والازدهار الحاليين هما إلى حدّ كبير نتاج هذه البيئة.

هناك عدد من المميزات التي تجعل من المناخ الاستثماري في إمارة أبوظبي مناخاً مثالياً، منها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والبنية التحتية المتطورة، والموارد البشرية المؤهلة، والعديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية والدولية التي تسهّل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول، ومناطق حرة ومدن صناعية تحفّز الاستثمارين الأجنبي والمحلي وتشجّعهما، ومحدودية الضرائب حيث لا تفرض الإمارة ضرائب أو تفرض بعض الضرائب ولكن بنسبة متدنية جداً، ووجود مصادر رخيصة للطاقة حيث يعدّ النفط المحرّك الرئيس للنمو الاقتصادي، واستغلال أمثل للفوائض المالية الناتجة من مبيعات النفط، كما تتوافر في إمارة أبوظبي شبكة متطورة من المؤسسات المالية اللازمة لتسهيل انسياب رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين المواطنين والأجانب.

4. وجود عدد متنوع من المناطق الاقتصادية والمتخصصة التي يمكن إقامة المشروعات فيها، حيث تم توفير المستلزمات الخدمية كافة، كما وضعت لها نظم وإجراءات ميسرة ومشجعة.

5. وجود شبكة واسعة من البنوك الوطنية والدولية والعالمية، إضافة إلى مكاتب تمثيل لها ومؤسسات مالية أخرى تعمل وفق نظام متكامل سريع ودقيق بدعم وإشراف من المصرف المركزي.

6. وجود سوق للأوراق المالية تتيح للمتعاملين معها تداول الأسهم وترتبط بشبكة إلكترونية حديثة واسعة بين إمارة أبوظبي وخارجها.

7. استكمال معظم التشريعات الاقتصادية التي تنظم الحياة الاقتصادية في الإمارة، واتباع أنظمة ولوائح ميسرة في الترخيص باعتماد نظام السقف الواحد في إتمام الإجراءات.

وتوضح المتغيرات الإيجابية لاقتصاد إمارة أبوظبي قيام الاستثمار بدور محوري في تحقيق تنمية مستدامة من خلال السياسات الاستثمارية الموجهة التي تستهدف تعظيم الثروة القومية، وتحديث المجتمع باستخدام المعارف المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة وإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد والأنشطة والمناطق، وخلق فرص عمل جديدة، والحفاظ على البيئة في الإمارة. وتبين العلاقة بين تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى في إمارة أبوظبي ارتفاع كفاءة الاستثمار، وذلك في إطار السياسات الاستثمارية الرشيدة والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، فهناك نمو كبير للنواتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010، حيث بلغ الناتج في الصناعة مقدار 17.6 مليار درهم عام 2000 ليصل إلى 33.9 مليار درهم عام 2010 وبمعدل نمو سنوي 7.5 % خلال الفترة المذكورة، مقابل الارتفاع الحادث في معدل النمو الاقتصادي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 20.8 % خلال الفترة نفسها (2000-2010) وتشير العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وقيمة الإنتاج إلى مدى كفاءة الاستثمار، حيث تعد هذه العلاقة مؤشر معامل رأس المال الذي سيوضح لاحقاً.

جدول (4/12):

معامل رأس المال للصناعات التحويلية

القيمة/ مليار درهم

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (1)	الإضافات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي (2)	معامل رأس المال 2/1
1980	7.5	0.3	25.0
1985	2.5	0.9	2.8
1990	0.8	6.6	0.12
1995	3.9	1.2	3.3
2000	5.0	5.9	0.8
2005	8.6	5.4	1.6
2010	28.5	3.3	8.6

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

ومؤشر معامل رأس المال عبارة عن مقدار رأس المال اللازم لإنتاج وحدة إنتاج واحدة. وكلما قلّ المعامل دلّ على كفاءة أعلى في استخدام رأس المال المستثمر وفاعلية أكبر في الأداء. ويتم التوصل إليه بقسمة قيمة رأس المال المستثمر على الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي، ولقد دلت بيانات مركز الإحصاء - أبوظبي على أن معدل معامل رأس المال في الصناعة التحويلية في الإمارة يتميز بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث يختلف من نشاط صناعي لآخر تبعاً لطبيعة النشاط ذاته، وتبعاً لفاعلية استخدام رأس المال وكفاءته في النشاط.

2/4/12 توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب النشاط الاقتصادي

أحرز النشاط الفرعي للصناعة النفطية والبتروكيماوية في مجال الصناعات التحويلية المرتبة الأولى في إجمالي النفقات الرأسمالية، حيث بلغت قيمة هذا النشاط الفرعي 6727.0 مليون درهم وبنسبة مشاركة 69.9 % من الإجمالي كذلك أحرزت الأنشطة الفرعية للصناعات التحويلية الأخرى (صناعات معدات النقل الأخرى، وصناعة الأثاث، إلخ..) المرتبة الثانية في مشاركتها بإجمالي الاستثمارات، حيث بلغت نسبة المشاركة 12.7 % من الإجمالي عام 2006.

وتوضح الأرقام الواردة في الجدول التالي رقم (5) أن نشاط صناعة المعادن اللافلزية حقق أهمية نسبية 10.4 % من الإجمالي، وبذلك أحرزت المرتبة الثالثة في مشاركتها بإجمالي استثمارات الصناعات التحويلية. وفي ما يخص الأنشطة الصناعية الأخرى، يظهر أن نسبة مشاركتها في إجمالي استثمارات نشاط الصناعات التحويلية متواضعة، حيث يتطلب دعم هذه الأنشطة وصولاً إلى زيادة مساهمتها في التنمية.

5/12 أبرز المعايير في تحديد معدّل الاستثمار في الصناعة في إمارة أبوظبي

يرتبط الاستثمار بمعدّل النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي، حيث تعتمد كفاءة القطاعات الإنتاجية على الجدارة في استخدام الإنفاق الاستثماري وتوزيعه على مختلف الأنشطة، ما يستوجب تفضيل اختيار بعض المشروعات الإنتاجية ومنحها الأولوية طبقاً لمعايير معيّنة. ولغرض إبراز دور الاستثمار في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقتضي تحديد مدى كفاءته باعتباره تكوين رأس مال جديد يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية.

ولقد ارتفع حجم الاستثمارات (معدّل الاستثمار) في الصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة، حيث إن أغلب الاستثمارات تركزت في أنشطة الصناعات النفطية والبتروكيماوية، وذلك للأهمية النسبية التي تتمتع بها تلك الأنشطة كنواة أساسية في تطوير الصناعة. وكان لتوافر خامات النفط اللازمة لها بالإضافة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي والتصدير إلى الخارج، أن أولت الحكومة اهتماماً جيداً لتنمية الصناعات النفطية والبتروكيماوية، وبالتالي زيادة جرعات الأفق الاستثماري للنشاط المذكور. ويبدو أن أسباب ارتفاع حجم الاستثمارات في النشاط النفطي والبتروكيماوي هو نتيجة لإقامة مشروعات عملاقة في هذا المجال لتدعيم اقتصاد الإمارة وتطوير قاعدة الاقتصاد الوطني وتوسيعها.

وتأتي زيادة معدّل الاستثمار في الصناعات النفطية والبتروكيماوية، وعلى وجه الخصوص الصناعات التكريرية، من خلال القدرة التنافسية للمنتجات المكررة. ومن الواضح أن درجة كفاءة الاستثمار ترتبط بالقدرة التنافسية وبالتالي بمستوى تكاليف الإنتاج وبالكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج باعتبار أن هذه الكفاءة لها علاقة أيضاً بنوعية عوامل الإنتاج وأسلوب الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة.

وعليه فإنه لغرض زيادة الإنتاج لا بدّ من توافر عوامل عديدة ومتداخلة تتمثل في أساليب الإنتاج وجودته، والبحث والتطوير، وتكنولوجيا الإنتاج، والتسويق، والمعرفة، وتنمية الموارد البشرية والأهم من ذلك زيادة معدّل الاستثمار. ففي حال توافر هذه العناصر الإيجابية يمكن إعطاء الأولوية لهذه الأنشطة في الحصول على الاستثمارات الكافية لغرض التطوير والازدهار.

ولقد أثّرت في هذا الصدد مفاهيم ومعايير لتحديد معدّل الاستثمار: أولها، الحد الأدنى لمعدّل الاستثمار، وهو ذلك المعدّل الذي يضمن عدم انخفاض دخل الفرد نتيجة للزيادة السكانية. ويحقق هذا المعدّل هدفاً مهماً هو ضمان متوسط للدخل والاستهلاك للأجيال القادمة مساو لمتوسط الدخل والاستهلاك السائد. ويمثل هذا المعدّل الحد الأدنى اللازم تحقيقه بحيث إنه إذا كان معدّل الاستثمار السائد لا يحقق هذا الغرض فإنه يجب رفع معدّل الدّخار لتحقيق هذا المستوى المطلوب. ويمثل هذا المعدّل أقل ما يمكن أن يطمح إليه المخطط.

ويتأثر حجم النفقات الرأسمالية لكل نشاط بالفن الإنتاجي ومدى الاعتماد على قوة عمل كثيفة أو على رأس مال كثيف. ويعني ذلك أنه إذا كان الاعتماد الأكبر على قوة عمل كثيفة، فإن حجم الاستثمار يكون بسيطاً نسبياً. ومن الناحية الأخرى، إذا تمّ الاعتماد على رأس مال كثيف، فإن حجم النفقات الرأسمالية تكون كبيرة نسبياً. ويعدّ التقدّم التكنولوجي من العوامل المؤثرة في تحديد حجم الاستثمار والأصول الثابتة، حيث إن إدخال الفنون الإنتاجية الجديدة يتطلّب حجماً كبيراً من الاستثمارات بخلاف استخدام فنون إنتاجية قديمة.

جدول (5/12):

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للصناعات التحويلية حسب النشاط الاقتصادي
القيمة بالمليون درهم

النشاط الاقتصادي		الإجمالي	
		2006	2010
صناعة المواد الغذائية والمشروبات		90.7	200
صناعة المنسوجات وتهيئة الفراء وصناعاته ودباغة الجلود وتهيئتها وصنع الحقائب وغيرها		51.0	150
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين		5.1	20.0
صناعة الورق والمنتجات الورقية والنشر والاستنساخ		125.6	350
صناعة المواد الكيماوية والبتروكيماوية ومنتجات المطاط		6727.0	21752
صناعة منتجات المعادن اللافلزية (منتجات غير معدنية)		997.9	2500
الصناعات الأساسية للمعادن وصناعة المعادن الإنشائية (عدا المعدات والماكينات)		403.1	1500
صناعات أخرى		1221.0	2000
الإجمالي		9621.4	28471.5

المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية، مركز الإحصاء - أبوظبي.

ثانياً:

إن معدل الاستثمار تحدده اللجنة التوجيهية في إمارة أبوظبي وفقاً للبعد الزمني أو الأفق الزمني المخطط. ويعني هذا البعد الزمني الذي ينظر إليه المخطط، حتى يتوقع زيادة الاستهلاك فيه، وبالتالي فإن كان البعد الزمني للمخطط هو ما لا نهاية، فإن هذا سوف يؤدي إلى الوصول إلى أعلى معدل ممكن للاستثمار. وعليه في هذه الحالة لا يهتم المخطط مدى التضحية بالاستهلاك بالحاضر ما دام الاستهلاك سيزداد بعد فترة زمنية. أما إذا كان البعد الزمني الذي ينظر إليه المخطط يمثل مدى قصيراً جداً كفترة ثلاث سنوات أو خمس، فإن قدرة المخطط على التضحية بالاستهلاك الحاضر في سبيل زيادة الاستهلاك بالمستقبل سوف تكون ضئيلة وبالتالي يكون معدل الاستثمار في هذه الحالة منخفضاً.

ثالثاً:

يجب في هذا المجال التفرقة بين الاستهلاك الكلي والاستهلاك الفردي، حيث إن الاستهلاك الكلي في حالة زيادة معدل الاستثمار سوف يزداد بمعدل أعلى من معدل زيادة الاستهلاك في حال ثبات هذا المعدل أو انخفاضه، بل سوف يزداد الاستهلاك الكلي بصفة مطلقة في حال ارتفاع معدل الاستثمار، في مدى قصير نسبياً جداً، عن الحالة التي يظل عليها معدل الادخار والاستثمار ثابتاً دون زيادة.

6/12 تطوّر الهيكل الإنتاجي للصناعات التحويلية

تعكس الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) في الملحق الإحصائي مدى التطوّر الحادث في الهيكل الإنتاجي للنشاط الصناعي خلال الفترة 2010-1980. ورغم ارتفاع هذا التطوّر الذي شهده النشاط الصناعي خلال الفترة المذكورة، فإن وتيرة هذا النمو استمدت قوتها الدافعة بفعل العديد من العوامل التي كان من أهمها الانتعاش الاقتصادي في الإمارة، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أدّى ذلك الانتعاش إلى ارتفاع الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية، وزيادة فرص التصدير، والاهتمام المتزايد بالاستثمار الصناعي من قبل القطاعين الحكومي والخاص، والنشاط الذي تشهده المناطق الحرة، والزيادة المستمرة في توجيه الاستثمارات الوطنية نحو قطاع صناعي. ولا شك في أن هذه العوامل كلّها أدت إلى نمو القيمة المضافة للنشاط الصناعي، وذلك من 17.6 مليار درهم عام 2000 إلى 33.9 مليار درهم عام 2010 وبمعدل نمو سنوي مقداره 7.5 %.

أما المفهوم الثاني فهو "الحد الأعلى العملي لمعدل الاستثمار"، ويتحدد المعدل نظرياً عن طريق افتراض حد أدنى من الاستهلاك لا يزيد على مستوى الكفاف، وبالتالي ادّخار أي زيادة في الدخل على هذا المستوى من الاستهلاك واستثمارها. والواقع أن تحقيق هذا المعدل من الناحية العملية من الصعوبة بمكان، حيث يختلف الحد الأعلى العملي لمعدل الاستثمار عن الحد الأعلى النظري السابق الإشارة إليه. ويتوقف الحد الأعلى على ذلك المستوى من التقشف والتضحية الذي يقبله أفراد المجتمع في سبيل التمتع بمستوى أعلى للاستهلاك في المستقبل. ويجب على المخطط أن يقدم تقديراً سليماً لاحتمالات هذا المعدل الأعلى العملي. ولا شك في أن هذا المعدل يتحدد بتقدير قدرة الأفراد المتوقعة والكامنة على الادخار.

أما المفهوم الثالث فهو "أعلى معدل للاستثمار الذي يتحدد بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي" أي الارتفاع بمعدل الاستثمار في حدود ما تسمح به الطاقة الاستيعابية للمجتمع. وتتوقف الطاقة الاستيعابية على حجم الموارد الطبيعية، وعرض العمل، ومستويات العمل المختلفة، وقدرة العمل المتاحة ومهارته، والقدرة التنظيمية والإدارية، وكفاءة الجهاز الإداري العام، ومدى اتساع المعرفة الفنية ونموها لدى الأفراد... إلخ. وتحدد هذه العوامل المستوى الذي يمكن أن يرتفع إليه الاستثمار. وفي هذا المجال نشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً:

إن نسبة الاستثمار إلى الدخل (معدل الاستثمار) لا تتوقف فقط على القرار الخاص بتحديد نسبة الاستثمار إلى الدخل، إنما تتأثر أولاً وأخيراً بالسياسة الاقتصادية التي تحدّد كيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار. ذلك أن ازدياد حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة (الاستثمارية) هو بمنزلة قرار بزيادة معدل الاستثمار في المستقبل، كذلك فإن طبيعة المشروعات الاستثمارية التي يتم اختيارها تؤثر في معدل الاستثمار في المستقبل. فاتجاه الاستثمارات إلى تلك الصناعات والمشروعات التي تنتج مكوّنات الاستثمار سوف تترتب عليه زيادة مقدرة المجتمع على رفع معدل الاستثمار. ويترتب على هذا أن اتخاذ هذا القرار بتوجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى قطاع الصناعات الاستثمارية هو بمنزلة قرار برفع معدل الاستثمار وبالتالي التضحية بالاستهلاك.

وفي ما يخص إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد ارتفع هذا المتغير بصورة مطردة مدعوماً بتأثير الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط، حيث ارتفع من 5.0 مليار درهم عام 2000 إلى 28.5 مليار درهم عام 2010 وبمعدل نمو سنوي مقداره 20.8 % خلال السنوات المذكورة. وفي ما يخص المتغيرات الاقتصادية الأخرى، يتضح من العرض السابق أن النشاط الصناعي في إمارة أبوظبي قد حقق خلال السنوات الماضية تقدماً ملموساً على المستويات كافة. وهنا لا بد من التأكيد أن هذا النمو المتحقق جاء في غالبية الأحوال نتيجة مباشرة للمبادرات الحكومية والفردية.

جدول (12 / 6):

المتغيرات الاقتصادية لنشاط الصناعة التحويلية في إمارة أبوظبي

القيمة بالمليون درهم بالأسعار الجارية

السنة	1980	1990	2000	2010
الإنتاج الصناعي	2646	115230	32592	68482.8
القيمة المضافة	1266.0	10693.7	17613.0	3386.2
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	7535.0	775.3	4950.0	28471.5
عدد العاملين	10500	16400	25000	52000
إنتاجية العمل (ألف درهم)	650.0	1300.0	1500.0	1700.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدير بالذكر أن الاعتماد الكبير على المبادرات الفردية والدور الرائد الذي لعبه القطاع الخاص في توسيع دائرة الاستثمارات الصناعية مدفوعاً في ذلك بالفرص الربحية الجيدة وارتفاع معدل السيولة النقدية وتوافر النفط والغاز وارتفاع متوسط الدخل الفردي... إلخ، كل هذه العوامل كان لها الأثر الكبير في تنمية الصناعة الوطنية. وهنا لا بد من تأكيد أن التطورات التي شهدتها هذا القطاع، يمكن تسريعها في حال إتاحة الدعم والحماية التجارية للنشاط الصناعي، حيث إن واقع السياسة الاقتصادية في الإمارة قائم على مبدأ الحرية الكاملة. وقبل الحديث عن قضايا الحماية التجارية ودعم الصناعات الوليدة، لا بد من تعريف أنماط الصناعات الموجهة للتصدير وصناعات الإحلال محل الواردات وصناعات الأمن القومي وغيرها من الصناعات الأخرى تمهيداً للتطبيق العملي لسياسة الحماية التجارية ودعم الصناعات الوطنية.

7/12 الصناعات النفطية والبتروكيماوية

1/7/12 أهمية الصناعات النفطية والبتروكيماوية في الاقتصاد الوطني

تتمتع إمارة أبوظبي بميزات إيجابية في اتجاه تطوير الصناعات النفطية والبتروكيماوية تمثلت جميعها بالتطورات الأخيرة التي شملت استكمال البنية التحتية من طرق وموانئ واتصالات ومستشفيات ومدارس، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والإقليمي، حيث ساهمت هذه التطورات في تعزيز آفاق صادراتها المختلفة. وتعدّ التطورات الأخيرة الخاصة بإنشاء مناطق اقتصادية في الإمارة بمنزلة آلية توطين مختلف الصناعات، حيث إن لهذه المراكز الصناعية أهمية بالغة في تحقيق المنافع والوفورات الخارجية لهذه الصناعات.

في ضوء التطورات الإيجابية، برزت صناعة بتروكيماوية تصديرية متطورة في إمارة أبوظبي من حيث النوعية والتقنية الحديثة انعكست وتأثرها التنموية في زيادة قيمتها المضافة وارتفاع مساهمة ناتجها المحلي في إجمالي الناتج.

جدول (12 / 7):

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في إمارة أبوظبي مقسمة إلى أنشطة نفطية وبتروكيماوية وأنشطة أخرى

مليون درهم / بالأسعار الجارية

النشاط الاقتصادي	1980	1990	2000	2010
صناعات نفطية وبتروكيماوية	949.0	7493.0	12413.0	26084.0
صناعات تحويلية أخرى	317.0	3200	5200.0	7776.0
الإجمالي	1266.0	10693.7	10693.7	33860.2

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

هناك عوامل أخرى تساعد بشكل كبير على تحسين مكانة الإمارة التنافسية وتعزيزها في تصدير المنتجات البتروكيماوية، منها موقعها الاستراتيجي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وانعدام الضرائب وانخفاض الرسوم الجمركية وتقديم الحوافز. كل هذه العوامل ستسهم في توفير قاعدة صلبة وقوية لتنمية الأنشطة النفطية والبتروكيماوية في اتجاه الصادر. وفي إطار التطور الحالي للصناعات النفطية والبتروكيماوية في الإمارة وعلى هامش الظروف الموضوعية الحاضرة، يقتضي توضيح أساليب زيادة فعالية هذه الصناعات من ناحية ضرورة إكمال الحلقات الإنتاجية الغائبة، ومعالجة السلبات القائمة مثل الطاقات الفائضة وهامشية الحصول على مزايا تجارية من أقطار التكتل الاقتصادي... إلخ.

وفي ضوء الترابط الهيكلي لصناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية، الذي يشمل البتروكيماويات الأساسية والوسيطات والنهائية، يمكن من هذه المنتجات إقامة مئات من الصناعات النهائية في البلاستيك، والألياف التركيبية، وصناعة مساحيق الغسيل، والدهانات والأصباغ، والمنتجات المطاطية، والمواد اللاصقة، والعطور، والمبيدات الحشرية. وهذا يعني أن هذه الصناعة تكون متكاملة وتسمح بالترابط الأمامي والخلفي لزيادة القيم المضافة. فالصناعات التصديرية تقوم على محاور صناعية تحتاج إلى إكمال السلاسل الإنتاجية في كل محور، كما أنها بحكم إنشائها بأحجام كبيرة تتصف بوجود الطاقة الفائضة كما هو الحال غالباً في الصناعات البتروكيماوية، وفي الوقت نفسه تواجه منافسة محتدمة.

وفي إطار وجود المعوّقات وضرورة تذليلها، لا بدّ من التحري عن السبل الملائمة والكفيلة بتأمين وتأثير عالية من التنمية للأنشطة البتروكيماوية، بعيدة عن السلبيات التي تفرزها اقتصادات الطاقات المعطّلة وفي الوقت نفسه قادرة على خوض غمار المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية، لزيادة كفاءة هذه الصناعة وبالتالي تعظيم القيم المضافة.

ولغرض جعل الصناعات البتروكيماوية في أفق الصادر ضمن أنشطة المحرّكات الديناميكية ذات النمو المرتفع التي تغدّي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يتطلّب إكمال الحلقات المفقودة في الصناعات المختلفة، ومن ثم ارتباطها مع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، سواء كان ذلك بالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية. يعدّ توافر اقتصادات (وتأثير النمو المرتفع المستمر والشامل) ضرورياً في الأقطار الريفية، وذلك لأن أي تطوّر في التنمية لا يعدو أن يكون ضمن الدورة الاقتصادية المألوفة إذا لم ترتبط بهذا النمو في الدخل تطوّرات أساسية شاملة في المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

ولغرض جعل الصناعات في مصافّ الأنشطة ذات الوتيرة المرتفعة من النمو ينبغي أن تكون القطاعات الاقتصادية في حالة توازن بعضها يغدّي بعضها الآخر، ويكون نصيب كل قطاع من الاستثمارات وفقاً للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية. ويتحقق النمو المتواصل ذو الوتيرة المرتفعة نتيجة لتفاعل إنجازات الاقتصاد الوطني والتشابك الأمامي والخلفي لمختلف القطاعات الاقتصادية. ويقتضي ألا تشكّل بعض القطاعات جزءاً غريبة من رأس المال والتكنولوجيا والريادة كما هو الحال عندما تقوم مؤسسات أجنبية ضخمة داخل البلد بنشاط اقتصادي كالتعدين أو الزراعة أو الصناعة أو التجارة.

لا يقتصر العمل على إيجاد بعض التوازن والترابط أو على الأقل التنسيق بين القطاعات على مستوى الإمارة بل يقتضي أن يتعدى ذلك على مستوى الدولة ومجلس التعاون الخليجي. إن وجود طاقات معطلة يعني ضياعاً اقتصادياً خاصة في التكاليف الاستثمارية المتمثلة في التكلفة الثابتة لهذه الطاقات. وإذا تم حساب تكاليف الإنتاج على أساس إجمالي التكاليف الثابتة، فإن هذا يعني ارتفاع متوسط التكلفة للوحدة المنتجة، وبالتالي يؤدي إلى تقليل فرص المزايا النسبية التي تتمتع بها الأقطار المصدرة.

وبحكم أن هناك طاقات إنتاجية جديدة في الأقطار الريفية، فإن هذا يتطلّب القيام بالتنسيق على مستوى الإمارات وأقطار دول مجلس التعاون. وما يجعل التنسيق حتمياً. وحيث إن صناعة البتروكيماويات تواجه منافسة حادة، وأن التعامل بطريقة منفردة في السوق العالمية سواء أكان ذلك في أطر عمليات الإنتاج أم التسويق، فلا بدّ من تحقيق التنسيق اللازم والحصول على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأقطار المذكورة.

2/7/12 وسائل تعميق كفاءة تكرير المنتجات النفطية

1. تحديد الطاقة الإنتاجية المثلى لمصافي تكرير المنتجات النفطية في إمارة أبوظبي:

في إطار مواجهة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار المنتجات النفطية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج النفطي والتكرير والتوزيع في إمارة أبوظبي حالياً، لا بدّ من إيجاد حلول مناسبة (دون الحاجة إلى رفع أسعار المنتجات النفطية، وذلك لمساندة قطاع التكرير الحيوي وتطويره، الذي من خلاله يتم تنويع مصادر الدخل القومي).

ولا شكّ في أن تضافر أثر السعر (تعديل أسعار المنتجات النفطية في خطوات متتالية باتجاه الأسعار الدولية) وأثر الإحلال (استغلال الغاز الطبيعي على نطاق واسع) وأثر زيادة حجم الاستثمار (زيادة الطاقة الإنتاجية للمصافي بإقامة منشأة جديدة في الرويس بطاقة 12000 برميل يومياً 1981).. كل هذه العوامل مجتمعة (أثر الدخل، وأثر الإحلال، وأثر الزيادة السعرية، وأثر توسعات الطاقات الإنتاجية) أدّت إلى انخفاض النمو السنوي على الطاقة من 40 % عام 1979 إلى 5 % خلال السنوات السابقة.

وفي ظل ارتفاع الدخل خلال التسعينيات وزيادة وتأثير النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية ساهم أثر الدخل في نمو الطلب على المنتجات النفطية، حيث بلغت المرونة الداخلية -حسب تقديراتنا- أكثر من واحد. وبالرغم من بلوغ الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير في إمارة أبوظبي 599 ألف برميل يومياً عام 1969، فإن معدّلات استخدامها ارتفعت إلى مستويات الطاقة الإنتاجية المتاحة. فقد شهدت إمارة أبوظبي في الآونة الأخيرة توسعات في مصافي التكرير شملت مصفاة الرويس، والقيام بمشروع إنتاج البنزين الخالي من الرصاص، بالإضافة إلى مشروعات نفطية أخرى.

ولغرض الاستفادة من تجارب أدنوك بشأن عمليات التكرير واختيار آليات مناسبة لتخفيض كلف التكرير السابقة، لا بدّ من تصميم طاقات تكرير إنتاجية مناسبة وفقاً لاحتياجات السوقين المحلية والخارجية وبعيداً عن الاختناقات المؤدية إلى بروز طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة. كما يلزم أيضاً القيام بعملية تسعير المنتجات النفطية، بحيث تساعد على موازنة نمط المنتجات طبقاً لمتطلبات السوق.

باختصار شديد، ففي إطار تحديد طاقات إنتاج تكرير مناسبة، والعمل على موازنة نمط المنتجات النفطية (توليفة) طبقاً لمتطلبات السوق وصولاً إلى تخفيض كلفة التكرير والتوزيع، يلزم من قبل الشركات دراسة المرونة الدخلية لاقتصاد الإمارة، والتطورات الحادثة في قطاعي النقل والكهرباء، والاستفادة من تجاربها بشأن عملية تسعير الفائض وتصريفه خلال السنوات السابقة، وإجراء التنسيق اللازم على مستوى الدولة حول خطط التكرير النفطية، وإعداد أبحاث تخصّصة حول موضوع طاقات التكرير النفطية وآليات التنفيذ والاستفادة من أبحاث مؤتمرات الطاقة الدولية وتوصياتها، بالإضافة إلى السعي نحو توفير مقوّمات التكامل الأفقي لنشاط التكرير.. هذه الإجراءات ذات أهمية قصوى يجب اتباعها وتنفيذ آليتها من قبل الشركات العاملة في هذا النشاط وصولاً إلى تخفيض كلف التكرير، وبالتالي الاستعاضة تدريجياً عن زيادة أسعار المنتجات المكررة تبعاً مرة بعد مرة.

2. برمجة الإنتاج النفطي وإجراء التنسيق بين نشاطه ونشاط الصناعة التكريرية:

في ضوء التطور السريع للصناعات التحويلية، خاصة نشاط تكرير المنتجات النفطية، يمكن القول إن قطاع النفط أصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في البلاد، إذن لا بدّ من تأكيد اختيار صيغة اعتماد متبادل بين النمو في قطاع النفط والنمو في أنشطة صناعة تكرير النفط. ويمكن الحصول على هذه الصيغة من خلال جعل النشاط الإنتاجي للنفط مصدراً لإنتاج مستخدمات نشاط التكرير، بحيث تتسم أسعار هذه المستخدمات بميزة نسبية في إطار الكفاءة الإنتاجية لنشاط التكرير النفطي. ويعني ذلك اعتبار التحدي الذي تتطلّبه الصناعة النفطية مسؤولية مشتركة لكل الأطراف، حيث يجب أن يكون هناك تنسيق على كل المستويات في نطاق الصناعة الفوقية للنفط الخام (الإنتاج النفطي) والصناعة التحتية للمنتجات النفطية (التكرير والتوزيع) وذلك سعياً إلى تخفيض كلف الإنتاج وتحسين الجودة ودراسة الأسواق المحلية والخارجية لتوسيع نطاق التسويق.

وفي إطار تخفيض كلف الإنتاج من خلال مراعاة القواعد الفنية في عمليات الإنتاج واتباع سياسة التقنين الإنتاجي التي تستهدف إزالة الطاقات الإنتاجية الفائضة (المغلقة)، يمكن أن تؤدي هذه الأساليب الترشيدية إلى تخفيض أسعار النفط المحوّل إلى مصافي التكرير في إمارة أبوظبي. وتعدّ الطاقة الإنتاجية الفائضة غير المستغلة مؤشراً سلبياً إلى عدم اتباع الجوانب الفنية للإنتاج النفطي، فضلاً عن عدم وجود سياسات ترشيد في هذا الشأن. وقد تمثّل الطاقة الإنتاجية الفائضة جانباً إيجابياً في العمليات الإنتاجية باعتبارها نوعاً من المرونة الإنتاجية للنفط يمكنها الاستجابة لزيادات مختلفة في الطلب على النفط. ولا يتوافر هذا الجانب الإيجابي في عمليات الإنتاج النفطي إلا إذا بلغت الطاقة الإنتاجية الفائضة في حيز المعقول وبنسبة نحو 10 % من إجمالي الطاقة، كما ذكر ذلك سابقاً.

3. توافر التكامل الفني والنمو المستمر والشامل:

في إطار جعل الصناعات النفطية والبتروكيماوية، خاصة صناعة تكرير النفط، ضمن الأنشطة ذات المحركات الديناميكية والنمو المستدام التي تغذي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يتطلّب ذلك إكمال الحلقات المفقودة في الصناعات النفطية ومن ثم ارتباطها مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في البلاد. ويعدّ توافر اقتصادات "التنمية المستدامة" ضرورياً في الأقطار الريعانية، وذلك في إطار توازن الأنشطة الاقتصادية التي يغذي بعضها بعضاً. ويكون نصيب كل نشاط من الاستثمارات وفقاً للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية. ويتحقق النمو المستدام ذو الوتيرة المرتفعة نتيجة لتفاعل إنجازات الاقتصاد الوطني والتشابك الأمامي والخلفي لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية. ويقضي ألا تكون صناعة تكرير النفط جزءاً غريبة من رأس المال والتكنولوجيا والريادة كما هو الحال عندما تقوم مؤسسات أجنبية ضمة داخل البلاد بنشاط اقتصادي معيّن.

تعدّ الأنشطة البتروكيماوية من أكثر الأنشطة مرونة، ما يجعله أنسب آلية لإحداث تغييرات هيكلية من خلال استحداث إنتاج حديث "تقنية" وصولاً إلى زيادة القيمة المضافة. ولا يقتصر العمل على إيجاد توازن وتنسيق بين مختلف الأنشطة، بل يتعدّى ذلك إلى تحسين التكامل الفني بعيداً عن وجود أي طاقات معطّلة، حيث يعني وجود طاقات معطّلة ضياعاً اقتصادياً في التكاليف الثابتة.

وفي حال حساب تكاليف الإنتاج على أساس إجمالي التكاليف الثابتة، فهذا يعني ارتفاع متوسط التكلفة للوحدة المنتجة، وبالتالي تقليل فرص المزايا النسبية التي تتمتع بها صناعة النفط. وجدير بالذكر أن شركة "تكرير" تسعى دائماً بالتعاون مع جهات أخرى إلى إعداد دراسات متخصصة حول التكامل الفني في منشآت الشركة.



الفصل 13:

ملامح النظام الاقتصادي
الجديد في إطار التنمية
الصناعية

1/13 من الموارد التقليدية إلى اقتصاد المعرفة

إن الحيز الكبير والحضور الطاغي الذي يحتله البعد المعلوماتي والمعرفي في تحقيق رفاهية الشعوب وتقدمها وتيسير الحوار بينها، يعود أساساً إلى ثورة الاتصالات غير المسبوقة التي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات طوال تاريخها. فهذه الثورة غيّرت ولا تزال تغيّر في المشهد العالمي الراهن سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، بل إن مستقبل البشرية سيتكيّف وفق شروط هذا التطوّر الاتصالي والتكنولوجي والمدى الذي سيبخله، ولن يكون مستقبل البشرية على الشكل ذاته الذي قد يكون عليه ما لم توجد هذه الثورة الهائلة. فالتوظيف المتزايد لتقنيات الاتصال والمعلومات في مجمل الأنشطة أصبح سمة تميّز عالم اليوم، الأمر الذي انعكس على أشكال التفكير والتنظيم التقليدية.

لقد بذلت كثير من الدول النامية جهوداً كبيرة لتوطين التقنية، من خلال دعم الأبحاث وكل ما يساهم في التطوّر والابتكار العلمي والتقني، حتى أصبحت صناعة التقنية أحد أهم مقومات الاقتصاد الوطني في تلك الدول. ومن المؤكد أن هذا النهج سيكون عاملاً حاسماً في التقدم الاقتصادي لهذه الدول خلال المرحلة المقبلة، خاصة بعد أن بدأت الدول الصناعية الكبرى استثمار هذا التوجّه لمصلحتها، من خلال إنشاء فروع لشركاتها في هذه الدول، ومن ثم نقل التقنية إلى تلك الدول النامية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها.

إن اقتصاد المعرفة يقوم على أربعة ركائز رئيسية، أولاً: التعليم والتدريب، حيث يتطلب هذا الاقتصاد مجتمعاً متعلّماً ومهراً، بإمكانه إنتاج المعرفة واستخدامها بفاعلية. ثانياً: توافر بنية معلوماتية ديناميكية، كالإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة والحواسيب، وذلك لتسهيل التواصل الفعال، ونشر المعلومات ومعالجتها. ثالثاً: توافر شبكة تفاعلية تربط مراكز البحوث والجهات الاستشارية والجامعات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تتمكّن معاً من امتصاص المخزون المعرفي العالمي المتراكم، وتكييفه وفقاً للاحتياجات المحلية. رابعاً: وجود بيئة اقتصادية وتشريعية تسمح بتدفق المعرفة بحريّة، وتدعم الاستثمار في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

رغم الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات، التي بلغت بالفعل أبعاداً غيّرت وجه الحياة بجوانبها كافة، فإن كل ما حققته الدولة حتى الآن من فوائد اقتصادية مباشرة في هذا المجال يظل دون المستوى المطلوب، مقابل ما حققته دول أخرى عديدة، منها النرويج، التي لا ترقى بنيتها الأساسية لقطاع الاتصالات والمعلومات إلى ما وصلت إليه دولة الإمارات، إلا أن الفارق الجوهرى بين الفريقين هو أن دولة الإمارات تهتم باستيراد المعرفة واستعمالها، بينما يهتم الآخرون بإنتاجها كقيمة مضافة للإبداع والابتكار، بل هناك تخوّف من أن يصبح تراجع المعرفة القائمة على الابتكار المحدّد الرئيس للقدرة على التنافس في الاقتصاد العالمي الجديد، خلال المرحلة المقبلة، فلم تعدّ الخامات وحدها دون تحويل صناعي قيمة كبيرة، فمثلاً يمنح الاقتصاد المعرفي السيلكون (المادة الرئيسة في التراب) قيمة أعلى من الذهب من خلال تصنيعها إلى شرائح كمبيوترية. ولا

يعني أن هذه السمة تهمل القيمة الأساسية للخام بسبب النظام الدولي الجديد، بل إن الاستغلال الأمثل للمواد الخام والتشغيل الأفضل في البلد الأم يكسب هذه الخامات قيمة مضافة ناتجة من المعرفة ترفع قيمتها وتعزّز اقتصاد بلادها وتدعمه.

2/13 اقتصاد المعلومات الثقافية

تعدّ المعلوماتية عصب التقدم، حيث توفر أساس المعرفة، ومن دون معرفة لا يكون هناك إبداع. وبقدر تطوّر نظم جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتوفيرها بقدر ما يكون هذا البلد قادراً على تأسيس نهضة عامرة قائمة على المعرفة والمعلوماتية. وليس الأمر ترفاً أو خاضعاً للاجتهاد والتقدير عند الميسرة، بل إن توفيره هو الذي يحقق الميسرة والرخاء للشعوب، حيث تكون هذه الشعوب متعلمة وعالمة بما يصلح شأنها ويعمل على نهضتها.

3/13 اقتصاد العنصر البشري المميز

الإنسان المتميّز هو أساس النهضة في مسارات التنمية الاقتصادية. ولا شكّ في أن الجهة التي لا تقدر على إبراز الإنسان المبدع واحتضانه وتفعيله تهمل العنصر الأساسي في تقدّمها وبناء اقتصادها. من هنا تحرص الدول المتقدمة على اجتذاب طاقات الإنسان المبدع واحتضانه وتشغيله، وتقدّم له كل ما يلزم لتحقيق النهضة الاقتصادية والرخاء للجميع، حيث تدرك تلك الأقطار أن الإنسان هو أساس التقدم، ويأتي قبل المال والخامات الأرضية بل قبل البنيات الشاهقة والسيارات الفارهة.

4/13 اقتصاد التكتلات الجغرافية والسياسية:

بالرغم من الانفتاح الشمولي للعالم على بعضه بعضاً والتفعيل المستمر بين الشعوب والثقافات وانهيار حواجز المسافات والزمن، فإن التكتلات الاقتصادية العالمية الآن لا تزال قائمة على الترابط الجغرافي الواحد، كما هو حادث في آسيا وأوروبا وأمريكا. وسيستمر هذا الترابط الاقتصادي الجديد واقعاً سياسياً جديداً أيضاً قد تذوب فيه الهوية الأصغر في الوحدة الأكبر بحكم حبّ الانتماء في فطرة الإنسان إلى الأقوى والأعز والأعلى.

5/13 اقتصاد العملة الأقوى هيمنة:

يستمر العالم تحت مظلة العملات الأقوى بفعل قوة الإنتاج الصناعي والزراعي مجتمعة، ويعني أن دولاً مثل اليابان والولايات المتحدة ستستمر في تعزيز دور عملتها الاقتصادية في التبادل

6/13 اقتصاد الربط الشبكي الإلكتروني الدولي:

يعدّ الاقتصاد الإلكتروني بوساطة "الإنترنت" أداة للتغيير في الهيكلة الاقتصادية في إطار التبادل التجاري وتوسيع المشاركة التجارية الدولية بين المعنيين في التجارة وصولاً إلى اختصار المسافات والزمن وإزالة العوائق الجغرافية والحكومية.

7/13 الصناعات الواعدة كثيفة البحث العلمي والتكنولوجيا في العالم:

إن العصر الحالي بدأ يشهد تحولات عميقة لعلّ أهمّها أن الدول المتقدّمة قد بدأت بتجاوز المرحلة الصناعية ودخولها مرحلة ما بعد الصناعية. وتعتمد هذه المرحلة أساساً على الصناعات كثيفة العلم والمعلوماتية، بعد أن كانت المرحلة السابقة تعتمد على التكنولوجيا ذات الكثافة العمالية الكبيرة. إذ من أهم الصناعات التي ستكون كثيفة العلم ما يلي:

8/13 المعلوماتية:

تمثّل المعلومات حجر الأساس للمرحلة المقبلة، وتسيطر عليها وكالات عالمية، قليلة حيث تسيطر على مجمل عملية تداول المعلومات. وتقدر الأرباح التي حصلت عليها أربع شركات غربية من بيع المعلومات أكثر من 4.6 مليار دولار. وتهيمن الدول المتقدّمة على 93 % من الكتب والمواد المطبوعة.

9/13 الصناعات الإلكترونية:

تشهد هذه الصناعات نمواً هائلاً، إذ إن المكونات الإلكترونية تستعمل الآن في الأجهزة جميعها ابتداءً من الراديو وانتهاءً بالصواريخ والمركبات الفضائية. ولعلّ أكبر تطبيق للبحوث الإلكترونية هو في مجال الحاسبات، ويشهد العالم سباقاً كبيراً بين الدول المتقدّمة في صنع الحاسبات الكبيرة والصغيرة. فاليابان وحدها تصنع 100000 حاسب كبير سنوياً وكانت حصتها من الإنتاج العالمي من الحاسبات الإلكترونية 5.5 . في حين أن حصة إنتاج الشركات الأمريكية من مجمل إنتاج السوق الرأسمالي بلغ 80 % ويبلغ حجم إنتاج الحاسبات الإلكترونية بأنواعها المختلفة في اليابان 10 تريليونات ين في الوقت الحاضر.

1/9/13 التكنولوجيا الحياتية وبحوث الهندسة الوراثية:

تحرص الدول المتقدّمة على استغلال التكنولوجيا والبحث العلمي في مجال الكيمياء والكيمياء الحياتية وعلم الحياة الجزيئي وعلم الوراثة للقيام بتصنيع العديد من المواد الكيميائية والصيدلانية بالاعتماد على البكتيريا، والقيام بتجارب على النباتات لإكسابها صفات جديدة لا توجد فيها أصلاً ومنها تثبيت النيتروجين.

2/9/13 تكنولوجيا وبحوث الطاقة الجديدة والمتجدّدة:

استغلت الدول المتقدّمة ما تسمّى بأزمة الطاقة عام 1973 لتنشيط البحوث المتعلقة ببدائل الطاقة وما سمّي بالطاقات المتجدّدة من استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتصرف هذه الدول مبالغ طائلة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال طوّرت الولايات المتحدة مصدر ليزر ذا طاقة عالية أطلق عليه اسم نوكا، وقد كُلف تطوير هذه التكنولوجيا 176 مليون دولار، ويكون بإمكان هذا الشعاع أن يولّد في نقطة صغيرة ومركّزة طاقة تعادل أضعاف المرات الكثافة التي تولّدها الشمس على المساحة نفسها، وسيتمكّن العلماء من القيام ببحوث توليد الطاقة عن طريق الاندماج النووي.

3/9/13 تكنولوجيا الفضاء:

أصبح الفضاء الخارجي مسرحاً للعديد من التجارب والبحوث التي تهدف إلى قيام صناعات فضائية وإيجاد مصادر بديلة للطاقة. إن سبب اهتمام الشركات المتعدّدة في الفضاء الخارجي هو انعدام الجاذبية ووجود المواد الأولية للكثير من الصناعات. وستتركّز الصناعات المستقبلية حول هذا الموضوع في مجال تصنيع الهرمونات والمكوّنات الإلكترونية. ولا ريب في أن التجربة الفضائية التي قام بها أحد العلماء مؤخراً دليل على استهداف هذا النشاط.

المعوّقات التي تواجه البحث العلمي الصناعي

هناك معوّقات عينية وفنية ومؤسسية من أهمّها ما يلي:

الإنفاق على البحوث العلمية:

تنفق الدول المتقدّمة 98 % من مجموع الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، في حين تنفق الدول النامية 2 % فقط. إن الدول النامية تنفق على البحوث العلمية نحو 0.5 % من الدخل القومي وهو أقلّ بمرات عدّة من المعدّل العالمي. وتنفق الدول النامية ثلاثة دولارات فقط لكل فرد منتج اقتصادياً، في حين أن المتوسط العالمي بلغ 66.4 دولار، ويبلغ حدّه الأعلى في الولايات المتحدة، حيث يبلغ الإنفاق 331 دولاراً لكل منتج اقتصادياً.

الكوادر العلمية:

إن الكوادر العلمية العاملة في مجال البحث العلمي والتطوير قليلة في الدول النامية، حيث إن نسبة الباحثين في الدول النامية تبلغ 12.6 % من مجموع الباحثين في العالم. كما أن هناك غياباً شبه كامل للكوادر الفنية الوسيطة، بالإضافة إلى أن معظم الكوادر العلميّة في الدول النامية تكون منهمكة في التدريس أو الإدارة التي تأخذ معظم وقتها.

ضعف تأثير الجامعات:

يعدّ البحث العلمي إحدى الوظائف الأساسية للتعليم العالي، وتعدّ الجامعات في الدول المتقدمة مراكز إشعاع ونقطة انطلاق للبحوث الأساسية والموجهة، ويأخذ التدريس جزءاً قليلاً من وقت الأستاذ الجامعي في الدول المتقدمة، وذلك عكس ما عليه الحال في الدول النامية.

تكون الجامعات في كثير من الأحيان في الدول النامية منعزلة عن المجتمع ويرهق الأستاذ الجامعي بالعديد من المحاضرات والواجبات الثانوية التي تعوق تقدّمه كباحث علمي. وعلاوة على غياب متطلّبات البحث العلمي في الجامعات كالأجهزة الجيدة والمساعدین والفنيين والمكتبات وأجهزة المعلومات، هناك أيضاً عزلة يعانيها الأستاذ الجامعي تكمن في الغياب عن المؤتمرات العالمية والمحافل العلمية الدولية، التي يكون لها تأثير كبير في عدم إمكانية حصوله على ما يحتاج إليه على صعيد البحث والإنجاز العلمي الرفيع. كما أن الجامعات في الدول النامية تكون موجهة بالدرجة الأساس نحو تخريج أعداد متزايدة من الطلاب، ويبدو أن الكمّ وليس النوع هو حقيقة التعليم في هذه الدول؛ لأن أحد الأهداف الرئيسة للتعليم فيها هو القضاء على الأميّة وتعليم أكبر عدد ممكن من الطلاب.

غياب الاستراتيجية العلمية:

هناك غياب لاستراتيجية علميّة في معظم الدول النامية، حيث يتجسّد هذا الأمر بوضوح في غياب خطة للعلم والتكنولوجيا تكون جزءاً من خطة التنمية القومية. ولقد دلّت الدراسات التي قامت بها اليونسكو على عدم وجود اهتمام في الدول النامية بتبني استراتيجية علميّة، كما أن معظم الدول النامية لا تبني سياسات علميّة حتى على صعيد أصغر المستويات العلمية. ولقد أسفر هذا الوضع عن غياب الرؤية الواضحة لإسهام البحث العلمي المحلي في التنمية القومية، ما أدى إلى عدم وجود أي تمييز بين واجبات أجهزة البحث في مراكز الأبحاث وأجهزة البحث والتطوير في المصانع وأجهزة البحث في الجامعات. ولقد أدّى هذا الخلط في غياب النظرة الشمولية لدى معظم القيادات العلمية للدول النامية إلى إرباك أجهزة البحث العلمي، ما دفع الباحثين نحو السلبية أو الانفلات أو ترك البحث العلمي.

ضعف الاعتماد على الذات:

إن أكثر الدول النامية تعتقد أن نقل التكنولوجيا الجاهزة سيدفعها نحو التطوّر السريع وبالتالي تقوم بعض هذه الدول بالاعتماد على الشركات متعدّدة الجنسيات لنقل التكنولوجيا وإجراء دراسات الجدوى، ولا شك في أن لهذه العملية مردودات سياسية واقتصادية وعلمية سلبية، من حيث إعاقة خلق قاعدة علميّة محليّة، فقد بيّنت دراسة قامت بها منظمة الدول الأوروبية (الأوسيد) أن للشركات متعدّدة الجنسيات دوراً في التأثير سلباً في البحث العلمي في الدول النامية وفي إعاقة خلق القاعدة العلمية المحلية.

المعوّقات المؤسسية والإدارية:

تفتقر معظم المؤسسات العلمية في الدول النامية إلى الإدارة العلمية الكفؤة، كما تفتقر المؤسسات العلمية إلى خطط علمية واضحة، حيث يلعب الاجتهاد الشخصي للإدارات العلمية دوراً كبيراً في تنشيط البحث العلمي أو إعاقته لدى الباحثين، لذلك فإن سياسة أي مؤسسة علميّة تتوقف على رئيسها وتتغيّر بتغيّره. كما أن المؤسسات العلمية تفتقر إلى أجهزة تقويم للباحثين، وأن معظم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في الدول النامية لم تستطع بعد تطوير التقاليد العلمية، التي تبدأ بالقاعدة العلمية وتنتهي بالهرم، وبالتالي فإن وضعاً كهذا لن يشجّع على ظهور القيادات العلمية الكفؤة.

التلاحم بين محاور التنمية المستدامة ومسيرة اقتصاد البحث العلمي في إمارة أبوظبي:

حرصت إمارة أبوظبي على اتباع سياسة اقتصادية منفتحة ومتوازنة تقوم على أسس راسخة من التشريعات والمؤسسات التي تعدّ بمنزلة أدوات فاعلة لتحقيق تنمية شاملة. لقد انعكس تحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية في تأكيد عدد من المبادئ المهمة كحرية الاستثمار والتجارة، وتفعيل مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وقيام الإمارة بدورها الأساسي في تهيئة المناخ الاستثماري بالقيام بمشروعات البنى التحتية والمشروعات الضخمة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. كذلك قامت الإمارة بإصدار التشريعات والنظم اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بمعدّلات نمو مرتفعة بعيدة عن أي هزات أو أزمات مفاجئة. ولا شك في أن هذه السياسة تستند إلى محاور ذات إشعاعات تنموية مستدامة، وذلك في إطار الارتباط الوثيق بين المسيرة الاقتصادية والبحث العلمي. ومن أهم الطرق والمسارات التي يمكن تناولها في اقتصاد إمارة أبوظبي ما يلي:

1. البحث عن المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بسائر أوضاع المجتمع وأسسها وتحليلها ودراساتها ومعرفة ترابطها وعلاقاتها ومشكلاتها ومعوّقات نموها. ويتطلّب البحث بصورة خاصة عن الموارد المتاحة، والإمكانات التقنية، ومؤسسات المجتمع كافة، وبرامج التأمين والخدمات الصحية والتربوية، والقوى العاملة والتنمية البشرية، وقوى السوق، بالإضافة إلى بيانات عن القدرات المتاحة لفئات المجتمع والعلاقات المتبادلة.
2. في إطار تحديد الأهداف التنموية المستقبلية البعيدة المدى، يقتضي الأخذ في الاعتبار موارد المجتمع وطاقاته وطموحات أبنائه، وحسب تصوّرات وخيارات عدّة يمكن تبنيها استناداً إلى عوامل فنية واقتصادية واجتماعية وسياسية.
3. تحديد الطرق والحلول لأهداف التنمية المستدامة بصورة دورية، بالإضافة إلى حصر الموارد الواجب تعبئتها لتحقيق تلك الأهداف.
4. تقويم منجزات التنمية المستدامة ومتابعتها دورياً في سبيل تقويم مسيرتها وصولاً إلى تكامل وتفاعل عملياتها.
5. توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها لتحرير الاقتصاد من أخطار الاعتماد على مصدر واحد من الدخل، وتأمين إمكانات إنتاجية متعدّدة تعتمد على مصادر وأنشطة مختلفة وصولاً إلى تغذية شاملة مستدامة.

وهنا يتجلى دور المراكز البحثية في وضع سياسة أولويات الدراسات والمشروعات في إطار تكامل الأنشطة الصناعية والخدمية وصولاً إلى أهداف المجتمع واحتياجاته الحقيقية، تحدّد على أسس علمية بعيداً عن الزدواجية. ولا شك في أن مدى تفعيل البنود المذكورة بشأن التنمية المستدامة تعتمد على توفير المستلزمات المؤسسية (الأجهزة الحكومية والأطر التنظيمية) التي تقوم بتحديد سياسات البحث العلمي وطاقات الأجهزة البحثية والتشريعات وحقوق الملكية الفكرية وحماية الاقتصاد الوطني.

10/13 الخصائص الإيجابية الرئيسة لاقتصاد إمارة أبوظبي في إطار البحث العلمي المتقدّم:

في إطار التوجّهات الاقتصادية الجديدة في إمارة أبوظبي، هناك حزمة من الخصائص الإيجابية الرئيسة التي يتسم بها اقتصاد إمارة أبوظبي، حيث تمتلك الإمارة احتياطات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التشريعات والمؤسسات التي تعدّ وسيلة فاعلة مكّنتها من التغلّب على التحديات التي فرضتها المستجدات الدولية.

وفي ما يلي أهم العناصر الإيجابية التي تميّز بها الإمارة وصولاً إلى بيئة سليمة في مجالات البحث والتطوير:

1. الانفتاح الاقتصادي

تعدّ هذه السمة من أهم خصائص اقتصاد الإمارة، حيث الانفتاح على العالم واندماجه على صعيدي التجارة والاستثمار الأجنبي، وهناك عناصر عدّة تدخل في هذا العامل ومن أهمّها الشراكة مع الأجانب، وتعدّ الإمارة من الأمثلة النموذجية على اتساع رحاب الشراكة مع العديد من الشركات الأجنبية العاملة في مختلف القطاعات وليس في المجال الاستخراجي فحسب، بل في مجال التجارة والتأمين وغيرهما من الخدمات الإنتاجية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما شرّعت الإمارة قوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية وخلق منظومة من الحوافز وانعدام النظام الضريبي.. إلخ. كما يدخل في هذا المجال تزايد عدد المناطق الحرة التي جذبت المئات من الشركات الأجنبية والعربية للعمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

2. دور حكومة الإمارة في تشجيع القطاع الخاص

يعدّ الاهتمام بتطوير القطاع الخاص في إمارة أبوظبي بمنزلة قاعدة أساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك لأن تطوّر القطاع الخاص وتنميته في إطار متكامل يؤدي دوراً فعالاً في التنمية المستدامة، ويضمن تحريك الاقتصاد الوطني بمعدّلات نمو اقتصادي عالية. ففي ظل الظروف والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، تضاعفت الآمال نحو تشجيع القطاع الخاص ليمارس دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية.

3. توافر التمويل اللازم للبحث العلمي والتكنولوجيا

تؤدي المؤسسات المالية خدماتها للقطاعات الاقتصادية كافة، حيث يعدّ عنصر رأس المال أحد العناصر الرئيسة التي تقوم على أسسها العملية الإنتاجية. ونظراً إلى كون التنمية بشقيها الاقتصادي والخدمي واستمرار استدامتها بحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة للتمويل. لا بدّ إذاً من قيام مؤسسات خدمات مالية متطورة. ومن هذا المنظور، اهتم متخذو القرار في إمارة أبوظبي ومنذ بداية المسيرة التنموية، بإبراز هذا القطاع وعلى المستويين الحكومي والخاص، حيث تأسست المؤسسات الحكومية التي تهتمّ بعمليات التمويل والاستثمار لتنمية أنشطة البحث والتطوير.

4. تطوّر المستوى التقني

يتحدّد هذا العامل بمعطيات عدّة مثل حجم الإنفاق على عمليات البحث والتطوير، ومدى اهتمام الإمارة في مجال التقنّم التقني والاختراعات، وكذلك رعايتها لرجال العلم والابتكار، ونسبة الإنفاق المخصّص للتعليم من إجمالي الإنفاق العام وتوافر برامج التدريب والتأهيل والتطوير التي تقوم بها مؤسسات الأعمال المختلفة العاملة في الإمارة. ويمكن القول إن هناك اتجاهاً تشهده الإمارة في هذه المجالات من خلال السعي إلى مواكبة الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على عمليات البحث العلمي وتقنية المعلومات وتطوير الموارد البشرية وحفز الإبداع الوطني.

5. بروز الإدارة الحديثة ومتانة المؤسسات المدنية

تعدّ هذه الخاصية من أهم العناصر في الوحدات الإنتاجية للإمارة، حيث يتحدّد مستقبل التنمية والعلاقات الداخلية والخارجية، وقد لوحظ أن نجاح العديد من الوحدات الوطنية قد اقترن بحجم التطوّرات والتحسينات التي شهدتها إدارات هذه المؤسسات، ما عزّز من مكانتها في الأسواق الإقليمية والدولية.

كذلك فإن قواعد أحكام القانون وشفافيته، وحماية الملكية الخاصة وحقوق العاملين، تعدّ من الجوانب المهمّة التي ينبغي مراعاتها دائماً. ومع اشتداد حدّة المنافسة بين مؤسسات الأعمال المحلية والأجنبية في ظل حرية منافسة النشاط الاقتصادي في الإمارة، فقد تمّ إصدار قوانين منع الاحتكار، حيث من خلالها يمكن ضمان منع المنافسة غير العادلة في الإمارة. كما تمّ إصدار قوانين البيئة، حيث يفترض عدم تعارضها مع روح المنافسة القائمة بين الشركات، وأخيراً القضاء القانوني الذي يجب هو الآخر إعادة النظر فيه بما يكفل تطبيق القوانين في المجتمع. وقد كشف أحد التقارير الدولية النقاب عن المكانة المتميّزة التي تستأثر بها دولة الإمارات في مجال الشفافية مقارنة ببقية دول المنطقة.

11/13 فرص الاستثمار الصناعي ومجالاته في إمارة أبوظبي:

يكتسب الاستثمار الصناعي في المرحلة الراهنة والمستقبلية أهمية خاصة في إطار توجه التنمية الاقتصادية إلى تنويع القطاعات الإنتاجية بإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الشاملة، وقد استطاع القطاع الخاص في الفترة السابقة إقامة العديد من الصناعات الناجحة والاستفادة من سياسات الدعم والتشجيع المتمثلة في تجهيز المدن الصناعية وتوفير احتياجاتها من المرافق وتأجيرها بسعر رمزي لأصحاب المصانع وتقديم قروض للمستثمرين من دون فوائد وإعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية وإعطاء الأولوية لمنتجات الصناعة الوطنية في المشتريات الحكومية، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية للمصانع القائمة للتغلب على المشكلات التي تواجهها.

وهناك فرص استثمارية عديدة مطلوب من القطاع الخاص البحث عن مقوماتها وتعريف العوامل القائمة والمحتملة التي تكسب بعض الصناعات ميزة اقتصادية كتوافر خامات بتكلفة معقولة ووجود أسواق كبيرة وارتباط المشروع الصناعي بمسارات التنمية. وندرج في ما يلي عدداً من المجالات التي يقترح دراسة جدواها الاقتصادية والفنية:

1/11/13 الصناعات القائمة على المنتجات البتروكيمياوية

وهي المنتجات التي يمكن اشتقاقها من المواد الخام من الصناعة الأساسية كالميثانول والبولي إيثيلين وثاني كلوريد الإثيلين واليسترين وجلايكول الإيثيلين والملايين والبوليمر والبيوتادين والمطاط التركيبي ومنتجات الحديد والصلب لاستخدامها في صناعة الألياف الصناعية والتركيبية والخيوط والنسيج من الألياف التركيبية والسجاد والبسط وألبسة الصوف من الألياف الصناعية وصناعة الفراء المحضّر وأفلام التصوير الحساسة والمنتجات المطاطية والأدوات المنزلية خاصة أطباق الطعام والمواد اللاصقة المقاومة للماء ومواد دباغة الجلود ومرکزات الأعلاف (البروتين أحادي الخلية) وصناعة المنظفات واللدائن الصناعية والمواد البلاستيكية للبيوت المحمية ولوازم الحمامات والصناعات البلاستيكية المختلفة وصناعة البناء والتشييد والحجر الجيري والحراريات والأقطاب الكهربائية ودرفلة أسلاك الصلب وصناعة هياكل السيارات والقوارب والصناعات المساندة التي تدخل في صناعة مواد البناء كالخرسانة الجاهزة وأسفلت الطرق وفولاذ التسليح.

2/11/13 الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية:

تعدّ الصناعات الزراعية عاملاً مهماً في توثيق الصلة بين الزراعة والصناعة وتحقيق الأمن الغذائي والاستفادة من المواد الخام الزراعية وصناعة الخضراوات المعلبة والشعيرية والمعكرونة والمخللات وتصنيع الوجبات الغذائية كشرائح البطاطا (الشيبس) والزيوت والسمن والصناعات المساندة للقطاع الزراعي كالأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية.

3/11/13 الصناعات المعدنية والهندسية:

وهذا النوع من الصناعات ذو أهمية خاصة للاستهلاك المحلي، إذ يستخدم في كثير من الأغراض المنزلية كأدوات المطبخ والأدوات الصحية والاتصال والنقل مثل كبلات الهواتف والأدوات الاحتياطية للسيارات والجرّارات وتجميع السيارات والشاحنات وقضبان اللحام المعدنية والمحرّكات الكهربائية وأجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر) وملحقاتها.

4/11/13 صناعات التعبئة والتغليف:

على الرغم من قيام العديد من صناعات التعبئة والتغليف كصناعة الصناديق والعلب البلاستيكية والورقية والكرتون، ولكن مجال الابتكار لا يزال متاحاً بالنسبة إلى المواد التي تعتمد على الخامات المحلية، كما أن التطوّر التجاري يتطلب أساليب تسويقية تجارية تخصّصة أكثر ومنتجات ذات نوعية جيدة كالبطاقات التصويرية والأغطية الورقية المطبوعة وغيرها.

الفصل 14:

سياسات تنمية القطاع
الصناعي ودعمه في إمارة
أبوظبي



تمهيداً لتحقيق مستوى رفيع من التنمية الصناعية، وبالتالي تنويع مصادر الدخل، فقد تبنت إمارة أبوظبي سياسات دعم مباشر لتطوير القطاع الصناعي وسياسات أخرى مساندة (غير مباشرة).

أ. سياسات الدعم المباشر

تضمنت سياسات الدعم المباشر التي تبنتها الحكومة منذ فترة طويلة لتنمية القطاع الصناعي: وضع القوانين والأنظمة الداعمة للصناعة، والاستثمار الصناعي المباشر، وسياسة التمويل الصناعي وتقديم حوافز للاستثمار الصناعي. وفي مجال وضع القوانين والأنظمة الداعمة للصناعة، أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (1) لعام 1979 بشأن تنظيم شؤون الصناعة، الذي تضمن العديد من الإجراءات والسياسات الخاصة بدعم قطاع الصناعة وتطويره بشكل عام.

وفي ما يتعلق بالاستثمار الصناعي المباشر فقد أنشئت في أبوظبي المؤسسة العامة للصناعة عام 1979 للاستثمار مباشرة أو مشاركة مع القطاع الخاص في الصناعة. ومنذ إنشائها حرصت المؤسسة على إقامة المصانع في مختلف الأنشطة الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية، مثل مصانع الأسمنت، والدقيق، والأعلاف، والبلاستيك، والأنابيب، والطابوق، والمياه المعدنية، والحديد، والألمنيوم... إلخ.

وتمثلت سياسة التمويل الصناعي في تقديم القروض الصناعية من خلال مصرف الإمارات الصناعي الذي أنشئ عام 1982، بأسعار فائدة مخفضة لمختلف الأنشطة الصناعية.

وفي ما يتعلق بحوافز الاستثمار الصناعي، فقد نصّ قانون تنظيم شؤون الصناعة المذكور أعلاه على حق حصول المستثمر على حوافز ما قبل الاستثمار التي تتمثل بتقديم العون الفني والمساعدة من خلال توفير المعلومات والبيانات والدراسات المتعلقة بصناعة معينة، وكذلك بمساهمة الحكومة في نفقات دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية اللازمة لإنشاء أي صناعة.

كما ويمنح القانون المشروعات الصناعية إعفاءً من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي تحتاج إليها والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، وتعفي صادراتها من رسوم التصدير. هذا مع العلم بأنه لا توجد ضرائب على أرباح المشروعات الصناعية في الدولة. بالإضافة إلى تقديم الدولة الخدمات العامة المدعمة بما فيها الماء والكهرباء لمختلف المشروعات.

ب. سياسات الدعم المساند (غير المباشر)

إضافة إلى سياسات الدعم المباشر للاستثمار الصناعي، فإن هناك العديد من السياسات المساندة التي تدعم هدف التنمية الصناعية بشكل غير مباشر، وأهمها اتباع سياسة الاقتصاد المفتوح، واتباع سياسة تسهيل دخول اليد العاملة، وإنشاء البنية التحتية المتطورة، ومنح الأفضلية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية، والاهتمام بالتعليم والتدريب

الفني والإداري. لقد تبنت الإمارة منذ إنشائها مبدأ النظام الاقتصادي الحر وسياسة تجارية مرنة، إضافة إلى سياسة استثمارية تشجّع القطاع الخاص وتعزّز مبادراته الإنمائية، الأمر الذي يعزّز مسيرة التنمية الصناعية بصورة عامة.

1/14 السياسات المستقبلية لتنمية القطاع الصناعي

بناءً على ما سبق، وفي سبيل تعظيم الأثر الإنمائي للصناعة من خلال زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل القوى العاملة وبهدف تحسين أداء القطاع الصناعي بشكل عام وبالتالي رفع معدلات التنمية الصناعية لمستوى أعلى مما تحقّق سابقاً، هناك حاجة إلى وضع استراتيجية صناعية جديدة واضحة المعالم تحدّد التوجّهات الضرورية للتنمية الصناعية خلال الفترة المقبلة في ضوء الأداء الحالي والتحديات المتوقعة. وتتضمن التوجيهات والسياسات التي يجب أن تركز عليها استراتيجية التنمية الصناعية المستقبلية: سياسات التحديات الداخلية والخارجية.

1/1/14 سياسات المواجهة للتحديات الداخلية

في ما يتعلق بالسياسات لمواجهة التحديات الداخلية المتوقعة يقترح أن تركز السياسة الصناعية خلال السنوات الخمس المقبلة على ما يلي للنهوض بالتنمية الصناعية إلى مستويات أعلى من السابقة:

1. زيادة التوجّه نحو الصناعات كثيفة رأس المال ذات القيمة المضافة العالية وغير الضارة بالبيئة (خاصة في مجال تقنية المعلومات).
2. زيادة التركيز على التعليم والتدريب الفني والمهني للنهوض بالصناعة الوطنية.
3. رفع مستوى الوعي الصناعي لتشجيع الاستثمار الخاص في الصناعة، وبالتالي الاستفادة من البنية التحتية الحديثة المتوافرة ومن حوافز الاستثمار الممنوحة.
4. وضع إطار أو قانون للاستثمار الأجنبي بدعم تنمية الصناعات المستهدفة في الدولة.
5. خلق آليات لنقل التكنولوجيا غير المجسدة وتوطينها (مثلاً في مجالات التسويق، والتعليم والتدريب والتأهيل، والبحث والتطوير).
6. تعزيز التنسيق الداخلي بين الإمارات لتعميق التكامل الصناعي بينها للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير.
7. تكثيف الجهود الحالية للخصخصة الصناعية لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية الصناعية.
8. تقديم مختلف الحوافز المادية والمعنوية لتحسين الأداء الصناعي، مثل "جائزة خليفة للصناعة" و"جائزة دبي للجودة".

2/1/14 السياسات لمواجهة التحديات الخارجية

إضافة إلى السياسات لمواجهة التحديات الداخلية المذكورة أعلاه، هناك حاجة إلى أن تركز السياسة الصناعية خلال الفترة المقبلة على تنفيذ السياسات التالية لمواجهة التحديات الخارجية، وبالتالي لكي تحقق أهداف التنمية الصناعية المنشودة:

أ. تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الأسواق المحلية لمواجهة الانفتاح العالمي المتنامي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

ب. وضع استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات الصناعية غير النفطية تركز على تطوير مقدراتها التنافسية، السعرية والنوعية، في الأسواق الإقليمية والدولية.

ج. تعميق التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية الصناعية وترويج الصادرات الصناعية وتحقيق التكامل الصناعي وإنشاء المشروعات المشتركة لمواجهة المنافسة الخارجية.

د. الاستفادة إلى أقصى حدّ ممكن من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنمية الصادرات الصناعية من خلال تحرير التجارة العربية البينية.

2/14 معالم السياسات الاقتصادية للصناعات الموجهة للتصدير

في إطار تحديد السياسات للصناعات التي يجب التركيز عليها، لا بدّ من تأكيد أن الصناعة المحلية لا يمكن أن تركز على المفاضلة بين واحد من الخيارات التي نصّت عليها النظريات الكلاسيكية كالمفاضلة بين صناعات الإحلال محلّ الواردات أو صناعات التصدير، ذلك أن التنمية الصناعية في العصر الحديث، وفي ظل المتغيّرات العالمية والظروف التي يمرّ بها الاقتصاد المحلي محكومة بأن تكون صيغة للتوفيق بين هذه الخيارات جميعاً بنسب متفاوتة يحددها المخطط بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، على ضوء الفرص التسويقية المتاحة للمنتجات الصناعية في الأسواق المحلية والأجنبية. وهذه النسب ذاتها تكون قابلة للتغيير من عام إلى آخر طبقاً للتغيّر المستمر في ظروف الإنتاج والاستهلاك في السوقين المحلية والخارجية.

وعليه فإن الصناعات الوطنية ستظل متعدّدة التوجّهات كما هي الآن، منها ما هو موجه للتصدير وبعضها الآخر مخصّص للسوق المحلية، أو كونها صناعات رأسمالية أو استهلاكية لكن مع اختلاف الثقل النسبي لكل نوع منها، وذلك بناءً على الاعتبارين التاليين:

1. تتركّز الصناعات الموجهة للتصدير على اختيار المجالات الصناعية التي يتميز بها الاقتصاد المحلي بتوافر ميزات نسبية في إنتاجها، وتوافر فرص تسويقية جيدة لها في أسواق خارجية محدّدة سواء حالياً أو مستقبلاً، على أن تتسم هذه الصناعات بكفاءة تنافسية عالية تتلاشى معها احتمالات عدم قبولها في الأسواق العالمية، ولا سيّما في ظل محدودية فرص تسويقها داخلياً.

2. أن يتم اختيار صناعات الإحلال محل الواردات وتخطيطها، بحيث تكون من الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية، ولا تعتمد على استيراد معظم مدخلاتها من الخارج.

3/14 القطاعات التي يجب إعطاؤها الأولوية

مع الاعتراف بأهميّة شمول الصناعة المحلية التخصّصات كافة الممكن إقامة مصانع لها في الإمارة، فلا شكّ في أن هناك بعض الصناعات ذات الأهميّة التي يجب التركيز عليها مثل:

مشروعات القطاع العام التي يكون من أغراضها خلق فرص للاستثمار الصناعي أمام القطاع الخاص. وكذلك المشروعات الكبيرة الحجم التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها برغم أهميّتها للاقتصاد الوطني، سواء لمحدودية هامش الربح فيها أو لأنها صناعات جديدة، ما يتعدّر الاستثمار فيها محلياً، وما يثير الشك في إمكانات نجاحها.

الصناعات الاستراتيجية وصناعات الأمن القومي التي تحتاجها الإمارة وفي مقدّماتها الصناعات الغذائية والدوائية وصناعات المعدات وصناعات المعادن الأساسية.

ضرورة العمل على تغيير هيكلية الصناعة المحلية وتأكيد زيادة الثقل النسبي للتقنية بالنسبة إلى إجمالي المصانع العاملة، وذلك لتحقيق قدر من التوازن المستمر في البنية الهيكلية للقطاع الصناعي. ويمكن القول بوجه عام إن أهميّة الصناعات المعدنية تكمن في كونها مقياساً رئيساً للتقدّم الاقتصادي والصناعي للدول، وذلك لدورها في إنتاج مستلزمات الإنتاج وأدواته التي تسهم بدورها في إنتاج المزيد من الناتج، أي أنها منتجة لسلعة إنتاجية وليست سلعة استهلاكية ينتهي دورها بعد إنتاجها.

الصناعات التي تعتمد على توافر المواد الأولية محلياً: إذ بالإضافة إلى صناعة النفط والصناعات التي تعتمد عليه مثل التكرير والبتروكيماويات، يجب الاهتمام بالتوسّع في الصناعات التي تقوم على ثروات البحار كتصنيع الأسماك، وصناعة مواد البناء كالأسمنت والجير والصناعات القائمة على الملح والكبريت.

الصناعات التي تعتمد على توافر الطاقة الرخيصة: كصناعات الألومنيوم وإنتاج الحديد والصلب.

ويلاحظ بوجه عام أهميّة التركيز على الصناعات الرأسمالية ذات الأهميّة في تكوين الثروة ودعم القاعدة الصناعية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن مساهمة الصناعات الاستهلاكية تمثّل نحو 50 % من جملة القطاع الصناعي في الدول النامية في المتوسط، بينما لا تزيد مساهمتها على 30 % في الدول المتقدّمة، ما يعوّض العمل على زيادة نسبة مساهمة الرأسمالية محلياً.

4/14 الصناعات الصغيرة (الحرفية والمهنية) في إمارة أبوظبي

1/4/14 تحديد مفهوم الأنشطة الصغيرة (الحرفية والمهنية)

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للأعمال الصغيرة، خاصة الأنشطة الحرفية والمهنية، فإنه يقتضى تحديد مثل هذا التعريف وفقاً للتشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها. وعلى العموم هناك معياران أساسيان يمكن من خلالهما تمييز طبيعة الأنشطة والمؤسسات التجارية الصغيرة عن غيرها من الأنشطة الكبيرة.

يتضمن المعيار الأول طبيعة أعمال الأنشطة والمؤسسات الصغيرة (المعيار الوظيفي)، حيث اتسمت تلك الأنشطة والصغيرة بالميزات الوظيفية التالية:

1. ليس لها نصيب محدد من سوق السلعة أو الخدمة التي تتعامل معها.

2. تعتمد على الإدارة الشخصية في أعمالها بدلاً من الاعتماد على هيكل إداري متخصص.

3. عدم وجود قوة تجارية لديها في حالة المنافسة عند البيع والشراء.

وفي ما يخص المعيار الثاني، فهو يشير إلى الجوانب الكمية ورأس المال المستثمر. وعليه يعدّ كل من عدد العاملين وقيمة رأس المال من المعايير المستخدمة للتمييز بين الأنشطة الصغيرة والأنشطة الكبيرة في كثير من الأقطار المتقدمة والنامية. وجدير بالذكر أن عملية تحديد أي من المعيارين أو كلاهما، إنما تخضع لاعتبارات مدى الوفرة النسبية لكل من عدد السكان ورأس المال في المجتمع.

وتصدر الرخص الحرفية لمصلحة أصحاب الحرف الذين يديرون أعمالاً صغيرة، حيث يميز العاملون فيها بمستوى منخفض من التعليم، وأغلبهم من الآسيويين. ويندرج في هذا النشاط، الحداثة والتجارة والحلاقة وغيرها من المهن البسيطة. وفي ما يخص الرخص المهنية، فهي تصدر لأصحاب المهن الحرة الذين غالباً ما يعتمدون على مواهبهم الشخصية مثل مهن المهندسين والمحامين والاستشاريين وغير ذلك. وتتميز هذه الأنشطة بهامشيتها في إطار ضعف مساهمتها في التنمية المستدامة.

ويمكن تحديد أهم خصائص الأنشطة الصغيرة بخاصة الأنشطة المهنية والحرفية في ما يلي:

1. صغر قيمة رأس المال المدفوع، وقيمة الاستثمار، وقيمة المبيعات السنوية نسبياً، حيث إنها لا تستخدم الأساليب الإنتاجية الحديثة والتكنولوجية في معظم الأحيان.

2. عدم الفصل بين الملكية والإدارة في كثير من الحالات.

3. الاعتماد على الخامات من المصادر المحلية في أغلب الحالات.

4. الاعتماد على السوق المحلية في استيعاب الجزء الأكبر من الإنتاج.

5. قيام علاقة شخصية وثيقة بين صاحب العمل والعاملين من ناحية، وبين العملاء والموردين من ناحية أخرى.

6. مرونة كبيرة في التكيف الإنتاجي وإعادة الهيكلة تبعاً لمتغيرات الطلب والعرض في الأسواق.

2/4/14 نشوء الأنشطة الحرفية والمهنية الصغيرة وموقعها التشريعي في إمارة أبوظبي

مع بزوغ فجر النهضة والعمران باكتشاف النفط وبدء عملية البناء والتحديث وتشييد البنى التحتية، برزت متطلبات جديدة وأنشطة وتوجهات اقتصادية واجتماعية مختلفة، شهدت البلاد بداية حركة التصنيع الحديث وظهور قطاعات الخدمات والتجارة، واتجه التصنيع في البداية إلى بدائل الواردات وخدمة قطاع النفط. ففي نطاق انتشار ظاهرة العمران وتحولها إلى نشاط اقتصادي ضخم، بدأت الأنشطة الصغيرة المساعدة التي تخدم قطاع الإنشاءات في الظهور. وكانت هذه الأنشطة الوليدة تندرج في إطار الورشات والأنشطة الصغيرة والمتوسطة. ولقد تشكلت الظاهرة نفسها في دول منطقة الخليج الأخرى، فصار عدد الورشات والأنشطة الصناعية والصغيرة والمتوسطة فيها يشكل أكثر من (77 %) من حجم الأنشطة الصناعية في أواخر الثمانينيات.

تمّ تنظيم شؤون الصناعة في دولة الإمارات عبر القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1979، ولم يرد نصّ مباشر في هذا القانون عن الأنشطة الصغيرة، بل أخرجها من إطار القانون بأن جعل نصوص أحكام القانون تسري على الأنشطة الصناعية كافة في الدولة، ما عدا الأنشطة التي لا يزيد رأس مالها الثابت على 250 ألف درهم، أو التي لا يزيد مقدار القوة المحركة في عمليات الإنتاج على خمسة أحصنة أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها على 10 عمال. ويعني بذلك الأنشطة الصغيرة، وهو تحديد باستخدام معايير مختلفة (عدد العاملين في المشروع، وحجم رأس المال المستثمر والقوة المحركة المستخدمة).

إن التحديد للأنشطة الصغيرة بعدد العمال والتغاضي عن العوامل الأخرى تزداد إشكاليته يوماً بعد يوم، خاصة مع انتشار الوسائط التي توفر العمالة مثل الكمبيوتر والمعلوماتية، فالمصانع المتقدمة تقنياً تحتاج إلى عمالة قليلة جداً تتمثل في مجموعة من الفنيين، بينما رأس مالها وإنتاجها كبير، واستهلاكها للطاقة أكبر. ويمكن أن يكون حجم رأس المال ونوعية التقنية وحجم الإنتاج واستهلاك الطاقة أكثر دقة في تحديد طبيعة النشاط، فاستخدام العمالة كعنصر وحيد يعدّ غير كافٍ، إلا أنه ما زال مستخدماً في بلدان العالم المختلفة.

وفي إطار الموقف التشريعي للأنشطة الحرفية والمهنية الصغيرة، فقد صدرت مؤخراً القوانين واللوائح المنظمة لها في الإمارة ومن أبرزها ما نصّت عليه المادة (13) من القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1998 على أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي مزاولاً أي نشاط قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة، ويستثنى من ذلك الشركات والمؤسسات العامة أو الخاصة التي يصدر بشأنها قانون أو مرسوم أميري أو قرار من المجلس التنفيذي. ويجوز الترخيص بفتح فرع أو أكثر للشركة أو المؤسسة، كما يجوز بموافقة السلطة المختصة الترخيص بفتح فروع داخل الإمارة للشركات والمؤسسات العاملة في إمارات الدولة الأخرى.

3/4/14 تطوّر عدد إجمالي الرخص التجارية

ارتفع إجمالي عدد الرخص التجارية الصادرة في إمارة أبوظبي من 35349 رخصة تجارية عام 2002، إلى 96381 رخصة تجارية عام 2010 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 13.4 % خلال الفترة المذكورة. كما بلغ عدد الرخص الحرفية 10876 رخصة عام 2002 ثم ارتفع العدد إلى 45000 عام 2010 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 19.4 % خلال الفترة نفسها. ويبدو بأن الرخص المهنية الصادرة في الإمارة لا يتجاوز عددها 1486 رخصة عام 2002، حيث ارتفع العدد إلى 2500 رخصة عام 2010 وبمعدّل نمو سنوي 6.7 % خلال الفترة المذكورة، كما هو مبين في الجدول رقم (8).

جدول (1/14):

الرخص التجارية الصادرة في إمارة أبوظبي

نوع الرخص	2002	2003	2004	2010	معدّل النمو السنوي %
الرخص الحرفية	10876	12449	13401	45000	19.0 %
الرخص المهنية	1486	1617	1577	2500	6.7 %
الرخص التجارية	22673	26799	30351	47381	9.6 %
الرخص الصناعية	314	348	374	1200	18.6 %
الإجمالي	35349	41213	45703	96381	13.4 %

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

وفي ما يخص الأهمية النسبية لأنواع الرخص التجارية لعامي 2002 و2010، أحرزت الرخص التجارية المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لإجمالي عدد الرخص التجارية، حيث بلغت أهميتها النسبية 64,2 % عام 2002 ثم انخفضت إلى 49,8 % عام 2010. وتأتي في المرتبة الثانية الرخص الحرفية حيث بلغت الأهمية النسبية 30,6 % من إجمالي عام 2002 مقابل 46,7 % عام 2010. ويبدو تناقص أهميتها النسبية للرخص المهنية وذلك من 4,2 % عام 2002 إلى 2,3 % عام 2010. وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (9) بأن الرخص الصناعية أحرزت أدنى نسبة حيث بلغت 1,0 % من إجمالي عام 2002 ثم ارتفعت إلى 1,2 % عام 2010.

جدول (2/14):

الأهمية النسبية لأنواع الرخص التجارية في إمارة أبوظبي

(%)

نوع الرخص	2002	2010
الرخص الحرفية	30.6	46.7
الرخص المهنية	4.2	2.3
الرخص التجارية	64.2	49.8
الرخص الصناعية	1.0	1.2
الإجمالي	100	100

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

4/4/14 مقوّمات الصناعات الصغيرة في إمارة أبوظبي

يعدّ إنتاج النفط والغاز الطبيعي وتصديرهما العمود الفقري لاقتصاد إمارة أبوظبي بشكل عام. وقد شكّلت عوائد إنتاج النفط الخام وتصديره نسبة عالية من مجموعة موارد موازنة الإمارة، ولوجود احتياطي ضخم من النفط الخام والغاز الطبيعي يمكن اعتبار التصنيع خياراً أساسياً يهدف إلى تنويع بنية الاقتصاد، وهو يتدخّل لمعالجة الخلل المتمثل في ارتفاع مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي واعتماد غالبية أنشطة اقتصاد الإمارة على موارد النفط الخام.

لهذا تبدو أهمية وضع استراتيجية تنموية بديلة للاعتماد شبه الكامل على النفط، حيث يصبح التصنيع الخيار الأمثل في السياسات التخطيطية، لدوره المهم في مشروعات التنمية والتحديث. خاصة أن إمارة أبوظبي تنتهج اقتصاد السوق الحر مع عدم تدخّل الحكومة في آلية السوق، ما أدّى إلى أن تصبح الإمارة منطقة جذب للاستثمار الصناعي.

ومن حوافز التصنيع الأخرى في إمارة أبوظبي وفرة الغاز الطبيعي فهو يستخدم كمادة خام أساسية للصناعات البتروكيماوية ويستخدم أيضاً كمصدر للطاقة في الصناعات كثيفة الطاقة، ويعدّ من مصادر الطاقة المهمة وهو قليل التكاليف وليس له تأثير سلبي في البيئة المحيطة.

ومن الحوافز المشجّعة أيضاً إتاحة الاستفادة القصوى من مرافق البنية الأساسية المتطوّرة بهدف إنتاج السلع والخدمات اللازمة للتصدير، كما يعدّ اقتصاد إمارة أبوظبي من الاقتصادات ذات الفوائض المالية، لذا تتمتع الإمارة بوضع مالي جيد تكوّن من تصدير النفط الخام ومشتقاته، فتوافر رأس المال اللازم يساعد على البدء في التنمية الصناعية. وقد أدّى توافر رأس المال بهذه الصورة إلى الاتجاه نحو الصناعات كثيفة رأس المال، خاصة الصناعات التي

تعتمد على الهيدروكربون مثل مصافي تكرير النفط ومصانع تسيليل الغاز.

ولقد استطاعت الإمارة أن تحقق نجاحاً ظاهراً في مضمار التنمية الصناعية خلال الفترة السابقة، حيث شهدت تطوراً ونمواً في عدد المشروعات الصناعية المقامة، وفي حجم الاستثمارات الموظفة، التي تركزت على بعض الصناعات التصديرية مثل الأسمدة الكيماوية والألمنيوم والمنتجات النفطية المكررة ومواد البناء، مستفيدة من المزايا النسبية المتاحة لهذه الصناعات، خاصة الطاقة المعتمدة على موارد النفط والغاز الطبيعي، كما قامت صناعة استهلاكية إحلالية استطاعت تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلية مع وجود بعض الفرص للتصدير.

وقد تحققت هذه المنجزات برغم انفتاح السوق في الإمارة، وانخفاض مستوى الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات المماثلة للمنتج المحلي، وشدة المنافسة. بالإضافة إلى وجود ازدواجية في بعض المشروعات القائمة.

5/4/14 أهمية الأنشطة الصغيرة في تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية

أدت المتغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو المحلي، إلى تعظيم دور القطاع الخاص في مختلف النواحي الاقتصادية، وضرورة قيامه بدور ريادي في مسيرة التنمية المستدامة، والحاجة الملحة إلى إعادة صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية والتشريعية، لدعم هذا الدور المنشود وتنشيطه.

وتلعب الأنشطة الصغيرة، بصفة عامة، والأنشطة الصغيرة بصفة خاصة، دوراً بالغ الأهمية في تفعيل الدور الريادي المنشود للقطاع الخاص، والدليل على ذلك أن العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً مثل الولايات المتحدة واليابان والدول النامية، مثل الهند، تولي الأنشطة الصغيرة رعاية خاصة من النواحي جميعها الاقتصادية والمالية والتجارية والتدريبية والتنظيمية والإدارية والقانونية. وتستند أهمية الأنشطة الصغيرة في تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص إلى عدد من الركائز، تمثل كل ركيزة منها آلية ديناميكية من آليات التنمية الشاملة، ورافداً حيوياً من روافدها وصولاً إلى تنمية مستدامة.

ويمكن تحديد أهم الركائز التي تعكس أهمية الأنشطة الصغيرة في تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص، في ما يلي:

1. تساعد الأنشطة الصغيرة بصفة خاصة على إيجاد (العمل الحر) ونشره وتعميق قيمه في المجتمع، بدلاً من الاتجاه والبحث عن الوظيفة الحكومية. فالأنشطة الصغيرة بخصائصها سالفة الذكر، تتيح مجاًلاً حقيقياً أمام الأجيال الجديدة من الشباب والخريجين الجدد في إمارة أبوظبي لأخذ المبادرة وإنشاء الأنشطة الصغيرة، بتحمل شيء من المخاطر المحسوبة

والمدروسة على أسس علمية سليمة.

من المعروف أن أحد شروط توافر المنافسة في أسواق السلع والخدمات، أن يتم توفير عدد كبير من البائعين والمشتريين، بحيث لا يستطيع أي منهم أن يشكّل وضعاً احتكاريّاً أو شبه احتكاري في السوق، عن طريق تقليل عدد المنتجين أو الكميات المنتجة، وتركيزها في يد قلة محدودة من المنتجين.

يتميّز الإنتاج الوسيط في الأنشطة الصغيرة بأنه من نوع الأنشطة المغذية، التي تقوم بصناعة العديد من الأجزاء المكّملة، أو التكميلية، أو مستلزمات الإنتاج اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل إنتاج مواد البناء والتشييد بأنواعها المختلفة، وكثير من الأجزاء البلاستيكية والتنجيد اللازمة لصناعة السيارات، والعديد من المكونات الدقيقة والصغيرة في الأنشطة الإلكترونية، والإكسسوارات في صناعة الأثاث... إلخ. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الأنشطة الصغيرة هي همزة وصل فنية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال علاقات الترابط الأمامية، وعلاقات الترابط الخلفية بين الأنشطة الصغيرة من جهة وباقي الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

وجدير بالذكر أن قيام حكومة أبوظبي بإنشاء (صندوق ممول حكومي) لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها عام 2007 يعدّ خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح نحو دعم هذه الأنشطة وتنميتها وتطويرها حتى تقوم بدورها المنشود في دعم الاقتصاد، خاصة أن الصندوق يهدف إلى تذليل المعوّقات التي تواجه مزاوله أعمال الأنشطة خاصة المعوّقات التمويلية والإدارية، وذلك عن طريق الدراسة الواقعية للمشروعات التي يتقدّم بها المواطنون، بالإضافة إلى تمويل تلك المشروعات المختارة. كما يقوم الصندوق بتقديم خدمات تدريبية فنية واقتصادية وإدارية لأصحاب المشروعات خلال المرحلة الأولى لتأسيس المشروع.

6/4/14 دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة

في إطار تحديد الأهداف التنموية المستقبلية البعيدة المدى، ينبغي الأخذ في الاعتبار موارد المجتمع وطاقاته وطموحات أبنائه ضمن تصرّفات وخيارات عديدة يمكن تبنيها استناداً إلى عوامل فنية واقتصادية واجتماعية وسياسية. من هنا يعدّ التصنيع -نتيجة جهود منشآت الصناعات الصغيرة الهادفة إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد- وسيلة رئيسة لإحداث تغيير بنياني لتركيبه الجهاز الإنتاجي، وذلك عن طريق تعظيم الناتج وإشباع الحاجات الأساسية سواء بالاستهلاك المحلي المباشر للسلع المصنوعة أو بتكوين فائض تصديري منها، ويمكن إيجاز ما تحقّقه الصناعات الصغيرة من إنجازات تنموية في ما يلي:

1. مرونة الصناعات الصغيرة أكبر من الصناعات الكبيرة في مواجهة التقلّبات أو الأزمات في الظروف الاقتصادية. ويبدو واضحاً أنه في ظل التذبذب الشديد في أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الإماراتي، تستطيع الصناعات الصغيرة تكيف قدراتها إزاء

المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

2. خلق فرص عمل حرة، فمن المعروف أن المواطنين يفضلون الوظائف الحكومية. ولا شك في أن إقامة صناعات صغيرة متعددة ومتنوعة تعمل على نشر العمل الحر وتعميق قيمه ومبادئه، حيث يتجه أصحاب الأعمال إلى إقامة مشروعاتهم الخاصة بمساهماتهم المادية والفكرية وإبداعاتهم الصناعية، ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد.

3. تعظيم الفائض الاقتصادي في المجتمع، فالبرغم من ارتفاع معدلات الادّخار في إمارة أبوظبي، فإنه بمقدور الصناعات الصغيرة التي تلعب دوراً رئيساً في تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، وذلك من خلال استثمارات الأفراد في تلك المشروعات.

4. إحداث المنافسة، حيث يمكن للصناعات الصغيرة من خلال إدارتها التسويقية النشطة النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية، وبالتالي الاستفادة من امتيازات المنافسة الحرة وتنمية الصادرات.

5. الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية من خلال المرونة التي تتسم بها المنشآت الصغيرة في المجالات التسويقية والمالية والإدارية.

6. التكامل بين منشآت الصناعات الصغيرة ومنشآت الصناعات الكبيرة، حيث يكون باستطاعة الصناعات الصغيرة أن تقوم بدور تكاملي فعّال، وذلك عن طريق قيامها بإنتاج سلع نصف مصنّعة أو أجزاء الآلات وقطع الغيار للصناعات الكبيرة. كذلك على مستوى مختلف الخدمات يمكن للصناعات الصغيرة القيام بأعمال التسويق والتوزيع والتعبئة والتغليف وغيرها من الخدمات المكملّة للصناعات التي تنتجها المنشآت الكبيرة.

7/4/14 الاقتراحات والتوصيات بشأن تنمية الصناعات الصغيرة

في نطاق هذه القواعد العامة ومن خلال المعوّقات العملية التي تواجه الصناعات الصغيرة في إمارة أبوظبي. نتطرّق إلى أهم الاقتراحات والتوصيات بشأن تنمية الصناعات الصغيرة في الإمارة كجزء من دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً ونلخصها في ما يلي:

إنشاء هيئة حكومية أو شبه حكومية للصناعات الصغيرة: يقتضي وضع نقطة بداية لإعطاء الصناعات الصغيرة محطة انطلاق رائدة، تستطيع الوقوف على إمكانات الصناعات الصغيرة القائمة وقدراتها لتسجيل عثراتها وتطويرها، والعمل على إنشاء صناعات جديدة تماشياً مع الانفتاح العالمي وملبياً متطلبات السوق الحر، وهذا الأمر يتطلب ضرورة إنشاء هيئة حكومية أو شبه حكومية لتكون لها أهداف محدّدة كما يلي:

• صياغة مفهوم الصناعات الصغيرة تبعاً لمراحل التنمية الصناعية المختلفة.

• إجراء مسوحات شاملة ودورية للصناعات الصغيرة، حسب الأنشطة الإنتاجية.

• تحديد درجة إمكانية مساهمة الصناعات الصغيرة في خطط التنمية الصناعية، وذلك

بتقسيم هذه الصناعات إلى مجموعات حسب ما تتبعه من أساليب في الإنتاج، وكفاءة العاملين فيها وكذلك الطاقة الإنتاجية العاملة.. إلخ.

• إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلّقة بالصناعات الصغيرة للتأكد من أهميّة جدواها والموافقة عليها أو رفضها.

• إجراء عمليات الربط والتنسيق بين المؤسسات الصناعية الحكومية والصناعات الصغيرة.

• وضع استراتيجية واضحة لتنمية الصناعات الصغيرة: تتمثل هذه الاستراتيجية في قواعد وإجراءات عمل متكاملة للصناعات الصغيرة، تضمن سهولة تسويق منتجاتها وتوفير المواد الخام اللازمة لها، وبأسعار مناسبة خلال فترة الإنتاج المحدّدة.

• وضع خطط للتدريب وتنمية القدرات التي تحقق تنمية الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى إعداد البحوث والدراسات لبحث المشكلات والمعوّقات الخدمية والتنظيمية أمام تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة.

• الاهتمام بالمسائل الإعلامية، المتمثلة بالدعاية والإعلان لأعمال الصناعات الصغيرة ومجالات استقطابها لرجال الأعمال، خاصة المواطنين منهم، وذلك عن طريق تقديم برامج إعلامية نوعية والارتقاء بمستواها بما يقنع الجمهور ويسهم في تحريك الوعي العام للانخراط في الأعمال الحرة دون الاقتصار على الوظائف الحكومية.

• بناء قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية ومتطورة تغذي المشروعات الصناعية الصغيرة بقدرات عالية تؤمن بالتنوع والمنافسة بما يحقق التميّز والارتقاء دائماً.

• الاستفادة القصوى من البنى الأساسية باعتبارها مرتكزاً رئيساً للتنمية في المجالات الإنتاجية. وينبغي في هذا المجال الاستفادة من الطاقات المعطّلة وغير المستغلة من عناصر هذه البنية الأساسية مثل الموانئ ومحطات توليد الطاقة ووسائل النقل والاتصال والمواصلات.

• قيام المشروعات الصغيرة على أسس علمية ملائمة تلبي أهداف التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة بما يكفل النهوض والتنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في

5/14 الأنشطة التجارية الهامشية (الحرفية والمهنية)

1/5/14 مشكلات الأنشطة التجارية الهامشية وسلبياتها (الحرفية والمهنية)

إضافة إلى وجود الصناعات الصغيرة ذات الملامح الإيجابية، حيث تمتلك القدرة على تسريع التنمية الاقتصادية، نظراً إلى المقومات الاقتصادية الإيجابية، هناك أيضاً أنشطة حرفية هامشية تتسم بمعوقات ومشكلات تنموية في الإمارة. ومن أهم السلبيات التي يَتميّز بها هذا النوع من الحرف ما يلي:

1. الخلل في هيكل الأنشطة الحرفية الهامشية

يمكن القول إن الأنشطة الاقتصادية التجارية (الحرفية الهامشية) تتكوّن من أعمال بسيطة نشأت استجابة للطلب المحلي والنشاط الصناعي. لذلك فإن هذا النشاط الحرفي يتضمّن أعمالاً للحداثة والنجارة ومختلف خدمات الإصلاح. ففي إطار النشأة التلقائية، أصبحت هذه الأنشطة الصغيرة تتسم بخلل هيكلي، حيث إن هناك خللاً في هيكل هذه الأنشطة الصغيرة من ناحية توزيع هذه الأنشطة ونوعيتها وحجمها وازدواجيتها وتشابهها. فالأنشطة الصغيرة لخدمات الإصلاح ارتفع عددها بصورة كبيرة بسبب نجاح هذا القطاع في تحقيق عوائد جيدة، ما جعل كثيرين يستقطبون المهنة نفسها، وبالتالي برزت هذه الأنشطة دون إجراء دراسات دقيقة. لذلك بني الهيكل الحرفي استجابة للطلب المحلي الضيق، بل إن حجم الطاقات الإنتاجية المتوافرة لا يقترن باقتصادات الحجم الكبير. وكانت النتيجة لهذا الخلل هو أن عدداً كبيراً من هذه الورش تعمل بأقل من الطاقات القصوى. ويؤدي ذلك من دون شك إلى انخفاض عائدات تلك الأنشطة الصغيرة وإلى انكماش حركة التطوير والنمو والاستثمارات، كما يؤدي الخلل إلى مشكلات السيولة ورفع تكلفة الوحدة المنتجة.

2. ضعف نقل التقنية

تفتقر الأنشطة الصغيرة الحرفية في إمارة أبوظبي إلى التكنولوجيا الحديثة، حيث إنه ليس هناك توجه واضح نحو موضوع نقل التكنولوجيا وتوطينها. وبالرغم من أن السنوات الماضية قد شهدت قفزات كبيرة في مجال التقنية العلمية، فإن هناك إغفالاً لدور البحث العلمي. ويبدو واضحاً أن هذه الأنشطة الصغيرة لا تستطيع أن تتحمّل وحدها كلفة البحث والتطوير،

وبالتالي يجب المشاركة مع الجهات الأخرى بخطة حكومة الإمارة في إدخال المعرفة التقنية.

3. ضعف التشابك الصناعي

من أبرز الاختلالات الهيكلية ضعف التشابك الصناعي أو انعدامه، وغياب التكامل بين الأنشطة الحرفية الهامشية والأنشطة الصناعية لقطاع الأنشطة التحويلية غير النفطية. كما لا توجد عمليات تستكمل حلقات تقديم الخدمات مع صناعات أخرى. وجدير بالذكر أن مثل هذه الأنشطة الصغيرة في الدول المتقدمة تقوم بدور رئيس في تغذية الأنشطة الكبيرة من مدخلات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لها، على أسس تعاقدية وتنظيمية محدّدة طويلة الأجل. كما تتميّز منتجات هذه الأنشطة الصغيرة بدرجة عالية من الجودة للوقت نفسه في تلك الأقطار.

4. الاعتماد على العمالة الأجنبية

يمكن القول إن هذه الأنشطة الحرفية الصغيرة تعتمد كلياً على العمالة الأجنبية. ولقد قامت هذه الأنشطة على تقديم الخدمات الصناعية البسيطة بطريقة شبه آلية، ما أدّى إلى استخدام عمالة مكثفة. ومن الواضح أن التطوّرات التكنولوجية والتقنيات العالية جعلت بالإمكان استخدام عمالة قليلة وعالية المهارة. ولا بدّ هنا من الربط بين التكنولوجيا الصناعية المستخدمة ومشكلة العمالة، حيث إن إدخال تكنولوجيا عالية تقلل من استخدام عمالة كثيفة. كذلك، فإن ضعف القدرات المالية بالإضافة إلى الصعوبات الإدارية والتنظيمية تعرقل استخدام العمالة ذات المهارة الفنية، وبالتالي فإن أغلب العمالة في هذه الأنشطة من الآسيويين الذين يفتقرون إلى المهارات المطلوبة.

5. غياب مفهوم التخطيط في الإنتاج

تفتقر الأنشطة الصغيرة الهامشية إلى مفهوم التخطيط في الإنتاج وتقديم الخدمات، واختيار المستوى المناسب من التكنولوجيا، وعدم إلمام كثير من تلك المؤسسات بالمفاهيم الأساسية للجودة في إطار تقديم الخدمات.

6. شحّ البيانات والمعلومات

تعدّ ظاهرة نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تساعد أصحابها على التوسّع في أعمالهم سمة أساسية في الأنشطة الصغيرة، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى

خلل في عمليات التسويق لخدماتهم.

7. ضآلة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

تتميز الأنشطة الصغيرة بضآلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن هذا النوع من الأنشطة الهامشية يعتمد على تسويق منتجاتها وتقديم خدماتها على الأنشطة الكبيرة، وبالتالي فإن من أبرز خصائصها التطفل على غيرها من الأنشطة، إذ إنه بزوال المؤسسات الكبيرة، يعني زوالها من الاقتصاد الوطني.

8. ارتفاع مستوى الإيجارات

إن منافسة الأنشطة الحرفية للهنشآت الكبيرة على استئجار المحال التجارية تؤدي إلى زيادة مستوى الإيجارات، وبالتالي ضعف الإمكانيات المادية وعدم تراكم الاستثمار. ولا شك في أن زيادة الكلفة تؤدي إلى انخفاض العائد وعدم تحقيق نمو اقتصادي عال، حيث إن هذه الحالة تؤدي أيضاً إلى تراجع الادّار والاستثمار، بل تمتد الانعكاسات السلبية إلى موجة تضخمية. كما أن تشابك هذه الأنشطة الصغيرة وتكرارها يؤديان إلى ضعف عائداتها وتأثيرها السلبي في التسويق في الأنشطة الكبيرة.

9. مصدر الاستثمار

إن الاتجاه الحالي للهنشآت الحرفية الهامشية التي يديرها الوافدون يعتمد على مصدر رأس مالها المدفوع محلياً، وذلك من الأرباح المتحصّلة من أنشطتها، وبالتالي لا تعدّ استثماراتها ضمن نطاق الاستثمارات الأجنبية.

6/14 معايير تحديد الرخص الحرفية والمهنية الواجب إصدارها

هناك بعض المعايير التي يمكن استخدامها كمؤشرات رقمية في تحديد عدد الرخص الحرفية والمهنية الواجب إصدارها سنوياً. ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

معدّلات النمو السنوي للسكان والناتج المحلي الإجمالي

بلغ معدّل النمو السنوي للسكان 4.6 % للسنوات 2002-2010 مقابل 19.4 % و 6.7 % للرخص الحرفية والمهنية على التوالي خلال الفترة نفسها. وهذا يشير إلى السّعي إلى ترشيد عدد الرخص المهنية مع الأخذ في الاعتبار مدى التباين في كثافة السكان حسب المناطق المختلفة.

وفي ما يخصّ معيار معدّل النمو السنوي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، فقد بلغ معدّل النمو نحو 5.6 % على المستوى الإجمالي مقابل 5 % لنشاط خدمات الإصلاح (الأنشطة الحرفية) و 4 % لخدمات الأنشطة (الأنشطة المهنية) للسنوات 2002-2010. وهذا يشير أيضاً إلى ضرورة ترشيد الرخص التجارية الحرفية وزيادة عدد الرخص المهنية.

الأهميّة النسبية لرخص النشاط الحرفي والمهني

بلغ عدد الرخص الحرفية 145000 رخصة بنسبة 46.8 % من الإجمالي مقابل 2500 رخصة مهنية بنسبة 2.3 % من الإجمالي عام 2010، ما يشير أيضاً إلى ترشيد عدد الرخص الحرفية وزيادة عدد الرخص المهنية.

عدد الرخص الحرفية والمهنية التي ألغيت ولم تجدد

بلغ عدد الرخص الحرفية الملغاة التي لم تجدد 1563 رخصة حرفية وبنسبة 9.8 % من إجمالي عدد الرخص الحرفية عام 2006، بينما بلغ عدد الرخص الملغاة 446 رخصة مهنية وبنسبة 27.4 % من إجمالي الرخص المهنية عام 2006. وهنا لا بدّ من دراسة الوضع والمقدرة المالية، ومقدار العائد وتوزيعه، ومستوى الإيجارات، والتكنولوجيا المستخدمة، والقيمة المضافة وغيرها من المتغيّرات وصولاً إلى العدد المناسب المطلوب من كل من الرخص التجارية الحرفية والمهنية.

7/14 تنمية الأنشطة الهامشية وتطويرها (الحرفية والمهنية الصغيرة)

إن تحديد سياسات لتنمية الأنشطة الحرفية الصغيرة ودعمها وصياغتها، يتطلب وضع رؤية متعدّدة الجوانب، ومتكاملة الأهداف في إطار خطة زمنية لتفعيل كل من دور القطاع الخاص بصفة عامة، ودور الأنشطة الصغيرة بصفة خاصة. وفي ما يلي نقدّم بعض أهم السياسات المقترحة لتنمية الأنشطة والحرف الصغيرة ودعمها:

• الاستمرار في تنمية القطاع الخاص وتطويره. ومن أهم الأمور التي يجب السّعي إلى تقديمها في مجال سياسة تطوير الأنشطة الصغيرة، العمل المستمر لتعرّف التغيّرات والمستجدات المطلوبة في زيادة نمو هذه الأنشطة وتحديد أولوية النمو وصولاً إلى إقامة نوع من الأنشطة يتسم بالتنظيم والتناسب الأفقي والرأسي. وفي هذا الاتجاه لا بدّ من أن تقترن هذه السياسة بجهود تنسيقية بين مختلف الجهات وضرورة التركيز على أهداف نمووية واقعية وخبرات تطبيقية وليست نظرية في القطاع الخاص.

• إن ضيق حجم السوق المحلية يمثّل عقبة كبيرة أمام تطوّر الأنشطة الحرفية الصغيرة، ذلك أن إنشاء أنشطة بمستوى إنتاجي يقلّ عن نقطة التعادل يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي عدم القدرة على المنافسة سواء في السوق المحلية أو السوق الخارجية. لذلك يجب الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير في خفض التكاليف الثابتة، وذلك من خلال التشابك والتكامل مع الأنشطة الأخرى. وفي هذا الصّد فإنّه من المناسب التركيز على الأنشطة الصغيرة التي يملكها الوافدون وذلك لتمويلها من قبل المواطنين وصولاً إلى دمجها وتحويلها إلى مؤسسات إنتاجية تستخدم أساليب اقتصادات الحجم الكبير. ويمكن أيضاً الحدّ من العمالة الهامشية غير المهرة وصولاً إلى تصحيح جزئي للتركيب السكاني.

• إصدار تشريع خاص يقنّن أساليب وقواعد وإجراءات محددة لتنمية الأنشطة الصغيرة ودعمها ومساندتها بصفة عامة. على أن تكون هذه الأساليب والقواعد والإجراءات شاملة مجالات المساندة والدعم الملائمة جميعها، مع الاستفادة مما هو معمول به في بعض قوانين الدول الأخرى بهذا الصدد. كذلك من المرغوب فيه أن يحتوي القانون المقترح على تعريف عملي مرّن للأعمال الصغيرة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

• إنشاء إدارة متخصصة لرعاية الأنشطة الصغيرة ودعمها، والتنسيق بين جهود مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الخاصة كغرفة التجارة والصناعة، لمساندة الأنشطة الصغيرة ودعمها، على غرار عدد من الأجهزة الحكومية المتخصصة برعاية الأنشطة الصغيرة في الدول الأخرى وتشجيعها.

• إنشاء مراكز التدريب المتخصصة لتنمية الموارد البشرية اللازمة للأعمال الصغيرة، وذلك عن طريق قيام الجهات الحكومية المتخصصة بتقديم المشورة الفنية والمالية والإدارية اللازمة لمواجهة المشكلات العملية لمنشآت الأنشطة الصغيرة، وإعداد الكوادر البشرية الماهرة التي تحتاجها وتدريبها، وتقديم المنح الدراسية لتمويل تدريب العاملين في الأنشطة الصغيرة على اكتساب مهارات التقنية الحديثة في الدول المتقدّمة.

• تحسين حجم البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة الصغيرة ونوعيتها بصفة عامة، والصناعي منها بصفة خاصة وتسهيل الحصول على هذه المعلومات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء مركز متخصص لمعلومات الأنشطة الصغيرة في غرفة التجارة والصناعة.

• الاهتمام بالمسائل الإعلامية، المتمثّلة بالدعاية والإعلان للأنشطة الصغيرة غير الهامشية ومجالات استقطابها للعاملين، خاصة المواطنين منهم، وذلك عن طريق تقديم برامج إعلامية نوعية والارتقاء بمستواها بما يقنع الجمهور ويسهم في تحريك الوعي العام للانخراط في الأنشطة الحرة دون الاقتصار على الوظائف الحكومية.

• إعداد مسح ميداني بالعيّنة للأنشطة الصغيرة، خاصة الحرفية والمهنية في إمارة أبوظبي.

• إجراء تصنيف للأنشطة الصغيرة من حيث الهيكل أو المسمّيات وصولاً إلى سهولة المقارنات مع التصنيفات الإحصائية الأخرى، وذلك لأغراض الدراسات والبحوث الاقتصادية.

• الانتقال من أعمال هامشية تفتقر إلى مقوّمات التنمية المستدامة إلى أنشطة منظمة ومتطوّرة.

• مراجعة قانون الكفيل وتطويره وفقاً للقوانين السارية في الدول المتقدّمة وصولاً إلى التقليل من العمالة الهامشية، خاصة أن هذا النوع من العمالة يستحوذ على معظم قوى الطلب للخدمات في السوق المحلية، فضلاً عن انعكاساته السلبية على التركيبة السكانية في الإمارة.

الفصل 15:

قطاع التجارة الخارجية



1/15 ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآليات السوق في التجارة الخارجية

من أهم مظاهر الحياة العصرية والمستجدات الدولية التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية، وزيادة درجة انفتاحها على بعضها بعضاً، وارتفاع درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل في ما بينها، حيث يرتبط بهذه العملية التسارع الكبير في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في تحركات الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وزيادة المنافسة في السوق العالمية المترامية الأطراف، كذلك يتسم هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتزايد الاعتماد على المبادرات الخاصة، وعلى آليات السوق في النشاط الاقتصادي والمالي، بكل ما تنطوي عليه هذه الآليات من اشتداد حدة التنافس.

يدير هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة من المؤسسات والهيكل التنظيمية التي تسهر على مراقبة التزام الدول التحول إلى اقتصاد السوق، وفتح أسواقها، وتحريرها من القيود الحكومية. وتستمد قوة هذه المؤسسات من القوة الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة الكبرى. ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات ثلاثية شهيرة: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ويعني خروج إحدى الدول على "قواعد اللعبة" أنها في وضع صعب، خاصة إذا كانت دولة نامية صغيرة. لكن "الكبار" لا يقبلون اللعب فرادى، بل يتكثرون في تجمعات إقليمية تزيد قدراتهم على التأثير في "قواعد اللعب" بالوسائل التفاوضية والتنافسية الموحدة.

وهناك ظاهرة أخرى للنظام العالمي الجديد متمثلة في نمو الاتجاه نحو تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، تكفل توزيع السوق مع قدر من الحماية للمنشآت العاملة في نطاق الأسواق الخارجية، وتنمي القدرات التفاوضية لدول التجمع الإقليمي. ففي هذه الحالة لا تعني هذه التجمعات وجود سوق عالمية كبرى موحدة، بل إنها تعني تجزئة السوق العالمية إلى أسواق إقليمية كبيرة يرتبط كل منها بتجمع إقليمي معين، حيث تجزأت السوق الوطنية إلى مناطق النفوذ لشركات احتكارية كبرى في ظل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة.

ففي ظل هذا النظام الاقتصادي الجديد، هناك سلبيات تعرقل مصالح الدول النامية، والدول الصغرى بوجه عام، وذلك في حال فتح أسواقها وتحرير تجارتها، وخوض غمار المنافسة، دون استعداد مسبق لتنمية القدرات التفاوضية والتنافسية، والوصول بها إلى الحد الضروري. والخطر هنا هو خطر اللعب مع الكبار، إذا صح التعبير، بكل ما ينطوي عليه من عدم تكافؤ، أو حتى عدم تقارب في القوى. ويقصد بـ "الكبار" هنا الدول المتقدمة الكبرى، والشركات العملاقة متعددة الجنسيات، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع فيها كبرى الدول المتقدمة وكبرى الشركات متعددة الجنسيات بالنفوذ الأكبر.

ولقد أصبحت ظاهرة هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد حقيقة وملموسة في عالم اليوم، وبالتالي فإن هذه الظاهرة لم تعد فكرة مطروحة للنقاش حول مدى شرعيتها وعدالتها من عدمه وإنما أصبحت حقيقة لا مناص من تطبيقها. ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على التعامل معها وتعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية.

وهنا يتجلى السؤال المهم: هل تستطيع إمارة أبوظبي مواجهة غمار المنافسة، وتحديد حصولها على أسواق جديدة لصادراتها غير النفطية؟ والجواب هو أن إمارة أبوظبي تعدّ من الأقطار الأكثر تأهيلاً للتعامل مع ظاهرة النظام الاقتصادي الجديد ومواجهة تحدياته والاستجابة لمتطلباته، ويرجع ذلك إلى أنها تأخذ أساساً بسياسة الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق وتمتلك العديد من مرافق البنية الأساسية المتطورة، وتعتبر من أقل دول العالم من حيث الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، كما أنها تتمتع بالكثير من المزايا النسبية التنافسية في مجال الإنتاج والتصدير للعديد من السلع الصناعية، بالإضافة إلى بعض الخدمات الخاصة في مجالات البنوك والتأمين والسياحة وغيرها. وبالرغم من ذلك فإنه من الأهمية أن تعمل إمارة أبوظبي للتغلب على بعض الصعوبات التي تواجه الصادرات غير النفطية.

وتتعرض الصادرات غير النفطية لإمارة أبوظبي شأنها في ذلك شأن الصادرات الصناعية للدول النامية للعديد من القيود والعقبات التي تحول دون تسويقها إلى الدول الصناعية، حيث تقوم هذه الدول بفرض رسوم جمركية عالية على وارداتها من السلع المصنّعة ونصف المصنّعة، فضلاً عن القيود الكمية المتمثلة في نظام حصص الاستيراد والمعوقات الإدارية، ما يؤدي إلى إضعاف الموقف التنافسي لتلك السلع داخل أسواق هذه الدول. وتزداد هذه القيود والعقبات تصاعداً كلما زادت درجة تصنيع السلعة. ومن هنا يتطلب الأمر ضرورة تكثيف المفاوضات التجارية مع الدول الصناعية بهدف الدفاع عن حق دخول صادراتها إلى أسواق هذه الدول دون أي تمييز أو قيود خاصة، حيث تعدّ هذه الصادرات أساسية للإمارة في نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل والتخفيف من الاعتماد على النفط. ويظهر بأن إمارة أبوظبي تعتمد اعتماداً كبيراً في تجارتها الخارجية على تصدير النفط الخام، حيث شكّلت صادراتها النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، وكما تعكسه الإحصاءات الواردة في الفقرة المقبلة.

15/2 مبررات تدخل الحكومة في ظل النظام الاقتصادي الحر:

يتميّز السوق الحر بحدوث ندرة متعمّدة في بعض السلع ذات مرونة الطلب الضعيفة، ما يؤدي إلى ارتفاع السعر. في الوقت نفسه فإن المنافسة الشديدة بين المنتجين تؤدي إلى إفراط في الاستثمار والإنتاج بما يزيد على حاجة المستهلكين. كذلك فإنه من الناحية التطبيقية يتّسم هذا النظام بوجود تكّث، حيث إن مجموعة من الشركات الكبرى تنافس المشروعات الصغيرة من خلال تحكّمها في الأسعار. وبصورة عامة يتوقف الإنتاج تحت هذا النظام على دافع الربح فقط دون الاعتبارات الاجتماعية، حيث تتجه الاستثمارات الضخمة إلى الكماليات والسلع التي تستحوذ على اهتمام الشريحة ذات القدرة الشرائية العالية. وأخيراً تعاني كثير من الدول في ظل هذا النظام تقلّبات اقتصادية، وكما أثبت ذلك الاقتصادي (كينز).

وكما بيّنا سابقاً فإن نظام السوق الحر يقوم على عدد من العناصر والمبادئ مثل حرية الفرد في الاستهلاك وقوى العرض والطلب وحرية المنافسة والاحتكار وغيرها من المبادئ. وأن هذه العناصر والمبادئ المختلفة ينتج منها عدد من المظاهر الاقتصادية، وقد يكون لهذه المظاهر آثار سلبية على المستهلك والمجتمع. وقد تخلف مشكلات اقتصادية واجتماعية تكون نتائجها ضارة على المستهلكين من أفراد المجتمع، لذلك فإن توفير الحماية للمستهلك في ظل هذه الحرية أمر ضروري ومهم، فالحماية من الآثار السلبية والمشكلات والأزمات الاقتصادية واجب على الدولة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الضرورية التي تحقق الأمن والسلامة الاقتصادية للمجتمع والفرد.

في ظل الحرية الاقتصادية والسوق المفتوح تظهر العديد من المشكلات التي تجلبها حرية الفرد والمستهلك والمنافسة والاحتكار التي تسفر عن ضرورة تدخل الحكومة لحماية المستهلكين من آثارها الضارة. ومن أهم المشكلات على سبيل المثال ارتفاع الأسعار والاستهلاك غير الرشيد والغش والتقليد، فكيف يتم توفير الحماية؟ وما هي وسائل الحماية؟

من الضروري في البداية أن تتم حماية المستهلك من خلال توجيهه نحو ترشيد الاستهلاك والإنفاق وتغيير نمط استهلاكه، وذلك عن طريق وضع برامج توعية توجّه نحو المستهلكين، ولا سيّما محدودي الدخل من أجل تغيير نمط استهلاكهم وتشجيعهم على استهلاك السلع الضرورية والأساسية والتقليل من شراء السلع الكمالية، وبالتالي تشجيعهم على الادّخار. لذلك لا بدّ من تغيير سلوك المستهلك من خلال توزيع دخله بين أوجه الإنفاق المختلفة بحيث يشبع حاجته ويحقق التوازن، أي لا يكون أنفق أكثر من الضروري على سلعة أو سلع أخرى. إن النظريات الاقتصادية التي تفسّر سلوك المستهلك تفترض الرشد الاقتصادي عند المستهلك، وذلك يعني أن يكون لديه الوعي الكافي بالسوق، فيعرف كل البدائل المعروضة عليه في السوق وقدرته على تقويمها وتغيّرات الأسعار بحيث يستطيع تغيير مشترياته حسب هذه البدائل.

وهنا يجب التفريق بين عملية ضبط السوق والأسعار وتحديد الأسعار، فضبط السوق هو دور أساسي للدولة ويفرض تدخّلها في هذه العملية من خلال سنّ القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية وضبط المعاملات التجارية ومعالجة الظواهر والمشكلات الاقتصادية التي قد تظهر، ومنها ارتفاع الأسعار والتضخم. أما تحديد أسعار السلع فهي عملية لا تتدخّل فيها الدولة في نظام الاقتصاد الحر وهي خاضعة لاعتبارات وعناصر أخرى مثل الأسعار العالمية وتكاليف الشحن والتأمين والنقل وغيرها، بالإضافة إلى العرض والطلب داخل السوق، وهي مجتمعة تتحدّد على أساسها أسعار السلع وقد يكون دور الدولة هنا فقط لضبط الأسعار من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير لا يفرز تأثيرها مشكلات سلبية في الاقتصاد والمستهلك أو يؤدي إلى نشوء مشكلات اجتماعية، مثل تحديد هامش الأرباح لمحاربة جشع بعض التجار ومنع الاحتكار وهي إجراءات وتدابير من شأنها إعادة التوازن إلى السوق ومراعاة مصلحة التاجر والمستهلك في الوقت نفسه.

لذلك لا وجود في نظام الاقتصاد الحر للتوجيه الاقتصادي المركزي الذي يحدّد أسعار السلع، فلكل سلعة وخدمة سعر، فزيادة سعر سلعة معيّنة هو نتيجة الإقبال على هذه السلعة بالذات والعكس صحيح. فالمسألة إذاً خاضعة لقوانين العرض والطلب، ويكون العرض من قبل البائعين والطلب من جانب المستهلكين، وبالتالي يتحدد سعر السلع بتوازن القوتين، ولكن هل يحدث هذا التوازن دائماً من العملية؟ بالطبع لا.

ولا ننكر أن هذا التوازن قد يتحقق ولكن قد يحتاج إلى وقت طويل وخلال تلك الفترة قد تترتب الكثير من الآثار السلبية على المستهلكين مثل التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات قبل أن يتحقق التوازن، ما يستوجب اتخاذ إجراءات طارئة وعاجلة من قبل الحكومة.

15/3 هيكل الصادرات السلعية لاقتصاد إمارة أبوظبي

في إطار أهميّة التجارة الخارجية من صادرات وواردات، سعت الدول النامية والمتقدّمة إلى تكييف اقتصادها وصولاً إلى تعزيز صادراتها وتحقيق تنمية مستدامة. تؤدي الصادرات المنظورة وغير المنظورة إلى إضافة موارد اقتصادية، يمكن تعبئتها لتنمية طاقات إنتاجية محلية جديدة، وتوفير فرص عمل متجدّدة أمام المواطنين. كذلك تتركز التنمية ذاتها وتتراكم من خلال الاعتماد على قطاع تصديري يستخدم كآلة للنمو، تنطلق من خلاله بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن ناحية أخرى فإن الواردات تحمل معها أهم عناصر التنمية المستدامة ومستلزماتها، مثل التقنيات الحديثة المتطورة، وبرامج المعرفة والإدارة المتقدّمة، والخدمات غير المتوافرة محلياً، ما يعدّ من المكوّنات اللازمة لبرامج التنمية الشاملة. ولا بدّ من الإشارة في هذا المجال، إلى أن هذه الدراسة لا تتضمّن الصادرات والواردات الخدمية، لعدم توافر البيانات عنها. كذلك فإن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تنحصر في التجارة الخارجية عبر منافذ أبوظبي.

ويعدّ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بأبعاده كافة أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة في العالم في الوقت الحالي. فانفتاح اقتصاد أي دولة على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات سينقلها إلى مرحلة قائمة على التحرر الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة النسبية للاقتصاد.

ويشهد العالم تغيّرات شاملة تقوم على العولمة ومنها حرية التبادل التجاري. وتعدّ التجارة الخارجية أهم المقاييس الرئيسة لمعرفة درجة انفتاح الدولة نحو العالم الخارجي، حيث تلعب دوراً مهماً في دفع عملية النمو الاقتصادي والتأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ففي نطاق مدى الاعتماد على السوق العالمية ودرجة التعرّض للتقلّبات الخارجية، من المناسب استنباط بعض المؤشرات التجارية المتمثلة في مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على صادرات النفط. وتتطلّب ظاهرة الاعتماد الكبير على تصدير النفط الخام بعض الإجراءات التي يجب القيام بها في مجالات تنويع القاعدة الإنتاجية.

تشير الأرقام الواردة في هذا المجال إلى ارتفاع قيم الصادرات الإجمالية لإمارة أبوظبي، وذلك من 22.7 مليار درهم عام 1975 إلى 300.7 مليار درهم عام 2010 بمعدّل سنوي 7.8 % خلال السنوات المذكورة. وبالمقابل فقد ارتفع حجم قيود الواردات السلعية من 3.5 مليار درهم عام 1975 إلى 86.6 مليار درهم عام 2010 وبمعدل سنوي 9.6 % للفترة المذكورة. وفي ضوء التباين في مقادير قيم الصادرات والواردات الذي يتضمّن زيادة الصادرات على قيم الواردات، فقد تحقق فائض تجاري سلعي بقيمة 18.9 مليار درهم عام 1975 ثم ارتفع إلى 214.1 مليار درهم عام 2010.

ويتّضح من الاتجاه المتزايد لحجم قيم الصادرات السلعية في إمارة أبوظبي وجود عامل الطلب المتزايد على النفط الخام الذي أدّى بدوره إلى زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى متانة القطاع النفطي في إطار الهيكل التصديري المتمثّل في الجوانب الإيجابية الخاصة بالميزة النسبية. ويلاحظ أيضاً أن السوق النفطية العالمية تتسم بالتذبذب الحادث في أسعار النفط لتباين العرض والطلب على النفط. حيث إن هذه الحالة تؤثر سلباً في الخطط الاقتصادية الرامية إلى تسريع القيمة الاقتصادية في الأقطار المصدّرة للنفط.

وتشير البيانات الخاصة بهيكل الصادرات السلعية في إمارة أبوظبي للسنوات 2002 و 2005 و 2010 الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن هناك تزايداً مستمراً في قيمة الصادرات نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع أسعاره، ويعني ذلك أن هناك اتجاهاً ثابتاً لزيادة حجم الصادرات النفطية.

جدول (15/1):

تطوّر قيم الصادرات السلعية في إمارة أبوظبي
(مليار درهم)

البيان	2002	2005	2010
النفط الخام والغاز الطبيعي	58.8	144.0	208.1
تسييل الغاز	11.4	20.2	25.0
منتجات نفطية	10.8	20.2	45.1
صادرات سلعية غير نفطية	1.0	3.7	11.6
إعادة التصدير	1.3	7.7	10.9
إجمالي قيمة الصادرات السلعية	83.3	191.1	300.7

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

4/15 تطوّر هيكل الواردات السلعية

لا تزال الواردات السلعية تلعب دوراً حيويّاً في اقتصاد الإمارة، حيث شكّلت الجانب الثاني من الميزان التجاري. وكان لزيادة الطلب وارتفاع مستوى المعيشة والاتجاه نحو التنمية المستمرة، أن شكّلت الواردات عنصراً مهماً في اقتصاد الإمارة لما لهذه الواردات من أهميّة في تلبية احتياجات السكان للسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى توفير السلع الإنتاجية التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية للتنمية.

وفي ما يخصّ قيمة الواردات، فقد ارتفع الإجمالي من 3.8 مليار درهم عام 1975 إلى 86.6 مليار درهم عام 2010. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات خلال السنوات المذكورة إلى أسباب عدّة من أهمّها، النمو الاقتصادي والانتعاش في الأنشطة النفطية وغير النفطية، وارتفاع الطلب المحلي، وتحسّن بيئة الاستثمار، واستقرار الأوضاع الاقتصادية. وقد تمّ تصنيف الواردات حسب الغرض من استخدامها إلى ثلاث فئات، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (2):

جدول (15/2):

تطور قيم الواردات السلعية في إمارة أبوظبي

(مليار درهم/ بالأسعار الجارية)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2010
السلع الاستهلاكية	8.3	10.1	12.3	13.0	29.8	41.9	56.2
السلع الوسيطة	3.0	3.6	4.8	5.5	6.2	8.0	12.0
السلع الرأسمالية	11.2	13.3	16.0	16.7	9.7	13.4	18.4
إجمالي قيمة الواردات السلعية	22.5	27.0	33.1	35.2	45.7	63.3	86.6

المصدر: دائرة المالية - إدارة الجمارك؛ مركز الإحصاء - أبوظبي.

15/ 5 مؤشرات درجة اعتماد الاقتصاد المحلي على الاستيراد

1. الميل المتوسط للاستيراد

يمكن قياس درجة اعتماد الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية باستخدام مفهوم الميل المتوسط للاستيراد الذي يعبر عن نسبة الواردات للدخل المحلي، حيث يقيس أهمية السلع المستوردة على أنواعها في الاقتصاد المحلي. وهذه النسبة تزداد بزيادة درجة التخصص، حيث إن زيادة تخصص الاقتصاد في إنتاج سلع وخدمات محدودة تؤدي عادة إلى زيادة حجم الواردات. كذلك يمكن أن تزداد هذه النسبة بزيادة النشاط الاقتصادي والدخل، أو بزيادة الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع. ولقد بلغ الميل المتوسط للواردات 9 % عام 2005 ثم ارتفعت النسبة إلى 14 % عام 2010.

ويمكن قياس درجة استجابة الواردات للزيادة في الدخل باستخدام مفهوم مرونة الطلب الدخلية على الواردات، حيث تقيس نسبة النمو في الواردات التي تحدث نتيجة للنمو في الناتج المحلي بالإمارة. وتكون هذه المرونة ضعيفة في الأقطار التي تشكل المواد الخام والمنتجات الأساسية نسبة كبيرة من وارداتها، بينما تزداد هذه المرونة بالنسبة إلى الأقطار التي تستورد الكثير من السلع الاستهلاكية والكمالية.

وتقدر مرونة الطلب الدخلية على الواردات أو مدى استجابة النمو في الواردات للنمو في الدخل القومي في إمارة أبوظبي بمقدار 0.3 عام 2007. ويعني ذلك أن زيادة درهم واحد من الناتج خلال 2007 تؤدي إلى زيادة 0.3 درهم من إجمالي واردات الإمارة للعام المذكور. وتشير البيانات الخاصة بمؤشرات التجارة إلى مرونة ضعيفة، حيث إنها أقل من (1) باعتبار أن استجابة الطلب على الاستيراد نتيجة إلى التغير في الناتج ضعيفة.

إضافة إلى ما ذكرناه من خلل في هيكل الصادرات، يلاحظ أيضاً أن التقلبات في الميزان

التجاري ترتبط بالتقلبات في قيم الصادرات أكثر من ارتباطها بالتقلبات في قيم الواردات، وذلك لما تمثله الصادرات من أهمية نسبية في إجمالي. ويعكس تقلب الفائض في الميزان التجاري التذبذب في أسواق النفط العالمية بشكل أساسي لما يمثله النفط من ثقل في إجمالي الصادرات. ويشير هذا التذبذب في قيم الصادرات إلى انفتاح إمارة أبوظبي الكبير على العالم الخارجي واعتماد الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية المتمثلة أساساً في الصادرات من النفط. ويتجسد هذا الانفتاح في ارتفاع القيمة النسبية لمؤشر الانكشاف الاقتصادي، الذي يقاس بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، حيث بلغت القيمة النسبية للمؤشر 62 % لعام 2010.

2. الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي

تشير بيانات التجارة الدولية السلعية لإمارة أبوظبي وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاهات انفتاح الإمارة على العالم الخارجي، خاصة أن الميزان الإجمالي هو من الدعائم الرئيسة للمركز المالي لإمارة أبوظبي الذي يتميز بوجود فائض بشكل دائم ومستمر.

حقق الميزان التجاري لإمارة أبوظبي فائضاً خلال فترة السنوات 1975-2010، نتيجة لارتفاع قيمة صادراتها عن استيراداتها، حيث بلغت قيمة الفائض نحو 18.9 مليار درهم عام 1975، ارتفعت إلى نحو 214.1 مليار درهم عام 2010، ويسهم الفائض التجاري في تعزيز وضع ميزان المدفوعات واستقراره وتمويل العجز في ميزان الخدمات، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول (3/15):

هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد إمارة أبوظبي
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان	1975	1980	1985	1990	2000	2010
الواردات السلعية الإجمالية	3795.0	10471.3	5596.3	8747.0	20629.7	86574
الصادرات السلعية الإجمالية	22681.0	56180.0	30652.1	41069.5	95300.0	300702
إجمالي قيمة التجارة الخارجية (2+1)	26476.0	66651.3	36248.4	49816.5	115929.7	300702
الفائض التجاري السلعي	18886	45709	25056	32323	74670	214128
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	51760	19280	13309	10557	27982	177467
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	35661	93743	67487	114093	187836	620316
درجة الانكشاف الاقتصادي* (%)	74.2	71.1	53.7	43.7	61.7	62.4
نسبة الواردات / الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.6	11.2	8.3	7.7	11.0	14.0
نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي (%)	63.6	59.9	45.4	36.0	50.7	48.4

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي..

* إجمالي التجارة الخارجية (التصدير + الاستيراد) مقسوماً على الناتج = الانكشاف الاقتصادي.

ويوضح الجدول رقم (3) العديد من المؤشرات المهمة، حيث توضح صادرات النفط الاختلالات البنيوية في اقتصاد إمارة أبوظبي. ويبدو من مؤشر الصفة الربعية للنفط حدوث مشكلات هيكلية جوهريّة في الأنشطة الأخرى غير النفطية لكون معظمها أنشطة طفيلية تحقّ بجفاف ينابيع المصادر النفطية المتمثلة بعوائد الصادرات النفطية. وعليه لو انتزعنا عوائد الصادرات النفطية من إجمالي صادرات إمارة أبوظبي، لظهر لنا مدى ضخامة العجز في الميزان التجاري خلال السنوات المذكورة.

إضافة إلى ما ذكرناه من اختلالات في هيكل الصادرات، يلاحظ أيضاً أن التقلّبات في الميزان التجاري ترتبط بالتقلّبات في قيم الصادرات أكثر من ارتباطها بالتقلّبات في قيم الواردات، وذلك لما تمثّله الصادرات من أهميّة نسبية في الإجمالي. ويعكس تقلّب الفائض في الميزان التجاري التقلّبات في أسواق النفط العالمية بشكل أساسي لما يمثّله النفط من ثقل في إجمالي الصادرات. ويشير هذا التذبذب في قيم الصادرات إلى انكشاف إمارة أبوظبي الكبير على العالم الخارجي واعتماد الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية المتمثلة أساساً في الصادرات من النفط. ويتجسّد هذا الانفتاح في ارتفاع القيمة النسبية لمؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يقاس نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ليتراوح ما بين 74.2 % عام 1975 كحدّ أعلى و 43.7 % عام 1990 كحدّ أدنى، علماً بأن عام 2010 اتسم أيضاً بانفتاح اقتصادي، حيث بلغ المؤشر 62.4 % للعام المذكور (2010).

ويعكس هذا المؤشر (مؤشر الانكشاف الاقتصادي) مدى أهميّة التجارة الخارجية بشقيها التصدير والاستيراد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، بمعنى أنه يقيس درجة اعتماد مستوى النشاط الاقتصادي وفعالياته داخلياً على الأحوال السائدة في الأسواق الخارجية متمثلة في أسواق صادرات الإمارة من جهة، والأسواق التي تستورد منها احتياجاتها التنموية والاستهلاكية من جهة أخرى.

وبقدر ما يكون هذا المؤشر عالياً بقدر ما يصبح الاقتصاد محل الدراسة عرضة لانعكاسات تقلّبات التجارة الخارجية، وبالتالي يكون اقتصادها مرهوناً بمتغيّرات التجارة الخارجية ومدى الارتباط الوثيق والتبعية المتزايدة لاقتصاد الإمارة بآلية الاقتصادات العالمية.

كما أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي يعطي صورة أكثر وضوحاً لمدى درجة ضعف الترابط الداخلي لقطاعات الناتج المحلي الإجمالي، ما يقتضي ضرورة تعزيز القاعدة الاقتصادية وتوسيع وزيادة الترابط والتشابك القطاعي بدلاً لارتباطه بالخارج والتقليل من الاعتماد على مصدر أحادي الإنتاج، خاصة أن نسبة قيمة صادرات النفط الخام والغاز من إجمالي قيم الصادرات عالية جداً. كما أن نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي قد تراوحت ما بين 36.0 % عام 1990 كحدّ أدنى و 63.6 % عام 1975 كحدّ أقصى، الأمر الذي يستدعي العمل على ضرورة تعزيز الاقتصاد الإماراتي في ظل الظروف والمستجدات الراهنة من خلال تنويع مصادر الدخل والعمل على تعزيز المنافسة في الأسواق الخارجية خاصة بالنسبة إلى السلع المماثلة.

3. تنويع القاعدة الاقتصادية لتصحيح الانكشاف الاقتصادي

في ضوء ثقل صادرات النفط وما يمثّله من أهميّة نسبية كبيرة في الميزان التجاري، وفي الناتج المحلي الإجمالي، يعطي اقتصاد الإمارة تبعية لأي مؤثرات خارجية عالمية مرتبطة بأسعار النفط وكمياته، ما يستلزم رفع الناتج المحلي الإجمالي وزيادته عن طريق إدخال سلع أخرى سواء أكانت للتصدير أم للاستهلاك في السوق المحلية وصولاً إلى الحدّ من الواردات. وبالتالي من تبعيته محققاً نمواً اقتصادياً متوازناً، ويحدّ من انكشاف الإمارة على العالم الخارجي. ففي ظل تنمية صادرات إمارة أبوظبي غير النفطية، وتوسيع قاعدة الطلب وتنويع الصادرات، يمكن تصحيح اختلال الهيكل التجاري. كذلك لا بدّ من السعي نحو زيادة أطر التكامل والاندماج بين أقطار مجلس التعاون الخليجي وصولاً إلى وضع تنافسي قوي يؤهلها للتوسّع في زيادة طاقتها الإنتاجية، وبالتالي تخفيض كلفتها الإنتاجية من خلال استفادتها من اقتصادات الإنتاج الكبيرة. وكذلك يقتضي إزالة المعوّقات التي تحدّد التصدير المتمثلة في شحّ المعلومات عن فرض التصدير وعن آليات الأسواق العالمية وأوراق المستهلكين في الخارج.

مما سبق يتّضح أن الوضع الاقتصادي السليم لهيكل الناتج المحلي الإجمالي هو ألا تنفرد قطاعات الإنتاج السلعي أو الخدمي بنسبة كبيرة من الناتج. والتحدّي الحقيقي لمدى موازنة التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي في البلاد يكمن في زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى بصورة تدريجية دون حدوث خلل في الاقتصاد الوطني أو انخفاض متوسط دخل الفرد. ويجب أن تكون مشروعات الإنتاج المباشر مستقبلاً في قطاع الإنتاج السلعي وقطاع الإنتاج الخدمي الخاص والعام ذات إنتاج اقتصادي دون حاجتها إلى دعم من الحكومة على حساب صادرات النفط، بل لا بدّ من أن تكون هذه المشروعات في مجملها قادرة على تحمّل عبء إنعاش تنموي من أجل تصحيح الانكشاف الاقتصادي من جهة وتمويل عجز نشاطات الإنتاج غير المباشر من مرافق ومنافع وتسهيلات عامة من جهة أخرى.

4. الميزان التجاري والتنوّع الاقتصادي

تشير بيانات التجارة الخارجية السلعية لإمارة أبوظبي وأهميّتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاهات انفتاح الإمارة على العالم الخارجي، خاصة أن الميزان التجاري هو من المؤشرات الرئيسة للمركز المالي لإمارة أبوظبي الذي يميّز بوجود فائض بشكل دائم ومستمر. حقق الميزان التجاري لإمارة أبوظبي فائضاً خلال السنوات (1975-2010)، نتيجة لارتفاع قيمة صادراتها عن استيراداتها، حيث بلغت قيمة الفائض نحو 18.9 مليار درهم عام 1975، ارتفعت إلى نحو 214.1 مليار درهم عام 2010، ويسهم الفائض التجاري في تعزيز وضع ميزان المدفوعات واستقراره وتمويل العجز في ميزان الخدمات.

ويوضّح الجدول التالي العديد من المؤشرات المهمّة، حيث إن صادرات النفط ذات أهميّة في اقتصاد إمارة أبوظبي. ويبدو من مؤشر الأهميّة النسبية لصادرات النفط الخام وجود

ضعف هيكلي في الأنشطة الأخرى غير النفطية. وعليه لو انتزعنا عوائد الصادرات النفطية من إجمالي صادرات إمارة أبوظبي، لظهر لنا مدى انخفاض الفائض في الميزان التجاري خلال السنوات المذكورة، حيث كان الميزان التجاري في الأصل يحقق فائضاً كبيراً. وفي حال إسقاط عوائد الصادرات النفطية، يصبح اقتصاد الإمارة لا يحقق فائضاً تجارياً كبيراً.

جدول (4/15):

هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد إمارة أبوظبي*

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان	1975	1980	1985	1990	2000	2010
الواردات السلعية الإجمالية	3795.0	10471.3	5596.3	8747.0	20629.7	86574
الصادرات السلعية الإجمالية	22681.0	56180.0	30652.1	41069.5	95300.0	300708
إجمالي قيمة التجارة الخارجية (2+1)	26476.0	66651.3	36248.4	49816.5	115929.7	387282
الفائض التجاري السلعي	18886	45709	25056	32323	74670	214134
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	51760	19280	13709	10557	27982	177467
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	35661	93743	67487	114093	187836	620316
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	74.2	71.1	53.7	43.7	61.7	62.4
نسبة الواردات / الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.6	11.2	8.3	7.7	11.0	14.0
نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي (%)	63.6	59.9	45.4	36.0	50.7	48.4

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

* استكمالاً لتوضيح بعض المتغيّرات المتضمنة في الجدول رقم (3)، استوجب إدراج الجدول المذكور نفسه للمرة الثانية في هذا المقام.

6/15 التخطيط الاستراتيجي في دعم التجارة الخارجية

1/6/15 القيود والتهديدات في مواجهة التخطيط الاستراتيجي للتجارة الخارجية

في إطار سير عمليات التخطيط الاستراتيجي، تبرز إلى العيان بعض القيود والتهديدات في مواجهة تحقيق الهدف الاستراتيجي المنشود (دعم التجارة الخارجية وتنميتها)، ما يستدعي تعرّف هذه القيود للتعامل معها من خلال تفعيل آليات مناسبة. ويجب الاعتراف بأن هناك تهديدات في مواجهة التجارة الخارجية، التي لا يمكن التخلّص منها في المديين القصير أو المتوسط، حيث إن آفاق المستقبل تتطلب التحري عن هذه القيود وتذليلها. ومن أبرز هذه القيود والتهديدات في مواجهة التجارة الخارجية ما يلي:

شهدت السنوات الماضية تراجع دور منظمة أوبك كقوة تسعيرية وانحسار جانب من الطلب على النفط، ما أدّى إلى تذبذب العائدات النفطية. وعليه فإن استطلاع أفق مستقبل التخطيط الاستراتيجي يقتضي بالضرورة استطلاع المتغيّر النفطي في المستقبل. وقد تشهد السنوات المقبلة موقفاً محرجاً من حيث الضغوط التي تمارسها البلدان المستهلكة للطاقة لتحديد معدّلات الإنتاج والتصدير السنوية، وبالتالي معدّلات استنزاف الاحتياطات النفطية.

في ضوء ثقل صادرات النفط وما يمثّله من أهميّة نسبية كبيرة في الميزان التجاري وفي الناتج المحلي الإجمالي، يعطي اقتصاد الإمارة تبعية لأي مؤثرات خارجية عالمية مرتبطة بأسعار النفط وكمياته، ويعني ذلك أن اقتصاد إمارة أبوظبي لا يزال يعتمد على مصدر واحد وهو النفط، ما يستدعي العمل على إيجاد مصادر دخل أخرى.

هناك تحدّيات وتحولات رئيسة بدأت تتضح معالمها مع بداية حقبة التسعينيات، فرغم ازدياد ظاهرة التدويل خلال الثمانينيات، من حيث تنامي نشاط الشركات متعدّدة الجنسيات، واندماج أسواق المال الدولية، فإنه قد ظهر اتجاه واضح نحو ظاهرة التكتّلات الإقليمية، التي تبدو كأسواق داخلية كبيرة تسعى إلى حماية صناعاتها وخدماتها من المنافسة الأجنبية، ما يستدعي إلقاء نظرة خاصة على برامج التخطيط في الأقطار العربية حتى يمكن وضع مقاييس ومعايير للتعامل مع هذه المتغيّرات الجديدة ربما من خلال تخطيط إقليمي أو تكاملي أكثر من قطري.

لقد ساهمت عالمية الأزمة الاقتصادية وتوسّعها في المجتمعات النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص، إلى حدّ كبير في طرح إشكالية الدولة في البناء الاقتصادي. وتلعب اليوم قوى اقتصادية ومالية عالمية كثيرة دوراً أساسياً في تدعيم الاتجاه لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد اكتسح هذا الاتجاه الأقطار العربية، وأصبح عنصراً فعالاً في محاولة لبناء هيكلية جديدة للعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. ومع هذه التحولات في دور الدولة في التغيّرات العالمية، يصبح من الضروري محاولة تقويم عملية التخطيط في ضوء انكماش سلطة الدولة في النشاط الاقتصادي خلال السنوات المقبلة.

أكدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية عنصر الجودة كشرط لانسياب الصادرات في الأسواق العالمية. في الوقت نفسه ينصّ مبدأ التخطيط الاستراتيجي على زيادة الميزة النسبية

لصادراتنا في الأسواق الخارجية. وبالرغم من أن مؤسساتنا الوطنية قطعت شوطاً كبيراً في توفير معايير الجودة العالمية، فإنه لا تزال هناك منافسة خارجية لصادراتنا.

إن التزام شروط منظمة التجارة العالمية، سيضطر الدولة إلى مراجعة بعض القوانين واللوائح المحلية وتعديلها، كما سيقبّد من حرية الدولة في رسم سياستها التجارية. وهذا قد يعدّ أحد الأعباء والتكاليف الناجمة عن تطبيق أحكام المنظمة.

إن ارتفاع القيمة النسبية لمؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يقاس بنسبة إجمالي قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي له انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، حيث تقلّبات التجارة الخارجية تؤدي إلى تذبذب معدّلات النمو الاقتصادي أو تراجعها نتيجة لظاهرة تبعية المتغيّرات الاقتصادية لمتغيّرات التجارة الخارجية، ونظراً إلى تشعّب الانعكاسات السلبية لهذا المؤشر على الاقتصاد الوطني وضخامتها فقد تركّز اهتمامنا في هذا التقرير على إزالة هذا التحدي من خلال بعض البدائل والمعايير المناسبة لاختيار هذا الهدف، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى في إطار تحويل تلك المعايير إلى أولويات محدّدة.

2/6/15 محاور دعم قطاع التجارة الخارجية

1. تشجيع الصناعات التصديرية

إن السياسات الخاصة بدعم الصادرات الصناعية وتشجيعها في الإمارة تلعب دوراً مهماً في تنمية هذه الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، ما يؤدّي إلى توسيع الأسواق الخارجية لهذه الصادرات واكتشاف أسواق جديدة وزيادة معدّلات الاستثمار في القطاع الصناعي، ومن هنا فقد أصبح من الأهميّة لمواجهة ظاهرة المستجدات الاقتصادية العمل على وضع السياسات الملائمة لدعم الصادرات الصناعية غير النفطية وتشجيعها، وذلك من خلال تطبيق العديد من الاتجاهات التي يتمثّل أهمّها في ما يلي:

أ ضرورة الاهتمام بالصناعات التصديرية التي تتميّز الإمارة في إنتاجها بميزة نسبية تجعلها قادرة على منافسة المنتجات الصناعية المماثلة في الداخل والخارج التي تتوافر مقوّمات نجاحها في الإمارة كالمواد الأولية والطاقة ورأس المال والخبرة الفنية.

ب أن تستهدف السياسات الصناعية في الإمارة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة بالشكل الذي يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة بما يكفل زيادة القدرة التنافسية المنتجة في الأسواق الدولية.

ت التنسيق بين سياسات التصدير والاستيراد على مستوى الإمارة بالشكل الذي يؤدّي إلى زيادة فاعليّة هذه السياسة وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها في مجال تنمية الصادرات.

ث الاهتمام ببحوث التسويق على مستوى المؤسسات الصناعية الكبيرة في الإمارة ودول مجلس التعاون، بالإضافة إلى ضرورة العمل على إنشاء أجهزة مستقلة لتنمية الصادرات والهيئات الحكومية المعنية بهدف تطوير السياسات التسويقية. كما أنه من الضروري التنسيق بين أجهزة تنمية الصادرات على المستوى الإقليمي.

2. تحقيق التعاون والتنسيق لمكافحة سياسة الإغراق الخارجي:

يتمثل الإغراق في قيام الشركات والمؤسسات الإنتاجية الخارجية في تصدير السلع بأسعار بيعها بالجملة في الأسواق المحلية في بلد المنشأ أو تصديرها بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج. ولا شك في أن الإغراق يؤدي إلى انعكاسات سلبية وضارة على الإنتاج المحلي. فالقوائد أو الوفورات العاجلة التي يحصل عليها المستهلك المحلي في الإمارة نتيجة لانخفاض أسعار السلع محل الإغراق ستكون لفترة قصيرة وسيضطر المستهلك المحلي بعدها إلى أن يدفع أضعاف أسعار هذه السلع مستقبلاً، وذلك لأن الإغراق يمكن أن يخرج المؤسسات الوطنية المنتجة للسلع المماثلة للسلع محل الإغراق من السوق المحلية ويحقق بالتالي للمنتج الخارجي الذي يمارس الإغراق مركزاً احتكاريّاً يمكنه من رفع الأسعار مستقبلاً، ومن هنا فإن سياسة الإغراق تلحق ضرراً بالغاً بالمؤسسات الإنتاجية القائمة في الإمارة التي تنتج سلعاً مماثلة أو بديلة للسلع محل الإغراق. كما أن الإغراق يعرقل قيام مؤسسات وطنية جديدة لإنتاج سلع مماثلة أو بديلة للسلع المستوردة بكل ما يعنيه ذلك من آثار سلبية على عملية تشغيل القوى العاملة الوطنية والنتاج المحلي الإجمالي في الإمارة.

3. تشجيع عملية الاندماج بين الكيانات والمؤسسات الاقتصادية المماثلة:

إن توجّهات النظام الاقتصادي العالمي تفرض على الأقطار ضرورة العمل نحو دعم عملية الاندماج وتشجيعها بين الكيانات والمؤسسات الاقتصادية المتماثلة العاملة في شتى المجالات المصرفية والصناعية والتجارية وغيرها سواء على المستوى المحلي في كل إمارة أو على المستوى الإقليمي لدول المجلس، مع العمل على تسهيل الإجراءات اللازمة كافة لقيام عملية الاندماج بالشكل الذي يسهم في قيام كيانات اقتصادية قوية بما يعزّز دور المنشآت الوطنية على المستويين المحلي والدولي ويزيد من قدرتها على المنافسة. من هنا فإن الاندماج للكيانات الاقتصادية في الإمارة يعدّ ضرورة يحتمها الواقع الحالي في ظل العولمة الاقتصادية في الإمارة، كما يعدّ ضرورة يحتمها الواقع الحالي في ظل العولمة الاقتصادية والركود الاقتصادي العالمي. كما يؤدّي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات وانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة معدّلات الأداء والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وزيادة القدرة على المنافسة، حيث أصبح لا مكان للكيانات الصغيرة في ظل النظام الاقتصادي الجديد.

4. تدعيم المزايا النسبية التي يتمتّع بها القطاع الخاص:

هناك العديد من المميزات النسبية التي يتمتّع بها القطاع الخاص في الإمارة والتي تؤهّله للقيام بدور مستقبلي أكثر فعالية لمواجهة الظروف والمتغيّرات الاقتصادية. ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على تدعيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في الإمارة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستمرار في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لتعميق دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

5. الاهتمام بعنصري السعر والجودة في الإنتاج:

إن الاهتمام بعنصري السعر والجودة في الإنتاج يعدّ من أهم العوامل التي تسهم في تنمية صادرات السلع غير النفطية في الأسواق الدولية. ومن هنا كان اهتمام دول العالم المختلفة بجودة الإنتاج ونظم المقاييس والمواصفات الدولية. وهناك العديد من الأمور التي ينبغي للمؤسسات الإنتاجية في الإمارة اتباعها للمساهمة في تحقيق جودة المنتج ومنها: الاهتمام بعنصر التدريب العملي للقوى العاملة لاستيعاب مسايرة التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج.

الاهتمام بأساليب الفحص واختبار وسائل ضبط الجودة والتأكد من كفاءة المختبرات وتطويرها.

الاهتمام بعمليات التعبئة وتغليف السلع طبقاً للمواصفات المتفق عليها في الأسواق الدولية وتطبيق نظم معلومات الجودة التي تضيفي عنصر الثقة على السلع المصدّرة من الأسواق الدولية.

الاهتمام بكفاءة الإدارة القادرة على تطوير الطاقة الإنتاجية بالمواصفات المطلوبة.

زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات الخليجية والصناعية المتماثلة لتدعيم قدرات الصادرات الصناعية على المنافسة في الأسواق الدولية.

6. الاهتمام ببحث نظام التجارة الإلكترونية ودراسته

ثمّة ضرورة لدراسة نظام التجارة الإلكترونية وتطبيقه، وذلك بالنظر إلى تنامي حجم التجارة الإلكترونية في الوقت الراهن، حيث تدار التجارة باستخدام التقنيات التي وفّرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت عبر التبادل الإلكتروني بين المتعاملين متجاوزة في ذلك عنصري الزمان والمكان باستخدام قواعد جديدة لعمليات البيع والتسجيل والتخزين والتسليم وغير ذلك.

7. إنشاء مؤسسة أو هيئة مستقلة لدعم الصادرات الصناعية

في إطار تنمية الصادرات غير النفطية، يقتضي وجود مؤسسة مستقلة متخصصة في دعم الصادرات الصناعية، وذلك على غرار تجربة المملكة العربية السعودية، حيث تقرّر إنشاء هيئة حكومية مستقلة تُعنى بتنمية الصادرات غير النفطية وتسمّى هيئة تنمية الصادرات السعودية، وذلك بتاريخ 5/3/2007. وبالرغم من وجود بعض المؤسسات والبنوك التي تدعم صادرات الإمارة بطريقة غير مباشرة، فإن ذلك لا يكفي في ظل المتغيّرات العالمية الجديدة وما يتطلبه من قدرة كبيرة على المنافسة.

8. التقدّم التكنولوجي وفنون الإنتاج

يعدّ عامل إتقان التكنولوجيا وبراعة وعامل زرع التكنولوجيا وتطويعها محدّدين رئيسيين لقدرة بلد ما على المنافسة في السوق الدولية. ويؤدّي التقدّم التكنولوجي وإدخال مفهوم التنمية التقني المتضمّن إدخال منتجات وعمليات إنتاج جديدة ومحسّنة، إلى رفع القدرة الإنتاجية وتعزيز قدرتها التنافسية، ومن ثم إلى استدامة النمو الاقتصادي، حيث إن العجز في الميزان التجاري يكون ناجماً عن تراجع إيرادات الصادرات مع نمو سريع للواردات.

وتأتي أهميّة التقدّم التكنولوجي مرافقة لزيادة كمّيّة السلع ونوعيّتها بفضل التحسّن المطرد لفنون الإنتاج من خلال الإنفاق على الأبحاث والتطوير والاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية القادرة على الابتكار وإفراز تكنولوجيا محلية بالبحث عن مجالات جديدة من التخصّص لضمان استمرار النمو السريع، خاصة أن التخصّص الدقيق يرفع القدرة التنافسية ويعمل كمحفّز للاختراعات والتكنولوجيا والنمو.

وخلاصة هذا الموضوع تتركّز في ضرورة بناء قدرة تنافسية باعتبارها مطلباً حيوياً لإمارة أبوظبي في ظل مبادئ التحرير التجاري والتحدّيات المستقبلية، الأمر الذي يجب الاستمرار في وضع السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تعضيد الصادر من السلع غير النفطية وتنميته وصولاً إلى اقتصاد متوازن يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يعكس أهداف المجتمع وغاياته وتطلّعاته التنموية. وأخيراً يجب تأكيد أنه لا وجود لصادرات دون إنتاج محلي قادر على المنافسة في الأسواق.

3/6/15 الآليات المناسبة لتفعيل تنمية التجارة الخارجية على محاور داخلية وخارجية

لقد تمّ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بعد دراسات متأنّية استهدفت ضمان تحقيق أكبر قدر من المكاسب والمزايا للاقتصاد الوطني، وللصمود في سوق عالمية متنافسة تتوالى فيها المستجدات والتحدّيات الاقتصادية بشكل متلاحق. لذلك فقد أصبح الهدف ما بعد الانضمام إلى المنظمة، تعبئة جميع الإمكانيات والطاقت المتاحة للاستفادة من المكتسبات التي توفرها شروط الاتفاقية، وتجنّب الأعباء والتكاليف، كلما أمكن ذلك، والاستفادة من المهلة المفتوحة للتدرّج في التطبيق. ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ من اتخاذ الإجراءات المناسبة في إطار المحورين التاليين:

محور دولة الإمارات:

- السّعي المتواصل إلى تنمية صادرات الدولة وتوسيع الانتشار الجغرافي في الأسواق الخارجية، وتبنّي سياسات تتناسب مع الأوضاع والمستجدات في السوق العالمية. ويتم ذلك عن طريق القيام بدراسات لاحتياجات الأسواق العالمية والفرص التصديرية المتاحة، ووضع استراتيجيات تسويقية مستقبلية تستهدف توسيع منافذ التسويق.
- إن حرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال وفقاً لمفاهيم تحرير التجارة الدولية،

ينطوي على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا فإن القطاع الخاص الوطني مطالب بالمبادرة إلى ابتكار وسائل الانفتاح والتفاعل والترابط مع العالم الخارجي وفق استراتيجية تستهدف استغلال الفرص للقيام بالمشروعات المشتركة مع العالم.

- بذل المزيد من الجهود لتوفير شبكة متجدّدة من البيانات والمعلومات عن مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية باعتبارها المستلزمات الأساسية للتخطيط المستقبلي السليم.
- نشر المعرفة والتوعية بأهميّة بعض المتغيّرات ودورها في توسيع تسويق المنتجات الوطنية محلياً وخارجياً، فالتوعية بأنظمة الجودة العالمية، تلعب دوراً في حرص المنتجين على توفير المنتجات المقبولة عالمياً. وعلى الرغم من توافر عنصر الجودة في العديد من المنتجات الوطنية، فإنها ما زالت بحاجة إلى التطوير النوعي سواء كانت سلعاً أو خدمات لتتمكّن من مضاهاة المنتجات الأجنبية المنافسة التي استخدمت التقنيات المتقدّمة والأساليب المبتكرة في إنتاجها وتسويقها.
- مواصلة الاهتمام بالقدرات والخبرات التفاوضية للدولة، لتعزيز القابلية التفاوضية والحضور الفاعل في الهيئات واللجان الدولية، خاصة أن اتفاقية منظمة التجارة الدولية تركت المجال مفتوحاً لإجراء المزيد من المفاوضات التجارية.

المحور الخليجي:

لضمان تحقيق المصالح الاقتصادية في الوقت الراهن وفي المستقبل، ولمواجهة التطوّرات والتحدّيات الدولية والإقليمية والانفتاح والتفاعل مع دول العالم وتكتلاته الاقتصادية، لا بدّ من إيجاد صيغ للإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي. وتعدّ الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة التي أصبحت سارية المفعول في مارس 1983 من أبرز المنجزات الاقتصادية لدول المجلس. وعلى الرغم من تنفيذ بعض بنود الاتفاقية فإن بعضها الآخر لا يزال بحاجة إلى وضعه حيّز التنفيذ. وبذلت جهود كبيرة ولا تزال تبذل بهدف تطبيق ما نصّت عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة بشأن توحيد التعريفية الجمركية لدول مجلس التعاون، حيث تتباين حالياً دول مجلس في نسبة التعريفات الجمركية المفروضة على الاستيرادات.

إن مواجهة التحدّيات الاقتصادية العالمية تستدعي الإسراع في اجتياز مراحل التنسيق والتكامل الاقتصادي الخليجي وصولاً إلى السوق الخليجية المشتركة، وذلك في ضوء المصلحة المشتركة والمصير الواحد والاستفادة من المكاسب المتعدّدة التي يحققها التكامل الاقتصادي لدول المجلس جميعها، إذ ستتمكّن من خلال المشروعات المشتركة من استغلال مواردها بشكل أكفأ ومن تطوير قدراتها الذاتية إضافة إلى الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، التي تساعد على تطبيق التقنيات الحديثة.

الفصل 16:

دور المالية العامة في التنمية الاقتصادية



1/16 أهمية المالية العامة

تهتم دراسة المالية العامة بتمحيص حركة الجهاز الإداري للحكومة ونشاطه وتصرفاته المالية وتحليلها من حيث النفقات العامة والإيرادات العامة وطبيعة كل منهما، والآثار المترتبة عنهما على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. في إطار هذا المفهوم الحديث فقد تم تعريف علم المالية بأنه (العلم الذي يهتم بالأمر المتعلقة بتنظيم الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة وتكييفها في إطار خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للدولة). ويعكس هذا التعريف كون المالية العامة في المفهوم الحديث ليست مالية حيادية، وإنما هي مالية هادفة لخدمة أغراض اقتصادية واجتماعية.

ولغرض تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، تقوم الحكومة باستعمال الأدوات المالية الخاصة بالإيرادات والنفقات العامة. بالنسبة إلى الإيرادات العامة، تقوم الحكومة باستخدام هذا المتغير لتحقيق بعض الأغراض المهمة:

- تغطية النفقات العامة التقليدية التي تشمل نفقات الأمن الداخلي والخارجي والقضاء والأشغال العامة التي لا تدخل في إطار اهتمام الأفراد، نظراً إلى ارتفاع تكلفتها أو لقلّة عائداتها، أو لطول فترة استرداد نفقاتها.
- تحقيق فائض مالي يسمح بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في الأقطار التي تشكو شحّ الادّخارات في القطاع الخاص وتعطّل آليات النمو الاقتصادي، ما يتطلّب قيام الحكومة بتنفيذ المشروعات الضرورية وذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.
- تنشيط الاقتصاد القومي، حيث إن للإيرادات العامة دوراً فعّالاً في إنعاش بعض المشروعات من خلال تخفيض معدّل الضرائب ومنح حوافز مادية.
- توجيه الموارد المالية جغرافياً وقطاعياً في إطار تنفيذ خطط اقتصادية واجتماعية عامة.
- وبصد النفقات العامة، تقوم الحكومة باستخدام هذا المتغير لتحقيق أغراض مهمّة منها:
 - التأثير في مستوى الدخل القومي بإحداث زيادات فيه عن طريق المضاعف من خلال الزيادة الأولية في الإنفاق أولاً وعن طريق المعدل من خلال الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية التي بدورها تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار ثانياً.
 - التأثير في مستوى الأسعار ومنعها من تجاوز مستوى التوازن صعوداً وهبوطاً.
 - التأثير في المتغيرات الاقتصادية الأساسية الخاصة بالاستهلاك والادّخار والاستثمار. وسنقوم بتحليلات وافية لهذه المتغيرات عند تعرّضنا لموضوع الآثار الإيجابية للنفقات العامة.
 - تحويل عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر ومن مكان إلى آخر.
 - التأثير في مستوى العمالة والتوظيف عن طريق التأثير في مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد العام. وتستطيع الحكومة أيضاً أن تستخدم النفقات العامة لتوجيه العمل كماً وكيفاً وفقاً لمقتضيات التنمية الاقتصادية.

ويزداد حجم النفقات العامة مع انتقال الحكومة من حكومة حيادية تجاه الاقتصاد الوطني إلى حكومة تأخذ على عاتقها مهمّة إزالة انحراف هذا الاقتصاد أو خلله من المسيرة التوازنية التنموية. وتزداد النفقات العامة عندما تكون الحكومة أمام اقتصاد نام تحاول إلحاقه بركب الأقطار المتقدّمة بتكريس حجم كبير من النفقات العامة لإقامة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي يبنى عليها صرح التنمية الاقتصادية. وهنا إذن يتاح للحكومة استخدام السياسة المالية في إطار المدى القصير بإعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن من جهة، وفي إطار المدى الطويل برفع معدّلات التنمية الاقتصادية من خلال إزالة المعوّقات التنموية وإقامة الهياكل الأساسية والمشروعات الاقتصادية من جهة أخرى.

2/16 السياسة المالية ومسارات التنمية الاقتصادية

لقد تميزت دراسات المالية العامة في العصر الحديث بتزايد أهميّتها بغضّ النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، إذ اقتضت طبيعة التطوّر الاقتصادي والظروف الاقتصادية المعاصرة والتعقيدات الناجمة عنها تشعّب المهام والوظائف التي تمارسها الحكومات وتعدّدها وتزايد دورها التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبرغم أن درجة هذا التدخل ومدى هذا الدور الذي تمارسه السلطة العامة يتفاوت نسبياً حسب فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد وشكله وطبيعته، فإن هذا الدور شهد في العصر الحديث تطوراً ضخماً بما تفرضه طبيعة المتغيّرات الدولية المعاصرة وتشابكها في أوجه الحياة المختلفة.

وإذا كانت الأعباء والمهام التي تنطوي عليها مرافق الحياة العصرية تعظّم الدور الذي يجب أن تمارسه الحكومات لشعوبها، فقد يكتسب هذا الدور أيضاً أبعاداً مهمّة ومفاهيم محدّدة تضطلع به الأقطار النفطية في المسار الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار تلك الحكومات الوعاء الأكبر الذي تتجمّع فيه الموارد العامة بحكم امتلاكها الثروة النفطية. ونظراً إلى ما تمثله موارد الثروة النفطية من النصيب الأعظم في الموارد العامة، فإنه من الواضح أن الحكومات النفطية هي صاحبة الدخل الأكبر والحائزة الجزء الأكبر من المدّخرات القومية، وبذلك فهي تتحكّم في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التمويلات لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهونة بما يمكن أن توفره وتخصّصه الحكومة من مدّخرات قومية.

مما تقدّم يمكن القول إن المحدّد الرئيس لإطار التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمثّل أساساً في طبيعة التصرفات المالية للحكومة ذات العوائد النفطية وما يحكم هذه التصرفات من رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات الكفيلة والمناسبة لإدارة الأوضاع المالية والنقدية. هذه التصرفات المالية للحكومة تنطوي على السياسات المالية والنقدية التي تستهدف التأثير في الأوضاع الاقتصادية بما يكفل تحقيق آدائها نتائج محدّدة تتواءم مع طبيعة الأهداف العامة للخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

من منطلق المفهوم العريض للمالية العامة الذي ينصّ على "دراسة الفعاليات الحكومية بخصوص الإيرادات والنفقات العامة، والميزانية العامة، والضرائب والقروض العامة..." يتّضح

من هذا المنطلق أن أدوات المالية العامة يمكن أن تستخدم في المساهمة في تحقيق أهداف اقتصادية مهمة مثل زيادة النمو الاقتصادي والتأثير في الكفاءة الإنتاجية، وتغيير نسب المساهمات الاقتصادية المختلفة في الناتج القومي.. إلخ". في ضوء هذا المفهوم للمالية العامة يمكن لأدوات المالية العامة المتمثلة في التصرفات المالية للحكومة أن تكون المحدد الرئيس لإطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. إذن تتوقف عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي -من خلال خطط التنمية- وتتمحور على دراسات المالية العامة وجوانب التمويل فيها، إضافة إلى ما تقدّمه من نتائج وتوصيات لمعالجة الظواهر والأوضاع المالية واستحداث السياسات اللازمة لتجنيب الاقتصاد القومي الآثار السلبية الناجمة عن ذلك.

3/16 أدوات المالية العامة في إمارة أبوظبي وطبيعة الاقتصاد المحلي

إن أهمية أدوات المالية العامة في إمارة أبوظبي ومدى أدائها في الاقتصاد القومي يرتبط مفعولها بقضايا وعناصر أساسية خاصة بطبيعة الاقتصاد الطبيعي وسماته العريضة -اعتماد صادراته على الربيع النفطي- ما يقتضي معالجة الآثار السلبية الناتجة من التذبذب الحادث في الإيرادات النفطية وتحقيق المسارات الاقتصادية الصحيحة للإمارة، وذلك من خلال الحيز التطبيقي للأدوات المالية. وقبل الدخول في حيثيات هذا الموضوع يجب تأكيد أن أدوات المالية العامة قد تكون فاعليتها كبيرة في استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية مهمة في بعض الأقطار، في حين أن استخدام تلك الأدوات المالية العامة تكون ضعيفة في أقطار أخرى. وعند تطبيقنا المفهوم العلمي للمالية العامة على اقتصاد إمارة أبوظبي ومحاولة تعرّف مدى إمكانية استخدام أدوات المالية العامة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، لوجدنا أن مفهوم المالية العامة يقتصر على دراسة إيرادات حكومة الإمارة من تصدير النفط الخام وبعض الصناعات البتروكيمياوية من جهة، والنفقات الجارية للدوائر والمؤسسات الحكومية والنفقات التطويرية المتمثلة في المنهاج التطويري السنوي من جهة أخرى، بالإضافة إلى القروض والمنح والمساعدات. أما استخدام الأدوات الأخرى في الإمارة مثل الضرائب والقروض للأغراض الإنتاجية فهي تستعمل في أضيق الحدود.

ورغم محدودية فعالية أدوات المالية العامة في إمارة أبوظبي، فإن هناك مستجدات وأغراض مهمة يقتضي معالجتها وتنفيذها من خلال التطبيق الفعلي لتلك الأدوات. وفي بعض الظواهر السلبية التي يتسم بها الاقتصاد الطبيعي لحالة العجزات المالية المزمنة، والتذبذب الحادث في أسعار تصدير النفط الخام، وحدثة القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية والبتروكيمياوية.. إلخ، وفي نطاق وضع أهداف واستراتيجيات وصيغ اقتصادية جديدة (برامج تنموية مستقبلية، وإخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية، والتوجيه الصحيح للموارد المالية والبشرية، وتوفير مصادر بديلة ومضمونة غير دخل النفط.. إلخ)، لا بدّ من استعمال أدوات المالية العامة وتعميق آثارها الاقتصادية.

ومن الطبيعي في هذا المجال -وقبل استشراق فعالية أدوات المالية العامة أو تقويمها- التعرّض بإيجاز لهذه السمات العريضة للاقتصاد الطبيعي، بالإضافة إلى استعراض الدوافع والأغراض الأساسية الأخرى التي تحفّز همم الاقتصاديين في كيفية إصلاح الميزانية العامة أو على الأقل تعميق آثار السياسة المالية العامة في الاقتصاد الطبيعي:

إن مشكلة الاقتصاد هي اعتماده الكبير على ريع النفط الذي يفترض استمرار القدرة على تصدير النفط بأسعار تفوق كثيراً تكلفة إنتاجه، وهذا أمر لا يمكن استمراره إلى الأبد. فالنفط مورد غير متجدّد، كما أن إمكانية تصديره تتوقف على الطلب العالمي، فضلاً عن كون الربيع المتحقق من خلال إنتاجه أو تصديره يتوقف على تكلفة الإنتاج في ضوء الأسعار السائدة، لذلك فإنه من المنطقي القول إن استمرار الاعتماد المطلق على النفط سوف يعطي الأزمة الاقتصادية العابرة زخماً متزايداً يتمثل في تلاشي مصادر الدخل.

إن احتمالات نزوب النفط وجفاف ينابيع الربيع النفطي تتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة ارتكاز قوية للاقتصاد الطبيعي، حيث لا بدّ من البحث عن مصادر للدخل القومي التي من شأنها المحافظة على مستوى لائق من المعيشة. ويمكن تحقيق هذا الاقتصاد المتطور عن طريق زيادة نسب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وفي الوقت نفسه تنمية القطاعات الخدمية وتطويرها، خاصة التعليمية منها لخلق كادر وطني يقوم بأعباء التنمية. وهذا الذي يجب بناؤه لمواجهة عصر ما بعد النفط، يتمثل في خلق نشاطات إنتاجية محلية وإقليمية تكامل في ما بينها القطاعات وتشابك الوحدات في نشاطات إنتاجية تركز على مقومات دائمة متجدّدة غير معتمدة على استمرار الدعم الذي تتيحه صادرات النفط، وقادرة تدريجياً على الأداء الضروري من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي يسمح بها الربيع النفطي في الوقت الحاضر، وتحتاجها المتطلبات الاقتصادية الجديدة للاقتصادات المعاصرة. ويتطلب ذلك التركيز على الاستثمار الاقتصادي في قطاعات إنتاجية جديدة متنوّعة، سلعية وخدمية في مجال الإنتاج المباشر وغير المباشر بوساطة القطاع العام والقطاع الخاص تكون قادرة في مجملها على أداء وظائف التنمية الاقتصادية.

هذا الأمر ذو أهمية لدراسة المالية العامة من حيث القضايا المترتبة عن هذا الوضع ومنها قضية الإنتاج والسياسة التي تحكمه من زاوية الوفاء بمتطلبات التمويل الداخلي أو التوسّع في الاستثمار الخارجي والمفاضلة بين هذا الأخير والمردود المادي منه وبين الاحتفاظ بما يزيد على احتياجاتنا من الموارد المالية في أصول نفطية واستشراق آفاق المستقبل للنفط في ضوء سقف الأسعار المحتمل بلوغه بمنافسته للبدايل الأخرى والطبيعة الاستراتيجية للنفط تكتنفها مجموعة من عوامل اقتصادية وسياسية. كذلك فإن قضية استثمار الفوائض وتركيبها وتكوينها تحسباً لاحتمالات المستقبل بحكم احتمال نزوبها أمر يتعلّق بالأوضاع والسياسات المالية العامة.

وقد كانت الأسباب الكامنة وراء هذا العجز سابقاً، النقص الملحوظ في العوائد النفطية من جهة وارتفاع حجم الإنفاق العام من جهة أخرى. لا بدّ من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة العجزات المالية أو تقليصها تدريجياً من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي وتنمية الإيرادات الحكومية الجارية غير النفطية، والاهتمام برفع كفاءة الجهاز الإداري والارتقاء بمستوى الخدمات العامة.. إلخ من إجراءات السياسة المالية العامة المناسبة لمواجهة مشكلة العجزات المزمنة. وهنا يجب التنبيه على أن استمرار ظاهرة العجز المزمن يؤدي إلى تجفيف قاعدة الادّخارات الحكومية وبالتالي إلى ضعف القدرات التمويلية الحكومية للطاقات الإنتاجية.

رغم الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق العام الذي ساعد بدوره على حصول عجوزات مالية في الحسابات المالية لحكومة الإمارة وكما أشير إليه في الفقرة السابقة، فإن هناك ما يبرر ظاهرة تزايد النفقات العامة استناداً إلى تحمّل حكومة الإمارة مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسة إنفاقية عامة تتضمّن إقامة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والمشروعات الاقتصادية الرائدة ذات الأثر التحفيزي والتحفيزي للفعالية الاقتصادية في القطاع الخاص. ففي نطاق إحداث التطوير وزيادة معدّلات التنمية الاقتصادية، فقد بلغت مصروفات التطوير للدوائر الحكومية في إمارة أبوظبي نحو 10.3 مليار درهم عام 2008 بعد أن كانت 3.6 مليار درهم عام 1986. وفي مضمّار هذا التطور الكبير في حجم المصروفات التطويرية، لا بدّ إذن من توافر أساليب تقويم المشروعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أكبر نفع اجتماعي ممكن للنفقة العامة، وذلك في إطار القواعد والشروط التي تحدّدها السياسة الإنفاقية العامة. ويبدو أيضاً بأن الزيادة في حجم النفقات العامة لحكومة الإمارة قد انعكس إيجابياً على تطوّر الناتج في البلاد، حيث ارتفع إجمالي الناتج من 47.9 مليار درهم عام 1986 إلى 620.3 مليار درهم عام 2010.

وفي ضوء أطر ومحدودية السياسة المالية العامة في إمارة أبوظبي وما يستشرف منها من أغراض وأهداف تمويلية وتنموية وفقاً للسمات المميزة للاقتصاد الطيّاني الآف ذكرها، سنحاول في دراستنا تمحيص الجوانب الاقتصادية للمالية العامة والسياسة المالية في الإمارة وإمكانية استخدام أدوات المالية العامة في هذا المضمّار. وتحقيقاً لذلك يقتضي منا تحليل العناصر المؤثرة في الموقف المالي النهائي لحكومة الإمارة الخاصة بالتطوّرات الحادثة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث سيتضمّن الفصل الثاني الجانب الأول من التطوّرات المالية -الإيرادات العامة- في حين يتضمّن الفصل الثالث النفقات لحكومة إمارة أبوظبي.

وفي خضمّ بحثنا عن حيلة التطوّرات الحادثة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة وإبراز الموقف المالي النهائي للإمارة الذي يتضمّنه الفصل الرابع من هذه الدراسة، سوف نقوم بعرض القضايا الرئيسية التي تعكسها نتائج المالية العامة واستنباط المؤشرات الاقتصادية والسياسات المالية العامة في الفصل الأخير، وذلك استكمالاً لمشمولات هذه الدراسة "المالية العامة في إمارة أبوظبي عبر المسار الزمني".

4/16 تحقيق الموازنات الاقتصادية وضمان منع الضغوط التضخمية

يهدف بناء الموازنات الاقتصادية إلى استبعاد وجود عدم تناسب أو اختلال في العلاقات بين الكميات الكلية، أي أن الهدف يتأصل في كون الدخل الفردي المخطط لا يتجاوز قيمة السلع الاستهلاكية. كذلك تستهدف هذه الميزانية التركيبية منع البوادر التضخمية وتوزيع المتغيّرات الكلية على الاستخدامات المختلفة (مثال ذلك توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة) وتوضع هذه الموازنات على أساس قيمي ويمكن وضعها في بعض الأحيان على أساس كمّي وقيمي. ويجب في هذا الصدد الربط دائماً بين الميزانيات المادية

العملية والميزانيات التركيبية (الاقتصادية)، وإلا لا يمكن التوصل إلى معرفة توازن نوعين من الموازنات. ومن أمثلة الميزانيات التركيبية المستخدمة ما يلي:

- موازنة الدخل القومي، أي موازنة مصدر واستخدام الدخل القومي، ذلك أن الدخل المحلي + الواردات يجب أن يتساوى مع استخدامات الموارد في صورة الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار والصادرات.
- موازنة الدخل الفردي، وفيها تتم الموازنة بين الدخل الفردي للسكان واستخدامات هذا الدخل الفردي. ويجب أن يوضّح في هذه الموازنة كل من مصادر الدخل للأفراد سواء في صور أجور عمال، أو معاشات، أو إيرادات من بيع السلع، أو تعويضات التأمين.. إلخ، أو أوجه الإنفاق المختلفة في صورة شراء بضائع ودفع مقابل خدمات مثل الإيجارات ونفقات النقل والخدمات المختلفة والادّخار والضرائب المدفوعة.
- موازنة الدولة، وهي الموازنة التي يتم فيها بيان التلاؤم بين إيرادات الدولة ومصروفاتها.
- موازنة الاستثمار، وفيها يتم توزيع الاستثمارات على الفروع والأنشطة المختلفة وقد تكون أكثر تفصيلاً إذ توضح توزيع الاستثمار في داخل كل نشاط على المشروعات المختلفة.
- موازنة النقد الأجنبي ويوضّح فيها إيرادات النقد الأجنبي من الصادرات وعوائد عوامل الإنتاج الخارجية والتدفقات من الخارج، واستخدامات النقد الأجنبي على المستوى الكلي أي مستوى المتغيّرات الكلية كالاستثمار والاستهلاك الوسيط... إلخ. أو علي مستوى النشاط في الصناعة والزراعة... إلخ. وهذا الميزان من الأهمية بمكان حيث تمثّل حيلة النقد الأجنبي قيداً رئيساً على معدّل التراكم الرأسمالي ومن ثم معدّل النمو الممكن تحقيقه، ويستدعي هذا ترشيد استخدام هذه الحيلة.
- ويمكن عن طريق موازنة النقد الأجنبي حساب معامل محتوى الواردات أو ما يطلق عليه المحتوى الخارجي للمتغيّرات الرئيسية على المستوى الكلي كالاستثمار والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام. فإذا كانت مكوّنات الواردات للاستثمار 0.4 فإن هذا يعني أن أي زيادة في الاستثمار بمقدار درهم إماراتي واحد تتطلّب واردات بمقدار 40 فلساً، وإن كان مكوّن الواردات للاستهلاك الخاص هو 0.25، فإن أي زيادة في الاستهلاك الخاص بمقدار درهم إماراتي واحد تتطلّب واردات بمقدار 0.25 فلس أي بمقدار ربع الإنفاق على الاستهلاك الخاص. ويمكن عن هذا الطريق حساب الطلب على حيلة النقد الأجنبي في الخطة نتيجة الزيادة في الاستثمار والاستهلاك الخاص والعام. كما يمكن حساب الوفرة في حيلة النقد الأجنبي عن طريق السياسات المختلفة التي تستهدف تخفيض حجم معامل الواردات أو مكوّن الواردات.
- د- ومن الموازنات المهمّة الموازنة الكلية النقدية لمشروعات الدولة وهي تمثّل مجموع إيرادات المشروعات التابعة للدولة ومصادر هذه الإيرادات المختلفة وكذلك مدفوعات هذه المشروعات المختلفة.

وتمثّل الميزانيات التركيبية (الاقتصادية) أهميّة قصوى في عملية التخطيط، إذ عن طريقها يتم استبعاد أي اختلال في العلاقات الكليّة وتحقيق التناسق التام على المستوى الكلي للخطّة. ومما لا شكّ فيه أن هذه الأداة تخدم المخطّط في إجراء الاختبار المبدئي على تناسق الخطّة قبل وضع صيغتها النهائية.

وحتى يمكن أن تؤدّي الموازنات دورها في ضمان التناسق والتوزيع الأمثل للموارد يجب إجراء الربط التام بين الموازنات السلعية والموازنات التركيبية ودون ذلك الربط لا يمكن التحقق إذا ما كان هناك تلاؤم وتناسق بين هذين النوعين من الموازنات. ومن دون هذا الربط قد تختلف الأهداف الموضوعية بطريقة عينية (مادية) عن الأهداف الموضوعية بطريقة نقدية.

وفي هذا الصّدّد تحتل موازنة الدخل القومي والربط بينها وبين موازنة توزيع الموارد المادية (العينية) على الاستخدامات المختلفة أهميّة خاصة. والسبب في ذلك يرجع إلى الدور المهم الذي تلعبه النقود في الحياة الاقتصادية، ذلك أنه في أثناء تنفيذ الخطّة تزداد العمالة وبالتالي تزداد الدخول الموزّعة، ما يترتب عليه زيادة الطلب على السلع، ويمكننا في هذا الترابط بين الميزانية النقدية والسلعية مواجهة الزيادة المتوقعة في الدخول والإنفاق بزيادة مماثلة في السلع والخدمات التي تنفق عليها هذه الدخول الفردية وإلا واجه تنفيذ الخطّة اختلالاً متمثلاً في ظهور الضغوطات التضخمية. كذلك يجب أن يتوازن الموجه من الموارد المادية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية مع حجم الاستثمارات في موازنة الدخل القومي.

بالرغم من أن موازنة القوى العاملة تدخل في نطاق الموازين التركيبية - وإن كانت بعض الكتابات تدخلها في نطاق الموازين المادية - فإننا نفضّل معالجتها على حدة لما تمثّله هذه الموازنة من أهميّة قصوى في عملية التخطيط بصورة عامة وتخطيط القوى البشرية بصورة خاصة. وتلعب ميزانية العمل دوراً مهماً في تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. فهي بذلك تؤمّن احتياجات فروع الإنتاج المختلفة من المهارات الفنية والكوادر الإدارية والمهارات العمالية المختلفة. وفي أي مجتمع لا بدّ من أن ترتبط خطة العمل بالخطة القومية وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها. ذلك أن عدم ربط خطة العمل بالخطة القومية يؤدّي إلى اختناقات في بعض المهارات والكفايات وفوائض في بعضها الآخر. وتهدف موازنة العمل إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق التوازن العام بين عرض العمل والطلب عليه من بين الموارد المتاحة والاستخدامات من العمل.
- ضمان تحقيق احتياجات فروع الاقتصاد القومي المختلفة من القوى العاملة على اختلاف أنواعها.
- ضمان فرص تشغيل الذين بلغوا سن العمل سواء من العمال أو من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات.

- تحقيق التوزيع والاستخدام الأمثل للقوة العاملة في استخداماتها المختلفة، والربط بين تخطيط استخدام القوى العاملة وتخطيط زيادة إنتاجية العمل والربط بين تطوّر الفن الإنتاجي المستخدم وتأثيره في حجم القوى العاملة المطلوبة وإنتاجيتها، والربط بين سياسة الأجور وسياسة العمالة والإنتاجية.

ويتم تجديد احتياجات العمال والمستخدمين على حدة لكل من الفروع الإنتاجية ولقطاع الخدمات العامة ويرتكز على تحديد متوسط الحاجة السنوية إلى مصادر العمل وتحسب هذه الحاجة بطريقتين تجسّدان مميزات وخواص شروط العمل في كل قطاع.

ففي الفروع الإنتاجية (القطاعات السلعية وما يرتبط بها ويدخل فيها قطاع البناء والمواصلات)، تحدّد الحاجة إلى قوة العمل عن طريق قسمة الحجم المخطّط للمنتجات على معدّل إنتاجية العامل الواحد. وعند تقدير احتياجات الفروع المختلفة للقوى العاملة وحسابها يجب أن يؤخذ في الاعتبار السياسات والتدابير التي تتخذ لتحقيق التخفيض النسبي لعدد العاملين، عن طريق تحقيق الزيادة في إنتاجية العمل، نتيجة للتطوّر في الفن الإنتاجي المستخدم وترشيد استخدام العامل وزيادة تدريبه ومستوى مهاراته. ويمكن أيضاً حساب الاحتياج من القوى العاملة على أساس استخدام معامل رأس المال للعمل (الحدي) أو بعبارة أخرى معامل الاستثمار للعمل وهي كميّة الاستثمارات (الإضافة لرأس المال) اللازم لتشغيل عامل إضافي. فبقسمة حجم الاستثمار في القطاع على معامل الاستثمار للعمل نحصل على الاحتياجات من القوى العاملة. ويؤخذ في الاعتبار التغيّر في معامل الاستثمار للعمل على أساس التقدّم التكنولوجي المنتظر وارتفاع إنتاجية العمل.

2/16 الإيرادات العامة لحكومة إمارة أبوظبي

1/2/16 هيكل الإيرادات العامة والمفهوم العام لها

يقصد بالإيرادات العامة بشكل عام (الموارد المالية والاقتصادية التي تحصل عليها السلطات العامة، أي الحكومة، خلال فترة زمنية معيّنة من مصادر مختلفة لغرض إنفاقها على مختلف أوجه النفقات العامة، لتقديم خدمات عامة من جهة ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى).

وتقسم الإيرادات العامة عادة إلى أربعة أقسام رئيسية:

• إيرادات الممتلكات والمؤسسات والمشروعات العامة.

• الضرائب.

• الرسوم.

• القروض العامة والتمويل بالعجز (وهي مصادر غير اعتيادية للإيرادات العامة). كذلك يكون في إطار هذا القسم القروض المستردة وحصيلة بيع الأصول.

بالنسبة إلى النوع الأول من مصادر الإيرادات العامة وتشمل إيرادات الطرق والجسور والموانئ والمستشفيات والمتاحف والحدائق العامة والدوائر الحكومية والمدارس.. إلخ، تكاد تكون حصيلة الإيرادات في إمارة أبوظبي معدومة، حيث إن استخدام هذه الممتلكات يكون عادة من دون مقابل. ويدخل أيضاً في هذا الباب الإيرادات المتمثلة في المشروعات والمؤسسات كافة التي تعمل على أسس اقتصادية وتهدف إلى الربح مثل المشروعات الاقتصادية والزراعية والتجارية والتصديرية.

وبصد النوع الثاني من مصادر الإيرادات العامة الخاصة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، فهي تحتل المركز الأول من حيث أهميتها النسبية في مجمل الإيرادات العامة في الأقطار الرأسمالية. ولو رجعنا إلى مصادر الإيرادات العامة في إمارة أبوظبي، لوجدنا أن الإيرادات الناتجة من هذا المصدر ذات أهمية قليلة. وقد يكون السبب الرئيس في ذلك هو اعتماد الإمارة بدرجة كبيرة على إيراداتها من تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، وبالتالي عدم وجود تفكير جدّي في الوقت الحاضر لجعل هذا المصدر وعاء تمويلياً مساعداً. وفي هذا الخصوص سنوضح بعض الاعتبارات المهمة الخاصة باستخدام الضرائب كأداة مهمة من أدوات السياسة المالية، وذلك في الجزء المخصّص للسياسات العامة ومؤشرات الاقتصادية المستنبطة من مختلف العناصر المكوّنة للإيرادات العامة والنفقات العامة من هذه الدراسة.

وبخصوص النوع الثالث من مصادر التمويل الخاص بالرسوم، يكون القصد منه هو تحصيل إيرادات مقابل خدمة أو منفعة معيّنة، وذلك حسب المفهوم العام للرسم "مقدار معيّن من النقود يدفعها المستفيد من خدمة معيّنة للسلطات العامة التي تقدّم هذه الخدمة". ولا

يكون الأصل هو تحقيق أرباح من تقديم هذه الخدمة، بل تقدّم أحياناً لقاء رسم لا يغطي تكاليف إنتاج تلك الخدمة. أما الإيرادات المتأتية من الرسوم في إمارة أبوظبي فهي أيضاً ذات أهمية نسبية قليلة مقارنة بالمصادر الأخرى للإيرادات العامة.

وفي ما يتعلّق بالنوع الرابع من مصادر التمويل العام المتعلقة بالقروض العامة والتمويل بالعجز فهو يعدّ مصدراً استثنائياً للإيرادات. وبالنسبة إلى إمارة أبوظبي، فإن ظاهرة أعباء الدين العام تشير إلى لجوء الإمارة إلى هذا النوع من التمويل. وجدير بالذكر أن ظاهرة الاقتراض الحكومي في السنوات الأخيرة قد أدت إلى استنفاد الاحتياطي الإيرادي العام المتراكم حيث لم تكن الفوائض المالية المحققة في السنوات السابقة كافية لتسديد الالتزامات التنموية. في ضوء هذه العجوزات المزمّنة المستمرة، فقد لجأت الإمارة إلى الاقتراض من البنوك التجارية وجهاز أبوظبي للاستثمار، ما تترتب عليه أعباء جديدة تحمّلتها حكومة أبوظبي نظير الفوائد والمصاريف البنكية لمتطلبات هذه القروض.

2/2/16 هيكل الإيرادات العامة في إمارة أبوظبي

شهدت سوق النفط العالمية ضغوطاً سعرية خاصة خلال الفترة 1986-1995 حيث انخفض حجم الإيرادات النفطية ومن ثم انعكس هذا الانخفاض على الإيرادات العامة. وقد مثلت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة أقصى نسبة لها بلغت 94 % عام 1990، مقابل أدنى نسبة لها بلغت 82.6 % وذلك عام 2010. ويبدو من بيانات الجدول التالي أن الأهمية النسبية للإيرادات النفطية شكّلت مستويات عالية في إجمالي الإيرادات العامة لاعتماد الإمارة على مصدر رئيس الممثل في الصادرات النفطية. وهنا لا بدّ من الإشارة في هذا المجال إلى أن اعتماد الإمارة على مصدر رئيس من دخل النفط قد عرّضها لأزمة هيكلية تبرز في أشكال سلبية -انخفاض قيم الأصول، ومخاطر الخسارة في القطاع الخاص والركود الاقتصادي في القطاعات الأخرى غير النفطية- وذلك كما حدث من تراجع في الصادرات النفطية خلال السنوات 1986-1995. إن تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي في الإمارة يعبر عن عوامل مزمنة في المدى المتوسط وقد يتبعه تراجع حاد في المدى البعيد في حال عدم اتخاذ صيغ جديدة لتعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد الطبيعي.

وفي ضوء الأرقام الواردة في الجدول التالي جدول رقم (1)، يتضح بأن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والعائدات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة عام 2010 قد بلغت 82.6 % مقابل 89.2 % عام 2009، ويأتي هذا الانخفاض في هذه المساهمة عام 2010، مقارنة بعام 2009 لمصلحة الإيرادات الرأسمالية التي بلغت نسبتها 10.1 % عام 2010 مقابل 2.7 % عام 2009، وذلك على الرغم من ارتفاع متوسط الأسعار السنوية لسلة أوبك من 61.06 دولار/برميل عام 2009، إلى 77.45 دولار/برميل عام 2010 بزيادة نسبتها 26.8. الأمر الذي يشير إلى نجاح الإمارة في تنويع مصادر الإيرادات، خاصة الإيرادات الرأسمالية التي تشمل الإيرادات من الأموال المملوكة للحكومة، وعوائد الاستثمارات والأموال التي تحصل عليها الإمارة من استرداد القروض الداخلية والخارجية، إلا أن هذا القسم يتسم بطبيعته المتغيّرة، حيث تتوقف الإيرادات المحصّلة منه على حجم الإقراضين الداخلي والخارجي، وقدرة الخزنة العامة على استرداد تلك القروض.

جدول (1/16):

الأهمية النسبية للإيرادات العامة المحققة

نسبة (%)

السنة	إيرادات نفطية %	إيرادات الدوائر الجارية %	إيرادات رأسمالية %	إجمالي الإيرادات العامة %
1986	83.0	9.6	7.4	100
1987	89.1	7.2	3.7	100
1988	89.8	6.1	4.1	100
1989	92.0	5.2	2.8	100
1990	94.0	4.0	2.0	100
1991	85.9	12.5	1.6	100
1992	88.7	9.5	1.8	100
1993	85.5	11.7	2.8	100
1994	85.5	10.9	3.6	100
1995	86.0	10.9	3.1	100
2000	86.5	10.0	3.5	100
2005	85.9	11.6	2.5	100
2010	82.6	7.3	10.1	100

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

3/2/16 الإجراءات والمجالات المناسبة لتنمية الموارد العامة في إمارة أبوظبي

أصبح البحث عن صيغ جديدة في كيفية تنمية الموارد العامة لحكومة إمارة أبوظبي، ذا أهمية في ضوء انخفاض تلك الموارد، خاصة غير النفطية منها والتذبذب الحادث فيها والتطور الكبير في النفقات العامة. ونظراً إلى محدودية استخدام السياسات المالية، خاصة السياسات الضريبية في الإمارة في تنشيط الأوضاع الاقتصادية، فقد أصبح الإنفاق الحكومي المحدد الأول والرئيس لمجمل النشاط الاقتصادي والمرهون بتطور عائدات النفط الخام.

وفي نطاق المحافظة على استقرار وتأثير التنمية الاقتصادية بعيداً عن الهزات شبه الدورية الناتجة من تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وفي إطار تقليل مساهمة عوائد النفط الخام في إجمالي الموارد العامة، يقتضي ضرورة استخدام أدوات السياسة المالية الأخرى وعلى وجه الخصوص الضرائب بأنواعها المختلفة المباشرة وغير المباشرة. وبرغم اكتناف تطبيق موضوع الضرائب بعض الصعوبات بسبب أبعاد آثاره المتعددة وشموليته، فإن آثاره التنموية والمالية الإيجابية تعطي زخماً ملحاً للتفكير في هذا الخيار المقترح*. ولا

تقتصر السياسة الضريبية على تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه إلى منافذ الصرف الأخرى مثل تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وتغيير نمط الاستثمار، وتوفير الخدمات والسلع الرأسمالية وتوزيع الدخل، ومن أسباب مشكلة تراجع النشاط في القطاع النفطي خلال الثمانينيات فقدان سياسة الأداء الضريبي لتوجيه اقتصادات الريع النفطي المتمثلة في تأمين متلازمين هما الأداء المالي والأداء التنموي.

كذلك من المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد العامة في الإمارة، العمل على استخدام الإيرادات النفطية في خلق موارد أخرى متجددة للدخل القومي في إطار كفاءة عالية لإدارة تخصيص الموارد وتحقيق توازن بين الموارد الإنتاجية والبشرية وتنمية الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية. وتحقق الكفاءة الإدارية من خلال التركيز على تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ المشروعات وفقاً لمعايير محددة تحدد مجالات الاستثمارات في القطاعين العام والخاص. ويقتضي العمل على تشجيع القطاع الخاص لتطوير فعاليته واستغلال مذكراته في أنشطة جديدة، خاصة في مجال الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات والمال*.

* لمزيد من التفاصيل حول مرتكزات السياسة الضريبية، يمكن الرجوع إلى بحث "رؤية حول فرض ضريبة دخل في إمارة أبوظبي" د. صادق الراوي، 1/7/1989. ولقد أوصى الباحث في نهاية بحثه بـ "فرض ضريبة دخل على أن تكون رمزية في مراحلها الأولى بموجب قانون اتحادي تسري أحكامه على دولة الإمارات وفقاً لضوابط وأحكام محددة تحقيقاً لأهداف اقتصادية وتربوية شعورية توحى بانضمام الفرد إلى مجتمع الإمارات".

* بحث "نحو توسيع قاعدة للقطاع الصناعي الخاص في دولة الإمارات" وبحث "الصناعات التحويلية في إمارة أبوظبي في عشر سنوات" مجلة الصناعة- وزارة المالية والصناعة- العددان 42 و43 لعام 1995 د. صادق الراوي.

وفي مجال الجهود الرامية إلى تطوير الهيكل الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل، لا بد من الإشارة إلى أن تحقيق هذه الأهداف بصورة سليمة لا يتم إلا من خلال اعتماد أسلوب التخطيط في إدارة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، ما يتطلب إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتنفيذها. ولقد أصبح التخطيط ضرورة من ضرورات المجتمعات المعاصرة نتيجة لتزايد حجم النشاط الاقتصادي، وزيادة أعباء الحكومة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والتشابك المتزايد في العلاقات الدولية والاقتصادية.. إلخ. هذه المتغيرات تبرر الحاجة إلى عمليات التخطيط حتى تتمكن الأجهزة المعنية من بناء قرارات التعامل مع المتغيرات والمعطيات الجديدة وعلى المستويات المحلية والإقليمية والعربية والدولية كافة على أسس تكفل تحقيق الأهداف على مستوى الإمارة والدولة وعلى مستوى مجلس التعاون.

ولقد بادرت دائرة التنمية الاقتصادية بجهود حثيثة لتسريع معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك بإعداد خطة استراتيجية خمسية لقطاع الصناعة 2010-2015 المنبثقة عن استراتيجية 2008:

ففي إطار تنمية الإيرادات وترشيد النفقات، قامت الدائرة بدراسة الإيرادات العامة وتمحيصها، بالإضافة إلى تقويم المساهمة النسبية لكل نوع من الإيرادات ومراجعتها وصولاً إلى هدف تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على مصدر واحد من الدخل وهو النفط.

استناداً إلى المادة الرابعة من قانون دائرة التنمية الاقتصادية رقم (2) سنة 2009 التي حدّدت مهام الدائرة وصلاحياتها، خاصة الفقرة الثانية منها التي تنصّ على (إعداد الخطط والبرامج التنموية والمشروعات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية بعد إقرارها، والفقرة الخامسة عشرة من المادة نفسها التي تحصر مهمّة تنمية قطاع الصناعة في الإمارة وتطويره ودعمه بدائرة التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات المعنية، فقد قامت الدائرة بإعداد خطة استراتيجية خمسية لقطاع الصناعة 2010-2015.

3/16 النفقات العامة لحكومة إمارة أبوظبي

1/3/16 هيكل الإنفاق العام

نظراً إلى الاعتماد الرئيس لتمويل الإنفاق الحكومي في أبوظبي على الإيرادات المتأتية من العوائد النفطية، كان لانخفاض الإيرادات النفطية الأثر الكبير في تخفيض حجم الإنفاق، وبالتالي ترشيد المصروفات خاصة خلال الفترة 1982-1989. ولقد أدّت الضغوط التي نجمت عن تقلص الإيرادات إلى الأخذ ببعض الضوابط التي تكفل ضغط الإنفاق ومحاولة تنظيمه. وبرغم تلك المحاولات الخاصة بترشيد الإنفاق الحكومي، فإن النفقات العامة لا تزال أكثر من الإيرادات العامة سواء كان ذلك في إطار الموازنة العامة أو الحسابات المالية الفعلية - ما نجم عنه حدوث عجوزات مزمنة في كل من الموازنة والحسابات المالية حتى أواخر الثمانينيات. يتوزّع الإنفاق العام لحكومة أبوظبي على خمسة أوجه صرف رئيسة تتمثل في مواجهة المصروفات الاعتيادية للدوائر المحلية، ومصروفات التطوير الحكومية لهذه الدوائر، والمساهمة في مصروفات الحكومة الاتحادية، والمعونات والقروض سواء للجهات المحلية أو الخارجية والمساهمات في رؤوس أموال للمؤسسات والشركات المحلية والعربية والدولية وأخيراً المدفوعات الرأسمالية الأخرى.

وجدير بالذكر أن اتجاه التغيير بالانخفاض الذي اتسم به تطوّر الإيرادات العامة منذ عام 1982 حتى أواخر الثمانينيات، كان نتيجة لانخفاض العائدات النفطية، وحدثت تغييرات في السياسة المالية التي انتهجتها حكومة الإمارة في ما يتعلق بتوجيه الإنفاق العام لمواجهة التطوّرات غير الملائمة في السوق النفطية، وفي الوقت نفسه الاستمرار نحو توفير المتطلّبات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية، إضافة إلى مواجهة الأعباء الناتجة من التزام المساهمة في مصروفات الاتحاد. كما استمر الإنفاق على استكمال التطوير في البنية التحتية والخدمات العامة والمرافق الأساسية والمحافظة عليها.

2/3/16 التوزيع النسبي للنفقات العامة حسب النوع

يتّضح من الجدول رقم (2) أن كلاً من بندي (المساهمة في مصروفات الاتحاد الذي يمثل المساهمة السنوية التي تقدّمها إمارة أبوظبي إلى الحكومة الاتحادية لتمويل المشروعات الإنمائية والمصروفات الجارية للاتحاد و(مصروفات الدوائر المتكرّرة) التي تمثل المنفق على بند الرواتب والأجور، والمصروفات الجارية لشراء السلع والخدمات والتحويلات الجارية، قد استحوذ على النصيب الأكبر من النفقات العامة للإمارة عام 2010 بنسبة بلغت 32.2 % لبند المساهمة في مصروفات الاتحاد، و 25.4 % لمصروفات الدوائر المتكرّرة، مقابل 27.5 % . 27.6 % في عام 2009 لكل منهما على الترتيب.

ويرجع ذلك إلى ضرورة وفاء إمارة أبوظبي بالتزاماتها نحو الاتحاد، وتحقيق متطلّبات الخدمات الاتحادية الضرورية، ولتغطية المصروفات المتكرّرة للدوائر في الإمارة المتمثلة في الرواتب والأجور، والمصروفات الجارية لشراء السلع والخدمات والتحويلات الجارية. ولا شكّ في أن التطوّر الحادث في حجم الإيرادات النفطية، نتيجة لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، كان له الأثر الكبير في تغيير الأهميّة النسبية لمختلف البنود المتفق عليها.

وقد احتل بند (المساعدات والقروض) المرتبة الثالثة في هيكل النفقات العامة لعام 2010 بنسبة 23 % مقابل 24.7 % عام 2009، ويمثّل هذا البند المساعدات التي تقدّمها إمارة أبوظبي في شكل قروض ومنح ومساهمات للدول، ومختلف المؤسسات الإقليمية والعربية والدولية. أما المدفوعات الرأسمالية فقد ارتفع نصيبها في هيكل النفقات العامة من 9.3 % عام 2009 إلى 10.3 % عام 2010.

وفي ما يخصّ (مصروفات التطوير) التي تنفقها الإمارة لتطوير المشروعات والخدمات ومشروعات البنى التحتية، فقد بلغ نصيبها من إجمالي النفقات العامة 9.1 % عام 2010، مقابل 10.8 % عام 2009، ويرجع انخفاض تلك النسبة إلى توجّه الإمارة إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية، وغيرها من المشروعات التطويرية، والتوسّع في اعتماد مفهوم شراكة القطاعين العام والخاص.

جدول (2 / 16):

الأهميّة النسبية لبنود الإنفاق العام لحكومة أبوظبي
نسبة (%)

البيان السنة	مصرفات الدوائر المتكرّرة %	مصرفات التطوير %	المساهمة في مصرفات الحكومة الاتحادية %	المساعدات والقروض %	المدفوعات الرأسمالية الأخرى %	إجمالي الإنفاق العام %
1986	21.3	15.2	48.7	7.8	7.0	100
1987	25.4	12.5	49.2	10.9	2.0	100
1988	30.0	11.1	51.2	4.7	3.0	100
1989	25.8	12.0	52.6	7.9	1.7	100
1990	21.8	8.5	37.0	19.7	13.0	100
1991	18.7	7.7	30.8	39.0	3.8	100
1992	22.8	12.4	43.7	15.7	5.4	100
1993	21.5	18.4	47.7	6.7	5.7	100
1994	21.6	20.1	42.7	4.7	10.9	100
1995	24.6	16.5	42.6	7.6	8.7	100
2005	23.7	11.8	42.4	18.2	3.9	100
2010	25.4	9.1	32.2	23.0	10.3	100

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

3/3/16 تطوير عناصر الإنفاق العام

تتضمّن هذه الفقرة تحليلاً لعناصر الإنفاق المختلفة حسب التقسيم الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها ونسب تطوّر كل نوع من هذه النفقات، فضلاً عن نسب ما تمثّله من الإيرادات النفطية وذلك لسنوات 2000 و2005 و2010.

المصرفات المتكرّرة للدوائر الحكومية:

تتمثّل أغلب مصرفات الدوائر الحكومية المتكرّرة (الاعتيادية) في الإنفاق الجاري العادي لسير العمل بإداراتها المختلفة من رواتب وأجور موظفي تلك الدوائر ومستخدميها، وكذلك شراء المواد والخدمات اللازمة لها ونواحي الصرف المختلفة لغرض توفير الخدمات العامة والتوسّع فيها. كما تشمل المصرفات المتكرّرة أيضاً تعويضات ومكافآت ترك الخدمة والمساعدات الاجتماعية والدعم ومصرفات خدمة الدين العام (الفوائد والمصاريف البنكية).
وجدير بالذكر أن دائرة المالية تعمل على تقسيم المصرفات المتكرّرة للدوائر الحكومية حسب التقسيم المالي المتعارف عليه المتضمّن ثلاثة أبواب (الرواتب والعلاوات والمصرفات الأخرى والمصرفات الخاصة). ولقد تمّت إعادة تصنيفها من قبلنا حسب مفهوم الحسابات القومية* حيث تمّ تصنيفها من الناحية الاقتصادية إلى أربعة أبواب لتشمل الرواتب والأجور، والإنفاق الجاري على السلع والخدمات، والتحويلات الجارية (تعويضات، ومكافآت ترك الخدمة والدعم والفوائد على الدين العام) والإنفاق الرأسمالي على السلع والخدمات. ويبيّن الجدول التالي توزيع المصرفات المتكرّرة للدوائر الحكومية لسنوات 2000 و2005 و2010 حسب التقسيم الاقتصادي:

* تصنّف المعاملات الحسابية في مراكز الحسابات العامة أو الإدارية حسب نوعيته وحسب الدوائر العائدة لها، وذلك تسهيلاً للرقابة المالية، ولتدقيق قوائم الصرف، بينما يتم التصنيف في مراكز اقتصادية وعلمية أخرى وفقاً للغرض وطبيعة العمل، وذلك للتوضيحات الاقتصادية والعلمية والانعكاسات والتأثيرات لمختلف جوانب العمليات الحسابية.

جدول (3 / 16):

التوزيع النسبي للتقسيم الاقتصادي للمصروفات الاعتيادية المتكررة
نسبة (%)

السنة	2000	2005	2010
أولاً- نفقات جارية			
رواتب وأجور	21.7	15.4	11.3
شراء سلع وخدمات	16.7	15.2	9.6
	45.5	47.0	27.6
تحويلات جارية			
إجمالي النفقات الجارية	83.9	77.6	48.5
ثانياً - مصروفات رأسمالية			
إجمالي النفقات	100	100	100

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

ويبدو واضحاً من بيانات المصروفات الاعتيادية المتكررة في السنوات السابقة بأن الاتجاه العام للمصروفات الاعتيادية نحو ترشيد الإنفاق. ويظهر بأن الزيادات الكبيرة في حجم المصروفات الاعتيادية المتكررة، خاصة في الفترة التي تلت عام 1990 كان نتيجة للتوسّعات في بعض الإدارات الحكومية التي تتولّى تقديم خدماتها للمقيمين في أبوظبي، بالإضافة إلى ارتفاع حجم مصاريف أعباء الدين العام (الفوائد والمصاريف البنكية) المترتبة على المطلوبات من القروض المستلمة، التي وجّهت لسدّ العجز الجاري في حسابات المالية العامة.

والملاحظ من تتبّع المصروفات الاعتيادية المتكررة للدوائر الحكومية ونسب ما تمثّله من إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات موضوع البحث هو ارتفاع تلك النسب للفترة 1993-2010، الأمر الذي يستوجب إعادة الترشيح في المصروفات الاعتيادية وربطها مع الإيرادات المتحقّقة في الإمارة. ويجب التأكيد في هذا المجال أن الترشيح في أي من عناصر المصروفات الاعتيادية السابق ذكرها يجب أن يوجّه لتحقيق الفائض الجاري الحكومي (الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية) وذلك لأهميّة هذا الفائض باعتباره عاملاً مهماً في عملية التنمية ويتم عن طريقه تمويل العمليات الرأسمالية كافة.

جدول (4 / 16):

تطوّر نسب المصروفات المتكررة للدوائر الحكومية في إمارة أبوظبي
نسبة (%)

السنة	نسبة المصروفات الاعتيادية إلى الإيرادات %
1986	48.5
1987	48.3
1988	62.8
1989	38.0
1990	30.7
1991	24.3
1992	27.2
1993	31.7
1994	35.7
1995	36.3
2000	36.4
2005	35.2
2010	33.5

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

مصروفات التطوير على المشروعات المحلية في أبوظبي

في إطار إحداث التطوير والتنمية وخلق مصادر دخل جديدة في الإمارة، فقد اهتمت حكومة الإمارة خلال السنوات الماضية بموضوع البحث في استكمال تطوير مشروعاتها الإنمائية القائمة والعمل على تنفيذ بعض المشروعات الجديدة. ويتّسم التطوّر الحادث في مصروفات التطوير بالزيادات الكبيرة، خاصة للفترة 1992-1995 حيث ارتفعت المصروفات من 3.61 مليار درهم عام 1986 إلى 10.3 مليار درهم عام 2008. ويُعزى الانخفاض في حجم المصروفات خلال عام 1986 وعدم الزيادات الكبيرة خلال السنوات الخمس الأولى من التسعينيات إلى الأوضاع المالية غير الملائمة، ما دعا حكومة الإمارة إلى الاقتصار في استكمال المشروعات على الجاري تنفيذها ووضع بعض الضوابط الترشيحية لإدراج المشروعات الجديدة طبقاً للحاجة الفعلية.

ولا بدّ من الإشارة في هذا المجال إلى أن إمارة أبوظبي شهدت خلال السنوات الماضية إنجازات هائلة للمشروعات الضخمة، إضافة إلى إنشاء مختلف النظم ومشروعات الخدمات والسلامة وتحديثها. كذلك تمّ تطوير إنشاءات الموانئ البحرية وتحديثها، حيث أصبحت قادرة على متطلّبات التصدير والاستيراد والتخزين. كما أولت الحكومة عناية خاصة لإقامة المشروعات الخدمية، حيث تميّزت تلك المشروعات الخدمية بالحدّات والوفاء بمتطلّبات العصر، ما مكّن المواطنين من الاستفادة منها سواء من خلال المساعدات الاجتماعية أو من خلال الرعاية المؤسسية.

لقد شهدت هذه المراحل الزمنية، خاصة السنوات الخمس الماضية 2012-2008 إنفاقاً استثمارياً كبيراً في القطاع العام (حكومة أبوظبي) وذلك بحكم شموله مورد النفط، وكذلك بسبب حداثة القطاع الخاص وإحجائه عن تحمّل المخاطر في مجال الإنتاج، إضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص بالنسبة إلى حجم العمل المطلوب لنقل الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث.

جدول (5/16):

مصرفات التطوير للدوائر الحكومية في إمارة أبوظبي* وأهميتها النسبية حسب القطاعات الرئيسية (القيمة بالمليون درهم)

نسبة (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	نسبة المساهمة %	
القطاعات	1990	1991	1992	1993	1994	2000	2010
الزراعة والرّي	456.1	341.2	359.8	738.1	768.6	12.2	6.5
الصناعات التحويلية	5.3	10.6	9.9	10.6	55.8	0.3	0.5
الكهرباء والماء	674.1	908.9	1933.5	4174.3	3748.7	-	-
التجارة والكافيتريا والاستراحات	40.9	48.1	106.8	104.4	184.0	1.0	3.1
النقل والمواصلات والتخزين	1355.6	1438.1	1361.7	1531.0	2153.6	41.0	47.0
الإسكان	125.7	122.7	311.5	375.3	599.5	13.3	15.1
الخدمات الحكومية الأخرى	895.8	889.4	794.5	1180.7	1877.0	32.2	27.8
إجمالي الإنفاق التطويري	4552.9	4963.4	6475.8	9460.5	10935.3	100	100

* تمثّل مصرفات التطوير المحلية فقط، ولا تتضمّن مصرفات التطويرية على المشروعات ذات الطبيعة الاتحادية التي تمّولها حكومة إمارة أبوظبي.

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

استخدام المنهاج السنوي للتطوير أداة للتخطيط المالي

المنهاج السنوي للتطوير هو: برنامج استثماري يتضمّن الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشروعات المختلفة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمات جميعها. ويرتبط المنهاج بالأهداف التنموية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، التي تحدّد طبقاً لتوجيهات القيادة السياسية الحكيمة لحكومة أبوظبي. وتتركّز هذه الأهداف في تحقيق تنمية شاملة متواصلة تشمل أفراد المجتمع وطبقاته جميعها، لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية المنشودة من خلال تنمية متوازنة مستقرة ومستدامة. والبرامج الاستثمارية السنوية توضّح البعد قصير الأجل للإنفاق الاستثماري خلال عام واحد. حيث إن الاستثمار كما هو معروف عملية تراكمية مستمرة يكمل كل جانب منها الجوانب الأخرى زماناً ومكاناً. ففي هذا الإطار يعدّ المنهاج السنوي للتطوير وثيقة رسمية سنوية كأداة لتنفيذ المشروعات الإنمائية التي تتضمّن الخطط الاقتصادية والبرامج الإنمائية في الإمارة.

التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة⁽¹⁾

يقسم الإنفاق العام حسب التقسيم الاقتصادي إلى (النفقات الجارية) و(النفقات الرأسمالية). حيث تتضمّن (النفقات الجارية) الأجور والرواتب، والإنفاق الجاري على شراء سلع وخدمات، والتحويلات الجارية. وتتسم النفقات الجارية بالدورية والتكرار، فهي بطبيعتها إنفاق قصير الأجل يتم لغرض سير عمل الدوائر الحكومية. أما النفقات الرأسمالية فتكون من الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية، والإنفاق الرأسمالي المتعلّق بالمصرفات الخاصة، والتحويلات الرأسمالية. فهي تمثّل نفقات استثمارية على المشروعات التطويرية في الإمارة، ومشروعات البنية الأساسية في مجالاتها جميعها.

وتظهر المؤشرات أن النفقات الجارية تشكّل النسبة الكبرى من هيكل النفقات العامة، فضلاً عن ارتفاع نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 60.8 % عام 2009 إلى 48.5 % عام 2010. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نصيب الأجور والرواتب في هيكل الإنفاق من 9.8 % عام 2009 إلى 11.3 % عام 2010. وارتفاع نصيب التحويلات الجارية من 39.8 % عام 2009 إلى 27.6 % عام 2010، في الوقت الذي ثبت فيه نصيب الإنفاق الجاري على شراء السلع والخدمات عند 11.2 % خلال عامي 2009 و2010، بينما انخفض نصيب النفقات الرأسمالية في هيكل النفقات العامة للإمارة من 39.2 % عام 2009 إلى 38.3 % عام 2010 كمحصلة لارتفاع نصيب الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية من 10.9 % عام 2009 إلى 9.1 % عام 2010، وارتفاع نصيب الإنفاق الرأسمالي (مصرفات خاصة) من 0.4 % عام 2009 إلى 17.7 % عام 2010، بينما انخفض نصيب التحويلات الرأسمالية من 27.9 % عام 2009 إلى 24.8 % عام 2010، ويظهر ارتفاع نصيب الإنفاق التطويري والرأسمالي على المشروعات الحكومية اهتمام الإمارة بالاستثمار والتطوير الرأسمالي.

(1) تشمل النفقات الجارية: الأجور والرواتب، والإنفاق الجاري على سلع وخدمات وتحويلات جارية.

جدول (6/16):

التوزيع النسبي للنفقات العامة حسب التقسيم الاقتصادي في إمارة أبوظبي

نسبة (%)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفقات الجارية	77.6	80.8	76.2	64.3	60.8	48.5
الأجور والرواتب	15.4	14.1	13.4	11.4	9.8	11.3
الإنفاق الجاري على شراء السلع والخدمات	15.2	14.2	12.5	10.8	11.2	9.6
تحويلات جارية	47	52.5	50.3	42.1	39.8	27.6
النفقات الرأسمالية	22.4	19.2	32.8	35.7	39.2	51.5
الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية	12.8	8.7	4.8	7.2	10.9	9.1
الإنفاق الرأسمالي (مصرفات خاصة)	1.0	0.4	0.7	0.2	0.4	17.7
التحويلات الرأسمالية	8.6	10.1	18.3	28.3	27.9	24.8
مصرفات أخرى	-	-	-	-	-	-
إجمالي النفقات العامة	100	100	100	100	100	100

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الظبباني

تمثل النفقات العامة الحقيقية طلباً على السلع والخدمات، ويزداد تأثير هذه النفقات في الاقتصاد القومي عن طريق المضاعف والمعجل، بالنسبة إلى المضاعف* يمكن القول بصورة عامة إنه في حال وجود طاقات إنتاجية معطّلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي يمكن استغلالها خلال فترة قصيرة نسبياً من زيادة الطلب على السلع والخدمات الناتجة من حدوث زيادة صافية في النفقات العامة خلال فترة معيّنة مقارنة بالفترة التي تسبقها مباشرة (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة على حالها)، فإن هذه الطاقات ستستغل في زيادة الإنتاج وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي. وبتأثير المضاعف فإن هذا الارتفاع يكون أكبر بكثير من الزيادة الأولية في الإنفاق. وبعبارة أخرى فإن زيادة أولية معيّنة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة أضعاف تلك الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي (وذلك عند توافر شروط معيّنة**).

* المضاعف عبارة عن المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير الإنفاق الحكومي في الاستهلاك. وترتبط فكرة المضاعف بمصطلح الاستثمار الذاتي أو المستقل، بينما ترتبط فكرة المعجل بمفهوم الاستثمار التابع أو المشتق.

** وجود طاقات إنتاجية معطّلة، وتوافر عوامل إنتاج محلية، وسياسات اقتصادية واضحة، إلخ.

بالنسبة إلى تأثير المعجل على مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي في القطر فيكون عن طريق الطلب على الاستثمار، حيث يحاول المنتجون زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة. في ضوء الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية لفترة طويلة نسبياً فإن منتجي السلع الاستهلاكية يسعون إلى زيادة طاقاتهم الإنتاجية عن طريق إضافة سلع رأسمالية جديدة. وهذا يعني زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية زيادة صافية إضافة إلى الطلب الاعتيادي لتعويض السلع الرأسمالية التي تندثر سنوياً.

في ضوء ما تمّ توضيحه لمفهوم المضاعف والمعجل بصورة عامة ومدى تأثيرهما الإيجابي في زيادة النشاط الاقتصادي (أثر زيادة ما في صافي النفقات العامة)، فقد يترتب أيضاً بحث الآفاق الإيجابية لزيادة التنمية الاقتصادية نتيجة لارتفاع حجم النفقات العامة في إمارة أبوظبي. وكما ذكرت سابقاً، هناك شروط وأسس معيّنة لا بدّ من توافرها لزيادة الإنتاجية من خلال زيادة النفقات، حيث يأتي في صدارة هذه الشروط توافر طاقات إنتاجية معطّلة، وفي حال عدم توافر هذا الشرط فقد يصحب الزيادة في النفقات ظاهرة التضخم.

ويبدو واضحاً بأن اقتصاد الإمارة خلال السنوات الماضية قد اتسم بانعكاسات إيجابية تمثلت في زيادات كبيرة للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية. ويعني ذلك توافر استجابات إيجابية للقطاعات الإنتاجية انعكس أثرها في زيادة وناتج التنمية الاقتصادية نتيجة لارتفاع حجم النفقات العامة. ولقد ارتفع الناتج خلال السنوات 2010-1986 نحو الضعفين وهو دليل على توافر طاقات إنتاجية معطّلة ترعرع بنيانها من خلال زيادة حجم النفقات العامة في البلاد.



الفصل 17:

السياسات الاقتصادية في
إطار تحقيق تنمية اقتصادية
مستدامة

1/17 تحديد البرامج الإنتاجية للنفط

كما ذكرنا سابقاً فإن نسبة الإيرادات النفطية تشكّل جزءاً مهماً من الإيرادات الجارية لحكومات أبوظبي، حيث تعتمد قيم الإيرادات النفطية على حجم الإنتاج النفطي ومستوى أسعار النفط الخام في السوق العالمية. إن اعتماد الموارد المالية للإمارة بصورة أساسية على العائدات النفطية، يجعل الإمارة تبحث سبل زيادة الإيرادات النفطية في إطار سياسة حكيمة تتسم بالمحافظة على الثروة النفطية وتأمين احتياطياتها النفطية للأجيال القادمة، بالإضافة إلى مساندة عوامل الاستقرار في سوق النفط العالمية.

لقد أصبح دور الإمارة في مجال النفط كمنتج مهم في منظمة أوبك في استقرار سوق النفط العالمية، حيث قدّمت تضحيات عديدة من أجل ذلك، بخاصة عقب انهيار سوق النفط في عام 1986 بهدف إعادة الثقة بالسوق النفطية الدولية والاستقرار لها. وفي الوقت نفسه فإن دولة الإمارات حريصة على التنسيق الدائم مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال السياسات النفطية. وقد أسهم هذا التنسيق بشكل فعّال في تجاوز التخمة في أسواق النفط العالمية، ما أدّى إلى توفير الاستقرار للسوق والأسعار النفطية.

هذه الإجراءات الحكيمة بشأن المحافظة على الثروة النفطية في إمارة أبوظبي والمساهمة في تحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية للنفط قد تمّ اتخاذها على حساب تقليل الإنتاج النفطي وما ينجم من انخفاض في العائدات النفطية للإمارة.

ولا شكّ في أن السياسات النفطية الحكيمة التي تستند إلى الدراسات العميقة والتنسيق الدائم مع الأطراف المعنية له أثره في تجاوز الأزمات النفطية التي واجهت إمارة أبوظبي. فقد اتخذت الإمارة إزاء تراجع حجم الطلب الدولي وانخفاض الأسعار جملة من المتغيّرات الخارجية والداخلية التي من شأنها المحافظة على موازنة العرض والطلب النفطي. ففي نطاق عمليات التنسيق النفطي، فقد التزمت الإمارة حصصها الإنتاجية حسب الحصص الموزعة بموجب اتفاقيات أوبك والرؤية الحسنة للوفاق الدولي. وفي نطاق حسن استغلال الثروة النفطية لمصلحة الاقتصاد الوطني فقد قامت الإمارة بوضع الخطط اللازمة وتحديد البرامج الإنتاجية للنفط حفاظاً على الاحتياطيات النفطية.

2/17 سياسة العجز النظامي

بمقتضى سياسة العجز النظامي (العجز الموازني) تقوم الحكومة بزيادة مستمرة في نفقاتها العامة حتى لو أدّى إلى وقوع عجز نظامي في موازنتها، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وعدم تعرّضه لحالة الهبوط والكساد. وترتكز هذه السياسة على النظرية الكنزية وعلى نظرية العجز النظامي التي دافع عنها بعض الاقتصاديين.

يتجلّى هدف العجز في إنقاذ الاقتصاد من الركود المزمن وما يصحبه من هدر وضياع للقوى المنتجة في البلاد. ولغرض محاربة هذه البطالة في مرافق الاقتصاد، تقوم الحكومة بزيادة الطلب الكلي للأفراد على السلع الاستهلاكية، وذلك بهدف دفع آليات الاقتصاد للعمل وبهدف إشباع الطلب الاستهلاكي. كذلك يمكن تنشيط الفاعلية الاقتصادية وزيادة وتائر النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم الاستثمار. ويعني ذلك أن هذه السياسة (سياسة العجز) تفترض زيادة النفقات العامة ونقص الإيرادات العامة لتحقيق تطوّر اقتصادي معقول.

ولا شكّ في أن تنشيط الاقتصاد وتوسيع الفاعلية الاقتصادية وزيادة في الاستهلاك والإنتاج وبالتالي توليد زيادات في الدخل القومي تكون بفعل آلية المضاعف والمعجل. وهنا يقتضي عدم التفريط بسياسة العجز النظامي خشية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانعطاف الدوري للصعود في حال الاستخدام التام، حيث إن تجاوز حالة الاستخدام الكامل يؤدي إلى ارتفاع التضخم. ولا شكّ في أن للتضخم النقدي انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني المتمثلة في انخفاض في مستوى معيشة الأفراد وزيادة حجم التحويلات الجارية (المعونات الاجتماعية)، فضلاً عن ذلك فإن تزايد الإنفاق يسبّب انخفاضاً في المدّخرات العامة.

ويجب إذن اتباع الحيطة والحذر في سياسة العجز وذلك باتخاذ التدابير المناسبة لإعادة التوازن الاقتصادي في الحالات الطبيعية. ولا شكّ في أن مراقبة الحكومة للنظام المصرفي ومؤسسات الاعتماد والائتمان والسوق النقدية ومراقبة المتغيّرات الاقتصادية، تساعد على انتهاج سياسة عجز نظامي دون اقترانها بسلبيات العجز الدائم.

3/17 إجراءات مالية أساسية تستهدف استقراراً للأسعار وتنمية الموارد المالية العامة

نظراً لطبيعة اقتصاد الإمارة الأحادي الإنتاج واعتماده على مصدر رئيس من الدخل وهو النفط، فإن أي تذبذب تشهده سوق النفط الدولية (ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها) ينعكس على وتأثير النمو الاقتصادي في الإمارة. إن حالة ارتفاع مستوى الأسعار وما يسفر عن ذلك من تبعات سلبية في اقتصاد الإمارة ليست ناتجة من متغيرات اقتصادية عابرة، وإنما هناك سبب رئيس يكمن في مفاصل أنشطة الاقتصاد الطبيعي.

في محاولة منا لتصحيح إحدى التبعات السلبية المتمثلة بالاختلالات، يجب الغور في جذور المشكلة واجتثاث عروقتها من خلال إجراءات رئيسة غير مباشرة وصولاً إلى تنمية مستدامة تحت مظلة استقرار في مستوى الأسعار. ويتوقف تغيير هذا النهج الاقتصادي على قوة إرادة هذا التغيير الجذري في مفاصل اقتصاد الإمارة، حيث يجب تضافر الجهود وبناء قاعدة اقتصادية متينة من خلال تقديم حلول وصيغ رئيسة تتمثل بمرتكزات اقتصادية متطورة تمهيداً لتحقيق اقتصاد يتسم بديمومة التطور والازدهار.

ولا شك في أن عمليات إعداد خطة اقتصادية واجتماعية أو السعي إلى تطوير القدرات التنافسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية مثلاً تعدّ مسؤولية تشترك فيها الأطراف كلها وليس فقط دائرة التنمية الاقتصادية. وأدناه أبرز القضايا والحلول غير المباشرة لتحقيق تنمية مستدامة تحت مظلة استقرار في مستوى الأسعار، وبيئة مناسبة لاقتصاد متطور. وذلك من خلال تأثير السياسات المالية والنقدية التي تستهدف زيادة الإيرادات العامة.

مواصلة إعداد الخطط والبرامج الاقتصادية لتخطيط الاستثمار

تتوقف فرص بناء القاعدة الاقتصادية على مدى توافر الاستثمار وتخصيصه في تمويل مشروعات الإنتاج الاقتصادي. ففي ضوء حاجة الاقتصاد إلى ادّخار معظم الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فلا بدّ من استثماره في المشروعات الإنتاجية الجيدة ذات المردود الإنتاجي السليم. ولا شك في أن السياسة الاقتصادية التي تتضمن تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي مطالبة بأن تخطط عملية إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نطاق تعظيم تأثيراتها في اتساع الطاقة الاستيعابية المنتجة بالقدر الذي يسمح بامتصاص معظم الإمكانيات الاستثمارية المتاحة محلياً في مشروعات إنتاج مباشر وإنتاج غير مباشر تكون في مجموعها قادرة على تحقيق فائض اقتصادي بمعزل عن دعم النفط، ومثل هذا التخطيط يتطلب مراعاة الأمور التالية:

- الموازنة بين المخصّص للاستثمار في مشروعات البنى التحتية والمخصّص للاستثمار في مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر بالقدر الذي يجعل من الاستثمار في مشروعات البنية

التي تحتية معضداً لأداء مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر، ما يمكن من توليد فائض اقتصادي يكفي لتحقيق عائد إيجابي.

- تحقيق مزيد من الترابط بين مشروعات الإنتاج غير المباشر ومشروعات الإنتاج المباشر، وتسخير الأولى من أجل الثانية من خلال إعطاء الأفضلية لاحتياجات مشروعات الإنتاج على احتياجات الاستهلاك غير الضرورية من حيث الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تتيحها مشروعات البنى التحتية.

- التركيز على نوعية رأس المال المادي الذي يجري تكوينه، والتأكد من ملاءمته لاحتياجات المستقبل، وكذلك تكامل قطاعاته وتشابك وحداته بالقدر الذي يسمح بمعالجة الاختناقات الاستثمارية وبتحقيق فرصاً أكبر لإمكانية الاستثمار الجديد في ظل ما يتيحه حجم التكوين الرأسمالي ونوعيته من تسهيلات وتجهيزات إنتاج، فضلاً عما يقدمه من احتياجات وطلب فعال على منتجات المشروعات الجديدة.

- ومن البديهي أن تلك الإجراءات الخاصة بتخطيط الاستثمار لا تتم إلا من خلال إعداد خطة اقتصادية واجتماعية شاملة في إمارة أبوظبي. ولا شك في أن بناء الخطة عملية شاقة، إلا أن تنفيذها يعدّ ولا شك أكثر صعوبة ومشقة، ذلك أن صياغة الخطة القومية يمكن أن تتم بالاستعانة بعدد قليل من الخبراء الأجانب، أما تنفيذها فيقع على عاتق أفراد المجتمع والوحدات الإنتاجية فيه والجهاز الحكومي القائم، ومن ثم فهو يتطلب حذاً أدنى من الكفاءة لهذه الأجهزة القائمة بالتنفيذ. وتمتدّ عملية التنفيذ عبر سنوات متعدّدة يتم فيها الاحتكاك بالواقع الملموس وليس بالمفاهيم والأرقام المجردة. وتؤدي عملية التنفيذ إلى أن تواجه القيادة العليا (القائمة على تنفيذ الخطة) الواقع الملموس وضرورة اتخاذ قرارات تتلاءم وهذا الواقع.

- ويبدو واضحاً بأن دائرة التنمية الاقتصادية المسؤولة عن إعداد الخطط التنموية لديها قيادات وطنية كفؤة مميزة تقوم بأعباء التخطيط ولا شك في أن التخطيط السليم يقتضي توافر الشروط لتنفيذ الخطة واقعياً. لا يعني هنا التنفيذ مجرد التنفيذ، إنما يعني التطبيق السليم للخطة الاقتصادية. وتقوم دائرة التنمية الاقتصادية حالياً بإعداد خطط وبرامج اقتصادية. ومن أبرزها في هذا المجال الخطة الحالية لإمارة أبوظبي، حيث تستهدف أساساً تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

1. تنمية صناعة الصادرات

في إطار تنمية الصادرات يقتضي وجود مؤسسة مستقلة متخصصة في تنمية الصادرات الصناعية. وبالرغم من وجود بعض المؤسسات والبنوك التي تدعم الصادرات بطريقة غير

مباشرة، فإن ذلك لا يكفي خاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وما تتطلبه من قدرة كبيرة على المنافسة. وتقوم هذه المؤسسة بتعبئة الفجوات في مجال البحث وتغذية المعلومات والتمويل وغيرها من الأمور التي تُعنى بتنمية صناعة الصادرات وتذليل العقبات أمامها وتقوية قدرتها على المنافسة الدولية.

2. استغلال الموارد المتاحة

يعدّ عامل الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة في الإمارة مدخلاً رئيساً من مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة، وتمثّل الموارد المتاحة قوة العمل المحلية والموارد الطبيعية، ويجب إخضاع هذين النوعين من الموارد إلى استغلال اقتصادي جيد.

وبالنسبة إلى استغلال الموارد الطبيعية فإنه بالرغم من الندرة النسبية لتلك الموارد فإن سياسات استغلالها ما زالت تسمح بمزيد من الاستفادة من عملية توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة. وينبغي الاستفادة القصوى من الإمكانيات الإنتاجية التي يسمح بها دمج النفط في الاقتصاد المحلي والإقليمي بدلاً من تصديره خاماً. ويقتضي ذلك أن تستغل الإمارة الميزة النسبية التي يتيحها وجود الغاز الطبيعي والزيوت في بناء صناعة نفطية متكاملة مع بقية القطاعات الأخرى، كذلك يجب تطبيق التقنية وزرعها في البلاد لتنمية الموارد الطبيعية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمشروعات المستخدمة لها.

3. فعالية السياسة النقدية

للنظام المالي المتكامل أهميته في كفاءة تخصيص رأس المال بين الاستخدامات التنافسية، وتوجيه المدّخرات إلى المجالات الاستثمارية الأكثر إنتاجية، كما يساعد أيضاً على سيادة أسعار الفائدة بخلاف الأمر فيما لو كانت أسواق رأس المال مفتتة.

4. توسيع فعالية السياسة المالية

تعمل السياسة المالية على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية مصادر الإيرادات العامة وزيادتها، بالإضافة إلى تنمية المصادر التمويلية الخارجية، فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية.

5. تحسين القدرة التنافسية لمختلف الأنشطة

هناك حاجة ماسّة نحو السعي إلى تطوير القدرة التنافسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، خاصة الحيوية منها مثل صناعة التكرير، وذلك من خلال توفير الاستثمار اللازم لهذا القطاع

وصولاً إلى أن تكون طاقة الإنتاج وفقاً لمتطلبات السوق المحلية. إن التحديّ الكبير في نطاق الصناعة التحتية والفوقية للنفط الخام والمنتجات النفطية لمختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى يعدّ مسؤولية الأطراف جميعها، وذلك لتخفيض كلف الإنتاج وتحسين الجودة ودراسة الأسواق المحلية والخارجية لتوسيع نطاق التسويق. ولا شكّ في أن هذه الإجراءات التطويرية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للأسعار المستقرة والمجزية.

6. تفعيل دور القطاع الخاص

في ظل تبني البلدان النامية استراتيجيات هادفة إلى إعادة تأهيل اقتصادها ورفع قدرتها التنافسية من خلال انتهاج سياسات تتركز على تقليص الدور الحكومي وتفعيل دور القطاع الخاص وإعطائه دوراً رائداً في تحقيق عمليات التنمية، فمن المتوقع أن تشهد القدرة التنافسية للقطاع الخاص مزيداً من التحسّن، وذلك في إطار تدعيم الصادرات وتحقيق التكامل الاقتصادي مع الخارج.

7. تعزيز الاتجاه نحو التحالف والاندماجات

أدّى ظهور ظاهرة العالمية وتناميها إلى وضع البلاد أمام عالمية الطلب وعالمية المنافسة محققاً عالمية الاستراتيجيات التحالفية والاندماجية عن طريق تكوين مشروعات مشتركة في علاقة تكاملية تبادلية بهدف تعظيم الإفادة عن طريق تعزيز قدرتها التنافسية على اختراق الأسواق ونقل التكنولوجيا بتكلفة منخفضة ودخولها في اقتصادات الحجم الكبير. هذه العوامل جميعها تعدّ سندا لإعداد الخطة الخمسية الأولى وتنفيذها، ومحوراً أساسياً لعملية التخطيط الشامل للإمارة، إذ تمثّل جذورها ضمن أجندة السياسة العامة والرؤية الاقتصادية السليمة، وتشمل أجندة السياسة سبعة عشر موضوعاً من ضمنها موضوعات لها علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية والخاصة بديمومة الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتنمية الموارد. من هنا إذن وتفعيلاً لاستهداف تنظيم الموارد وتنميتها، يأتي دور السياسات المالية والنقدية في توفير الأسس اللازمة لتخفيف الكفاية في الموارد المالية. وتشير الوقائع إلى استهداف الخطة في تحقيق معدّل نمو سنوي بنسبة 7.6 % خلال السنوات 2008-2012. ففي حال تقدير معامل رأس المال إلى الدخل بمقدار 4:1، يصبح معدّل الادّخار مقدار 30.4 % (ادّخار) مقابل 69.6 % من الناتج الذي يمثّل الاستهلاك.

4/17 دور السياسة المالية في تحقيق اقتصاد متوازن

في ظل النظام الاقتصادي الحر يتميز السوق الحر بحصول ندرة في بعض السلع ذات مرونة الطلب الضعيفة، ما يؤدي (الندرة المعتمدة) إلى ارتفاع أسعار السلع. في الوقت نفسه فإن المنافسة الشديدة بين المنتجين تؤدي إلى إفراط في الاستثمار والإنتاج بما يزيد على حاجة المستهلكين. كذلك فإنه من الناحية التطبيقية يتسم هذا النظام بوجود تكّث، حيث إن مجموعة من الشركات الكبرى تنافس المشروعات الصغيرة من خلال تحكمها في الأسعار. وبصورة عامة يتوقف الإنتاج تحت هذا النظام على دافع الربح فقط دون الاعتبارات الاجتماعية، حيث تتجه الاستثمارات الضخمة إلى الكماليات والسلع التي تستحوذ على اهتمام الشريحة ذات القدرة الشرائية العالية. وأخيراً تعاني كثير من الدول في ظل هذا النظام تقلبات اقتصادية، كما أثبت ذلك الاقتصادي (كينز).

وكما أوضحنا سابقاً، فإن نظام السوق الحر يقوم على عدد من العناصر والمبادئ مثل حرية الفرد في الاستهلاك وحرية المنافسة والاحتكار وغيرها من المبادئ. وإن هذه العناصر والمبادئ المختلفة ينتج منها عدد من المظاهر الاقتصادية، وقد يكون لهذه المظاهر آثار سلبية على المستهلك والمجتمع. وقد تتولد مشكلات اقتصادية واجتماعية تكون نتائجها ضارة على المستهلكين من أفراد المجتمع. لذلك فإن توفير الحماية للمستهلك في ظل هذه الحرية أمر ضروري ومهم، فالحماية من الآثار السلبية والمشكلات والأزمات الاقتصادية واجب على الحكومة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الضرورية التي تحقق الأمن والسلامة الاقتصادية للمجتمع والفرد.

في ظل الحرية الاقتصادية والسوق المفتوح تظهر العديد من المشكلات التي تجلبها حرية الفرد والمستهلك والمنافسة والاحتكار التي تسفر عن ضرورة تدخل الحكومة لحماية المستهلكين من آثارها الضارة. ومن هذه المشكلات على سبيل المثال ارتفاع الأسعار والاستهلاك غير الرشيد والغش والتقليد.

ولا شك في أن عمليات الإسراف في الموارد الاقتصادية والمنافسة الضارة والإفراط في الاستهلاك والاستثمار التي يفرزها قوى السوق الحر تؤدي إلى ضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية. من هنا يأتي دور الحكومة في توجيه الموارد الاقتصادية من خلال حجم استهلاكها النهائي وسياسات تحديد الاستهلاك العائلي (السياسات المالية والنقدية، والتغيير في نمط الاستهلاك، وتوزيع الدخل)، وصولاً إلى استخدام بعض الأدوات التطبيقية وتحديد نظرية المرونة.

ويمكن تصنيف هذه الإجراءات تحت مظلة تدخلات مباشرة ووقتيّة من قبل الحكومة، وبالتالي

فإن الإجراء يجب أن يكون على مستوى المنظور الاقتصادي الشامل، وذلك بإشراك المتغيرات الاقتصادية جميعها وصولاً إلى هيكلية جذرية لاقتصاد الإمارة من خلال اختيار المشروعات ذات الأولوية وتوزيع أمثل للاستثمارات لتكون المحصلة النهائية زيادة حجم الإنتاج الوطني، في ظل ميزة نسبية عالية وقدرات تنافسية مميزة. من هنا يتبين بأن الإجراءات التي تم اتخاذها في تحديد الإنفاق تتركز في تصحيح الإفرازات السلبية في السوق الحر، وبالتالي فإنها وقتية ومحدودة، حيث يتطلب الأمر إجراءات حقيقية من منظور الاقتصاد الكلي.

5/17 العلاقات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية

لغرض معرفة مدى التباين أو التوازن بين حالي العرض والطلب على السلع والخدمات، وبالتالي معرفة اتجاهات مستوى الأسعار، يلزم استخدام نماذج بسيطة، حيث تشير هذه النماذج إلى خصائص وانعكاسات العلاقات الكلية للمتغيرات الاقتصادية التي تشكل نسيج أدبيات اقتصادات التعادل. ويمكن من خلال مدى هذا التباين بين العرض والطلب تحديد السياسة المالية والنقدية الملائمة، وذلك في إطار التوازن الحادث بين الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الإمارة أو الدخل على مستوى الدولة من جهة واستخداماته في مجالات الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص والإهلاك والاستثمار وصافي الصادرات من جهة أخرى، وصولاً إلى مستوى الدخل القومي في الإمارة.

وفي هذا المجال، لا بدّ من تحديد مستوى الدخل القومي (Y) من خلال حصر مجمل الإنفاق على السلع والخدمات النهائية (E)، حيث يتكوّن الإنفاق على السلع والخدمات من العناصر التالية:

(الاستهلاك الخاص (C)، الاستثمار (I)، المشتريات الحكومية (G) وصافي الصادرات) (الصادرات - الواردات (X-M))، أي أن:

$$E = C + I + G + X - M$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

وتسمّى هذه المتطابقة في أدبيات الاقتصاد بمعادلة تحديد مستوى الدخل القومي، فإذا تيسّر معرفة مستوى كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومشتريات الحكومة والصادرات والواردات، يمكن تحديد مستوى الدخل القومي (Y).

$$(C + I + G + X) \text{ الطلب الكلي}$$

$$(C + I + G) \text{ الطلب المحلي أو الاستيعاب المحلي}$$

$$Y - I = X - M \text{ فجوة الموارد}$$

ويقيس التغيّر (X-M) الفرق بين الصادرات والواردات على السلع والخدمات، ويسمّى هذا الفرق (فجوة الموارد). إن طاقة الاستيعاب في أي قطر لا يمكن أن تزيد على دخلها (إنتاجها) إلا

إذا زادت الواردات على الصادرات، فإذا حصلت الزيادة، فإن ذلك يدلّ على وجود (فجوة موارد)، إذ لا بدّ من تمويلها من الاحتياطات أو من الخارج من صافي دخل عوائد الإنتاج أو من خلال القروض الرئيسية أو تحركات رؤوس الأموال. لنفرض أن هناك تدفق رأس المال إلى الدولة (K) فإن موقف ميزان المدفوعات الكلي $Y-M+K$

$$R = Y - A + K = Y - M + K$$
 أي

وتمثّل R التغيّر في الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في البلد المعني، وعليه فإن موقف ميزان المدفوعات الكلي ينعكس على صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي للبلد المعني، وأن زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي) على الدخل القومي تؤدي إلى (فجوة موارد)، وهذا ممكن إذا تمكّن البلد المعني من تحقيق صافي تدفق رأسمالي أو لديه احتياطات أجنبية تموّل العجز. ويؤدي موقف ميزان المدفوعات إلى زيادة النقد، وبالمثل فإن عرض النقود سيزداد عندما يزيد النظام المصرفي في إقراضه للحكومة أو للقطاع الخاص (الإئتمان المحلي).

وفي سياق تلك النماذج البسيطة، يمكن استنباط طرق عديدة لتحقيق استقرار اقتصادي لمعالجة ميزان المدفوعات وظاهرة التضخم. أولى هذه الطرق لمعالجة ميزان المدفوعات تتركز في استخدام السياسة النقدية الائتمانية. ولا شك في أن الزيادة في الإئتمان المحلي تؤدي إلى زيادة الإنفاق المحلي، وبالتالي إلى زيادة الطلب على الواردات. ومن المؤكد أن تكون الحيلة النهائية تكمن في تدهور موقف ميزان المدفوعات الكلي نتيجة لارتفاع عجز الحساب الجاري. من هنا يتطلّب الأمر تخفيض الإئتمان المحلي وصولاً إلى تخفيض حجم الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي). وفي إطار هذه السياسة (تقييد الائتمان المحلي) يمكن زيادة قدرات الاقتصاد الوطني ومواجهة التضخم. كذلك يمكن استخدام السياسة المالية من خلال تقليص حجم الاستيعاب المحلي $(A = C + I + G)$ وتحديدًا تقليص الاستهلاك الحكومي، حيث بهذه الطريقة يمكن تنمية الموارد المالية من خلال ارتفاع حجم الادّخار.

17/6 أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

يشير مفهوم سعر الصرف إلى سعر عملة بعملة أخرى، وبعبارة أبسط يمثّل سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وحسابياً يحدّد كالآتي:

$$E = \text{سعر الصرف} = \text{عدد الوحدات من العملة المحلية}$$

عدد الوحدات من العملة الأجنبية

واعتماداً على هذا التحديد، فإن ارتفاع سعر الصرف يمثّل تدهوراً في قيمة العملة المحلية وارتفاعاً في قيمة العملة الأجنبية، والعكس بالعكس.

وتلجأ السلطة النقدية إلى تخفيض قيمة العملة كلما لوحظ انخفاض في قدرة البلاد التنافسية (الناتج من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي)، وما يؤدي إليه ذلك من اختلال ميزان المدفوعات وارتفاع العجز في الميزان التجاري. ويتصدّر تخفيض قيم العملة السياسات الاقتصادية لمعالجة العجز الهيكلي في الميزان التجاري، ولهذه السياسة تأثيرات ونتائج عديدة ومختلفة، حيث يؤدي التخفيض من قيمة العملة إلى الرفع من أسعار الواردات بالعملية المحلية ما من شأنه أن يخفّض من الطلب، إذ تتحوّل نسبة من المستهلكين المحليين إلى استهلاك ما يسمّى البدائل القريبة للواردات من السلع المنتجة محلياً. وفي المقابل تنخفض أسعار صادرات البلاد في الخارج بالعملية الأجنبية فتشجّع الصادرات.

ويجب الانتباه هنا إلى أن بلوغ مثل هذه النتيجة مرتبط إلى حدّ بعيد بمرونة العرض والطلب للأسعار على السلع المتبادلة مع الخارج سواء من الصادرات أو الواردات. إذ تؤدي عدم المرونة في هذه الحالة إلى انخفاض جدوى سياسة التخفيض من قيمة العملة إلى حدّ بعيد. ويكون بذلك انعكاسها على الميزان التجاري محدوداً.

ويؤثر التخفيض من قيمة العملة في التضخم في الاقتصاد. ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي للعديد من السلع وكذلك تكلفة العمالة. وتُمنى سياسة تخفيض العملة بفشل كبير إذا ارتفعت أسعار السلع الوسيطة المستخدمة في إنتاج الصادرات وكذلك تكاليف العمالة بدرجة معادلة لخفض قيمة العملة.

17/7 استخدام السياسات المالية لاستهداف مؤشرات هيكلية سليمة للاقتصاد الوطني

في إطار تحقيق التنمية المستدامة، يسعى المسؤولون إلى تحديد معدّل الاستثمار، واختيار المشروعات، وتحديد السياسة السعريّة... إلخ وصولاً إلى معدّل النمو ومستوى الاستهلاك وكيفية استخدام موارد المجتمع، وتحديد مستوى الإنتاجية ومدى الطلب على عناصر الإنتاج المحلية والأجنبية. ومن المعلوم أنه من هذه العناصر تتكوّن لدينا الصورة العامة عن الاقتصاد القومي.

ويتعلق القرار الخاص بتحديد معدّل الاستثمار بتوزيع الناتج المحلي بين الاستهلاك والاستثمار. ويؤدي اتخاذ هذا القرار إلى تحديد معدّل نمو الدخل القومي والفردى وتحديد ذلك الجزء من الدخل القومي الموجه لأغراض الاستهلاك الخاص والعام ومن ثم تحديد مستوى الاستهلاك الكلي أو الفردي. هذا مع افتراض ثبات معامل رأس المال للدخل الحدي (معامل الاستثمار/الدخل)، حيث إن معدّل الاستثمار = نسبة الاستثمار إلى الدخل. كما أن معامل الاستثمار يشير إلى كمّيّات الاستثمارات اللازمة لزيادة الدخل القومي وحدة واحدة.

فإذا كان معامل الاستثمار يساوي 3 وكان معدّل الاستثمار يساوي 15 % فإن معدّل نمو الدخل القومي يصبح 5 % سنوياً. وبالعكس إذا تحدّد معدّل النمو مثلاً بنحو 15 % سنوياً وكان معامل الاستثمار 3 فإن معدّل الاستثمار الذي يحقق هذا المعدّل من النمو هو 30 % من

الدخل القومي. وبتحديد معدّل الاستثمار بهذه الصورة، فإن الاستهلاك النهائي يصبح 85 % وبقسمة الاستهلاك النهائي على عدد الأفراد نحصل على متوسط الاستهلاك الفردي. وبتحديد معدّل النمو ومن ثم معدّل الاستثمار وحجم الاستهلاك الكلي والفردي فإن المخطط بذلك يكون قد اتخذ موقفاً محدّداً في ما يتعلّق بتفضيله بين الحاضر والمستقبل أي بتفضيله بين استهلاك (احتياجات) الأجيال الحاضرة واستهلاك الأجيال المستقبلية.

ويمكن أيضاً استهداف معدّل الاستثمار من خلال تحديد النمو الاقتصادي ومعامل رأس المال. فإذا كان معدّل النمو المستهدف هو 5 % سنوياً خلال سنوات الخطة، وكان معامل الاستثمار 3، فإن معدّل الاستثمار يجب أن يكون 15 %.

وفي هذا السياق يمكن تحديد مفاهيم ومعايير عدّة لتحديد معدّل الاستثمار. وأول هذه المعايير يشير إلى الحد الأدنى لمعدّل الاستثمار، وهو ذلك المعدّل الذي يضمن عدم انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة للزيادة السكانية. ويحقق هذا المعدّل هدفاً مهماً هو ضمان متوسط للدخل والاستهلاك للأجيال القادمة مساوٍ لمتوسط الدخل والاستهلاك السائد في الحاضر. ويمثّل هذا المعدّل الحد الأدنى اللازم لتحقيقه، بحيث إنه إذا كان معدّل الاستثمار السائد لا يحقق هذا الغرض، فإنه يجب رفع معدّل الادّخار لتحقيق هذا المستوى المطلوب. ويمثّل هذا المعدّل أقل ما يمكن أن يصلح فيه المخطط. وفي هذا المضمار لا بدّ من استخدام السياسات المالية والنقدية في تحقيق المعايير المستهدفة.

17/8 أثر السياسات النقدية على الاقتصاد الوطني

في إطار تعرّف تأثير تقلّبات أسعار الفائدة وسعر الصرف في الاقتصاد الوطني، لا بدّ من تعرّف طبيعة اقتصاد الإمارة الأحادي الجانب من جهة، والتنوّع في مصادر الدخل الذي أوجدته السياسات الاقتصادية للحكومة من جهة أخرى، علماً بأن هذه السياسات نجحت في تقليل الاعتماد على النفط خلال السنوات العشر الأخيرة. والواقع أن النظرة المستقبلية لهاتين الركيزتين الأساسيتين في الاقتصاد الوطني تظهر إمكانات جيدة للنمو خلال السنوات المقبلة، فعلى صعيد القطاع النفطي، من الواضح أن النمو الاقتصادي العالمي سيؤدّي في الحدّ الأدنى إلى استقرار أسعار النفط عند مستوياتها الحالية حتى لو حدث بعض التباطؤ في الاقتصادات التي تعدّ حالياً المحرّكات الأساسية للاقتصاد العالمي مثل الصين والهند والاقتصاد الأمريكي.

أما على صعيد التنوّع الذي تحقق في اقتصاد الإمارة، فمن الواضح أن تدفق الاستثمارات نحو القطاعات التي أوجدها هذا التنوّع ابتداءً من الخدمات مروراً بالعقار وصولاً إلى الصناعة،

يمكن أن يستمر للسنوات المقبلة؛ لأن المنطقة عموماً تحتاج فعلياً إلى هذه القطاعات الاقتصادية في الإمارات، وبالتالي فإن الرؤية الاستراتيجية تشير إلى أن اقتصاد الإمارة سيواصل النمو في السنوات الخمس المقبلة، حتى لو حدث تذبذب في نسب النمو من سنة إلى أخرى. وعلى أساس هذه الرؤية العامة ينبغي النظر إلى المتغيّرات الجديدة، فانخفاض سعر الفائدة سيزوّد النمو الاقتصادي في الإمارة بزخم إضافي لأنه يؤدّي مبدئياً إلى تخفيض كلفة المشروعات، وسيشجّع على زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني وهذا هو الهدف عادة من تخفيض أسعار الفائدة، لكن بالنسبة إلى اقتصادنا ليست هناك حاجة حالياً إلى هذا التخفيض في ظل النمو الاقتصادي المرتفع لدينا لأنه يؤدّي إلى زيادة التضخم، بينما نحن مضطرون إلى تخفيض الفائدة لارتباط الدرهم بالدولار الذي انخفضت أسعار الفائدة عليه، وبالتالي يفترض أن نتبعه لأن وجود فجوة بين أسعار الفائدة على الدولار وأسعارنا على الدرهم سيدفع إلى الاقتراض من الولايات المتحدة بأسعار الفائدة الأقل ثم ضخّ الأموال المقرضة في عملية الاقتراض لدينا بأسعار الفائدة الأقل وهذا سيخلق تدفقات نقدية ليست في مصلحة اقتصادنا.

مما تقدّم يبدو بأن الاقتصاد في وضع يحتاج إلى حل وسط، فالاقتصاد المحلي بحاجة إلى رفع سعر الفائدة لأن السوق المحلية شهدت ارتفاعاً في الأسعار، وأن إحدى وسائل كبح هذه الظاهرة رفع أسعار الفائدة لامتصاص السيولة الناجمة عن سرعة الاقتصاد. والعكس صحيح، حيث إن أمريكا تحتاج إلى تخفيض الفائدة لدعم اقتصادها. ومع ذلك يجب مجازاة الفائدة الأمريكية لأن عكس ذلك يؤدّي إلى إحداث خلل في نظام الصرف الثابت.

وفي إطار الخروج من هذه المشكلة، فإن الربط بسلة عملات تعطي الدولة المرونة الكافية في تطوير الأدوات النقدية للاقتصاد الوطني. ولا يعني ذلك التخلّي كلياً عن الدولار فهو العملة الأكثر انتشاراً وتداولاً في العالم. كما لا ندعو إلى أن تكون السلة متساوية، فالدولار يمكنه أن يشكّل 70 % أو أكثر.

انطلاقاً من مشكلة ظاهرة التضخم في إمارة أبوظبي، فمن البديهي إذن النظر إلى جوهر المشكلة من خلال نظرة اقتصادية شمولية، وذلك بالأخذ في الاعتبار تفاعل المتغيّرات جميعها الداخلة في نطاق أدبيات اقتصادات التنمية وانعكاسها. ويتطلّب الأمر مواجهة مثل هذه القضايا الأساسية وإعداد برامج وخطط تنموية شاملة وصولاً إلى تنمية اقتصادية مستدامة تحت مظلة مستوى أسعار مستقرة.

الفصل 18

أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج

في إطار إظهار أهم خصائص الدراسة التحليلية لاقتصاد إمارة أبوظبي ومؤشراتها للفترة ما قبل عصر النفط حتى عام 2010، فقد استمدّ تحليل إنجازات المسيرة التنموية في إمارة أبوظبي من واقع بيانات الملحق الإحصائي المرفق بهذه الدراسة.

نتائج المرحلة قبل عام 1970

1/1 اتسم اقتصاد أبوظبي خلال الفترة التي سبقت عقد الستينيات بكونه اقتصاد كفاف، يقوم أساساً على الاستفادة من البحر من خلال الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وبيعه في الأسواق، ويطلق على الفترة التي سبقت عام 1960 بعصر اللؤلؤ.

2/1 تميّزت الفترة 1960-1969 بحدثين تاريخيين مهمّين في نطاق تطوّر اقتصاد أبوظبي، أولهما تصدير أول شحنة من النفط عام 1962، وثانيهما تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966.

3/1 برزت عمليات التنمية الاقتصادية في أبوظبي منذ تاريخ تصدير النفط عام 1962، حيث بلغ حجم الصرف على مشروعات التنمية نحو 1.7 مليون جنيه إسترليني مقابل إيرادات نفطية بلغت 19.3 مليون جنيه إسترليني وبنسبة صرف 8.8 % من إجمالي الإيرادات النفطية للسنوات 1963-1965. ففي ضوء هذه النسبة القليلة للمصروفات من إجمالي الإيرادات النفطية، فقد اعتبر بدء مرحلة التنمية الحقيقية اعتباراً من تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- مقاليد الحكم في أبوظبي عام 1966.

نتائج المرحلة (1970 - 1974)

1/1 من أبرز العوامل التي ساعدت على تسريع الإنجازات التنموية خلال الفترة 1970 - 1974، قيام الدولة الاتحادية في ديسمبر 1971، واستكمال منجزات الخطة الخمسية الأولى -1972- 1968، وزيادة الصرف على المشروعات التنموية، وتحسين العقود النفطية المبرمة بين حكومة أبوظبي وشركات النفط الأجنبية، وارتفاع أسعار النفط في أكتوبر 1973، ومولد مجلس التخطيط، وتأسيس شركة أدنوك الوطنية للنفط وبرز أنشطة اقتصادية جديدة.

2/1 تميّزت الفترة 1970 - 1974 باتجاه تصاعدي شديد للنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية والجارية، حيث ارتفع الناتج من 3267.0 مليون درهم عام 1970 إلى 33826 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 79.4 % خلال أربع سنوات.

3/1 ارتفعت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 565 مليون درهم عام 1970 إلى 2791.6 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 54 % خلال الفترة المذكورة.

4/1 ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من 2009 مليون درهم عام 1970 إلى 23599 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي يزيد على 100 % خلال الفترة المذكورة، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية من 352 مليون درهم عام 1970 إلى 2266.1 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي مقداره 62.9 % خلال الفترة المذكورة. لقد نجم عن حصيلة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 1657 مليون درهم عام 1970 ثم ارتفع إلى 21333 مليون درهم عام 1974 وبمعدّل نمو سنوي يزيد على 100 % خلال الفترة المذكورة.

5/1 بلغت الأهميّة النسبية للقيمة المضافة لقطاع النفط 65.0 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1970 ثم ارتفعت إلى 81.9 % من الإجمالي عام 1974 ما يشير إلى اعتماد الإمارة على مصدر واحد من الدخل تقريباً.

6/1 في ضوء النسبة العالية من الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي التي بلغت 71.3 % عام 1974، تشير هذه النسبة إلى دور الحكومة الكبير في الاقتصاد الوطني.

نتائج المرحلة (1975-2010)

1/1 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية والجارية من 35661.0 مليون درهم عام 1975 إلى 93743.0 مليون درهم عام 1980 بمعدّل نمو سنوي مقداره 22.1 . وذلك برغم تباطؤ النشاط الاقتصادي عامي 1977 و1978. كما حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت معدّلات نمو عالية حيث بلغت 30.5 % خلال الفترة نفسها (-1980 1975). وببدو أن قطاع الأعمال (الشركات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص) قد حقق معدّل نمو سنوي 31.2 % مقابل معدّل نمو سنوي 17.8 % للقطاع الحكومي للفترة المذكورة. وتأتي زيادة حجم الاستثمارات الثابتة خلال السنوات 1975-1980 نتيجة للفوائض المالية الكبيرة لقطاع النفط.

2/1 شهدت الفترة 1981-1985 اتجاهاً تنازلياً في النشاط الاقتصادي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 101686 مليون درهم عام 1981 إلى 67487 مليون درهم عام 1985 وبمعدّل انخفاض سنوي نحو 9.6 . وذلك برغم الفورة الاقتصادية النفطية وارتفاع مستوى أسعار النفط الذي وصل إلى 29.6 دولار للبرميل الواحد عام 1981. وفي ما يخصّ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الكلية، فقد انخفض بمعدّل انخفاض سنوي 7.0 % مقابل معدّل انخفاض سنوي 10.3 % و 6.3 % لقطاع الأعمال والقطاع الحكومي على التوالي خلال سنوات الفترة 1981-1985. وكان سبب هذا التراجع في حجم الاستثمارات الثابتة هو نتيجة إجراءات الترشيد الحكومية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية خلال السنوات المذكورة.

3/1 تميّزت المرحلة الرابعة (1986-1991) بانتعاش في الأداء الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية والجارية من 47878 مليون درهم عام 1986 إلى 114093 مليون درهم عام 1990 وبمعدّل نمو سنوي 20.7 %. ولقد سادت هذه الفترة موجة كساد، خاصة خلال عامي 1986 و1987 التي تضافرت عوامل شديدة لتسهم

في تعميق الركود الاقتصادي، حيث من أبرزها التدهور التدريجي في أسعار النفط الذي وصل سعر البرميل الواحد إلى 9.5 دولار عام 1987. وفي ما يخص تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1986-1991، فقد كان الأداء الاقتصادي ضعيفاً، حيث لا يتجاوز معدل النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت 3.6. وذلك نتيجة لاتجاهات الترشيد الحكومية من جهة، والانهاء من معظم البنية التحتية من جهة أخرى.

4/1 تميزت الفترة الأخيرة (1991-2001) بانتعاش اقتصادي طويل، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية والجارية بمعدل نمو سنوي نحو 6% خلال الفترة 2001-1991. وشهدت القطاعات الاقتصادية عدا قطاع الصناعات الاستخراجية معدلات عالية من النمو بلغت 10.5% خلال الفترة نفسها (1991-2001). وفي ما يخص تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1991-2001، فقد بلغ معدل النمو السنوي 11.9% (9.3% لقطاع الأعمال و 8.7% لقطاع الحكومي).

5/1 تميزت الاتجاهات التنموية سواء في ما يتعلق بأداء الناتج المحلي الإجمالي أو أداء إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1975-2010) بتذبذب شديد لتأثرها بالتغيرات في أسعار النفط، وبالتالي بالإيرادات النفطية.

6/1 نظراً إلى كون حكومة أبوظبي مالكة للإيرادات النفطية، فقد ارتفع حجم الاستهلاك الحكومي وذلك في إطار الصرف على قنوات التنمية البشرية والاحتياجات الضرورية للسكان. ففي ضوء تلك الاتجاهات، بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي الحكومي 26.9% خلال السنوات 1975-1980. وشهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات معدلات نمو شبه مستقرة للاستهلاك الحكومي، حيث بلغت 5.5% خلال السنوات 1991-2001 بعد أن كانت 5.4% و 4.9% خلال السنوات 1981-1985 و 1986-1990 على التوالي.

7/1 رغم المسارات التنموية للفترة 1975-2010 التي أظهرت هيمنة قطاع النفط بنسبة كبيرة من إجمالي الدخل، فقد انخفضت الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية (النفط)، وذلك من 76.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1975 إلى 48.0% و 49.7% عامي 2000 و 2010 على التوالي، وذلك نتيجة لجهود الحكومة الحثيثة من قبل المسؤولين في إطار تدعيم القاعدة الاقتصادية.

8/1 نظراً إلى ارتباط نمو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتطور إنتاج النفط الخام وتصديره، وبالتالي بروز أثره في مسيرة التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي، فإن انعكاس أثر النشاط النفطي على نمو القطاعات السلعية والخدمية قد أسهم في زيادة وتائر النمو الاقتصادي في الإمارة. ففي ضوء تلك الانعكاسات التنموية لقطاع النفط، بلغت الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية 24.0% عام 1975 ثم ارتفعت إلى 50.0% عام 2010، ما يشير إلى اتجاهات توسيع القاعدة الاقتصادية.

9/1 بلغت الأهمية النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي 9.3% عام 1990 ثم ارتفعت إلى 28.6% عام 2010، وتشير هذه الاتجاهات إلى مقدرة اقتصاد الإمارة على زيادة القدرة الاستيعابية الاستثمارية، باعتبار أن الاستثمار أداة رئيسة نحو تحقيق معدلات التنمية المستهدفة.

10/1 لا تزال مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص محدودة بالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم استثماراته الثابتة، وبالتالي زيادة أهميته النسبية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. ولقد ارتفعت الأهمية النسبية للاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص من 10.5% عام 1980 إلى 17.7% و 27.2% و 75% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للسنوات 1990 و 2002 و 2010 على التوالي.

11/1 تميز الهيكل الاقتصادي للتجارة الخارجية في إمارة أبوظبي بوجود انكشاف اقتصادي للميزان التجاري على العالم. ولقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي 74.2% عام 1975 ثم انخفضت إلى 43.7% و 62.4% عامي 1990 و 2010 على التوالي، ما يشير إلى انخفاض درجة الخلل في الهيكل الاقتصادي للتجارة الخارجية في الإمارة.

أهم التوصيات

يمكن من هذه الدراسة استخلاص العديد من التوصيات في المحاور التالية:

أولاً: النمو السكاني وآثاره التنموية:

للمحافظة على وتيرة التوسع الاقتصادي، وفي الوقت نفسه الحد من تدفقات العمالة الوافدة، لا بد من الربط بين المتغيرين ومعالجة القضايا السكانية والاقتصادية من خلال استراتيجية تنموية موحدة لا يكون الدخول إليها إلا من باب "الحجم الأمثل للسكان"، وهو الباب الذي لا يزال موصداً حتى الآن في دولة الإمارات. ومن هذا المنطلق، هناك حاجة ملحة إزاء لصياغة استراتيجية سكانية واضحة المعالم تهدف إلى الربط بين قضايا السكان والتنمية والعمالة وتدمج بين الخصائص السكانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه استراتيجية تمليها معطيات عديدة، منها:

1. أن نجاح جهود التنمية في دولة الإمارات عموماً، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص، يتوقف إلى حد كبير على الترابط الوثيق بين السكان والتنمية، ذلك أن دمج المتغيرات السكانية صراحة في الاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية من شأنه أن يؤدي إلى تسارع خطى التنمية المستدامة ويسهم في بلوغ الأهداف السكانية.

2. بسبب عدم وجود تصور واضح للحجم الأمثل للسكان في إمارة أبوظبي، أو في دولة الإمارات بصفة عامة، هناك ارتباك واضح في سياسات التخطيط في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والحضرية وغيرها، ما يحتم ضرورة تكثيف الجهود لإعداد تصور متكامل حول الحجم الأمثل للسكان وفقاً لمعطيات مراحل التنمية المختلفة،

وهو الحجم الذي يجب أن تستند إليه كل برامج التنمية وسياساتها حاضراً ومستقبلاً.

3. إن دولة الإمارات قطعت شوطاً بعيداً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نمط التنمية الحالية اعتمد اعتماداً كبيراً على قوة العمل الوافدة، وقد آن الأوان لكي تنتقل الدولة إلى نمط مغاير من أنماط التنمية يعتمد على الكوادر المواطنة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال استراتيجية سكانية تهدف إلى تعظيم دور المواطن في عملية التنمية المستدامة.

4. إن الخلل في التركيبة السكانية يشكّل تهديداً لجهود التنمية ويفضي إلى تعثرها على المدى البعيد ويتوقف إصلاح هذا الخلل على تبني استراتيجية سكانية تسعى إلى تعديل التركيبة السكانية لمصلحة المواطنين بما يحقق توازناً بين السكان والموارد المتاحة.

5. إن الواقع الديمغرافي الراهن للدولة يتّصف بارتفاع معدّلات الخصوبة والانخفاض المستمر في معدّلات الوفيات بين المواطنين بفضل التقدّم الصحي المطّرد، كما أن التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الدولة مثل التوسّع في التعليم وتأخر سن الزواج ودخول المرأة سوق العمل، وتحسين مستوى المعيشة ستؤثر في نمط النمو السكاني للدولة، وهو ما يتطلب رسم سياسات سكانية ملائمة للتعامل مع هذه التغيّرات.

إن نجاح مثل هذه الاستراتيجية يتطلب بدوره شروطاً عدّة، من ضمنها التكيف مع التحولات الدولية المعاصرة في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، ووضع السياسات السكانية التي تستفيد من الفرص المتاحة في هذه التحولات وتقلّل من المخاطر الكامنة فيها؛ وإقامة شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني في مراحل بناء السياسات السكانية كافة، وذلك لضمان استمرارية البرامج ونجاحها؛ وتحقيق مشاركة أوسع من فئات المجتمع كافة في بناء التصرّوات المستقبلية من خلال حرية الإعلام في معالجة قضايا السكان وفتح باب الحوار الهادف أمام القضايا الخلافية؛ والتطوير النوعي المستمر لسياسات التعليم، للدرجة التي يمكن معها تطبيق سياسات الإحلال دون الإخلال بجودة الأداء الاقتصادي؛ وبناء شبكة للمعلومات السكانية دقيقة ومبنية على دراسات شاملة للحاضر والمستقبل تساعد على وضع سياسات للسكان والتوطين.

ثانياً: رفع الكفاءة الإنتاجية:

تقترح الدراسة إنشاء إدارة للكفاءة والإنتاجية تهدف إلى زيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي، وتعمل على الارتقاء بجودة المنتجات المحلية وترقيتها، ومن مهامها أيضاً تقديم مقترحات حول سياسة الإنتاجية وتخطيطها، وتنمية الموارد وقيادة حركة

الإنتاجية والجودة، كما تعمل على تشجيع الامتياز في مجال الإنتاجية والمنافسة، وتقديم معلومات وبيانات شاملة عن الإنتاجية المحلية، ورعاية شبكة للاتصال بين المؤسسات المحلية والأجنبية في مجال الإنتاجية والجودة، إلى جانب إجراء البحوث ونشاطات التدريب وتنمية النظم الإدارية في مجال الجودة والإنتاجية.

وباختصار يمكن لإدارة الكفاءة والإنتاجية المقترحة أن تقدّم الخدمات التالية:

- إجراء البحوث الميدانية والتطبيقية حول الإنتاجية والتنافسية في الاقتصاد المحلي.
- إجراء الدراسات المقارنة ووضع المعايير اللازمة لرفع مستوى الإنتاجية المحلية.
- وضع مناهج كمية واضحة لقياس مستوى الإنتاجية وإحصاءاتها في القطاعات المختلفة.
- إنتاج المعلومات حول الإنتاجية ونشرها وبناء ثقافة الوعي بالإنتاجية.
- تقديم خدمات استشارية لصنّاع القرار بكل ما يتعلّق بالإنتاجية والتنافسية.
- الربط بين الممارسات والتجارب الأجنبية والمحلية ومن يحتاجون إليها.
- المشاركة في تطوير التشريعات والقوانين واللوائح الموجودة التي تضرّ بالإنتاجية والتنافسية وإبداء الملاحظات حولها.
- إحداث تحوّل إيجابي كبير في ثقافة التدريب المستمر لرفع الكفاءة الإنتاجية.
- تفعيل الاتصالات بين مقدّمي الخدمات مثل التدريب والاستشارات والخدمات الأخرى ذات الصلة بالإنتاجية في القطاعين العام والخاص.
- تمثيل إمارة أبوظبي في المنظمات الإنتاجية الإقليمية والعالمية وفي المناسبات الدولية المتعلقة بالترويج والدعوة للإنتاجية.
- المساهمة في ترقية أساليب رفع الكفاءة الإنتاجية وأدواتها.
- التنسيق مع الدوائر والجهات المحلية ذات الصلة لتعزيز ثقافة الكفاءة الإنتاجية.
- الترويج لثقافة الجودة والإنتاجية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمجتمع المحلي.

السّعي نحو تحقيق تنمية مستدامة في اقتصاد إمارة أبوظبي، مبنية على أسس وعمل علمي مدروس. وتتطلب التنمية المستدامة هيكلة جذرية مستمرة تختلف حسب مقتضيات واحتياجات وأهداف متعدّدة، وتحدّد أشكالها ونمطها أولويات لا يمكن تحقيقها في وقت واحد، بل يجب ترتيبها حسب أسبقيات تحدّد على أسس علمية في إطار تطلّعات الأفراد حسب إمكاناتهم الموضوعية. وفي ضوء هذه الطموحات، يقتضي البحث عن المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلّقة بسائر أوضاع المجتمع وأسسها وتحليلها ودراساتها ومعرفة

ترابطها وعلاقاتها ومشكلاتها ومعوقات نموها. ففي إطار عملية تحديد الأهداف التنموية المستقبلية البعيدة المدى، يجب الأخذ في الاعتبار موارد المجتمع وطاقاته وطموحات أبنائه حسب تصوّرات وخيارات عديدة يمكن تبنيها استناداً إلى عوامل فنية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

مواصلة الجهود المبذولة من قبل المسؤولين لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها لتحرير اقتصاد الإمارة من أخطار الاعتماد على مصدر واحد من الدخل، وتأمين إمكانات إنتاجية متعدّدة تعتمد على مصادر وأنشطة مختلفة وصولاً إلى تنمية شاملة مستدامة. وتتطلب عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها، ضرورة تعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية واستغلالها بكفاءة وبأقل فاقد أو هدر ممكن.

إدماج قطاع النفط بالاقتصاد عن طريق الاستمرار في التصنيع النفطي والاستفادة من مشتقاته في الصناعة من أجل توسيع القاعدة الصناعية في إمارة أبوظبي، والتقليل من واردات السلع التي يمكن إنتاجها محلياً. ولغرض أن يكون قطاع النفط قاعدة وركيزة للاستثمارات في القطاعات السلعية لا بدّ من إيجاد اعتماد متبادل بين النمو في قطاع النفط والنمو في تلك القطاعات الإنتاجية. ويتم ذلك أساساً بجعل قطاع النفط مصدراً لإنتاج مستخدمات القطاعات السلعية، بحيث تنتقل تلك المستخدمات في شكل تشابك أمامي وخلفي من قطاع إلى آخر محققة زيادات متتالية في القيمة المضافة.

ثالثاً: تطوير القاعدة الصناعية:

1. مراكز القطاع الصناعي المحلي:

باعتبار الصناعة أولوية لتنويع القاعدة الاقتصادية لأبوظبيي خلال المرحلة المقبلة، لا بدّ من تحسين بيئة الأعمال والارتفاع بمستوى الجودة في الصناعة المحلية وتعزيز مفهوم الصناعة النظيفة ودعم قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحفز التشابكات الصناعية وتشجيع التنمية التكنولوجية ورسم سياسة صناعية واضحة المعالم، والتركيز على صناعات تتمتع

فيها الإمارة بميزة نسبية أكبر، كتلك التي تتمحور حول قطاع النفط الخام والغاز كأساس للتصنيع، مع تركّز السياسات الاقتصادية بعيدة المدى على دعم الصناعات التالية:

أ/ صناعة البتروكيماويات: تُعدّ صناعة البتروكيماويات بمنزلة العمود الفقري للصناعة المحلية، وتتمتع فيها بأبوظبيي بميزة نسبية كبيرة، وتزداد هذه الميزة مع ارتفاع أسعار النفط. ويرتكز المنظور المستقبلي لتطوير هذه الصناعة على الأسس التالية:

- العمل على بناء قاعدة عريضة ومتطورة من الصناعات البتروكيماوية.
- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في الصناعات الأساسية والمكملة لهذه الصناعات جميعها، وتوفير بيئة تنافسية بما في ذلك جذب المزيد من الشركات الأجنبية إلى هذا المجال.
- إتاحة الفرصة أمام مزيد من التكامل بين الصناعات البتروكيماوية المحلية والشركات العالمية العاملة في مجالات الصناعة المكملة أو مجالات التسويق، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات والتجهيزات الفنية والتسويقية المتاحة لتلك الشركات.
- الصناعات الأخرى كثيفة استخدام الطاقة: تتمتع إمارة أبوظبي بميزة نسبية كبيرة في الصناعات كثيفة استخدام الطاقة استناداً إلى ما هو متاح لديها من موارد ضخمة من النفط والغاز يمكن الاعتماد عليها في تحقيق طفرة صناعية كبرى، في إطار استراتيجية تنمية بعيدة المدى تحقق التنويع المنشود للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وتسهم في تنمية الصادرات غير النفطية. ومن الصناعات التي ستشهد نمواً في هذا المجال صناعات الحديد والألمنيوم، وما ينبني عليها من صناعات أخرى مثل الصناعات المعدنية والميكانيكية، إلى جانب صناعات التعدين وصناعات الزجاج والخزف ومواد البناء.
- الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتطورة: تتطلب الأوضاع المحلية لدولة الإمارات بصفة عامة، وأبوظبيي بصفة خاصة، تهيئة بيئة مواتية لنمو الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، التي تستخدم تقنيات متقدمة وعمالة فنية ماهرة، وتوفير المساندة اللازمة لها في سبيل تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية. وفي هذا المضمار يمكن التفكير في إنشاء مجمّعات صناعية متخصصة في المستحضرات الصيدلانية، والأسماك والأغذية البحرية، وغيرها من الصناعات المتطورة، بالتعاون مع دول صناعية كبرى.

2. زيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير الصناعة:

بهدف زيادة مشاركة رأس المال الخاص في القطاع الصناعي، توصي هذه الدراسة بالنظر بجدية في إمكانية تأسيس شركة قابضة على غرار شركة "سابك" السعودية تتولّى إقامة مشروعات صناعية كبيرة، في مجالات حيوية مثل صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية. وسوف تكون غالبية الأسهم في هذه الشركة مملوكة للحكومة المحلية، إلا أن هذا النوع من الترتيبات يتيح زيادة متأثية ومتدرّجة في مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الصناعية العملاقة وإدارتها. فالقطاع الخاص في إمارة أبوظبي لا يزال ضعيف البنية والحجم

معاً، فهو لا يسهم كثيراً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت نفسه يعيش متطعلاً على القطاع الحكومي، فهو يعتمد على النفقات الحكومية بشكل كبير. إن مدخل أبوظبي للتنمية الشاملة يعتمد على مدى نجاحها في خلق قطاع خاص قوي ومستقل يسهم بفعالية في الحراك التنموي ونقل التكنولوجيا وتوطينها في الجبهات كلها.

3. توظيف سوق الأوراق المالية في تطوير الصناعة:

إن المرحلة المقبلة تقتضي توظيف سوق أبوظبي للأوراق المالية لخدمة قضايا التنمية الاقتصادية، ووضع ضوابط مدروسة وصارمة للاكتتابات الجديدة، والتركيز على إعادة توزيع الثقل القيادي للشركات المدرجة في السوق، وربط السوق بمشروعات خصصة ناجحة، وتوجيه رؤوس الأموال من القطاعات الخدمية إلى الإنتاجية، وتفعيل دور السوق في تمويل المشروعات الرئيسية بشكل أوسع، ما يتطلب بدوره العمل تشريعياً وتنظيمياً وإدارياً واقتصادياً، وربما ثقافياً واجتماعياً، أيضاً، بما يتوافق والتطورات المحلية والإقليمية والعالمية المحيطة. فالسوق المحلية بحاجة إلى تأسيس شركات صناعية أكثر من حاجتها إلى زيادة عدد الشركات العقارية والتجارية، حيث تعدّ الصناعة المحرك الرئيس لمستقبل الاقتصاد وقطاعاته المختلفة، ولكن غياب التمويل اللازم لدعمها وعدم وجود خطة لتطويرها لا يزال عائقاً أمام تأسيس شركات صناعية جديدة.

4. استقطاب الاستثمارات الأجنبية النوعية:

إن الدور الأساسي للاستثمارات الأجنبية في إمارة أبوظبي يجب أن ينحصر في استقطاب التكنولوجيا المتطورة وتوطينها، خاصة في القطاع الصناعي. والمطلوب إذاً هو توظيف قانون الاستثمار الأجنبي الذي تبثه أبوظبي حالياً لتحقيق مهمة محدّدة تتمثل في استقطاب استثمارات أجنبية نوعية تكمل الاستثمارات المحلية وتدعمها، ولا تنافسها أو تحل محلّها. ويتطلب ذلك بدوره منح الأولوية للاستثمارات الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات المعرفية المتطورة، بحيث يضمن القانون الجديد آلية واضحة لتوطين هذه التكنولوجيا تدريجياً، وبما يتناسب مع البيئة الاقتصادية المحلية، كما يجب أن يشجع هذا القانون الصناعات الأجنبية الجديدة وغير المكررة التي تدعم قاعدة الصناعة المحلية وتنوّعها، والشركات الأجنبية العريقة في مجال التسويق العالمي للاستفادة من خبراتها وعلاقاتها الدولية في هذا المجال.

5. نقل التكنولوجيا واستنباتها محلياً:

لم يعد نقل التكنولوجيا متروكاً للمصادفة، بل يتم وفق خطط معتمدة وبرامج محدّدة ومدروسة تصنّف التقنيات المراد الحصول عليها وفق المتطلبات المحلية، ومن ثم العمل على توطينها واستنباتها محلياً، ويمكن أن يتم ذلك من خلال السياسات التالية:

- رصد التقنيات المتقدمة والمستحدثة ومتابعتها في المجالات جميعها.
- العناية بانتقاء التقنيات المناسبة للتنمية المستدامة في دولة الإمارات بصفة عامة، وأبوظبي بشكل خاص، ودعم نقلها وتشجيع تطبيقاتها واستنباتها محلياً بكفاءة.
- تشجيع نقل التقنيات المتطورة التي تكتشفها الجامعات ومراكز البحوث الوطنية إلى قطاع الإنتاج والخدمات.
- تطوير الإمكانيات التفاوضية ووضع القوانين المنظمة لضمان نقل التقنية فعلياً عند تنفيذ المشروعات الاستثمارية.
- تعزيز الوسائل والسبل اللازمة لتوطين التقنية محلياً بما يُمكن من الاستيعاب والتطوير الكامل للتقنية المستوردة.
- الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول المتقدمة علمياً وتقنياً في تطوير المجالات ذات الأولوية مثل الصناعات البتروكيمياوية والاتصالات والإلكترونيات.
- الاستفادة القصوى من الفرص التدريبية والاستشارات الفنية والخدمات الأخرى التي تقدّمها الاتفاقيات الثنائية والمنظمات الدولية المختلفة.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها التوجّهات العالمية في أساليب التعاون العلمي والتقني.

6. إقامة صناعة تكرير متطورة وتنمية الصناعات التصديرية

الحاجة الماسّة والفورية نحو السّعي إلى تطوير القدرات التنافسية لصناعة التكرير من أجل توفير الاستثمار اللازم لهذا القطاع الحيوي وصولاً إلى أن تكون طاقة الإنتاج الكلية في المصافي وفقاً لمتطلبات السوق المحلية. إن التحديّ الكبير في نطاق الصناعة التحتية

والفوقية للنفط الخام والمنتجات النفطية (التكرير والإنتاج النفطي) يعدّ مسؤولية يشترك فيها كل الأطراف المتصلة بالصناعة النفطية، وذلك لتخفيض كلف الإنتاج وتحسين الجودة ودراسة الأسواق المحلية والخارجية لتوسيع نطاق التسويق. ولا شك في أن هذه الإجراءات التطويرية تؤدي إلى زيادة القدرات التنافسية تحت مظلة أسعار مستقرة ومجزية.

كذلك في إطار العوامل المساعدة لاستقرار أسعار النفط الأم والسعي إلى توسيع مصادر الدخل، لا بدّ من أن تكون صناعة التكرير قاعدة رئيسة للاستثمارات في القطاعات السلعية، بحيث تشكّل هذه القطاعات مع قطاع النفط مصدراً للدخل القومي.

يحتوي تحقيق استقرار مستوى الأسعار للمنتجات النفطية المكررة على أهمية بالغة، كما يترتب على ارتفاع الأسعار آثار اقتصادية واجتماعية تتمثل في اختلالات في الجوانب النقدية والمالية للاقتصاد الوطني. ففي إطار السعي إلى تحقيق استقرار في أسعار البنزين والديزل، يجب خضوع أسعار تلك المنتجات النفطية لقانون العرض والطلب وكبح جماح التضخم من خلال السياسة المالية وتخفيض مكّنات الطلب الكلي من استهلاك وإنفاق حكومي.

دراسة الإمكانيات المتاحة لتكامل صناعة التكرير في البلاد، مع رفع كفاءتها وتزويدها بالقدرات التنافسية التي تساعد نمط المنتجات مع متطلّبات الأسواق، وتوطيد المصافي في أفضل مواقعها بما تشير إليه دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. وحتى يتحقق ذلك، فإن الصناعة لا بدّ من أن تكتسب قدراً متزايداً من المرونة في تصريف الفوائض، وتغطية العجز ومواجهة التقلّبات في الطلب على المنتجات، ما يرفع كفاءتها الإنتاجية، وبالتالي تحديد أسعار مجزية. وكل تلك الإيجابيات ترتقي في أعلى المستويات وصولاً إلى كفاءة عالية من الإنتاج، وذلك بإقامة مسوح عديدة مثل مسح ميزانية الأسرة الذي يمكن من خلاله معرفة مستويات غلاء المعيشة للسكان.

رابعاً: إعادة هيكلة القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية:

إن مستقبل التنمية الاقتصادية في أبوظبي يتوقف إلى حدّ كبير على دور القطاع الخاص، وأن رفع كفاءة هذا القطاع وقدرته ليلعب دور المحرّك الرئيس لاقتصاد الإمارة هو الخيار الوحيد لمواجهة التحدّيات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني اختلالات جوهرية، ولا يزال يعيش متطوّلاً على النفقات الحكومية، ما يتطلّب سياسات فعّالة تعيد هيكلة هذا القطاع من أساسه، وتمكّنه من تطوير قدرات ذاتية تجعله قادراً على المنافسة بقوة في الأسواق الخارجية إقليمياً وعالمياً. وإذا كانت الكفاءة الإنتاجية تمثل حجر الزاوية في بناء اقتصاد مزدهر، فإن هذه السياسات يجب أن تستهدف زيادة إنتاجية القطاع الخاص وزيادة كفاءته الاقتصادية من خلال المرتكزات التالية:

- إعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في تنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المتركّزة في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية.
- التوجّه نحو تخصيص مزيد من المنشآت العامة ليتولّى إدارتها وتشغيلها القطاع الخاص وفقاً للمعايير الاقتصادية الإدارية والتشغيلية التي تعظم الفائدة.
- تحويل الاستثمار الخاص من القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة.
- تيسير نقل الأساليب الإدارية الحديثة والتقنيات المتقدّمة إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال تبني عمليات الإنتاج والمنتجات التي تمّ تطويرها في الدول المتقدّمة اقتصادياً وإقامة روابط قوية مع الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال.
- تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف تطوير المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزات نسبية أو تتوافر لها القدرات اللازمة لتحقيق هذه الميزات النسبية.
- تهيئة المناخ الاقتصادي والتنظيمي لزيادة إنتاجية القطاع الخاص مع الاستمرار في بناء المزيد من التجهيزات الأساسية واتباع نظم الحوافز التي تساعد على تحسين الكفاءة.
- حفز استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال والطاقة في القطاع الخاص.
- تنظيم إجراءات منح الرخص التجارية والصناعية والمهنية والحرفية وفقاً للجدوى الاقتصادية والحاجة الفعلية إلى هذه الأنشطة.
- التخلّص من الأنشطة الهامشية غير المرغوب فيها، ووضع معايير محدّدة للمنشآت التي يمكن أن تسهم بالفعل في التنمية الاقتصادية.
- تشجيع المنشآت الاقتصادية على الاندماج وتشجيع قيام المنشآت كبيرة الحجم في القطاع الخاص والتركيز على المجالات ذات القيمة المضافة العالية والقائمة على كثافة رأس المال، وهذا بدوره يتطلّب رفع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإقامة المشروعات.
- المزيد من التشجيع للقطاع الخاص وتحديد فرص الاستثمار الصناعي المتاحة لكي يلعب دوراً متنامياً في التنمية الصناعية.
- وضع سياسة فعّالة لتقديم حوافز مادية ومعنوية تشجّع المصانع على نقل التكنولوجيا الصناعية الحديثة وتوطينها في أبوظبي.

خامساً: تحسين القدرة التنافسية وتنمية الصادرات غير النفطية:

إن تطوير الصادرات غير النفطية وتأهيلها لخوض غمار المنافسة العالمية في ظل العولمة الاقتصادية يتطلّبان الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي نوعاً وسعراً ليصبح قادراً على الصمود أمام حدّة هذه المنافسة، كما يتطلّبان أيضاً التنسيق والتعاون التام بين القطاعين العام والخاص في مجال اتباع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تدعم الصادرات وتنسجم في الوقت ذاته مع المستجدات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في تزايد اعتماد العالم على "الاقتصاد الجديد" القائم على المعرفة والتكنولوجيا المتقدّمة، بالإضافة إلى تعاظم دور القدرات العلمية والتقنية في تحديد المزايا النسبية للتجارة الدولية، كما أن إمارة أبوظبي مطالبة بانتهاج سياسات تصديرية جديدة تتوافق مع معطيات هذا الاقتصاد الجديد،

والاستفادة من الإنترنت ووسائل التجارة الإلكترونية، وتوظيف المفاهيم والوسائل الحديثة في الإنتاج والترويج والتسويق والبيع.

إزالة مصادر الانكشاف الاقتصادي عن القطاع التجاري لإمارة أبوظبي، وذلك من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وزيادة كفاءة الإنتاج وتحسين جودة الإنتاج وصولاً إلى تقليل حجم الاستيراد وزيادة حجم الصادرات.

اعتماد عملية الإحلال محل الواردات لتكون هذه السياسة جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية لإمارة أبوظبي، ويجب أن تركز سياسة توزيع الاستثمارات بين أولوية إحلال الواردات وألوية تشجيع الصادرات على قيام مشروعات وبرامج استثمارية تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المتوافرة والمزايا النسبية في تلك المشروعات.

سادساً: تنمية المنظومة العلمية والتقنية:

يُتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى نحو الاقتصاد المبني على المعرفة أو العلم والتكنولوجيا، ويزداد اعتماد النمو الاقتصادي والاجتماعي على المستوى التكنولوجي وعلى نمو هذا المستوى، حيث أخذت نظريات النمو الاقتصادي تعبّر عن ذلك بشكل أكثر وضوحاً. ومن المتوقع أن تواجه دولة الإمارات بصفة عامة، وأبوظبي على وجه الخصوص، خلال الحقب المقبلة تحديات عديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، يتطلب التعامل معها تكوين نظرة شاملة وواضحة لمختلف جوانب الاقتصاد المحلي بما في ذلك العلوم والتقنية والمعلوماتية. ولا بدّ إذاً من أن تأخذ كل برامج الإصلاح الاقتصادي المحلية موضوع توطيق العلم والتكنولوجيا بعهد أكبر بكثير من البعد الذي تأخذه حالياً، وذلك من خلال التركيز على اعتماد خطة شاملة لتطوير منظومة العلوم والتقنية بصورة تؤدي إلى مؤازرة عناصرها بعضها بعضاً، وتناسق خططها وانتظام روابطها، ونشر الوعي العلمي والتقني بين المواطنين بالوسائل جميعها. كما أن الاستثمار في المواهب الوطنية المميّزة يؤدي إلى تكوين فريق علمي وتقني عالي المستوى، ما سيؤدي بدوره إلى توسيع قاعدة انتشار العلوم والتقنية محلياً.

ويمكن التعامل مع هذا الجانب من خلال السياسات التالية:

1. تنمية الوعيين العلمي والتقني وترسيخهما:

- التنسيق بين جهود عناصر منظومة العلوم والتقنية، والبحث والتطوير واكتساب التقنية، والخدمات التقنية المساندة.
- إنشاء المؤسسات الوسيطة بين عناصر منظومة العلوم والتقنية مثل مختبرات التطوير الهندسي ومراكز التطوير التقني وصناديق تمويل التقنية والحاضنات.

- نشر الثقافة العلمية والتقنية على أوسع نطاق بين المواطنين باستخدام الوسائل المختلفة.
- تطوير الوسائل المختلفة للتوعية العلمية والتقنية، والارتقاء بالمستويات العلمية للقائمين عليها وضمان استمرار ارتفاع نوعيتها بما يكفل جذب المجتمع بفئاته جميعها إليها.
- إدخال مدلولات البحث العلمي والتطوير التقني والمعلوماتية ومفاهيمها في مناهج التعليم.

2. دعم الإبداع والإنتاج الفكري وتشجيعهما:

- العناية بالموهوبين والمبدعين خاصة في المجالات العلمية والتقنية.
- استقطاب المبدعين والموهوبين للعمل في المراكز البحثية.
- تشجيع القطاع الخاص لتبني المخترعات المحلية والعالمية المستجدة.
- إبراز مواهب المبدعين والمخترعين واختراعاتهم في وسائل الإعلام المختلفة.
- تنفيذ برنامج التعليم التعاوني في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني جميعها.
- تفعيل دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في اكتشاف المواهب ورعايتها.

3. دعم البحث العلمي والتطوير التقني:

- تعزيز القدرة الوطنية في البحوث الاستراتيجية والتنمية والتطوير التقني، المتعلقة بقطاعات التنمية المختلفة، خاصة الصناعة.
- رصد التطورات العلمية والتقنية الجارية في المجالات التنموية المختلفة وتوظيفها في توجيه مسار البحث والتطوير على الساحة المحلية.
- إجراء الدراسات والبحوث التي تُعنى بالثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة.
- دعم البحث والتطوير اللازم لرفع الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الأساسية (النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية والزراعة والنقل والاتصالات والكهرباء وتحلية المياه).

4. تعزيز دور العلوم والتقنية والمعلوماتية في التنمية:

- العمل على إعداد استراتيجية شاملة وبعيدة المدى لتنمية قطاع العلوم والتقنية والمعلوماتية وبناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويعها، من خلال مؤسسات وهيكل تنظيمية معيّنة.
- ردم الفجوة التقنية بين دولة الإمارات بشكل عام، وأبوظبي بشكل خاص، والدول الصناعية بحلول عام 2030، وذلك من خلال تشجيع أنشطة البحث والتطوير في المجالات التقنية المختلفة وتأهيل القوى العاملة الوطنية في المجالات الحيوية.
- تسخير العلوم والتقنية والمعلوماتية لتنمية الموارد البشرية والارتقاء بها إلى المستويات الدولية لتكون قادرة على التعامل مع التقنيات المتطورة.
- اكتساب التقنيات الاستراتيجية المهمّة، خاصة في ما يتعلّق بالقطاعات الاستراتيجية.

سابعاً: تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المعرفي:

بناء القدرة العلمية والتقنية من خلال تزويد المواطن بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفعالية وإبداع بصورة مستمرة ومتطورة. ففي إطار سياسة دعم البحث والتطوير في مجال العلم الحديث والتكنولوجيا، يُقتضى تعميق آثار هذا الدعم من خلال زرع التكنولوجيا وتطويعها في بعض الميادين التي يمكن أن تكون رائدة في التنمية وبما يخدم تطوير القدرة التنافسية الذاتية.

إن التقدّم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحدياً وأعباء ثقيلة على كاهل الاقتصاد المحلي، حيث أصبح رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسة المحركة داخل الاقتصاد العالمي، ما يخلق تحديات إضافية لتنمية

الموارد البشرية واستخدامها. إن أبرز ما يميّز الاقتصاد العالمي اليوم هو اعتماده المتزايد على العلم والمعرفة، وأن مكّونات هذا الاقتصاد تتطلب مهارات وخبرات جديدة للتعامل مع متغيّراتها المتلاحقة، والتحدّي المطروح حالياً أمام دولة الإمارات بصفة عامة، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص، يتمثّل في جانبين أساسيين: أولهما السعي خلال المدى المنظور إلى تنمية الخبرات والمهارات الوطنية القادرة على التعامل مع آليات الاقتصاد الجديد، ومحاولة الإسهام في صناعته على المدى البعيد. أما الجانب الثاني فهو القدرة على توظيف هذه الخبرات والمهارات وإدارتها بحيث تحقق أقصى مردود إنتاجي ممكن وبحيث تتحوّل هذه الخبرات بشكل فعلي إلى قيمة اقتصادية مضافة.

ثامناً: مواجهة تحديات الأمن المائي:

إن مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إمارة أبوظبي إلى تحقيقها تتطلب موارد مائية تفوق كثيراً إمكانياتها من مصادر المياه المتاحة، ما يتطلب حزمة من السياسات المائية تتحدّى الظروف الطبيعية وتعمل على تحقيق هدفين متناقضين، وهما الحفاظ على معدلات التنمية المتسارعة وتطوير المصادر المائية، التي يزداد بعضها ندرة بمرور الوقت، وقد نجحت في تحقيق الهدف الأول، بينما بذلت مجهودات كبيرة في تحقيق الهدف الثاني. فالمرحلة المقبلة تتطلب تحديد الوضع المائي في الدولة بشكل علمي، وإيجاد توازن علمي وفق تخطيط ميداني مبني على معلومات دقيقة حول كفاءة استعمال المياه في المجالات المختلفة، وتقوية إدارة مصادر المياه في المدن وفي أحواض مياه الأمطار والمياه الجوفية من خلال وضع أنظمة وقواعد تحدّد الأساليب المتبعة في كفاءة استعمال المياه وحماية تلك المصادر المائية من التلوث، وإدخال التكنولوجيا المعاصرة في مجال إدارة المياه وتنظيمها واستعمالها ومراقبتها وتصريفها وحمايتها، وتنمية ثقافة البيئة والمياه في المنازل وفي المؤسسات الحكومية، وتوزيع أدوات الترشيح في المباني الحكومية والمدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة، وتسخير وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال. كما يجب اتخاذ حزمة من السياسات المائية الأخرى التي تهدف إلى زيادة الوعي المائي وترشيح استهلاك المياه وتقليل الفاقد منها. وفي هذا المجال يمكن النظر في جملة من الخيارات، منها خصخصة قطاع المياه، وإعادة النظر في أسعار المياه التي تعدّ منخفضة كثيراً مقارنة بتكاليف الإنتاج.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن هذا الإصدار يمثل ثمرة لما بذل من جهود مكثفة وعمل دؤوب في جمع وتحليل بيانات التنمية الرئيسية في إمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية، وهو مستند في الأساس إلى مشروع السلاسل الزمنية (1960 - 2010). وبذلك نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لحكومة أبوظبي ممثلة في المجلس التنفيذي لدعمهم اللامحدود لهذا المشروع ومتابعتهم له في جميع مراحله، كما يود المركز أن يعرب عن تقديره وامتنانه لجميع المؤسسات والدوائر والهيئات الحكومية وشبه الحكومية التي أسهمت في توفير البيانات وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذا المشروع، وعددها 25 جهة محلية واتحادية وردت قائمة بأسمائها في ختام كتاب السلاسل الزمنية. وبوجه خاص، يود المركز أن يشيد بالجهود المخلصة والمقدرة التي بذلها الدكتور/ صادق ورور الراوي "رحمه الله"، في إعداد وتحرير هذا الإصدار، والذي انتقل إلى جوار ربه قبيل أن يرى هذا الكتاب النور.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1)

المصروفات القطاعية المحققة من المبالغ المعتمدة للخطة للسنوات 1968 – 1972
(مليون درهم)

القطاع / السنة	1968	1969	1970	1971	1972	المجموع Total	النسبة من المجموع Ratio %
التربية	13.0	12.0	6.8	12.0	23.8	67.6	3.6
الصحة	5.0	13.2	4.7	1.7	1.6	26.2	1.4
الزراعة	2.6	24.3	34.3	17.5	9.3	88.0	4.7
الصناعة والكهرباء والماء	25.3	112.5	112.5	43.3	40.3	333.9	17.9
المواصلات	131.4	96.5	67.4	97.1	79.1	471.5	25.2
البلديات	53.0	98.0	66.7	129.3	177.1	524.1	28
الإسكان	48.9	71.8	19.6	23.6	17.9	181.8	9.7
العمل والشؤون الاجتماعية	0.3	3.0	1.0	1.0	0.3	5.6	0.3
الإعلام والسياحة	7.6	13.3	3.4	3.8	4.0	32.1	1.7
المباني العامة	10.6	14.3	14.5	39.7	17.9	97.0	5.2
القروض	7.2	1.0	2.3	2.3	30.0	42.8	2.3
المصروف	304.9	459.9	333.2	371.3	401.3	1870.9	100 %
النسبة من المجموع %	16.3	24.6	17.8	19.9	21.4	100 %	

المصدر: أنيس زكي حسن، تحليل الخطة الخمسية الأولى (1968 – 1972) ومؤشرات المرحلة القادمة في إمارة أبوظبي - دائرة تخطيط أبوظبي، يوليو 1974.

جدول رقم (2)

التخصصات القطاعية المعتمدة خلال سنوات الخطة الخمسية
(مليون درهم)

القطاع / السنة	1968	1969	1970	1971	1972	المجموع Total
التربية	42.3	19.8	11.3	22.0	61.6	157.0
الصحة	8.3	17.1	6.5	6.6	18.4	56.9
الزراعة	8.8	28.0	34.7	18.5	19.0	109.0
الصناعة والكهرباء والماء	112.7	165.3	129.2	50.9	116.7	574.8
المواصلات	172.6	130.3	94.4	125.8	157.2	680.3
البلديات	87.3	78.0	91.9	151.5	197.0	605.7
الإسكان	27.5	109.5	35.8	27.3	24.1	224.2
العمل والشؤون الاجتماعية	2.6	5.2	2.9	2.3	2.6	15.6
الإعلام والسياحة	8.5	23.2	5.0	5.8	12.9	55.4
المباني العامة	22.9	24.6	21.4	28.3	40.6	137.8
القروض	30.0	4.6	5.7	10.0	120.0	170.3
المجموع	523.5	605.6	438.8	449.0	770.1	2787.0

المصدر: أنيس زكي حسن، تحليل الخطة الخمسية الأولى لإمارة أبوظبي، يوليو 1974.

جدول رقم (3)

عدد القوارب والعاملين في صيد اللؤلؤ حسب مناطق الخليج العربي، عام 1900

البيان / المنطقة	عدد القوارب	عدد العاملين
أبوظبي	410	5 570
دبي	335	6936
رأس الخيمة	58	1315
الشارقة	117	2416
أم القيوين	70	1759
عجمان	40	781

المصدر: دولة الإمارات - دراسة مسحية شاملة - المنظمة العربية للتربية والعلوم، يونيو 1978.

جدول رقم (4)

صادرات إمارة أبوظبي ودبي من النفط الخام

(بالمليون برميل)

السنة	الصادرات
1962	5
1963	18
1964	68
1965	102
1966	132
1967	138
1968	181
1969	219

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، مجلس النقد – النشرة الاقتصادية – المجلد الأول، نوفمبر 1974.

جدول رقم (5)

سكان إمارة أبوظبي مقارنة بسكان الإمارات الأخرى، 1950

الإمارة	عدد السكان
أبوظبي	11000
دبي	10250
الشارقة ورأس الخيمة	45000
أم القيوين والفجيرة	5000
عجمان	750
الإجمالي	72000

المصدر: دولة الإمارات – دراسة مسحية شاملة - المنظمة العربية للتربية والعلوم، يونيو 1978.

جدول رقم (6)

سكان إمارة أبوظبي مقارنة بسكان الإمارات الأخرى

الإمارة	1962	1968
أبوظبي	28000	46375
دبي	50000	59000
الشارقة	33000	31500
رأس الخيمة	10000	24500
الفجيرة	6000	9700
عجمان	4500	4200
أم القيوين	5000	3800
الإجمالي	136500	179075

المصدر: دولة الإمارات – دراسة مسحية شاملة - المنظمة العربية للتربية والعلوم، يونيو 1978.

جدول رقم (7)

سكان إمارة أبوظبي حسب الجنسية والنوع،

1968

الجنسية / النوع	ذكور	إناث	الإجمالي
مواطنون	11358	8994	20352
وافدون	23505	2519	26023
المجموع	34863	11513	46375

المصدر: تعداد السكان لدولة الإمارات (إبريل 1968).

جدول رقم (8)

سكان إمارة أبوظبي (الحضر والريف)
(1968)

الإمارة	الحضر	الريف	الإجمالي
أبوظبي	22023	24352	46375
الإمارات الأخرى	95133	37630	132763
المجموع	117156	61982	179138

المصدر: تعداد السكان لدولة الإمارات (إبريل 1968).

جدول رقم (9)

سكان إمارة أبوظبي حسب فئات العمر
(1968)

فئات العمر	مواطنون	أجانب
4 - 0	2883	973
10 - 5	3225	874
15 - 11	1628	802
20 - 16	1827	3274
30 - 21	3941	11696
40 - 31	2835	5846
50 - 41	1886	1920
60 - 51	1181	517
70 - 61	727	108
+ 76	219	13
المجموع	20352	26023

المصدر: تعداد السكان لدولة الإمارات (إبريل 1968).

جدول رقم (10)

توزيع سكان إمارة أبوظبي حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي
(1968)

النشاط / المنطقة	مدينة أبوظبي وضواحيها	العين	المنطقة الغربية	المناطق الصحراوية	المجموع
الزراعة	186	702	236	1160	2284
التشييد والبناء	7746	2121	271	1593	11731
الخدمات الحكومية	2412	1698	119	307	4536
النقل	1344	434	96	199	2073
التجارة	1248	373	145	21	1787
الصناعات التحويلية	345	132	16	387	880
النفط	426	98	1535	369	2428
بنوك وصيرفة	136	14	-	3	153
خدمات أخرى	2389	894	63	66	3412
الإجمالي العام	16232	6466	2481	4105	29284

المصدر: تعداد السكان لدولة الإمارات (إبريل 1968).

جدول رقم (11)

عدد المساكن ونوعها في إمارة أبوظبي
(1968 - 1971)

نوع السكن	1968	1971
حجر	2059	8765
عادية ومؤقتة	3252	2717
أخرى	2621	2159
المجموع	7932	13641

المصدر: أنيس زكي حسن، تحليل الخطة الخمسية الأولى لإمارة أبوظبي، تموز 1974.

جدول رقم (12)

عدد المساكن في إمارة أبوظبي حسب المناطق (1968)

المنطقة	عدد المساكن	عدد السكان	عدد الأفراد لكل مسكن
مدينة أبوظبي وضواحيها	3272	22023	6.7
مدينة العين وقراها	2369	12898	5.4
المنطقة الخريبة	713	3425	4.8
المناطق الصحراوية	1578	8029	5.1
المجموع	7932	46375	5.8

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية - حكومة أبوظبي - دائرة تخطيط أبوظبي، يوليو 1969.

الجدول رقم (13)

عدد المدارس في إمارة أبوظبي 1967/68 – 1968/69

المدرسة / السنة	68/1967			1968/69		
	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع
مدارس ابتدائية	3	3	6	8	6	14
مدارس إعدادية	3	-	3	1	1	2
مدارس ثانوية	-	-	-	2	-	2
المجموع	6	3	9	13	8	21

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية - مديرية التخطيط والتنسيق العامة، حكومة أبوظبي، يوليو 1969.

جدول رقم (14)

عدد الطلاب في مدارس إمارة أبوظبي الحكومية 1960/61 – 1968/69

السنة	ذكر	أنثى	المجموع
61/1960	81	-	81
62/1961	109	-	109
63/1962	281	-	281
64/1963	340	131	471
65/1964	349	138	487
66/1965	390	138	528
67/1966	579	223	802
68/1967	1499	724	2223
1968/69	3328	1580	4908

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية - مديرية التخطيط والتنسيق العامة، حكومة أبوظبي، يوليو 1969.

جدول رقم (15)

ملخص إحصاءات الصحة في إمارة أبوظبي (1968)

النوع	العدد
مستشفيات	3
عيادات	6
أسرة	125
طبيب	25
طبيب أسنان	2
ممرضات	74
مساعداًت ممرضات	47
محللون كيميائيون	7
إداريون وكتبة	71
عمال وفرّاشون	164

المصدر: وزارة الصحة.

جدول رقم (16)

المدرّسون في إمارة أبوظبي

60/1961 – 68/1969

السنة	ذكر	أنثى	المجموع
61/1960	6	-	6
62/1961	7	-	7
63/1962	19	-	19
64/1963	23	6	29
65/1964	23	6	29
66/1965	27	6	33
67/1966	36	10	46
68/1967	50	27	77
1968/69	149	99	248

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (17)

المدرّسون في إمارة أبوظبي تبعاً لمؤهلاتهم

1968 / 1969

النوع	ماجستير	بكالوريوس	معهد المعلمين	ثانوي	أقل من ثانوي	المجموع
ذكور	1	39	38	50	8	136
إناث	1	9	12	60	5	87
المجموع	2	53	56	122	15	248

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (18)

عدد الطلاب في المدارس حسب المراحل الدراسية في إمارة أبوظبي

1968 / 1969

النوع	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	المجموع
ذكور	3010	237	81	3328
إناث	1552	28	-	1580
المجموع	4562	265	81	4908

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (19)

الإنتاج موزعاً حسب القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي (1970 - 1974)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

القطاع / السنة	1970	1974
الزراعة والثروتان الحيوانية والسمكية	1.5	3.0
الصناعات الاستخراجية	2500.0	30000.0
الصناعات التحويلية	20.0	90.0
الكهرباء والماء	15.0	130.0
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	400.0	1900.0
المطاعم والفنادق	250.0	1500.0
النقل والتخزين والاتصالات	20.0	100.0
المؤسسات المالية والتأمين	200.0	500.0
العقارات وخدمات الأعمال	70.0	600.0
الخدمات الاجتماعية والشخصية	150.0	500.0
الخدمات الحكومية	140.0	450.0
الخدمات المنزلية	160.0	600.0
إجمالي الإنتاج	18.0	52.0

المصدر: دائرة التخطيط - أبوظبي.

جدول رقم (20)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية موزعاً حسب القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي

1974 - 1970

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

القطاع / السنة	1970	1971	1972	1973	1974
الزراعة والثروة الحيوانية	0.1	0.1	0.4	0.7	1.2
والسمكية					
الصناعات الاستخراجية	2143.0	3549.0	4409.0	7633.0	28786.0
الصناعات التحويلية	10.0	14.0	17.0	24.0	31.0
الكهرباء والماء	10.0	21.0	37.0	64.0	78.0
التشييد والبناء	345.0	517.0	825.0	941.0	1643.0
تجارة الجملة والتجزئة	196.0	261.0	417.0	564.0	1248.0
المطاعم والفنادق	13.0	19.0	22.0	52.0	65.0
النقل والتخزين والاتصالات	172.0	143.0	172.0	211.0	362.0
المؤسسات المالية والتأمين	56.0	85.0	112.0	176.0	548.0
العقارات وخدمات الأعمال	112.0	137.0	208	318.0	484.0
الخدمات الاجتماعية والشخصية	130.0	168.0	218.0	284.0	369.0
ناقصاً: الخدمات المصرفية	39.0	58.0	77.0	121.0	377.0
المحتسبة					
الخدمات الحكومية	100.0	144.0	205.0	299.0	536.0
الخدمات المنزلية	18.0	24.0	31.0	40.0	52.0
الناتج المحلي الإجمالي	3267.0	5023.0	6584.0	10487.0	33826.0

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (21)

توزيع الاستثمارات في إمارة أبوظبي حسب الجهات المنفذة في إمارة أبوظبي 1970 - 1974

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974
قطاع حكومي	333.3	371.4	397.3	535.2	1003.6
قطاع الأعمال	231.6	348.2	1012.8	960.4	1788.0
الشركات العامة	174.1	256.2	896.6	799.9	1482.7
الخاص	57.5	92.0	116.2	160.5	305.3
مجموع الاستثمارات	564.9	719.6	1410.1	1495.6	2791.6

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (22)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية 1970 - 1974

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

القطاعات	1970	1971	1972	1973	1974
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	33.7	13.5	7.7	18.0	19.7
الصناعات الاستخراجية	142.5	223.5	851.3	690.0	1348.6
الصناعات التحويلية	8.6	8.0	5.5	10.0	33.2
الكهرباء والماء	107.5	36.3	45.1	103.0	308.3
التشييد والبناء	38.6	105.2	96.7	97.7	227.4
المطاعم والفنادق	4.5	9.2	16.9	45.4	0.8
النقل والتخزين والاتصالات	110.6	142.1	157.7	210.5	290.3
العقارات وخدمات الأعمال	77.1	115.7	134.2	178.2	362.0
الخدمات الاجتماعية والشخصية	30.2	52.0	69.6	82.8	53.8
الخدمات الحكومية	11.6	14.1	25.4	60.0	147.4
إجمالي الاستثمارات	565	720	1410	1469	2792

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (23)

توزيع الاستثمارات حسب المكوّنات في إمارة أبوظبي 1970 - 1974
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

السنة / المكوّنات	1970	1971	1972	1973	1974
بناء وتشيد	291.4	479.1	695.8	793.3	1385.0
تجهيزات ومعدات	140.0	180.0	342.9	545.8	1173.3
دراسات	133.5	60.5	371.4	156.5	233.3
إجمالي الاستثمارات	564.9	719.6	1410.1	1495.6	2791.6

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (24)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي 1970 - 1974
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

السنة / المكوّنات	1970	1971	1972	1973	1974
غابات	24.0	8.6	3.9	14.6	17.6
مشروع السعديات	7.8	4.9	3.3	2.6	1.0
مشروعات زراعية أخرى	1.9	-	0.5	0.8	1.1
إجمالي الاستثمارات	33.7	13.5	7.7	18.0	19.7

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (25)

مكوّنات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية في إمارة أبوظبي 1970 - 1974
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

السنة / المكوّنات	1970	1971	1972	1973	1974
حفر وتنقيب	55.8	68.4	354.5	274.1	403.7
تجهيزات ومعدات	69.5	129.4	350.8	252.1	737.8
أنابيب	1.0	19.9	105.9	111.6	128.2
دراسات ومصروفات أخرى	16.2	5.8	40.1	52.2	78.9
إجمالي الاستثمارات	142.5	223.5	851.3	690.0	1348.6

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (26)

مكوّنات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لقطاع الماء والكهرباء 1970 - 1974
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

السنة / المكوّنات	1970	1971	1972	1973	1974
الماء	38.0	14.3	21.4	37.6	116.9
الكهرباء	69.5	22.0	23.7	65.9	191.4
دراسات وتصاميم	-	-	2.6	4.0	3.5
توليد الطاقة	-	-	0.5	34.4	160.5
توزيع الطاقة	-	-	20.6	27.5	27.4
المجموع	107.5	36.3	45.1	103.5	308.3

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (27)

التبادل السلعي الدولي لإمارة أبوظبي 1970 - 1974
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان / السنة	1970	1971	1972	1973	1974
قيمة الصادرات السلعية	2009	3066.0	3889.0	6472.0	23599.0
قيمة الواردات السلعية	352	469	758	1019	2266
الواردات الاستهلاكية	141.0	164.3	329.2	373.3	867.9
الواردات الوسيطة	28.5	37.5	54.8	75.0	191.9
الواردات الرأسمالية	182.9	267.6	373.6	570.6	1206.3
الميزان التجاري	1656.9	2798.8	3275.6	6334.2	20930.7

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول (28)

ميزان المدفوعات لاقتصاد إمارة أبوظبي 1970 - 1974

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

المكونات/ السنة	1970	1971	1972	1973	1974
العمليات الجارية:					
الميزان التجاري :					
الصادرات	2009	3066	3889	6472	23599
الواردات	352	469	758	1019	2266
الفائض	1657	2596	3132	5453	21333
ميزان الخدمات*:					
الصادرات	14.7	31.0	62.8	117.6	146.7
الواردات	679.8	1039.5	1564.0	2840.9	8289.8
العجز	665.1	1008.5	1501.2	2723.3	8143.3
التحويلات الجارية**:					
الصادرات	6.0	22.1	31.4	81.7	212.8
الواردات	737.0	953.7	1068.0	2556.9	3295.3
العجز	731.0	931.6	1036.6	2475.2	3082.5
فائض الميزان التجاري	260.8	858.7	737.8	1135.7	9705.1

* تضمّ الخدمات في ميزان الخدمات، خدمات النقل والتأمين والسياحة ومصاريف البعثات الدبلوماسية وخدمات متنوعة أخرى، بالإضافة إلى مساهمة أبوظبي في ميزانية الاتحاد.

** تضمّ المدفوعات، أرباح شركات النفط إلى الخارج والتحويلات الشخصية للعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

المصدر: دائرة التخطيط أبوظبي، مايو 1976.

تابع / جدول (29)

ميزان المدفوعات لاقتصاد إمارة أبوظبي 1970 - 1974

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

السنة / المكونات	1970	1971	1972	1973	1974
قروض طويلة الأجل	-	-	-	989.1	-
قروض قصيرة الأجل	5.4	30.2	3.9	31.8	11.8
استرجاع وقروض	-	-	-	-	43.2
تعديلات			305.8		1371.7
المجموع	5.4	30.2	309.7	1020.9	1426.7
المدفوعات					
الهبات	34.9	142.5	180.1	1121.9	1837.7
مساهمات خارجية	-	13.4	0.7	25.7	286.0
قروض مسندة	-	93.1	141.9	90.9	277.9
إعادة دفع القروض	-	-	-	-	795.1
تعديلات	203.8	312.9	-	208.2	-
المجموع	238.7	561.9	322.7	1446.7	3196.7
العمليات الصافية لرأس المال	(-)233.3	(-)531.7	(-)13.0	(-)425.8	(-)1770.0
الميزان التجاري (+)	260.8	858.7	737.8	1135.7	9705.1
الزيادة في الفائض	27.5	327	724.8	729.9	7935.1

المصدر: دائرة تخطيط أبوظبي، مايو 1976.

جدول رقم (30)

عدد المساكن الشعبية ومساكن الموظفين التي أنشأتها حكومة أبوظبي 1971 - 1974

السنة	مدينة أبوظبي		مدينة العين		القرى	
	مساكن شعبية	مساكن الموظفين	مساكن شعبية	مساكن الموظفين	مساكن شعبية	مساكن الموظفين
1971	115	-	-	-	-	-
1972	142	-	-	-	180	18
1973	230	-	155	-	300	30
1974	620	-	182	-	360	18
المجموع	1107	-	337	-	840	66

المصدر: أنيس زكي حسن، تحليل الخطة الخمسية الأولى (1968 - 1972) ومؤشرات المرحلة القادمة في إمارة أبوظبي - دائرة تخطيط أبوظبي، يوليو 1974.

جدول رقم (31)

إيجار المساكن في مدينة أبوظبي 1971 - 1974
(ألف درهم)

نوع السكن	عدد غرف النوم	الإيجار السنوي Yearly Rent			
		1971	1972	1973	1974
فيلا	3	20	25	30	40
فيلا	2	15	17	20	25
شقة	3	16	18	24	30
شقة	2	12	14	18	32
شقة	1	9	11	14	15
بيت أرضي	2	9	11	14	15

المصدر: أنيس زكي حسن، تحليل الخطة الخمسية الأولى (1968 - 1972) ومؤشرات المرحلة القادمة في إمارة أبوظبي - دائرة تخطيط أبوظبي، يوليو 1974.

جدول رقم (32)

عدد المدارس الحكومية في إمارة أبوظبي 1970/1971 - 1974/1975

السنة / البيان	إعدادي وثانوي		ابتدائي		أطفال		المجموع
	بنات	بنين	بنات	بنين	تعليم مختلط		
71/1970	2	4	6	11	2		25
72/1971	2	5	8	14	--		29
73/1972	2	3	9	16	3		33
74/1973	2	4	15	28	5		54
75/1974	2	5	22	27	8		64

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي (1975) - دائرة تخطيط أبوظبي.

جدول رقم (33)

عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية في إمارة أبوظبي 1970/1971 - 1974/1975

السنة	أنثى	ذكر	المجموع
71/1970	176	263	439
72/1971	208	374	582
73/1972	342	501	843
74/1973	327	508	835
75/1974	516	614	1130

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي (1975) - دائرة تخطيط أبوظبي.

جدول رقم (34)

توزيع طلبة المدارس الخاصة في إمارة أبوظبي - حسب مرحلة التعليم 1972/1973 - 1974/1975

مرحلة التعليم	1973/1972	1974/1973	1975/1974
روضة	-	593	808
ابتدائي	-	1197	1576
إعدادي	-	47	95
المجموع	1258	1837	2479

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي (1975) - دائرة تخطيط أبوظبي.

جدول رقم (35)

عدد الأسرّة في المستشفيات في إمارة أبوظبي 1971 - 1974

السنة	منطقة أبوظبي	منطقة العين	المجموع
1970	120	25	145
1971	-	-	205
1972	293	138	431
1973	331	141	472
1974	412	105	517

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي (1975) - دائرة تخطيط أبوظبي.

جدول رقم (36)

عدد المرضى النزل في المستشفيات في إمارة أبوظبي 1971 - 1974

السنة	أبوظبي			العين	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
1971	2534	3249	5783	1031	597
1972	4010	5565	9575	1862	1752
1973	5189	8296	13485	2099	3145
1974	6131	10515	16646	2088	3954

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي (1975) - دائرة تخطيط أبوظبي.

جدول رقم (37)

القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية في إمارة أبوظبي 1975 - 2010
(مليار درهم / بالأسعار الجارية)

السنة	النفط الخام	الغاز الطبيعي	صناعات استخراجية أخرى	الإجمالي
1975	27.2	0.1	0.006	27.3
1976	33.0	0.1	0.008	33.2
1977	38.1	0.2	0.014	38.2
1978	33.6	0.2	0.018	33.8
1979	50.2	0.2	0.022	50.4
1980	69.1	0.2	0.027	69.4
1981	67.0	0.2	0.031	67.2
1982	51.0	0.3	0.035	51.2
1983	38.6	0.3	0.039	38.9
1984	35.7	0.3	0.042	36.1
1985	33.2	0.4	0.046	33.7
1986	15.6	0.3	0.042	19.1
1987	24.7	0.5	0.042	25.2
1988	14.8	0.3	0.042	15.1
1989	35.6	0.5	0.042	36.1
1990	61.0	0.7	0.056	61.5
1991	60.0	0.7	0.063	60.7
1992	62.4	0.8	0.070	63.2
1993	54.1	0.8	0.084	55.0
1994	46.1	0.8	0.092	47.0
1995	48.8	0.9	0.101	50.0
1996	49.5	1.0	0.100	50.1
1997	59.0	1.2	0.100	60.3
1998	40.1	1.0	0.100	41.2
1999	53.7	1.2	0.100	55.0
2000	88.8	1.3	0.108	90.2
2001	77.4	1.1	0.115	78.6
2002	76.1	1.2	0.120	77.4
2003	98.3	2.0	0.130	100.4
2004	145.4	2.1	0.140	147.7
2005	213.0	2.3	0.150	215.5
2006	288.8	2.5	0.160	291.4
2007	304.7	2.6	0.170	307.4
2008	409.9	2.7	0.180	412.8
2009	236.1	2.7	0.180	239.0
2010	304.8	3.0	0.200	308.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدول رقم (38)

القيمة المضافة بالأسعار الجارية في قطاع الصناعات التحويلية في إمارة أبوظبي 1975 - 2010
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان / السنة	الصناعات البتروكيمياوية	الصناعات الأخرى	الإجمالي
1975	-	125.8	125.8
1976	49.0	217.0	266.0
1977	194.8	302.3	497.1
1978	406.2	389.7	795.9
1979	502.6	481.6	984.2
1980	683.3	582.7	1266.0
1981	2216.5	703.5	2920.0
1982	4923.0	847.1	5770.1
1983	4976.0	730.2	5706.2
1984	6350.3	738.6	7088.9
1985	5484.0	681.9	6165.9
1986	3304.2	664.5	3968.7
1987	3901.3	651.4	4552.7
1988	2849.2	693.0	3542.2
1989	3387.1	733.7	4120.8
1990	9897.3	796.4	10693.7
1991	5156.8	889.1	6045.9
1992	5251.4	940.4	6191.8
1993	4525.5	972.1	5497.6
1994	5275.7	1404.0	6679.7
1995	6323.3	1509.0	7832.3
1996	7124.8	2061.4	9186.2
1997	7421.7	2680.0	10101.7
1998	8124.4	2787.0	10911.4
1999	8824.9	2930.0	11754.9
2000	14537.4	3076.0	17613.4
2001	13995.4	3218.0	17213.4
2002	14475.8	3450.0	17925.8
2003	14787.4	4500.0	19287.4
2004	18456.0	4800.0	23256.2
2005	22644.6	6000.0	28644.6
2006	26748.7	6200.0	32948.7
2007	28770.1	6500.0	35270.1
2008	32510.9	6700.0	39210.9
2009	23759.7	6800.0	30559.7
2010	26860.2	7000.0	33860.2

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدول رقم (38)

القيمة المضافة بالأسعار الجارية في قطاع المطاعم والفنادق في إمارة أبوظبي 1975 - 2010

(مليون درهم/ بالأسعار الجارية)

البيان / السنة	المطاعم	الفنادق	الإجمالي
1975	71.4	41.6	113.0
1976	26.4	49.6	76.0
1977	76.2	58.8	135.0
1978	86.1	64.9	151.0
1979	94.2	72.8	167.0
1980	184.9	135.1	320.0
1981	270.2	238.8	509.0
1982	329.9	295.1	625.0
1983	341.3	272.7	614.0
1984	337.8	240.2	578.0
1985	343.8	249.2	593.0
1986	318.9	172.1	491.0
1987	322.4	177.6	500.0
1988	375.8	192.2	568.0
1989	383.8	209.2	593.0
1990	1060.7	243.3	1304.0
1991	469.0	255.0	724.0
1992	482.0	350.0	832.0
1993	693.0	388.0	1081.0
1994	742.0	502.0	1244.0
1995	776.0	523.0	1299.0
1996	818.0	554.0	1372.0
1997	1034.0	416.0	1450.0
1998	1255.0	473.0	1728.0
1999	1584.0	456.0	2040.0
2000	1544.0	480.0	2124.0
2001	1704.0	490.0	2194.0
2002	1905.0	507.0	2412.0
2003	1200.0	1364.0	2564.0
2004	1300.0	1657.0	2957.0
2005	1200.0	2402.0	3602.0
2006	2000.0	2265.0	4265.0
2007	2500.0	2364.0	4864.0
2008	3200.0	3562.0	6762.0
2009	3500.0	2783.0	6283.0
2010	3700.0	2872.0	6572.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدول رقم (39)

القيمة المضافة بالأسعار الجارية في قطاع الماء والكهرباء والغاز في إمارة أبوظبي 1970 - 2010

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان / السنة	الكهرباء	الماء	الإجمالي
1970	6	4	10
1971	11	10	21
1972	17	20	37
1973	33	31	64
1974	45	33	78
1975	53.7	53.3	107
1976	87.1	86.9	174
1977	125.6	157.4	283
1978	175.0	241.0	416
1979	246.9	339.1	586
1980	320.8	436.2	757
1981	580.3	700.7	1281
1982	619.5	1002.5	1622
1983	674.1	10043.9	1718
1984	703.4	1204.6	1908
1985	751.8	654.2	1406
1986	624.7	797.3	1422
1987	550.6	734.4	1285
1988	580.9	781.1	1362
1989	627.6	805.4	1433
1990	668.9	1960.1	2629
1991	662.8	907.2	1570
1992	710.3	1130.7	1841
1993	745.4	1142.6	1888
1994	802.4	1231.6	2034
1995	863.8	1328.2	2192
1996	1107.0	1267.0	2374
1997	1189.1	1535.9	2725
1998	1246.3	1901.7	3148
1999	1316.2	2007.8	3324
2000	1384.3	2112.7	3497
2001	1473.5	2248.5	3722
2002	1548.2	2303.8	3852
2003	1624.9	3899.1	5524
2004	1771.8	4818.2	6590
2005	1833.1	6821.9	8655
2006	1972.2	8383.8	10356
2007	2013.1	10578.9	12592
2008	2133.4	11876.6	14010
2009	2279.1	12178.9	14458
2010	2357.8	12008.2	14366

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدول رقم (40)

القيمة المضافة بالأسعار الجارية لقطاع المؤسسات المالية والتأمين في إمارة أبوظبي 1975 - 2010

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

النشاط / السنة	المال	التأمين	الإجمالي
1975	562.0	31.0	593
1976	674.0	63.0	737
1977	787.0	86.0	873
1978	689.0	75.0	764
1979	903.0	99.0	1002
1980	1066.0	117.0	1183
1981	2356.0	264.0	2620
1982	2627.0	280.0	2907
1983	2522.0	299.0	2821
1984	2496.0	273.0	2769
1985	2588.3	284.7	2873
1986	3103.3	362.7	3466
1987	2699.9	438.1	3138
1988	2448.3	328.7	2777
1989	2777.9	294.1	3072
1990	3274.2	345.8	3620
1991	3291.5	414.5	3706
1992	3152.5	487.5	3640
1993	3657.8	552.2	4210
1994	4041.2	778.8	4820
1995	4947.6	765.4	5713
1996	5195.3	803.7	5999
1997	5583.0	710.0	6293
1998	6184.2	481.8	6666
1999	7322.0	892.0	8214
2000	8033.0	940.0	8973
2001	9649.0	990.0	10639
2002	10942.0	1042.0	11984
2003	8662.0	1100.0	9762
2004	8895.0	1150.0	10045
2005	9144.0	1180.0	10324
2006	9475.0	1200.0	10675
2007	10321.0	1250.0	11571
2008	17353.0	1300.0	18653
2009	19059.0	1500.0	20559
2010	21531.0	1700.0	23231

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدول رقم (41)

القيمة المضافة بالأسعار الأساسية في قطاع العقارات وخدمات الأعمال في إمارة أبوظبي 1975 - 2010

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان / السنة	العقارات	خدمات الأعمال	الإجمالي
1975	1233.0	25.0	1258.0
1976	1985.0	30.0	2015.0
1977	2404.0	30.0	2434.0
1978	2642.0	35.0	2677.0
1979	2377.0	40.0	2417.0
1980	3213.0	50.0	3263.0
1981	4500.0	70.0	4570.0
1982	6929.0	130.0	7059.0
1983	5887.0	140.0	6027.0
1984	4368.0	140.0	4508.0
1985	3855.0	150.0	4005.0
1986	3707.0	155.0	3862.0
1987	3667.0	160.0	3827.0
1988	3709.0	170.0	3879.0
1989	3720.0	170.0	3890.0
1990	4492.0	180.0	4672.0
1991	5094.0	200.0	5294.0
1992	9512.0	300.0	9812.0
1993	8919.6	317.4	9237.0
1994	10929.7	375.3	11305.0
1995	12508.8	444.2	12953.0
1996	13080.0	464.0	13544.0
1997	13038.0	490.0	13528.0
1998	14221.0	615.0	14836.0
1999	13154.0	636.0	13790.0
2000	12891.0	637.0	13528.0
2001	13158.0	654.0	13812.0
2002	14740.0	687.0	15427.0
2003	17647.0	698.0	18345.0
2004	20603.7	721.3	21325.0
2005	24776.0	845.0	25621.0
2006	30656.3	1003.7	31660.0
2007	38779.0	1309.0	40088.0
2008	45128.0	1621.0	46749.0
2009	48339.5	1883.5	50223.0
2010	51399.0	2015.0	53414.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

جدول رقم (42)

المؤشرات الهيكلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في اقتصاد إمارة أبوظبي (1970 و 1975 و 1985 و 1995 و 2005 و 2010)

القيمة بالمليون درهم

البيان / السنة	1970	1975	1985	1995	2005	2010
1- إجمالي تكوين رأس المال الثابت	565	5176	13309	27314	47278	177466
2- الناتج المحلي الإجمالي	3267	35661	67487	117196	383430	620316
3- نسبة إجمالي رأس المال الثابت / الناتج (معدل الاستثمار) % (1)	17.3 %	14.5 %	19.7 %	23.3 %	12.3 %	28.6 %
4- الزيادات السنوية في الناتج	800	1835	(5040)	9022	92295	85005
5- إجمالي تكوين رأس المال الثابت / الزيادات السنوية في الناتج (معامل الاستثمار) (2)	0.71	2.8	-	3.0	0.47	2.1
6- معدل نمو الدخل %	-	5.4	-	8.3	31.7	15.9

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي.

(1) معدل الاستثمار يساوي قيمة الاستثمار/الناتج.

(2) معامل الاستثمار إلى الدخل يساوي الاستثمارات مقسومة على الزيادات السنوية في الدخل.

جدول (1.1)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي
القيمة	النسبة من المجموع %	القيمة	النسبة من المجموع %
1970	3,267	2,143	65.6
1971	5,023	3,549	70.6
1972	6,584	4,409	67.0
1973	10,487	7,633	72.8
1974*	33,826	28,786	85.1
1975	35,661	27,318	76.6
1976	44,145	33,171	75.1
1977	52,056	38,216	73.4
1978	51,025	33,782	66.2
1979	71,063	50,446	71.0
1980	93,743	69,384	74.0
1981	101,686	67,247	66.1
1982	92,949	51,246	55.1
1983	75,739	38,937	51.4
1984	72,527	36,119	49.8
1985	67,487	33,664	49.9
1986	47,878	19,119	39.9
1987	53,189	25,190	47.4
1988	42,935	15,142	35.3
1989	66,503	36,136	54.3
1990	114,093	61,500	53.9
1991	97,197	60,719	62.5
1992	111,569	63,234	56.7
1993	110,156	54,962	49.9
1994	108,174	46,973	43.4
1995	117,196	49,793	42.5
1996	132,796	60,579	45.6
1997	135,272	60,318	44.6
1998	123,411	41,168	33.4
1999	141,987	55,017	38.7
2000	187,836	90,164	48.0
2001	177,845	78,580	44.2
2002	187,018	77,387	41.4
2003	222,064	100,414	45.2
2004	291,135	147,668	50.7
2005	383,430	215,455	56.2
2006	492,250	291,464	59.2
2007	545,367	307,445	56.4
2008	705,159	412,774	58.5
2009	535,311	239,006	44.6
2010**	620,316	308,022	49.7
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010 ، %	18,886	14,274	-
		27,677	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249. كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.2)

التوزيع النسبي للنواتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بأسعار 2007 الثابتة

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		القطاع النفطي		القطاع غير النفطي	
	القيمة	النسبة من المجموع %	القيمة	النسبة من المجموع %	القيمة	النسبة من المجموع %
1980	239,373	65.6	156,965	34.4	82,408	34.4
1981	238,323	55.1	131,426	44.9	106,898	44.9
1982	222,389	47.0	104,547	53.0	117,842	53.0
1983	192,150	48.8	93,702	51.2	98,448	51.2
1984	179,181	48.5	86,831	51.5	92,350	51.5
1985	167,795	50.2	84,214	49.8	83,580	49.8
1986	165,206	59.3	97,924	40.7	67,282	40.7
1987	165,715	61.7	102,188	38.3	63,527	38.3
1988	144,415	56.9	82,109	43.1	62,306	43.1
1989	220,592	70.3	155,103	29.7	65,490	29.7
1990	310,962	64.0	198,921	36.0	112,041	36.0
1991	310,241	76.2	236,479	23.8	73,762	23.8
1992	324,085	71.7	232,478	28.3	91,607	28.3
1993	319,933	68.8	220,250	31.2	99,682	31.2
1994	316,495	66.1	209,293	33.9	107,202	33.9
1995	315,846	65.6	207,263	34.4	108,583	34.4
1996	327,044	65.4	213,763	34.6	113,281	34.6
1997	336,629	65.8	221,410	34.2	115,219	34.2
1998	353,556	64.9	229,618	35.1	123,938	35.1
1999	346,323	63.0	218,021	37.0	128,302	37.0
2000	373,548	61.9	231,410	38.1	142,138	38.1
2001	372,082	62.4	232,238	37.6	139,844	37.6
2002	370,252	59.5	220,455	40.5	149,797	40.5
2003	411,200	61.0	250,842	39.0	160,358	39.0
2004	468,702	61.3	287,160	38.7	181,542	38.7
2005	491,664	59.3	291,455	40.7	200,209	40.7
2006	517,313	57.7	298,735	42.3	218,578	42.3
2007	545,367	56.4	307,445	43.6	237,923	43.6
2008	580,130	57.0	330,515	43.0	249,616	43.0
2009	551,525	51.6	284,570	48.4	266,955	48.4
2010**	567,850	51.1	290,368	48.9	277,482	48.9
صافي التغيير من عام 1980 إلى عام 2010 ، %						
	137	-	85	-	237	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249. كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظة :

تم خفض / تكميش تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي للفترة 1980-2004 بناءً على قيم سلسلة مؤشر أسعار المستهلك للفترة المذكورة

جدول (1.3)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		القطاع النفطي		القطاع غير النفطي	
	القيمة	معدل النمو % السنوي	القيمة	معدل النمو % السنوي	القيمة	معدل النمو % السنوي
1970	3,267	-	2,143	-	1,124	-
1971	5,023	53.7	3,549	65.6	1,474	31.1
1972	6,584	31.1	4,409	24.3	2,175	47.5
1973	10,487	59.3	7,633	73.1	2,853	31.2
1974*	33,826	222.6	28,786	277.1	5,041	76.7
1975	35,661	5.4	27,318	-5.1	8,343	65.5
1976	44,145	23.8	33,171	21.4	10,974	31.5
1977	52,056	17.9	38,216	15.2	13,841	26.1
1978	51,025	-2.0	33,782	-11.6	17,243	24.6
1979	71,063	39.3	50,446	49.3	20,617	19.6
1980	93,743	31.9	69,384	37.5	24,359	18.2
1981	101,686	8.5	67,247	-3.1	34,439	41.4
1982	92,949	-8.6	51,246	-23.8	41,703	21.1
1983	75,739	-18.5	38,937	-24.0	36,801	-11.8
1984	72,527	-4.2	36,119	-7.2	36,408	-1.1
1985	67,487	-6.9	33,664	-6.8	33,823	-7.1
1986	47,878	-29.1	19,119	-43.2	28,760	-15.0
1987	53,189	11.1	25,190	31.8	27,998	-2.6
1988	42,935	-19.3	15,142	-39.9	27,793	-0.7
1989	66,503	54.9	36,136	138.6	30,367	9.3
1990	114,093	71.6	61,500	70.2	52,593	73.2
1991	97,197	-14.8	60,719	-1.3	36,479	-30.6
1992	111,569	14.8	63,234	4.1	48,335	32.5
1993	110,156	-1.3	54,962	-13.1	55,195	14.2
1994	108,174	-1.8	46,973	-14.5	61,201	10.9
1995	117,196	8.3	49,793	6.0	67,402	10.1
1996	132,796	13.3	60,579	21.7	72,217	7.1
1997	135,272	1.9	60,318	-0.4	74,955	3.8
1998	123,411	-8.8	41,168	-31.7	82,242	9.7
1999	141,987	15.1	55,017	33.6	86,970	5.7
2000	187,836	32.3	90,164	63.9	97,672	12.3
2001	177,845	-5.3	78,580	-12.8	99,264	1.6
2002	187,018	5.2	77,387	-1.5	109,631	10.4
2003	222,064	18.7	100,414	29.8	121,650	11.0
2004	291,135	31.1	147,668	47.1	143,467	17.9
2005	383,430	31.7	215,455	45.9	167,976	17.1
2006	492,250	28.4	291,464	35.3	200,786	19.5
2007	545,367	10.8	307,445	5.5	237,923	18.5
2008	705,159	29.3	412,774	34.3	292,386	22.9
2009	535,311	-24.1	239,006	-42.1	296,305	1.3
2010**	620,316	15.9	308,022	28.9	312,294	5.4
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010 ، %						
	18,886	-	14,274	-	27,677	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249. كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973. ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.4)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بأسعار 2007 الثابتة الجارية (% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		القطاع النفطي		القطاع غير النفطي	
	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %
1980	239,373	-	156,965	-	82,408	-
1981	238,323	-0.4	131,426	-16.3	106,898	29.7
1982	222,389	-6.7	104,547	-20.5	117,842	10.2
1983	192,150	-13.6	93,702	-10.4	98,448	-16.5
1984	179,181	-6.7	86,831	-7.3	92,350	-6.2
1985	167,795	-6.4	84,214	-3.0	83,580	-9.5
1986	165,206	-1.5	97,924	16.3	67,282	-19.5
1987	165,715	0.3	102,188	4.4	63,527	-5.6
1988	144,415	-12.9	82,109	-19.6	62,306	-1.9
1989	220,592	52.7	155,103	88.9	65,490	5.1
1990	310,962	41.0	198,921	28.3	112,041	71.1
1991	310,241	-0.2	236,479	18.9	73,762	-34.2
1992	324,085	4.5	232,478	-1.7	91,607	24.2
1993	319,933	-1.3	220,250	-5.3	99,682	8.8
1994	316,495	-1.1	209,293	-5.0	107,202	7.5
1995	315,846	-0.2	207,263	-1.0	108,583	1.3
1996	327,044	3.5	213,763	3.1	113,281	4.3
1997	336,629	2.9	221,410	3.6	115,219	1.7
1998	353,556	5.0	229,618	3.7	123,938	7.6
1999	346,323	-2.0	218,021	-5.1	128,302	3.5
2000	373,548	7.9	231,410	6.1	142,138	10.8
2001	372,082	-0.4	232,238	0.4	139,844	-1.6
2002	370,252	-0.5	220,455	-5.1	149,797	7.1
2003	411,200	11.1	250,842	13.8	160,358	7.1
2004	468,702	14.0	287,160	14.5	181,542	13.2
2005	491,664	4.9	291,455	1.5	200,209	10.3
2006	517,313	5.2	298,735	2.5	218,578	9.2
2007	545,367	5.4	307,445	2.9	237,923	8.9
2008	580,130	6.4	330,515	7.5	249,616	4.9
2009	551,525	-4.9	284,570	-13.9	266,955	6.9
2010**	567,850	3.0	290,368	2.0	277,482	3.9
صافي التغيير من عام 1980 إلى عام 2010، %						
	137	-	85	-	237	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*تقديرات أولية

ملاحظات:

1. تم خفض / تكميش تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي للفترة -1980 2004 بناءً على قيم سلسلة مؤشر أسعار المستهلك للفترة المذكورة
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.5)

الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب القطاعات المالية وغير المالية بالأسعار الجارية (% ، مليون درهم)

السنة	المجموع	مؤسسات القطاع غير المالي	مؤسسات القطاع المالي	الإدارة العامة والدفاع	الخدمات المنزلية	ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة
1970	3,267	3,131	56	100	18	39
1971	5,023	4,828	85	144	24	58
1972	6,584	6,313	112	205	31	77
1973	10,487	10,092	176	299	40	121
1974*	33,826	33,067	548	536	52	377
1975	35,661	34,735	593	673	68	408
1976	44,145	43,153	737	675	88	507
1977	52,056	51,282	873	403	98	601
1978	51,025	50,138	764	534	115	526
1979	71,063	69,959	1,002	658	133	690
1980	93,743	92,637	1,183	581	157	814
1981**	101,686	96,572	2,620	4,113	184	1,804
1982	92,949	88,167	2,907	3,664	211	2,001
1983	75,739	70,863	2,821	3,770	227	1,942
1984	72,527	67,595	2,769	3,834	235	1,906
1985	67,487	62,450	2,873	3,920	222	1,978
1986	47,878	42,780	3,466	3,815	203	2,386
1987	53,189	48,012	3,138	3,980	218	2,160
1988	42,935	37,542	2,777	4,295	232	1,912
1989	66,503	60,767	3,072	4,533	246	2,115
1990	114,093	104,378	3,620	8,258	329	2,492
1991	97,197	91,355	3,706	4,407	281	2,551
1992	111,569	104,827	3,640	5,297	310	2,506
1993	110,156	102,952	4,210	5,137	483	2,627
1994	108,174	101,448	4,820	4,562	534	3,189
1995	117,196	110,096	5,713	4,570	571	3,754
1996	132,796	124,963	5,999	5,136	639	3,941
1997	135,272	127,708	6,293	5,009	656	4,393
1998	123,411	114,754	6,666	6,048	696	4,754
1999	141,987	131,440	8,214	7,153	734	5,554
2000	187,836	173,735	8,973	8,608	750	4,230
2001	177,845	163,179	10,639	9,139	762	5,874
2002	187,018	172,030	11,984	9,464	801	7,262
2003	222,064	206,478	13,222	9,762	843	8,241
2004	291,135	274,006	15,292	10,045	880	9,088
2005	383,429	365,641	17,988	10,324	913	11,436
2006	492,250	473,188	21,119	10,675	922	13,654
2007	545,367	521,725	27,294	11,571	1,011	16,233
2008	705,159	675,438	29,575	18,653	1,309	19,815
2009	535,311	505,671	30,154	20,559	1,503	22,575
2010***	620,316	586,931	34,498	23,231	1,648	25,990
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
	18,886	18,645	61,484	23,039	8,911	67,298

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
 **نما نشاط الإدارة العامة والدفاع عام 1981 بشكل ملحوظ نظراً لتعديل العلاوة الاجتماعية للمواطنين العاملين بإمارة أبوظبي في شهر يوليو عام 1981 ومنح ضباط الشرطة والجوازات في المطار بدل طبيعة عمل خلال نفس العام.
 ***تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.6)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المالية وغير المالية بالأسعار الجارية (% ، مليون درهم)

السنة	المجموع	مؤسسات القطاع غير المالي	مؤسسات القطاع المالي	الإدارة العامة والدفاع	الخدمات المنزلية	ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة
1970	-	-	-	-	-	-
1971	53.7	54.2	51.6	43.9	30.1	51.6
1972	31.1	30.8	32.4	41.8	30.0	32.4
1973	59.3	59.9	56.7	46.1	29.9	56.7
1974*	222.6	227.6	211.2	79.3	30.0	211.2
1975	5.4	5.0	8.1	25.5	30.0	8.1
1976	23.8	24.2	24.3	0.2	30.0	24.3
1977	17.9	18.8	18.5	-40.2	11.5	18.5
1978	2.0-	-2.2	-12.5	32.3	17.3	-12.5
1979	39.3	39.5	31.2	23.2	15.3	31.2
1980	31.9	32.4	18.0	-11.7	18.0	18.0
1981**	8.5	4.2	121.6	608.5	17.0	121.6
1982	8.6-	-8.7	11.0	-10.9	15.1	11.0
1983	18.5-	-19.6	-3.0	2.9	7.5	-3.0
1984	4.2-	-4.6	-1.8	1.7	3.7	-1.8
1985	6.9-	-7.6	3.8	2.3	-5.9	3.8
1986	29.1-	-31.5	20.6	-2.7	-8.6	20.6
1987	11.1	12.2	-9.5	4.3	7.7	-9.5
1988	19.3-	-21.8	-11.5	7.9	6.3	-11.5
1989	54.9	61.9	10.6	5.5	6.0	10.6
1990	71.6	71.8	17.9	82.2	33.8	17.9
1991	14.8-	-12.5	2.4	-46.6	-14.7	2.4
1992	14.8	14.7	-1.8	20.2	10.5	-1.8
1993	1.3-	-1.8	15.7	-3.0	56.0	4.8
1994	1.8-	-1.5	14.5	-11.2	10.5	21.4
1995	8.3	8.5	18.5	0.2	6.9	17.7
1996	13.3	13.5	5.0	12.4	12.0	5.0
1997	1.9	2.2	4.9	-2.5	2.5	11.5
1998	8.8-	-10.1	5.9	20.7	6.2	8.2
1999	15.1	14.5	23.2	18.3	5.5	16.8
2000	32.3	32.2	9.2	20.3	2.2	-23.8
2001	5.3-	-6.1	18.6	6.2	1.5	38.9
2002	5.2	5.4	12.6	3.6	5.1	23.6
2003	18.7	20.0	10.3	3.1	5.2	13.5
2004	31.1	32.7	15.7	2.9	4.4	10.3
2005	31.7	33.4	17.6	2.8	3.7	25.8
2006	28.4	29.4	17.4	3.4	1.0	19.4
2007	10.8	10.3	29.2	8.4	9.7	18.9
2008	29.3	29.5	8.4	61.2	29.4	22.1
2009	24.1-	-25.1	2.0	10.2	14.8	13.9
2010***	15.9	16.1	14.4	13.0	9.6	15.1

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %. كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
 **لبيانات نشاط الإدارة العامة والدفاع عام 1981 انظر الملاحظة في ذيل الجدول 1.3 شهر يوليو عام 1981 ومنح ضباط الشرطة والجوازات في المطار بدل طبيعة عمل خلال نفس العام.
 ***تقديرات أولية

جدول (1.7)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المالية وغير المالية بالأسعار الجارية (% ، مليون درهم)

السنة	المجموع	مؤسسات القطاع غير المالي	مؤسسات القطاع المالي	الإدارة العامة والدفاع	الخدمات المنزلية	ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة
1970	100	95.8	1.7	3.1	0.6	1.2
1971	100	96.1	1.7	2.9	0.5	1.2
1972	100	95.9	1.7	3.1	0.5	1.2
1973	100	96.2	1.7	2.9	0.4	1.2
1974	100	97.8	1.6	1.6	0.2	1.1
1975	100	97.4	1.7	1.9	0.2	1.1
1976	100	97.8	1.7	1.5	0.2	1.1
1977	100	98.5	1.7	0.8	0.2	1.2
1978	100	98.3	1.5	1.0	0.2	1.0
1979	100	98.4	1.4	0.9	0.2	1.0
1980	100	98.8	1.3	0.6	0.2	0.9
1981*	100	95.0	2.6	4.0	0.2	1.8
1982	100	94.9	3.1	3.9	0.2	2.2
1983	100	93.6	3.7	5.0	0.3	2.6
1984	100	93.2	3.8	5.3	0.3	2.6
1985	100	92.5	4.3	5.8	0.3	2.9
1986	100	89.4	7.2	8.0	0.4	5.0
1987	100	90.3	5.9	7.5	0.4	4.1
1988	100	87.4	6.5	10.0	0.5	4.5
1989	100	91.4	4.6	6.8	0.4	3.2
1990	100	91.5	3.2	7.2	0.3	2.2
1991	100	94.0	3.8	4.5	0.3	2.6
1992	100	94.0	3.3	4.7	0.3	2.2
1993	100	93.5	3.8	4.7	0.4	2.4
1994	100	93.8	4.5	4.2	0.5	2.9
1995	100	93.9	4.9	3.9	0.5	3.2
1996	100	94.1	4.5	3.9	0.5	3.0
1997	100	94.4	4.7	3.7	0.5	3.2
1998	100	93.0	5.4	4.9	0.6	3.9
1999	100	92.6	5.8	5.0	0.5	3.9
2000	100	92.5	4.8	4.6	0.4	2.3
2001	100	91.8	6.0	5.1	0.4	3.3
2002	100	92.0	6.4	5.1	0.4	3.9
2003	100	93.0	6.0	4.4	0.4	3.7
2004	100	94.1	5.3	3.5	0.3	3.1
2005	100	95.4	4.7	2.7	0.2	3.0
2006	100	96.1	4.3	2.2	0.2	2.8
2007	100	95.7	5.0	2.1	0.2	3.0
2008	100	95.8	4.2	2.6	0.2	2.8
2009	100	94.5	5.6	3.8	0.3	4.2
2010**	100	94.6	5.6	3.7	0.3	4.2

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*لبيانات نشاط الإدارة العامة والدفاع عام 1981 انظر الملاحظة في ذيل الجدول 1.3
 **تقديرات أولية

جدول (1.8)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		الأنشطة السلعية		الأنشطة الخدمية	
	القيمة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
1970	3,267	100	2,509	76.8	758	23.2
1971	5,023	100	4,100	81.6	923	18.4
1972	6,584	100	5,289	80.3	1,295	19.7
1973	10,487	100	8,663	82.6	1,823	17.4
1974*	33,826	100	30,539	90.3	3,288	9.7
1975	35,661	100	30,078	84.3	5,583	15.7
1976	44,145	100	37,165	84.2	6,980	15.8
1977	52,056	100	43,629	83.8	8,428	16.2
1978	51,025	100	41,256	80.9	9,769	19.1
1979	71,063	100	60,110	84.6	10,953	15.4
1980	93,743	100	79,886	85.2	13,857	14.8
1981	101,686	100	79,757	78.4	21,929	21.6
1982	92,949	100	67,904	73.1	25,044	26.9
1983	75,739	100	53,391	70.5	22,348	29.5
1984	72,527	100	53,155	73.3	19,372	26.7
1985	67,487	100	48,619	72.0	18,868	28.0
1986	47,878	100	30,223	63.1	17,655	36.9
1987	53,189	100	35,802	67.3	17,387	32.7
1988	42,935	100	24,861	57.9	18,074	42.1
1989	66,503	100	47,226	71.0	19,278	29.0
1990	114,093	100	85,602	75.0	28,491	25.0
1991	97,197	100	75,170	77.3	22,028	22.7
1992	111,569	100	80,757	72.4	30,811	27.6
1993	110,156	100	75,633	68.7	34,523	31.3
1994	108,174	100	70,516	65.2	37,658	34.8
1995	117,196	100	76,065	64.9	41,131	35.1
1996	132,796	100	89,380	67.3	43,416	32.7
1997	135,272	100	91,878	67.9	43,395	32.1
1998	123,411	100	74,810	60.6	48,601	39.4
1999	141,987	100	90,977	64.1	51,010	35.9
2000	187,836	100	132,214	70.4	55,622	29.6
2001	177,845	100	120,401	67.7	57,443	32.3
2002	187,018	100	121,782	65.1	65,236	34.9
2003	222,064	100	149,978	67.5	72,086	32.5
2004	291,135	100	204,495	70.2	86,640	29.8
2005	383,430	100	284,938	74.3	98,492	25.7
2006	492,250	100	377,293	76.6	114,957	23.4
2007	545,367	100	407,934	74.8	137,433	25.2
2008	705,159	100	537,435	76.2	167,724	23.8
2009	535,311	100	369,322	69.0	165,989	31.0
2010**	620,316	100	443,285	71.5	177,032	28.5
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010. %						
	18,886	-	17,567	-	23,253	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.9)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		الأنشطة السلعية		الأنشطة الخدمية	
	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %
1970	3,267	-	2,509	-	758	-
1971	5,023	53.7	4,100	63.4	923	21.7
1972	6,584	31.1	5,289	29.0	1,295	40.4
1973	10,487	59.3	8,663	63.8	1,823	40.8
1974*	33,826	222.6	30,539	252.5	3,288	80.3
1975	35,661	5.4	30,078	-1.5	5,583	69.8
1976	44,145	23.8	37,165	23.6	6,980	25.0
1977	52,056	17.9	43,629	17.4	8,428	20.7
1978	51,025	-2.0	41,256	-5.4	9,769	15.9
1979	71,063	39.3	60,110	45.7	10,953	12.1
1980	93,743	31.9	79,886	32.9	13,857	26.5
1981	101,686	8.5	79,757	-0.2	21,929	58.2
1982	92,949	-8.6	67,904	-14.9	25,044	14.2
1983	75,739	-18.5	53,391	-21.4	22,348	-10.8
1984	72,527	-4.2	53,155	-0.4	19,372	-13.3
1985	67,487	-6.9	48,619	-8.5	18,868	-2.6
1986	47,878	-29.1	30,223	-37.8	17,655	-6.4
1987	53,189	11.1	35,802	18.5	17,387	-1.5
1988	42,935	-19.3	24,861	-30.6	18,074	4.0
1989	66,503	54.9	47,226	90.0	19,278	6.7
1990	114,093	71.6	85,602	81.3	28,491	47.8
1991	97,197	-14.8	75,170	-12.2	22,028	-22.7
1992	111,569	14.8	80,757	7.4	30,811	39.9
1993	110,156	-1.3	75,633	-6.3	34,523	12.0
1994	108,174	-1.8	70,516	-6.8	37,658	9.1
1995	117,196	8.3	76,065	7.9	41,131	9.2
1996	132,796	13.3	89,380	17.5	43,416	5.6
1997	135,272	1.9	91,878	2.8	43,395	0.0
1998	123,411	-8.8	74,810	-18.6	48,601	12.0
1999	141,987	15.1	90,977	21.6	51,010	5.0
2000	187,836	32.3	132,214	45.3	55,622	9.0
2001	177,845	-5.3	120,401	-8.9	57,443	3.3
2002	187,018	5.2	121,782	1.1	65,236	13.6
2003	222,064	18.7	149,978	23.2	72,086	10.5
2004	291,135	31.1	204,495	36.4	86,640	20.2
2005	383,430	31.7	284,938	39.3	98,492	13.7
2006	492,250	28.4	377,293	32.4	114,957	16.7
2007	545,367	10.8	407,934	8.1	137,433	19.6
2008	705,159	29.3	537,435	31.7	167,724	22.0
2009	535,311	-24.1	369,322	-31.3	165,989	-1.0
2010**	620,316	15.9	443,285	20.0	177,032	6.7
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010. %						
	18,886	-	17,567	-	23,253	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.10)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة السلعية	الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	البناء والتشييد
1970	2,509	0.1	2,143	10	10	345
1971	4,100	0.1	3,549	14	21	517
1972	5,289	0.4	4,409	17	37	825
1973	8,663	0.7	7,633	24	64	941
1974*	30,539	1.2	28,786	31	78	1,643
1975**	30,078	77	27,318	126	107	2,450
1976	37,165	136	33,171	266	174	3,418
1977	43,629	100	38,216	497	283	4,533
1978	41,256	130	33,782	796	416	6,133
1979	60,110	153	50,446	984	586	7,940
1980	79,886	188	69,384	1,266	757	8,291
1981	79,757	218	67,247	2,920	1,281	8,091
1982	67,904	187	51,246	5,770	1,622	9,080
1983	53,391	233	38,937	5,706	1,718	6,797
1984	53,155	274	36,119	7,089	1,908	7,765
1985	48,619	342	33,664	6,166	1,406	7,041
1986	30,223	423	19,119	3,969	1,422	5,290
1987	35,802	363	25,190	4,553	1,285	4,411
1988	24,861	517	15,142	3,542	1,362	4,298
1989	47,226	662	36,136	4,121	1,433	4,874
1990	85,602	1,162	61,500	10,694	2,629	9,617
1991	75,170	981	60,719	6,046	1,570	5,854
1992	80,757	1,331	63,234	6,192	1,841	8,160
1993	75,633	1,662	54,962	5,498	1,888	11,624
1994	70,516	2,080	46,973	6,680	2,034	12,750
1995	76,065	2,395	49,793	7,832	2,192	13,853
1996	89,380	2,824	60,579	9,186	2,374	14,418
1997	91,878	3,517	60,318	10,102	2,725	15,216
1998	74,810	3,941	41,168	10,911	3,148	15,641
1999	90,977	6,003	55,017	11,755	3,324	14,878
2000	132,214	6,469	90,164	17,613	3,497	14,471
2001	120,401	5,898	78,580	17,213	3,722	14,988
2002	121,782	6,402	77,387	17,926	3,852	16,215
2003	149,978	6,189	100,414	19,287	5,524	18,563
2004	204,495	6,017	147,668	23,256	6,590	20,964
2005	284,938	5,863	215,455	28,645	8,655	26,321
2006	377,293	5,603	291,464	32,949	10,356	36,922
2007	407,934	5,591	307,445	35,270	12,592	47,036
2008	537,435	5,786	412,774	39,211	14,010	65,655
2009	369,322	5,988	239,006	30,560	14,458	79,310
2010***	443,285	6,111	308,022	33,860	14,366	80,925
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
17,567	-	14,274	-	139,637	-	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
 ** شهد نشاط الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك تطوراً ملحوظاً عام 1975 على أثر تطورات متنوعة طرأت خلال ذلك العام، مثل إنشاء مزرعة منظمة للمواشي على مساحة 100 هكتار، وزراعة القمح على مساحة 300 دونم، وتأسيس شركة العين للإنتاج النباتي برأسمال قدره 10130000 درهم،
 ***تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.10)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة السلعية	الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	البناء والتشييد
1970	2,509	0.1	2,143	10	10	345
1971	4,100	0.1	3,549	14	21	517
1972	5,289	0.4	4,409	17	37	825
1973	8,663	0.7	7,633	24	64	941
1974*	30,539	1.2	28,786	31	78	1,643
1975**	30,078	77	27,318	126	107	2,450
1976	37,165	136	33,171	266	174	3,418
1977	43,629	100	38,216	497	283	4,533
1978	41,256	130	33,782	796	416	6,133
1979	60,110	153	50,446	984	586	7,940
1980	79,886	188	69,384	1,266	757	8,291
1981	79,757	218	67,247	2,920	1,281	8,091
1982	67,904	187	51,246	5,770	1,622	9,080
1983	53,391	233	38,937	5,706	1,718	6,797
1984	53,155	274	36,119	7,089	1,908	7,765
1985	48,619	342	33,664	6,166	1,406	7,041
1986	30,223	423	19,119	3,969	1,422	5,290
1987	35,802	363	25,190	4,553	1,285	4,411
1988	24,861	517	15,142	3,542	1,362	4,298
1989	47,226	662	36,136	4,121	1,433	4,874
1990	85,602	1,162	61,500	10,694	2,629	9,617
1991	75,170	981	60,719	6,046	1,570	5,854
1992	80,757	1,331	63,234	6,192	1,841	8,160
1993	75,633	1,662	54,962	5,498	1,888	11,624
1994	70,516	2,080	46,973	6,680	2,034	12,750
1995	76,065	2,395	49,793	7,832	2,192	13,853
1996	89,380	2,824	60,579	9,186	2,374	14,418
1997	91,878	3,517	60,318	10,102	2,725	15,216
1998	74,810	3,941	41,168	10,911	3,148	15,641
1999	90,977	6,003	55,017	11,755	3,324	14,878
2000	132,214	6,469	90,164	17,613	3,497	14,471
2001	120,401	5,898	78,580	17,213	3,722	14,988
2002	121,782	6,402	77,387	17,926	3,852	16,215
2003	149,978	6,189	100,414	19,287	5,524	18,563
2004	204,495	6,017	147,668	23,256	6,590	20,964
2005	284,938	5,863	215,455	28,645	8,655	26,321
2006	377,293	5,603	291,464	32,949	10,356	36,922
2007	407,934	5,591	307,445	35,270	12,592	47,036
2008	537,435	5,786	412,774	39,211	14,010	65,655
2009	369,322	5,988	239,006	30,560	14,458	79,310
2010***	443,285	6,111	308,022	33,860	14,366	80,925
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
17,567	-	14,274	-	139,637	-	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
 ** شهد نشاط الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك تطوراً ملحوظاً عام 1975 على أثر تطورات متنوعة طرأت خلال ذلك العام، مثل إنشاء مزرعة منظمة للمواشي على مساحة 100 هكتار، وزراعة القمح على مساحة 300 دونم، وتأسيس شركة العين للإنتاج النباتي برأسمال قدره 10130000 درهم،
 ***تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.11)

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للأنشطة السلعية بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة السلعية	الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	البناء والتشييد
1970	-	-	-	-	-	-
1971	63.4	0.0	65.6	30.4	105.4	49.6
1972	29.0	300.0	24.3	26.0	74.3	59.7
1973	63.8	75.0	73.1	42.9	74.7	14.0
1974*	252.5	71.4	277.1	27.0	22.0	74.6
1975**	1.5-	6416.7	-5.1	306.0	36.1	49.2
1976	23.6	76.6	21.4	111.4	62.8	39.5
1977	17.4	-26.7	15.2	86.9	62.8	32.6
1978	5.4-	30.2	-11.6	60.1	46.8	35.3
1979	45.7	18.2	49.3	23.7	41.1	29.5
1980	32.9	22.3	37.5	28.6	29.1	4.4
1981	0.2-	16.0	-3.1	130.7	69.2	-2.4
1982	14.9-	-14.2	-23.8	97.6	26.6	12.2
1983	21.4-	24.7	-24.0	-1.1	5.9	-25.1
1984	0.4-	17.5	-7.2	24.2	11.1	14.2
1985	8.5-	25.0	-6.8	-13.0	-26.3	-9.3
1986	37.8-	23.7	-43.2	-35.6	1.1	-24.9
1987	18.5	-14.2	31.8	14.7	-9.7	-16.6
1988	30.6-	42.3	-39.9	-22.2	6.0	-2.6
1989	90.0	28.1	138.6	16.3	5.2	13.4
1990	81.3	75.6	70.2	159.5	83.5	97.3
1991	12.2-	-15.6	-1.3	-43.5	-40.3	-39.1
1992	7.4	35.6	4.1	2.4	17.3	39.4
1993	6.3-	24.9	-13.1	-11.2	2.5	42.4
1994	6.8-	25.1	-14.5	21.5	7.7	9.7
1995	7.9	15.1	6.0	17.3	7.8	8.7
1996	17.5	17.9	21.7	17.3	8.3	4.1
1997	2.8	24.5	-0.4	10.0	14.8	5.5
1998	18.6-	12.1	-31.7	8.0	15.5	2.8
1999	21.6	52.3	33.6	7.7	5.6	-4.9
2000	45.3	7.8	63.9	49.8	5.2	-2.7
2001	8.9-	-8.8	-12.8	-2.3	6.4	3.6
2002	1.1	8.5	-1.5	4.1	3.5	8.2
2003	23.2	-3.3	29.8	7.6	43.4	14.5
2004	36.4	-2.8	47.1	20.6	19.3	12.9
2005	39.3	-2.6	45.9	23.2	31.3	25.6
2006	32.4	-4.4	35.3	15.0	19.7	40.3
2007	8.1	-0.2	5.5	7.0	21.6	27.4
2008	31.7	3.5	34.3	11.2	11.3	39.6
2009	31.3-	3.5	-42.1	-22.1	3.2	20.8
2010***	20.0	2.1	28.9	10.8	-0.6	2.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
 **شهد نشاط الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك تطوراً ملحوظاً عام 1975، انظر الملاحظات أسفل الجدول رقم 1-8.
 ***تقديرات أولية

جدول (1.12)

الأهمية النسبية للأنشطة السلعية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة السلعية	الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	البناء والتشييد
1970	76.8	0.0	65.6	0.3	0.3	10.6
1971	81.6	0.0	70.6	0.3	0.4	10.3
1972	80.3	0.0	67.0	0.3	0.6	12.5
1973	82.6	0.0	72.8	0.2	0.6	9.0
1974	90.3	0.0	85.1	0.1	0.2	4.9
1975*	84.3	0.2	76.6	0.4	0.3	6.9
1976	84.2	0.3	75.1	0.6	0.4	7.7
1977	83.8	0.2	73.4	1.0	0.5	8.7
1978	80.9	0.3	66.2	1.6	0.8	12.0
1979	84.6	0.2	71.0	1.4	0.8	11.2
1980	85.2	0.2	74.0	1.4	0.8	8.8
1981	78.4	0.2	66.1	2.9	1.3	8.0
1982	73.1	0.2	55.1	6.2	1.7	9.8
1983	70.5	0.3	51.4	7.5	2.3	9.0
1984	73.3	0.4	49.8	9.8	2.6	10.7
1985	72.0	0.5	49.9	9.1	2.1	10.4
1986	63.1	0.9	39.9	8.3	3.0	11.0
1987	67.3	0.7	47.4	8.6	2.4	8.3
1988	57.9	1.2	35.3	8.3	3.2	10.0
1989	71.0	1.0	54.3	6.2	2.2	7.3
1990	75.0	1.0	53.9	9.4	2.3	8.4
1991	77.3	1.0	62.5	6.2	1.6	6.0
1992	72.4	1.2	56.7	5.5	1.7	7.3
1993	68.7	1.5	49.9	5.0	1.7	10.6
1994	65.2	1.9	43.4	6.2	1.9	11.8
1995	64.9	2.0	42.5	6.7	1.9	11.8
1996	67.3	2.1	45.6	6.9	1.8	10.9
1997	67.9	2.6	44.6	7.5	2.0	11.2
1998	60.6	3.2	33.4	8.8	2.6	12.7
1999	64.1	4.2	38.7	8.3	2.3	10.5
2000	70.4	3.4	48.0	9.4	1.9	7.7
2001	67.7	3.3	44.2	9.7	2.1	8.4
2002	65.1	3.4	41.4	9.6	2.1	8.7
2003	67.5	2.8	45.2	8.7	2.5	8.4
2004	70.2	2.1	50.7	8.0	2.3	7.2
2005	74.3	1.5	56.2	7.5	2.3	6.9
2006	76.6	1.1	59.2	6.7	2.1	7.5
2007	74.8	1.0	56.4	6.5	2.3	8.6
2008	76.2	0.8	58.5	5.6	2.0	9.3
2009	69.0	1.1	44.6	5.7	2.7	14.8
2010**	71.5	1.0	49.7	5.5	2.3	13.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*شهد نشاط الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك تطوراً ملحوظاً عام 1975، انظر الملاحظات أسفل الجدول رقم 1-8.

**تقديرات أولية

جدول (1.13)

القيمة المضافة لأنشطة خدمية مختارة بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة الخدمية	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والاتصالات	العقارات وخدمات الأعمال	الأنشطة الخدمية الأخرى
1970	758	196	13	172	112	265
1971	923	261	19	143	137	363
1972	1,295	417	22	159	208	489
1973	1,823	564	52	211	318	678
1974*	3,288	1,248	65	362	484	1,128
1975	5,583	1,956	113	851	1,258	1,405
1976	6,980	2,109	76	1,165	2,015	1,616
1977	8,428	2,834	135	1,556	2,434	1,468
1978	9,769	3,313	151	1,927	2,677	1,701
1979	10,953	3,968	167	2,358	2,417	2,042
1980	13,857	5,345	320	2,716	3,263	2,213
1981	21,929	7,325	509	3,115	4,570	6,409
1982	25,044	7,810	625	3,278	7,059	6,272
1983	22,348	6,510	614	2,718	6,027	6,479
1984	19,372	4,908	578	2,784	4,508	6,594
1985	18,868	4,572	593	3,096	4,005	6,602
1986	17,655	3,821	491	2,953	3,862	6,528
1987	17,387	3,700	500	2,644	3,827	6,716
1988	18,074	3,854	568	2,743	3,879	7,030
1989	19,278	4,502	593	2,821	3,890	7,471
1990	28,491	6,100	1,304	4,378	4,672	12,036
1991	22,028	5,179	724	3,008	5,294	7,822
1992	30,811	7,906	832	3,333	9,812	8,929
1993	34,523	9,230	1,081	4,358	9,237	10,616
1994	37,658	9,853	1,244	4,761	11,305	10,495
1995	41,131	10,431	1,299	5,320	12,953	11,127
1996	43,416	10,952	1,372	5,203	13,544	12,344
1997	43,395	11,500	1,450	4,726	13,528	12,191
1998	48,601	12,242	1,728	6,442	14,836	13,353
1999	51,010	12,634	2,040	7,216	13,790	15,330
2000	55,622	12,988	2,124	7,871	13,528	19,112
2001	57,443	13,212	2,194	8,321	13,812	19,903
2002	65,236	14,919	2,412	11,598	15,427	20,880
2003	72,086	16,022	2,564	13,045	18,345	22,110
2004	86,640	17,652	2,957	20,096	21,325	24,610
2005	98,492	19,864	3,602	23,604	25,621	25,801
2006	114,957	22,533	4,265	28,985	31,660	27,514
2007	137,433	26,160	4,864	33,292	40,088	33,029
2008	167,724	32,479	6,762	39,918	46,749	41,817
2009	165,989	28,484	6,283	39,134	50,223	41,865
2010***	177,032	29,999	6,572	39,661	53,414	47,386
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
	23,253	15,211	51,207	22,922	47,648	17,769

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.14)

معدلات النمو السنوي لأنشطة خدمية مختارة بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة الخدمية	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والاتصالات	العقارات وخدمات الأعمال	الأنشطة الخدمية الأخرى
1970	-	-	-	-	-	-
1971	21.7	33.3	46.4	-17.1	22.8	36.7
1972	40.4	59.7	17.9	11.2	51.4	34.9
1973	40.8	35.2	134.5	32.8	53.0	38.6
1974	80.3	121.2	25.9	71.5	52.1	66.4
1975	69.8	56.7	72.4	135.1	159.9	24.6
1976	25.0	7.8	-32.8	36.9	60.1	15.0
1977	20.7	34.4	79.0	33.5	20.8	-9.1
1978	15.9	16.9	11.4	23.9	10.0	15.9
1979	12.1	19.8	11.0	22.4	-9.7	20.0
1980	26.5	34.7	91.3	15.2	35.0	8.4
1981	58.2	37.0	59.0	14.7	40.1	189.6
1982	14.2	6.6	22.7	5.2	54.5	-2.1
1983	10.8-	-16.6	-1.8	-17.1	-14.6	3.3
1984	13.3-	-24.6	-5.9	2.4	-25.2	1.8
1985	2.6-	-6.9	2.7	11.2	-11.2	0.1
1986	6.4-	-16.4	-17.2	-4.6	-3.6	-1.1
1987	1.5-	-3.2	1.7	-10.5	-0.9	2.9
1988	4.0	4.2	13.8	3.7	1.4	4.7
1989	6.7	16.8	4.4	2.8	0.3	6.3
1990	47.8	35.5	119.8	55.2	20.1	61.1
1991	22.7-	-15.1	-44.5	-31.3	13.3	-35.0
1992	39.9	52.6	14.8	10.8	85.3	14.2
1993	12.0	16.8	30.0	30.7	-5.9	18.9
1994	9.1	6.7	15.1	9.2	22.4	-1.1
1995	9.2	5.9	4.4	11.7	14.6	6.0
1996	5.6	5.0	5.6	-2.2	4.6	10.9
1997	0.0	5.0	5.7	-9.2	-0.1	-1.2
1998	12.0	6.5	19.1	36.3	9.7	9.5
1999	5.0	3.2	18.1	12.0	-7.1	14.8
2000	9.0	2.8	4.1	9.1	-1.9	24.7
2001	3.3	1.7	3.3	5.7	2.1	4.1
2002	13.6	12.9	9.9	39.4	11.7	4.9
2003	10.5	7.4	6.3	12.5	18.9	5.9
2004	20.2	10.2	15.3	54.1	16.2	11.3
2005	13.7	12.5	21.8	17.5	20.1	4.8
2006	16.7	13.4	18.4	22.8	23.6	6.6
2007	19.6	16.1	14.0	14.9	26.6	20.0
2008	22.0	24.2	39.0	19.9	16.6	26.6
2009	1.0-	-12.3	-7.1	-2.0	7.4	0.1
2010*	6.7	5.3	4.6	1.3	6.4	13.2

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*تقديرات أولية

جدول (1.15)

الأهمية النسبية للأنشطة الخدمية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(%، مليون درهم)

السنة	مجموع الأنشطة الخدمية	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	الفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والاتصالات	العقارات وخدمات الأعمال	الأنشطة الخدمية الأخرى
1970	23.2	6.0	0.4	5.3	3.4	8.1
1971	18.4	5.2	0.4	2.8	2.7	7.2
1972	19.7	6.3	0.3	2.4	3.2	7.4
1973	17.4	5.4	0.5	2.0	3.0	6.5
1974	9.7	3.7	0.2	1.1	1.4	3.3
1975	15.7	5.5	0.3	2.4	3.5	3.9
1976	15.8	4.8	0.2	2.6	4.6	3.7
1977	16.2	5.4	0.3	3.0	4.7	2.8
1978	19.1	6.5	0.3	3.8	5.2	3.3
1979	15.4	5.6	0.2	3.3	3.4	2.9
1980	14.8	5.7	0.3	2.9	3.5	2.4
1981	21.6	7.2	0.5	3.1	4.5	6.3
1982	26.9	8.4	0.7	3.5	7.6	6.7
1983	29.5	8.6	0.8	3.6	8.0	8.6
1984	26.7	6.8	0.8	3.8	6.2	9.1
1985	28.0	6.8	0.9	4.6	5.9	9.8
1986	36.9	8.0	1.0	6.2	8.1	13.6
1987	32.7	7.0	0.9	5.0	7.2	12.6
1988	42.1	9.0	1.3	6.4	9.0	16.4
1989	29.0	6.8	0.9	4.2	5.8	11.2
1990	25.0	5.3	1.1	3.8	4.1	10.5
1991	22.7	5.3	0.7	3.1	5.4	8.0
1992	27.6	7.1	0.7	3.0	8.8	8.0
1993	31.3	8.4	1.0	4.0	8.4	9.6
1994	34.8	9.1	1.2	4.4	10.5	9.7
1995	35.1	8.9	1.1	4.5	11.1	9.5
1996	32.7	8.2	1.0	3.9	10.2	9.3
1997	32.1	8.5	1.1	3.5	10.0	9.0
1998	39.4	9.9	1.4	5.2	12.0	10.8
1999	35.9	8.9	1.4	5.1	9.7	10.8
2000	29.6	6.9	1.1	4.2	7.2	10.2
2001	32.3	7.4	1.2	4.7	7.8	11.2
2002	34.9	8.0	1.3	6.2	8.2	11.2
2003	32.5	7.2	1.2	5.9	8.3	10.0
2004	29.8	6.1	1.0	6.9	7.3	8.5
2005	25.7	5.2	0.9	6.2	6.7	6.7
2006	23.4	4.6	0.9	5.9	6.4	5.6
2007	25.2	4.8	0.9	6.1	7.4	6.1
2008	23.8	4.6	1.0	5.7	6.6	5.9
2009	31.0	5.3	1.2	7.3	9.4	7.8
2010*	28.5	4.8	1.1	6.4	8.6	7.6

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*تقديرات أولية

جدول (1.16)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(%، مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون درهم)	عدد السكان (تقديرات منتصف السنة)	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف درهم)	معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1970	3,267	2,509	49.0	-
1971	5,023	4,100	61.2	24.9
1972	6,584	5,289	64.9	6.1
1973	10,487	8,663	83.3	28.3
1974*	33,826	30,539	215.5	158.8
1975	35,661	30,078	181.4	15.8-
1976	44,145	37,165	193.2	6.5
1977	52,056	43,629	195.9	1.4
1978	51,025	41,256	164.9	15.8-
1979	71,063	60,110	197.1	19.5
1980	93,743	79,886	223.0	13.1
1981	101,686	79,757	229.3	2.8
1982	92,949	67,904	198.5	13.4-
1983	75,739	53,391	153.1	22.9-
1984	72,527	53,155	138.6	9.4-
1985	67,487	48,619	121.9	12.1-
1986	47,878	30,223	82.2	32.6-
1987	53,189	35,802	86.8	5.6
1988	42,935	24,861	66.6	23.3-
1989	66,503	47,226	98.0	47.2
1990	114,093	85,602	159.9	63.1
1991	97,197	75,170	129.4	19.0-
1992	111,569	80,757	141.2	9.1
1993	110,156	75,633	132.5	6.2-
1994	108,174	70,516	123.7	6.7-
1995	117,196	76,065	127.3	3.0
1996	132,796	89,380	138.9	9.1
1997	135,272	91,878	136.3	1.9-
1998	123,411	74,810	119.7	12.2-
1999	141,987	1,071,141	132.6	10.8
2000	187,836	1,112,716	168.8	27.3
2001	177,845	1,155,963	153.8	8.9-
2002	187,018	1,206,685	155.0	0.7
2003	222,064	1,259,720	176.3	13.7
2004	291,135	1,315,179	221.4	25.6
2005	383,430	1,374,169	279.0	26.0
2006	492,250	1,461,479	336.8	20.7
2007	545,367	1,574,280	346.4	2.9
2008	705,159	1,695,788	415.8	20.0
2009	535,311	1,826,672	293.1	29.5-
2010**	620,316	1,967,658	315.3	7.6
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %				
	18,886	2,849	544	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.17)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2007 الثابتة

(%، مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان (تقديرات منتصف السنة)	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	(مليون درهم)	العدد	(ألف درهم)	(%)
1980	239,373	420,455	569.3	-
1981	238,323	443,552	537.3	-5.6
1982	222,389	468,279	474.9	-11.6
1983	192,150	494,772	388.4	-18.2
1984	179,181	523,181	342.5	-11.8
1985	167,795	553,668	303.1	-11.5
1986	165,206	582,495	283.6	-6.4
1987	165,715	612,831	270.4	-4.7
1988	144,415	644,754	224.0	-17.2
1989	220,592	678,348	325.2	45.2
1990	310,962	713,702	435.7	34.0
1991	310,241	750,908	413.2	-5.2
1992	324,085	790,062	410.2	-0.7
1993	319,933	831,268	384.9	-6.2
1994	316,495	874,633	361.9	-6.0
1995	315,846	920,271	343.2	-5.2
1996	327,044	955,796	342.2	-0.3
1997	336,629	992,743	339.1	-0.9
1998	353,556	1,031,171	342.9	1.1
1999	346,323	1,071,141	323.3	-5.7
2000	373,548	1,112,716	335.7	3.8
2001	372,082	1,155,963	321.9	-4.1
2002	370,252	1,206,685	306.8	-4.7
2003	411,200	1,259,720	326.4	6.4
2004	468,702	1,315,179	356.4	9.2
2005	491,664	1,374,169	357.8	0.4
2006	517,313	1,461,479	354.0	-1.1
2007	545,367	1,574,280	346.4	-2.1
2008	580,130	1,695,788	342.1	-1.2
2009	551,525	1,826,672	301.9	-11.7
2010*	567,850	1,967,658	288.6	-4.4

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*تقديرات أولية

ملاحظة : تم خفض / تكميش تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي للفترة 1980- 2004 بناءً على قيم سلسلة مؤشر أسعار المستهلك للفترة المذكورة

جدول (1.18)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	النمو السنوي	حصة الفرد من الناتج المحلي النفطي	النمو السنوي	حصة الفرد من الناتج المحلي النفطي	النمو السنوي
	(ألف درهم)	(%)	(ألف درهم)	(%)	(ألف درهم)	(%)
1970	49.0	-	32.1	-	16.9	-
1971	61.2	24.9	43.2	34.5	18.0	6.5
1972	64.9	6.1	43.5	0.5	21.4	19.4
1973	83.3	28.3	60.6	39.5	22.7	5.7
1974*	215.5	158.8	183.4	202.5	32.1	41.7
1975	181.4	-15.8	139.0	-24.2	42.4	32.2
1976	193.2	6.5	145.2	4.5	48.0	13.2
1977	195.9	1.4	143.8	-1.0	52.1	8.4
1978	164.9	-15.8	109.2	-24.1	55.7	7.0
1979	197.1	19.5	139.9	28.2	57.2	2.6
1980	223.0	13.1	165.0	17.9	57.9	1.3
1981	229.3	2.8	151.6	-8.1	77.6	34.0
1982	198.5	-13.4	109.4	-27.8	89.1	14.7
1983	153.1	-22.9	78.7	-28.1	74.4	-16.5
1984	138.6	-9.4	69.0	-12.3	69.6	-6.4
1985	121.9	-12.1	60.8	-11.9	61.1	-12.2
1986	82.2	-32.6	32.8	-46.0	49.4	-19.2
1987	86.8	5.6	41.1	25.2	45.7	-7.5
1988	66.6	-23.3	23.5	-42.9	43.1	-5.7
1989	98.0	47.2	53.3	126.8	44.8	3.9
1990	159.9	63.1	86.2	61.8	73.7	64.6
1991	129.4	-19.0	80.9	-6.2	48.6	-34.1
1992	141.2	9.1	80.0	-1.0	61.2	25.9
1993	132.5	-6.2	66.1	-17.4	66.4	8.5
1994	123.7	-6.7	53.7	-18.8	70.0	5.4
1995	127.3	3.0	54.1	0.7	73.2	4.7
1996	138.9	9.1	63.4	17.1	75.6	3.2
1997	136.3	-1.9	60.8	-4.1	75.5	-0.1
1998	119.7	-12.2	39.9	-34.3	79.8	5.6
1999	132.6	10.8	51.4	28.7	81.2	1.8
2000	168.8	27.3	81.0	57.8	87.8	8.1
2001	153.8	-8.9	68.0	-16.1	85.9	-2.2
2002	155.0	0.7	64.1	-5.7	90.9	5.8
2003	176.3	13.7	79.7	24.3	96.6	6.3
2004	221.4	25.6	112.3	40.9	109.1	13.0
2005	279.0	26.0	156.8	39.6	122.2	12.1
2006	336.8	20.7	199.4	27.2	137.4	12.4
2007	346.4	2.9	195.3	-2.1	151.1	10.0
2008	415.8	20.0	243.4	24.6	172.4	14.1
2009	293.1	-29.5	130.8	-46.2	162.2	-5.9
2010**	315.3	7.6	156.5	19.6	158.7	-2.2
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
	544	-	387	-	842	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.19)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بأسعار 2007 الثابتة
(% ، مليون درهم)

النمو السنوي	حصة الفرد من الناتج المحلي غير النفطي	النمو السنوي	حصة الفرد من الناتج المحلي النفطي	النمو السنوي	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنة
(%)	(ألف درهم)	(%)	(ألف درهم)	(%)	(ألف درهم)	
-	196.0	-	373.3	-	569.3	1980
23.0	241.0	-20.6	296.3	-5.6	537.3	1981
4.4	251.6	-24.7	223.3	-11.6	474.9	1982
-20.9	199.0	-15.2	189.4	-18.2	388.4	1983
-11.3	176.5	-12.4	166.0	-11.8	342.5	1984
-14.5	151.0	-8.4	152.1	-11.5	303.1	1985
-23.5	115.5	10.5	168.1	-6.4	283.6	1986
-10.3	103.7	-0.8	166.7	-4.7	270.4	1987
-6.8	96.6	-23.6	127.3	-17.2	224.0	1988
-0.1	96.5	79.5	228.6	45.2	325.2	1989
62.6	157.0	21.9	278.7	34.0	435.7	1990
-37.4	98.2	13.0	314.9	-5.2	413.2	1991
18.0	115.9	-6.6	294.3	-0.7	410.2	1992
3.4	119.9	-10.0	265.0	-6.2	384.9	1993
2.2	122.6	-9.7	239.3	-6.0	361.9	1994
-3.7	118.0	-5.9	225.2	-5.2	343.2	1995
0.4	118.5	-0.7	223.6	-0.3	342.2	1996
-2.1	116.1	-0.3	223.0	-0.9	339.1	1997
3.6	120.2	-0.2	222.7	1.1	342.9	1998
-0.3	119.8	-8.6	203.5	-5.7	323.3	1999
6.6	127.7	2.2	208.0	3.8	335.7	2000
-5.3	121.0	-3.4	200.9	-4.1	321.9	2001
2.6	124.1	-9.1	182.7	-4.7	306.8	2002
2.5	127.3	9.0	199.1	6.4	326.4	2003
8.4	138.0	9.7	218.3	9.2	356.4	2004
5.5	145.7	-2.9	212.1	0.4	357.8	2005
2.7	149.6	-3.6	204.4	-1.1	354.0	2006
1.1	151.1	-4.5	195.3	-2.1	346.4	2007
-2.6	147.2	-0.2	194.9	-1.2	342.1	2008
-0.7	146.1	-20.1	155.8	-11.7	301.9	2009
-3.5	141.0	-5.3	147.6	-4.4	288.6	2010*

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

*تقديرات أولية

ملاحظة : تم خفض / تكميش تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي للفترة 1980- 2004 بناءً على قيم سلسلة مؤشر أسعار المستهلك للفترة المذكورة

جدول (1.20)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية
(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع	الأنشطة السلعية	الأنشطة الخدمية
القيمة	القيمة	النسبة المئوية من المجموع	النسبة المئوية من المجموع
1970	565	331	234
1971	720	387	333
1972	1,410	1,006	404
1973	1,496	919	577
1974*	2,792	1,710	1,082
1975	5,176	2,784	2,392
1976	6,635	3,567	3,068
1977	9,171	4,733	4,438
1978	12,028	6,800	5,228
1979	17,252	12,035	5,217
1980	19,280	13,868	5,412
1981	17,828	11,574	6,254
1982	19,182	12,252	6,930
1983	14,083	7,795	6,287
1984	15,493	10,169	5,324
1985	13,309	7,917	5,392
1986	10,556	5,435	5,121
1987	8,967	5,221	3,747
1988	8,419	4,563	3,857
1989	9,726	5,374	4,352
1990	10,557	5,476	5,082
1991	12,130	6,213	5,917
1992	15,986	8,303	7,683
1993	23,193	12,845	10,348
1994	24,977	12,836	12,140
1995	27,314	14,657	12,657
1996	28,168	14,524	13,644
1997	29,410	14,174	15,236
1998	29,256	14,246	15,010
1999	27,170	14,090	13,080
2000	27,982	15,449	12,533
2001	33,451	17,021	16,430
2002	36,024	18,129	17,895
2003	40,809	20,513	20,296
2004	43,995	22,176	21,820
2005	47,278	24,356	22,921
2006	52,351	27,501	24,850
2007	61,587	30,758	30,829
2008	104,427	58,983	45,443
2009	155,505	81,191	74,314
2010**	177,467	95,898	81,569
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010 ، %			
	31,316	28,881	34,758

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
دائرة التخطيط

*طرأت زيادة كبيرة في تكوين رأس المال الثابت عندما تأسست أدنوك والعديد من الشركات الأخرى عام 1971
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973 ، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.21)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي - غير نفطي) بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		الأنشطة السلعية		الأنشطة الخدمية	
	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %
1970	565	-	331	-	234	-
1971	720	27.4	387	16.8	333	42.4
1972	1,410	96.0	1,006	160.4	404	21.2
1973	1,496	6.1	919	-8.7	577	42.9
1974*	2,792	86.6	1,710	86.1	1,082	87.5
1975	5,176	85.4	2,784	62.8	2,392	121.2
1976	6,635	28.2	3,567	28.1	3,068	28.3
1977	9,171	38.2	4,733	32.7	4,438	44.6
1978	12,028	31.2	6,800	43.7	5,228	17.8
1979	17,252	43.4	12,035	77.0	5,217	-0.2
1980	19,280	11.8	13,868	15.2	5,412	3.7
1981	17,828	-7.5	11,574	-16.5	6,254	15.6
1982	19,182	7.6	12,252	5.9	6,930	10.8
1983	14,083	-26.6	7,795	-36.4	6,287	-9.3
1984	15,493	10.0	10,169	30.4	5,324	-15.3
1985	13,309	-14.1	7,917	-22.1	5,392	1.3
1986	10,556	-20.7	5,435	-31.4	5,121	-5.0
1987	8,967	-15.0	5,221	-3.9	3,747	-26.8
1988	8,419	-6.1	4,563	-12.6	3,857	2.9
1989	9,726	15.5	5,374	17.8	4,352	12.9
1990	10,557	8.5	5,476	1.9	5,082	16.8
1991	12,130	14.9	6,213	13.5	5,917	16.4
1992	15,986	31.8	8,303	33.6	7,683	29.8
1993	23,193	45.1	12,845	54.7	10,348	34.7
1994	24,977	7.7	12,836	-0.1	12,140	17.3
1995	27,314	9.4	14,657	14.2	12,657	4.3
1996	28,168	3.1	14,524	-0.9	13,644	7.8
1997	29,410	4.4	14,174	-2.4	15,236	11.7
1998	29,256	-0.5	14,246	0.5	15,010	-1.5
1999	27,170	-7.1	14,090	-1.1	13,080	-12.9
2000	27,982	3.0	15,449	9.6	12,533	-4.2
2001	33,451	19.5	17,021	10.2	16,430	31.1
2002	36,024	7.7	18,129	6.5	17,895	8.9
2003	40,809	13.3	20,513	13.2	20,296	13.4
2004	43,995	7.8	22,176	8.1	21,820	7.5
2005	47,278	7.5	24,356	9.8	22,921	5.0
2006	52,351	10.7	27,501	12.9	24,850	8.4
2007	61,587	17.6	30,758	11.8	30,829	24.1
2008	104,427	69.6	58,983	91.8	45,443	47.4
2009	155,505	48.9	81,191	37.7	74,314	63.5
2010**	177,467	14.1	95,898	18.1	81,569	9.8
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
	31,316	-	28,881	-	34,758	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
دائرة التخطيط

*طُرأت زيادة كبيرة في تكوين رأس المال الثابت عندما تأسست أدنوك والعديد من الشركات الأخرى عام 1971
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.22)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	المجموع		الأنشطة السلعية		الأنشطة الخدمية	
	القيمة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
1970	565	17.3	331	10.1	234	7.2
1971	720	14.3	387	7.7	333	6.6
1972	1,410	21.4	1,006	15.3	404	6.1
1973	1,496	14.3	919	8.8	577	5.5
1974*	2,792	8.3	1,710	5.1	1,082	3.2
1975	5,176	14.5	2,784	7.8	2,392	6.7
1976	6,635	15.0	3,567	8.1	3,068	7.0
1977	9,171	17.6	4,733	9.1	4,438	8.5
1978	12,028	23.6	6,800	13.3	5,228	10.2
1979	17,252	24.3	12,035	16.9	5,217	7.3
1980	19,280	20.6	13,868	14.8	5,412	5.8
1981	17,828	17.5	11,574	11.4	6,254	6.2
1982	19,182	20.6	12,252	13.2	6,930	7.5
1983	14,083	18.6	7,795	10.3	6,287	8.3
1984	15,493	21.4	10,169	14.0	5,324	7.3
1985	13,309	19.7	7,917	11.7	5,392	8.0
1986	10,556	22.0	5,435	11.4	5,121	10.7
1987	8,967	16.9	5,221	9.8	3,747	7.0
1988	8,419	19.6	4,563	10.6	3,857	9.0
1989	9,726	14.6	5,374	8.1	4,352	6.5
1990	10,557	9.3	5,476	4.8	5,082	4.5
1991	12,130	12.5	6,213	6.4	5,917	6.1
1992	15,986	14.3	8,303	7.4	7,683	6.9
1993	23,193	21.1	12,845	11.7	10,348	9.4
1994	24,977	23.1	12,836	11.9	12,140	11.2
1995	27,314	23.3	14,657	12.5	12,657	10.8
1996	28,168	21.2	14,524	10.9	13,644	10.3
1997	29,410	21.7	14,174	10.5	15,236	11.3
1998	29,256	23.7	14,246	11.5	15,010	12.2
1999	27,170	19.1	14,090	9.9	13,080	9.2
2000	27,982	14.9	15,449	8.2	12,533	6.7
2001	33,451	18.8	17,021	9.6	16,430	9.2
2002	36,024	19.3	18,129	9.7	17,895	9.6
2003	40,809	18.4	20,513	9.2	20,296	9.1
2004	43,995	15.1	22,176	7.6	21,820	7.5
2005	47,278	12.3	24,356	6.4	22,921	6.0
2006	52,351	10.6	27,501	5.6	24,850	5.0
2007	61,587	11.3	30,758	5.6	30,829	5.7
2008	104,427	14.8	58,983	8.4	45,443	6.4
2009	155,505	29.0	81,191	15.2	74,314	13.9
2010**	177,467	28.6	95,898	15.5	81,569	13.1
صافي التغيير من عام 1970 إلى عام 2010، %						
	31,316	-	28,881	-	34,758	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
دائرة التخطيط

*طُرأت زيادة كبيرة في تكوين رأس المال الثابت عندما تأسست أدنوك والعديد من الشركات الأخرى عام 1971
**تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.23)

التجارة الخارجية بالأسعار الجارية

(% . مليون درهم)

السنة	إجمالي الواردات السلعية	إجمالي الصادرات السلعية	إجمالي الصادرات السلعية
1962	36	46	10
1963	45	155	110
1964	56	581	526
1965	53	874	822
1966	42	1,135	1,093
1967	147	1,179	1,032
1968	311	1,553	1,242
1969	593	1,874	1,281
1970	352	2,009	1,657
1971	469	3,066	2,596
1972	758	3,889	3,132
1973	1,019	6,472	5,453
1974*	2,266	23,599	21,333
1975	3,795	22,681	18,886
1976	4,103	27,320	23,217
1977	5,430	30,555	25,125
1978	6,307	27,781	21,473
1979	7,752	40,821	33,069
1980	10,471	56,180	45,709
1981	12,533	55,427	42,893
1982	12,708	45,559	32,852
1983	8,711	34,769	26,058
1984	6,092	33,460	27,368
1985	5,596	30,652	25,056
1986	5,578	20,494	14,916
1987	5,596	29,747	24,151
1988	6,667	17,619	10,952
1989	7,427	21,823	14,397
1990	8,747	41,070	32,323
1991	9,407	50,299	40,892
1992	12,682	57,415	44,734
1993	15,488	53,349	37,861
1994	19,297	45,575	26,277
1995	17,515	48,613	31,098
1996	16,677	57,946	41,269
1997	15,592	59,848	44,256
1998	18,716	45,591	26,875
1999	21,242	56,168	34,926
2000	20,630	95,300	74,670
2001	21,234	84,635	63,400
2002	22,536	83,275	60,740
2003	26,914	104,075	77,161
2004	33,115	141,114	107,999
2005	35,214	191,125	155,911
2006	45,698	251,346	205,648
2007	63,343	274,278	210,936
2008	90,277	372,845	282,568
2009	93,872	214,827	120,955
2010	86,574	300,702**	214,128**
صافي التغيير من عام 1962 إلى عام 2010، %			
239,055	649,364	2,119,979	

مركز الإحصاء - أبوظبي (2005 - 2010)
دائرة المالية - إدارة الجمارك (1962 - 2004)

* في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
** تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.24)

التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(% . مليون درهم)

السنة	إجمالي الواردات السلعية	إجمالي الصادرات السلعية	الفائض التجاري
1970	10.8	61.5	50.7
1971	9.3	61.0	51.7
1972	11.5	59.1	47.6
1973	9.7	61.7	52.0
1974*	6.7	69.8	63.1
1975	10.6	63.6	53.0
1976	9.3	61.9	52.6
1977	10.4	58.7	48.3
1978	12.4	54.4	42.1
1979	10.9	57.4	46.5
1980	11.2	59.9	48.8
1981	12.3	54.5	42.2
1982	13.7	49.0	35.3
1983	11.5	45.9	34.4
1984	8.4	46.1	37.7
1985	8.3	45.4	37.1
1986	11.7	42.8	31.2
1987	10.5	55.9	45.4
1988	15.5	41.0	25.5
1989	11.2	32.8	21.6
1990	7.7	36.0	28.3
1991	9.7	51.7	42.1
1992	11.4	51.5	40.1
1993	14.1	48.4	34.4
1994	17.8	42.1	24.3
1995	14.9	41.5	26.5
1996	12.6	43.6	31.1
1997	11.5	44.2	32.7
1998	15.2	36.9	21.8
1999	15.0	39.6	24.6
2000	11.0	50.7	39.8
2001	11.9	47.6	35.6
2002	12.0	44.5	32.5
2003	12.1	46.9	34.7
2004	11.4	48.5	37.1
2005	9.2	49.8	40.7
2006	9.3	51.1	41.8
2007	11.6	50.3	38.7
2008	12.8	52.9	40.1
2009	17.5	40.1	22.6
2010	14.0	48.5	34.5

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

دائرة التخطيط

* في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
** تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.25)

الواردات والصادرات السلعية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة بالأسعار الجارية

(% ، مليون درهم)

السنة	إجمالي التجارة السلعية القيمة	إجمالي الواردات السلعية %	إجمالي الصادرات السلعية %
1962	82.5	43.9	56.1
1963	199.7	22.5	77.5
1964	637.3	8.8	91.2
1965	926.7	5.7	94.3
1966	1,176.0	3.5	96.5
1967	1,326.1	11.1	88.9
1968	1,863.9	16.7	83.3
1969	2,466.6	24.0	76.0
1970	2,361.7	14.9	85.1
1971	3,534.9	13.3	86.7
1972	4,646.9	16.3	83.7
1973	7,490.6	13.6	86.4
1974*	25,865.5	8.8	91.2
1975	26,476.0	14.3	85.7
1976	31,422.6	13.1	86.9
1977	35,985.1	15.1	84.9
1978	34,087.7	18.5	81.5
1979	48,573.0	16.0	84.0
1980	66,651.3	15.7	84.3
1981	67,959.9	18.4	81.6
1982	58,267.3	21.8	78.2
1983	43,479.8	20.0	80.0
1984	39,552.0	15.4	84.6
1985	36,248.4	15.4	84.6
1986	26,072.0	21.4	78.6
1987	35,343.1	15.8	84.2
1988	24,286.7	27.5	72.5
1989	29,249.7	25.4	74.6
1990	49,816.5	17.6	82.4
1991	59,705.0	15.8	84.2
1992	70,096.6	18.1	81.9
1993	68,836.9	22.5	77.5
1994	64,872.0	29.7	70.3
1995	66,127.6	26.5	73.5
1996	74,623.0	22.3	77.7
1997	75,440.4	20.7	79.3
1998	64,306.2	29.1	70.9
1999	77,410.2	27.4	72.6
2000	115,929.7	17.8	82.2
2001	105,869.0	20.1	79.9
2002	105,810.7	21.3	78.7
2003	130,989.0	20.5	79.5
2004	174,228.5	19.0	81.0
2005	226,339.5	15.6	84.4
2006	297,043.7	15.4	84.6
2007	337,621.2	18.8	81.2
2008	463,121.9	19.5	80.5
2009	308,699.4	30.4	69.6
2010**	387,275.7*	22.4	77.6*
صافي التغيير من عام 1962 إلى عام 2010، %			
	469,325	-	-

مركز الإحصاء - أبوظبي (2010 - 2005)

المصدر، دائرة المالية - إدارة الجمارك (1962 - 2004)

•في عام 1974 قفزت أسعار النفط بمقدار 249 %، كما طرأت زيادة قدرها 8 % في إنتاج النفط
•تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسميا في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.

2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.26)

الواردات حسب أقسام النظام المنسق

(% ، مليون درهم)

السلعة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المجموع حسب أقسام النظام المنسق	17,515	16,677	15,592	18,716	21,242	20,630	21,234	22,536	26,914	33,115	35,214	45,698	63,343	90,277	93,872	86,574
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	319	372	435	547	569	592	620	688	685	873	980	1,131	1,376	1,812	1,784	1,892
منتجات نباتية	1,053	998	970	1,062	1,197	1,166	1,134	1,181	1,087	1,266	1,258	1,292	1,746	2,044	2,869	2,816
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	31	31	48	90	81	86	59	76	102	158	183	237	211	481	268	328
منتجات الأغذية، مشروبات، سوائل كحولية وتبغ	310	375	441	408	447	461	464	526	569	700	812	909	1,042	1,261	1,409	1,582
منتجات معدنية	123	126	140	172	194	182	203	238	262	384	537	899	1,083	1,617	1,620	2,456
منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها	1,006	1,110	1,108	1,193	1,145	1,283	1,301	1,331	1,507	2,145	2,385	2,568	3,076	3,839	3,957	4,103
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	858	844	824	960	987	1,120	1,124	1,296	1,530	2,017	2,280	2,943	4,008	4,589	3,866	4,304
مصنوعات جلدية، أصناف عدة الحيوانات ، لوازم السفر	25	26	22	26	21	26	30	31	27	101	107	224	231	65	83	70
خشب ومصنوعاته ، فلين، أصناف صناعتي الخصر والسلال	191	173	157	150	142	148	148	188	190	265	388	448	699	865	517	492
عجينة الخشب، نفايات وقضلات ورق وورق مقوى ومصنوعاته	262	299	272	291	306	349	407	387	526	606	691	761	927	1,227	1,064	1,356
مواد نسيجية ومصنوعاتها	351	408	426	460	410	442	464	475	486	683	662	673	813	966	973	903
أحذية، مظلات، أصناف من ريش، أزهار اصطناعية وشعر بشري	56	54	55	51	35	37	45	55	47	148	108	84	117	140	117	118
مصنوعات من حجر، ميكا، منتجات من خرف، زجاج و مصنوعاته	545	575	492	425	382	448	401	438	701	1,029	909	1,093	1,568	2,447	2,641	2,002
لؤلؤ، أحجار كريمة، معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد	82	74	67	32	60	60	46	55	63	107	107	210	201	196	413	211
معادن عادية ومصنوعاتها	2,850	2,565	2,209	2,709	2,957	2,651	2,665	3,372	4,779	5,063	5,429	8,300	10,801	18,575	14,998	15,780
آلات، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها	6,659	5,399	4,686	5,590	8,177	7,117	7,127	6,854	7,693	9,764	9,133	12,690	20,299	27,168	30,585	24,554
معدات نقل	2,042	2,364	2,381	3,417	3,321	3,531	3,999	4,416	5,584	6,281	7,648	8,580	12,159	20,398	23,025	20,751
أجهزة بصرية وفوتوغرافية وطبية، أدوات موسيقية ولوازمها	344	370	320	365	360	449	476	419	568	873	780	1,089	1,267	1,523	2,069	1,681
أسلحة وذخائر، أجزاءها ولوازمها	26	1	5	214	11	9	19	15	20	268	376	1,107	1,035	76	231	371
سلع ومنتجات مختلفة	311	443	438	451	325	364	393	383	395	372	435	453	661	853	971	725
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية*	73	68	97	104	116	107	110	112	94	11	8	6	25	138	414	78

مركز الإحصاء - أبوظبي (2010 - 2005)

•أدخلت أصناف جديدة ضمن هذا القسم لأول مرة عام 2008

جدول (1.27)

الصادرات غير النفطية حسب أقسام النظام المنسق
(% ، مليون درهم)

السلعة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المجموع حسب أقسام النظام المنسق	335	670	595	975	638	982	919	983	1,870	2,653	3,186	4,587	5,805	6,252	9,501	11,611
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	2	0	1	5	1	3	3	36	45	54	49	84	74	98	108	112
منتجات نباتية	9	13	13	9	15	14	24	20	21	28	34	31	58	61	38	60
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	1	-	-	20	56	52	14	23	70	129	126	130	158	243	108	154
منتجات الأغذية، مشروبات، سوائيل كحولية وتبغ	95	95	104	131	123	97	44	19	35	36	48	60	111	132	143	181
منتجات معدنية	35	28	59	42	43	44	57	39	26	25	68	69	108	91	44	36
منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها	19	18	7	13	14	21	33	41	47	60	142	124	151	193	238	509
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	23	27	32	31	26	79	62	407	788	1,594	1,875	2,105	2,718	3,372	2,506	2,148
مصنوعات جلدية، أصناف عدة الحيوانات ، لوازم السفر	3	3	3	1	2	1	0	1	2	7	9	7	12	5	1	1
خشب ومصنوعاته ، فلين، أصناف صناعتي الحصر والسلال	0	1	1	0	0	0	1	2	1	2	40	17	38	5	4	12
عجينة الخشب، نفايات وفضلات ورق وورق مقوى ومصنوعاته	6	2	10	5	8	12	17	47	88	109	115	139	200	256	218	184
مواد نسيجية ومصنوعاتها	10	6	4	9	13	16	11	17	21	47	39	47	73	84	33	70
أحذية، مظلات، أصناف من ريش، أزهار اصطناعية وشعر بشري	-	-	0	-	0	0	0	0	0	1	0	2	2	6	6	9
مصنوعات من حجر، ميكأ، منتجات من خزف، زجاج و مصنوعاته	2	3	6	5	2	6	11	14	16	22	76	136	262	297	270	399
لؤلؤ، أحجار كريمة، معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد	-	1	2	1	-	1	1	0	0	1	4	8	8	30	5	11
معادن عادية ومصنوعاتها	50	50	150	394	152	165	177	224	304	256	229	351	754	716	1,188	1,414
آلات، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها	27	110	186	142	103	276	175	62	89	140	261	689	558	506	704	553
معدات نقل	51	305	11	146	50	172	233	15	292	109	40	563	450	80	3,814	5,699
أجهزة بصرية وفوتوغرافية وطبية، أدوات موسيقية ولوازمها	0	-	0	1	0	1	3	7	17	17	11	6	37	47	45	8
أسلحة وذخائر، أجزاءها ولوازمها	-	-	0	-	-	-	-	0	1	1	1	0	21	17	4	36
سلع ومنتجات مختلفة	0	1	1	2	1	2	49	5	4	15	21	18	12	13	23	10
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية*	1	6	5	16	27	21	3	4	3	0	0	0	0	1	1	2

مركز الإحصاء - أبوظبي (2005 - 2010)

*أدخلت أصناف جديدة ضمن هذا القسم لأول مرة عام 2008

ملاحظات: 1. -" تعني أن القيمة صفر - 2. "O تعني أن القيمة أقل من نصف مليون - 3. تعزى الزيادة المسجلة عام 2009 إلى ارتفاع الكميات المصدرة من أعمد الأبراج والصواري وأجزائها - 4. تعزى الزيادة المسجلة عام 2009 و 2010 إلى ارتفاع الصادرات من منصات الحفر والإنتاج العائمة والغازية

جدول (1.28)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم
(% ، مليون درهم)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك			معدل التضخم
	(سنة الأساس 1980)	(سنة الأساس 1995)	(سنة الأساس 2007)	
1980	100.0	47.6	29.4	-
1981	109.0	51.9	32.0	9.0
1982	119.7	57.0	35.2	9.8
1983	126.5	60.2	37.2	5.6
1984	133.4	63.5	39.2	5.5
1985	136.9	65.2	40.3	2.6
1986	144.6	68.9	42.5	5.6
1987	149.1	71.0	43.8	3.1
1988	150.9	71.9	44.4	1.2
1989	156.9	74.7	46.1	4.0
1990	158.8	75.6	46.7	1.2
1991	167.3	79.7	49.2	5.4
1992	178.5	85.0	52.5	6.7
1993	187.3	89.2	55.1	4.9
1994	193.1	92.0	56.8	3.1
1995	210.0	100.0	61.7	8.7
1996	215.7	102.7	63.4	2.7
1997	220.1	104.8	64.7	2.0
1998	224.5	106.9	66.0	2.0
1999	229.3	109.2	67.4	2.2
2000	232.5	110.7	68.4	1.4
2001	240.1	114.4	70.6	3.3
2002	247.6	117.9	72.8	3.1
2003	256.6	122.2	75.5	3.7
2004	267.4	127.3	78.6	4.2
2005	283.8	135.2	83.5	6.2
2006	307.3	146.4	90.4	8.3
2007	340.1	162.0	100.0	10.7
2008	390.7	186.1	114.9	14.9
2009	393.8	187.5	115.8	0.8
2010	405.8	193.3	119.3	3.1

مركز الإحصاء - أبوظبي (2005 - 2010)

المركز الوطني للإحصاء، صندوق النقد الدولي

ملاحظة: يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنوياً منذ عام 1977. وقد بدأ مركز الإحصاء في إعداد ونشر هذا المؤشر بصورة شهرية ابتداءً من عام 2008. حيث يتم من خلاله قياس التغير النسبي في أسعار سلة مختارة من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية بكافة أنواعها.

جدول (1.29)

تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	المجموع	الأنشطة السلعية		الأنشطة الخدمية	
		القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %
1975	3,291	1,630	49.5	1,661	50.5
1976	4,690	1,987	42.4	2,703	57.6
1977	6,278	2,700	43.0	3,579	57.0
1978	6,963	2,719	39.0	4,244	61.0
1979	8,609	3,688	42.8	4,921	57.2
1980	9,756	3,935	40.3	5,821	59.7
1981	12,541	4,340	34.6	8,201	65.4
1982	13,565	4,676	34.5	8,888	65.5
1983	14,126	5,303	37.5	8,823	62.5
1984	13,621	4,798	35.2	8,822	64.8
1985	13,687	4,577	33.4	9,110	66.6
1986	12,692	4,136	32.6	8,557	67.4
1987	12,827	4,112	32.1	8,715	67.9
1988	13,153	4,239	32.2	8,914	67.8
1989	13,784	4,474	32.5	9,310	67.5
1990	14,423	4,708	32.6	9,714	67.4
1991	15,290	5,185	33.9	10,105	66.1
1992	16,131	5,528	34.3	10,603	65.7
1993	17,674	6,173	34.9	11,501	65.1
1994	19,243	6,389	33.2	12,854	66.8
1995	21,030	7,432	35.3	13,598	64.7
1996	22,607	8,329	36.8	14,278	63.2
1997	23,768	8,924	37.5	14,844	62.5
1998	25,608	9,306	36.3	16,302	63.7
1999	28,888	9,520	33.0	19,368	67.0
2000	30,310	9,221	30.4	21,090	69.6
2001	31,733	10,985	34.6	20,747	65.4
2002	35,050	11,632	33.2	23,418	66.8
2003	40,971	14,463	35.3	26,508	64.7
2004	46,818	16,152	34.5	30,666	65.5
2005	55,877	19,012	34.0	36,865	66.0
2006	63,029	21,327	33.8	41,702	66.2
2007	72,201	26,003	36.0	46,198	64.0
2008	95,068	32,428	34.1	62,641	65.9
2009	107,618	38,708	36.0	68,911	64.0
2010*	117,432	42,803	36.4	74,630	63.6
صافي التغير من 1975 إلى 2010، %					
	3,568	2,626	-	4,493	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
المركز الوطني للإحصاء

*تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.30)

معدلات النمو السنوي لتعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية

(%، مليون درهم)

السنة	المجموع	الأنشطة السلعية	الأنشطة الخدمية
1976	42.5	21.9	62.7
1977	33.9	35.9	32.4
1978	10.9	0.7	18.6
1979	23.6	35.7	16.0
1980	13.3	6.7	18.3
1981	28.6	10.3	40.9
1982	8.2	7.7	8.4
1983	4.1	13.4	0.7-
1984	-3.6	9.5-	0.0
1985	0.5	4.6-	3.3
1986	-7.3	9.6-	6.1-
1987	1.1	0.6-	1.8
1988	2.5	3.1	2.3
1989	4.8	5.5	4.4
1990	4.6	5.2	4.3
1991	6.0	10.1	4.0
1992	5.5	6.6	4.9
1993	9.6	11.7	8.5
1994	8.9	3.5	11.8
1995	9.3	16.3	5.8
1996	7.5	12.1	5.0
1997	5.1	7.1	4.0
1998	7.7	4.3	9.8
1999	12.8	2.3	18.8
2000	4.9	3.1-	8.9
2001	4.7	19.1	1.6-
2002	10.5	5.9	12.9
2003	16.9	24.3	13.2
2004	14.3	11.7	15.7
2005	19.4	17.7	20.2
2006	12.8	12.2	13.1
2007	14.6	21.9	10.8
2008	31.7	24.7	35.6
2009	13.2	19.4	10.0
2010 *	9.1	10.6	8.3

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
المركز الوطني للإحصاء
*تقديرات أولية

ملاحظات:

1. طرح الدرهم الإماراتي رسمياً في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.
2. إن المجموع المذكور قد لا يتطابق مع حاصل الجمع نظراً للتقريب

جدول (1.31)

تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية
(%)

السنة	المجموع	الأنشطة السلعية	الأنشطة الخدمية
1975	9.2	4.6	4.7
1976	10.6	4.5	6.1
1977	12.1	5.2	6.9
1978	13.6	5.3	8.3
1979	12.1	5.2	6.9
1980	10.4	4.2	6.2
1981	12.3	4.3	8.1
1982	14.6	5.0	9.6
1983	18.7	7.0	11.6
1984	18.8	6.6	12.2
1985	20.3	6.8	13.5
1986	26.5	8.6	17.9
1987	24.1	7.7	16.4
1988	30.6	9.9	20.8
1989	20.7	6.7	14.0
1990	12.6	4.1	8.5
1991	15.7	5.3	10.4
1992	14.5	5.0	9.5
1993	16.0	5.6	10.4
1994	17.8	5.9	11.9
1995	17.9	6.3	11.6
1996	17.0	6.3	10.8
1997	17.6	6.6	11.0
1998	20.8	7.5	13.2
1999	20.3	6.7	13.6
2000	16.1	4.9	11.2
2001	17.8	6.2	11.7
2002	18.7	6.2	12.5
2003	18.5	6.5	11.9
2004	16.1	5.5	10.5
2005	14.6	5.0	9.6
2006	12.8	4.3	8.5
2007	13.2	4.8	8.5
2008	13.5	4.6	8.9
2009	20.1	7.2	12.9
2010 *	18.9	6.9	12.0

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

المركز الوطني للإحصاء

*تقديرات أولية

جدول (1.2)

العدد الكلي للأعمال التجارية المسجلة

السنة	العدد الكلي للأعمال التجارية المسجلة	أبوظبي	العين
1975	1,947	1,336	611
1976	1,988	1,364	624
1977	1,724	1,183	541
1978	1,724	1,183	541
1979	2,390	1,640	750
1980	3,536	2,503	1,033
1976	4,326	3,031	1,295
1977	5,543	3,772	1,771
1978	7,279	5,075	2,204
1979	8,209	5,352	2,857
1980	11,115	7,642	3,473
1981	8,616	4,749	3,867
1982	14,378	10,009	4,369
1983	15,472	10,919	4,553
1984	14,139	9,475	4,664
1985	10,209	5,410	4,799
1986	19,268	13,785	5,483
1987	26,635	20,831	5,804
1988	31,873	25,690	6,183
1989	38,706	31,961	6,745
1990	41,919	35,047	6,872
1991	44,582	37,200	7,382
1992	19,387	11,182	8,205
1993	25,894	16,733	9,161
1994	24,540	14,981	9,559
1995	22,813	13,054	9,759
1996	27,942	17,100	10,842
1997	26,446	14,871	11,575
1998	26,884	15,117	11,767
1999	28,159	15,834	12,325
2000	28,541	16,049	12,492
2001	31,998	19,250	12,748
2002	35,349	22,452	12,897
2003	41,213	28,311	12,902
2004	45,703	30,325	15,378
2005	70,509	47,553	22,956
2006	77,523	52,283	25,240
2007	62,991	42,376	20,615
2008	73,677	49,493	24,184
2009	86,402	58,418	27,984
2010*	96,381	65,667	30,714
صافي التغير من 1970 إلى 2010، %			
	4,850	4,815	4,927

المصادر : بلدية أبوظبي وبلدية العين

دائرة التنمية الاقتصادية (2007-2010)

*تقديرات أولية

ملاحظات:

1. يعزى التراجع المسجل عامي 1981 و1992 إلى آثار حربي الخليج الأولى والثانية

2. بيانات منطقتي أبوظبي والعين لعامي 2005 و2006 عبارة عن تقديرات

جدول (2.2)

القيمة المضافة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في نشاط الصناعات التحويلية

السنة	القيمة المضافة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1970	10.4	8.6
1971	13.5	8.0
1972	17.1	5.5
1973	24.4	10.0
1974	31.0	26.6
1975	125.8	1,170.2
1976	266.0	651.4
1977	497.1	878.0
1978	795.9	2,207.1
1979	984.2	6,898.0
1980	1,266.0	7,535.0
1976	2,920.0	7,000.0
1977	5,770.1	7,394.0
1978	5,706.2	3,330.7
1979	7,088.9	2,879.0
1980	6,165.9	2,546.2
1981	3,968.7	2,125.5
1982	4,552.7	2,674.4
1983	3,542.2	916.2
1984	4,120.8	1,255.5
1985	10,693.7	775.3
1986	6,045.9	885.6
1987	6,191.8	1,364.9
1988	5,497.6	2,959.7
1989	6,679.7	3,144.5
1990	7,832.3	3,897.7
1991	9,186.2	4,667.1
1992	10,101.7	4,793.3
1993	10,911.4	4,961.0
1994	11,754.9	4,250.0
1995	17,613.4	4,950.0
1996	17,213.4	5,200.0
1997	17,925.8	5,849.3
1998	19,287.4	6,984.8
1999	23,256.2	7,751.9
2000	28,644.6	8,641.4
2001	32,948.7	9,621.4
2002	35,270.1	10,292.7
2003	39,210.9	18,958.6
2004	30,559.7	25,696.3
2005	33,860.2	28,471.5
2006	77,523	25,240
2007	62,991	20,615
2008	73,677	24,184
2009	86,402	27,984
2010*	96,381	30,714
صافي التغير من 1970 إلى 2010، %		
	325,680	330,964

المصادر : دائرة التخطيط والاقتصاد، القسم الاقتصادي (2002 - 2004)
دائرة التخطيط، القسم الاقتصادي (1970 - 2001)
*تقديرات أولية

ملاحظة: طرح الدرهم الإماراتي رسميا في 20 مايو 1973، ليحل محل الدينار البحريني، الذي كان العملة المحلية المتداولة حتى ذلك التاريخ. وعليه فإن القيم الواردة بالدرهم قبل التاريخ المذكور هي المعادل لقيمة الدرهم الإماراتي.

جدول (3.2)

إنتاج وصادرات النفط الخام

(ألف برميل)

السنة	الإنتاج	الصادرات
المتوسط اليومي	الإنتاج السنوي	المتوسط اليومي
1960	0.65	239
1961	0.52	188
1962	17	6,291
1963	53	19,190
1964	189	69,232
1965	282	102,896
1966	360	131,279
1967	381	139,168
1968	498	182,361
1969	599	218,718
1970	694	253,233
1971	934	340,978
1972	1,050	384,177
1973	1,307	477,067
1974	1,411	515,139
1975	1,404	512,517
1976	1,586	580,491
1977	1,646	600,762
1978	1,455	531,060
1979	1,463	534,129
1980	1,350	494,234
1981	1,134	413,819
1982	902	329,187
1983	808	295,038
1984	747	273,403
1985	726	265,164
1986	845	308,332
1987	882	321,758
1988	706	258,536
1989	1,338	488,370
1990	1,716	626,340
1991	2,040	744,600
1992	2,000	732,000
1993	1,900	693,500
1994	1,805	659,000
1995	1,788	652,606
1996	1,839	673,074
1997	1,910	697,150
1998	1,980	722,700
1999	1,880	686,200
2000	1,990	728,340
2001	1,848	674,500
2002	1,735	633,275
2003	1,967	717,955
2004	2,170	794,220
2005	2,242	818,330
2006	2,298	838,770
2007	2,365	863,225
2008	2,536	928,000
2009	2,181	795,991
2010	2,261	825,291

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك
دائرة البترول - أبوظبي (1960 - 1967)

ملاحظة: الأرقام الخاصة بالإنتاج لا تتضمن الإنتاج من المكثفات

جدول (4.2)

سعار خامات النفط لإمارة أبوظبي حسب نوع الخام

(دولار للبرميل)

السنة	خام مريان	خام أم الشيف	خام زاكم السفلي	خام زاكم العلوي
1962	1.9	-	-	-
1963	1.9	-	-	-
1964	1.9	-	-	-
1965	1.9	1.9	-	-
1966	1.9	1.9	-	-
1967	1.9	1.9	-	-
1968	1.9	1.9	-	-
1969	1.9	1.9	-	-
1970	1.9	1.9	-	-
1971	2.3	2.3	-	-
1972	2.8	2.8	-	-
1973	4.9	4.6	5.3	-
1974	12.4	11.9	12.4	-
1975	12.3	12.0	12.2	-
1976	12.8	12.6	12.7	-
1977	13.9	13.6	13.8	-
1978	14.3	14.0	14.2	-
1979	20.3	20.0	20.1	-
1980	33.9	33.7	33.8	-
1981	38.9	38.6	38.7	-
1982	37.7	37.5	37.6	-
1983	31.8	31.6	31.7	30.1
1984	31.8	31.6	31.7	30.1
1985	30.9	30.7	30.8	29.8
1986	15.0	14.7	14.8	14.4
1987	19.2	19.0	19.1	18.7
1988	17.1	16.8	16.9	16.4
1989	13.7	12.9	13.7	13.1
1990	19.1	18.0	19.0	18.3
1991	24.7	23.3	24.6	23.6
1992	19.3	19.1	19.2	18.6
1993	17.9	17.5	17.8	16.1
1994	16.2	15.5	16.1	14.8
1995	17.2	16.8	17.2	16.1
1996	20.4	20.0	20.4	18.7
1997	19.5	19.3	19.5	18.2
1998	12.8	12.6	12.8	12.0
1999	18.0	17.7	18.0	17.1
2000	27.7	27.5	27.8	26.4
2001	24.1	23.9	24.2	22.9
2002	24.9	24.7	24.9	24.1
2003	28.4	28.1	28.4	27.5
2004	36.8	36.6	36.9	34.2
2005	53.1	52.5	53.1	49.0
2006	69.8	69.0	69.8	65.6
2007	72.5	71.8	72.5	68.3
2008	97.8	96.9	97.8	93.9
2009	63.5	62.3	63.5	61.4
2010	79.2	78.7	79.0	77.3

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
دائرة البترول - أبوظبي
شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك

ملاحظات:

1. بدأ تصدير النفط في يونيو عام 1962
2. باستثناء خام مريان فإن متوسط أسعار الخامات الأخرى للأعوام 1989، 1990 و 1991 هي عبارة عن تقديرات

جدول (5.2)

إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي

مليون قدم مكعب)

السنة	الإنتاج		الاستخدام	
	الإنتاج السنوي	المتوسط اليومي	الاستخدام السنوي	المتوسط اليومي
1970	266,205	729	1,325	3.6
1971	364,124	998	1,424	4.0
1972	394,679	1,078	2,056	5.6
1973	481,794	1,320	10,388	28.5
1974	461,330	1,264	39,795	109
1975	437,941	1,200	76,312	209
1976	502,612	1,373	100,483	275
1977	577,779	1,583	190,627	522
1978	478,632	1,311	169,547	465
1979	507,333	1,390	213,670	585
1980	524,663	1,434	256,071	700
1981	470,152	1,288	317,795	871
1982	400,479	1,097	355,988	975
1983	325,243	891	288,463	790
1984	405,219	1,107	377,176	1,031
1985	466,914	1,279	438,804	1,202
1986	516,330	1,415	444,887	1,219
1987	461,475	1,264	345,129	946
1988	582,697	1,592	536,081	1,465
1989	663,922	1,819	578,940	1,586
1990	614,481	1,684	519,851	1,424
1991	627,435	1,719	554,653	1,520
1992	661,000	1,806	588,290	1,607
1993	666,490	1,826	599,695	1,643
1994	748,980	2,052	696,551	1,908
1995	763,945	2,093	710,469	1,946
1996	876,871	2,396	824,259	2,252
1997	974,550	2,670	916,150	2,510
1998	1,149,750	3,150	1,034,775	2,835
1999	1,243,920	3,408	1,132,595	3,103
2000	1,264,164	3,454	1,163,031	3,178
2001	2,101,305	5,757	1,821,175	4,990
2002	2,092,582	5,733	1,754,628	4,807
2003	2,165,545	5,933	1,862,369	5,102
2004	2,289,696	6,256	2,083,623	5,709
2005	2,069,550	5,670	1,903,986	5,216
2006	2,118,825	5,805	1,983,370	5,434
2007	2,157,550	5,911	2,049,673	5,616
2008	2,076,642	5,674	1,972,810	5,390
2009*	1,966,580	5,388	1,927,248	5,280
2010*	2,068,695	5,668	2,027,321	5,554

شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك (بيانات الفترة 2000 - 2004)
المجلس الأعلى للبترول وشركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك (بيانات الفترة 1983 - 1999)
المجلس الأعلى للبترول (بيانات الفترة 1980 - 1981)
وزارة البترول والثروة المعدنية (بيانات الفترة 1970 - 1979)
*تقديرات أولية

جدول (6.2)

إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي

(ألف طن متري)

السنة	الإنتاج		الصادرات	
	المتوسط اليومي	الإنتاج السنوي	المتوسط اليومي	الصادرات السنوية
1977	1.9	690	1.4	525
1978	4.6	1,687	4.8	1,740
1979	5.4	1,983	5.2	1,887
1980	7.6	2,798	7.6	2,769
1981	10.6	3,852	10.5	3,828
1982	14.7	5,374	14.5	5,288
1983	13.6	4,962	13.2	4,834
1984	13.8	5,068	13.8	5,041
1985	14.5	5,288	14.5	5,297
1986	16.0	5,851	15.3	5,593
1987	16.5	6,005	16.2	5,927
1988	17.6	6,428	17.1	6,258
1989	18.1	6,607	18.1	6,607
1990	19.1	6,976	19.1	6,976
1991	20.2	7,365	20.2	7,365
1992	22.6	8,275	22.5	8,230
1993	24.2	8,820	24.0	8,742
1994	22.5	8,200	22.5	8,200
1995	29.8	10,860	28.9	10,550
1996	31.9	11,684	31.5	11,518
1997	32.9	12,000	32.8	11,954
1998	35.3	12,881	34.8	12,697
1999	34.6	12,646	34.4	12,538
2000	35.3	12,915	34.6	12,650
2001	35.5	12,958	35.5	12,958
2002	34.1	12,447	34.1	12,429
2003	37.5	13,679	37.1	13,552
2004	38.2	13,983	38.3	14,019
2005	40.0	14,566	39.9	14,404
2006	39.8	14,531	39.1	14,264
2007	43.5	15,877	42.8	15,615
2008	42.9	15,690	37.6	13,771
2009	40.5	14,778	38.9	14,193
2010*	41.7	15,222	40.0	14,604

شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك (بيانات الفترة 2000 - 2004)

شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك (2006 - 2009)

*تقديرات أولية

ملاحظة: الأرقام الخاصة بالإنتاج لا تتضمن الإنتاج من المكثفات

جدول (6.2)

إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي

(ألف طن متري)

السنة	المجموع	غاز البترول المسال	بنزين خال من وقود طائرات/الريصاص	زيت الغاز/ديزل	زيت الوقود	زيوت وشحومات محركات	منتجات أخرى
1989	6,607	6,607	6,607	6,607	6,607	6,607	6,607
1990	6,976	6,976	6,976	6,976	6,976	6,976	6,976
1991	7,365	7,365	7,365	7,365	7,365	7,365	7,365
1992	8,275	8,230	8,275	8,230	8,230	8,275	8,230
1993	8,820	8,742	8,820	8,742	8,742	8,820	8,742
1994	8,200	8,200	8,200	8,200	8,200	8,200	8,200
1995	10,860	10,550	10,860	10,550	10,550	10,860	10,550
1996	11,684	11,518	11,684	11,518	11,518	11,684	11,518
1997	12,000	11,954	12,000	11,954	11,954	12,000	11,954
1998	12,881	12,697	12,881	12,697	12,697	12,881	12,697
1999	12,646	12,538	12,646	12,538	12,538	12,646	12,538
2000	12,915	12,650	12,915	12,650	12,650	12,915	12,650
2001	12,958	12,958	12,958	12,958	12,958	12,958	12,958
2002	12,447	12,429	12,447	12,429	12,429	12,447	12,429
2003	13,679	13,552	13,679	13,552	13,552	13,679	13,552
2004	13,983	14,019	13,983	14,019	14,019	13,983	14,019
2005	14,566	14,404	14,566	14,404	14,404	14,566	14,404
2006	14,531	14,264	14,531	14,264	14,264	14,531	14,264
2007	15,877	15,615	15,877	15,615	15,615	15,877	15,615
2008	15,690	13,771	15,690	13,771	13,771	15,690	13,771
2009	14,778	14,193	14,778	14,193	14,193	14,778	14,193
2010*	15,222	14,604	15,222	14,604	14,604	15,222	14,604

شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك

شركة تكرير (2008 - 2009)

*تقديرات أولية

ملاحظات:

1. زيت الوقود يشمل وقود السفن

2. إجمالي المبيعات من المنتجات البترولية = المبيعات المحلية داخل إمارة أبوظبي + الصادرات + المبيعات إلى الإمارات الشمالية

3. في عامي 2008 و2009 ينطبق مسمى "بنزين خالي من الريصاص" أيضاً على

جدول (8.2)
الطاقة الكهربائية المولدة
(ميغاوات/ساعة)

السنة	أبوظبي	العين	المنطقة الغربية	شركتي تكرير والإمارات للألومنيوم
1972	261,720	230,120	31,600	-
1973	384,312	341,312	43,000	-
1974	490,717	430,186	60,531	-
1975	690,685	598,862	91,823	-
1976	916,954	778,069	138,885	-
1977	1,341,986	1,118,746	223,240	-
1978	1,703,066	1,369,066	334,000	-
1979	2,170,062	1,723,911	446,151	-
1980	2,818,666	2,195,605	623,061	-
1981	3,394,511	2,612,508	782,003	-
1982	3,865,116	2,919,368	945,748	-
1983	4,379,837	3,515,555	864,282	-
1984	4,727,562	4,306,571	420,991	-
1985	5,113,860	4,651,865	461,995	-
1986	5,624,846	5,236,680	388,166	-
1987	6,095,822	5,647,689	448,133	-
1988	6,627,781	6,104,743	523,038	-
1989	7,004,133	6,469,465	534,668	-
1990	7,838,701	7,344,701	494,000	-
1991	7,937,613	7,302,613	635,000	-
1992	8,308,887	7,577,887	731,000	-
1993	9,102,720	7,990,105	1,112,615	-
1994	9,901,151	8,376,485	1,524,666	-
1995	10,450,165	9,211,165	1,239,000	-
1996	11,841,883	10,913,883	928,000	-
1997	12,755,109	12,318,109	437,000	-
1998	16,104,368	15,273,396	830,972	-
1999	17,507,862	16,558,474	949,388	-
2000	19,128,387	18,193,147	935,240	-
2001	20,648,661	21,210,501	153,796	153,796
2002	22,398,853	21,040,025	986,188	372,640
2003	23,289,993	22,548,587	562,962	178,444
2004	24,365,798	23,764,743	378,233	222,822
2005	25,423,862	25,275,162	148,561	139
2006	29,337,790	28,456,454	45,965	835,371
2007	34,957,089	34,103,095	39,378	814,616
2008	34,452,127	34,450,692	1,435	0
2009	39,402,024	39,219,090	0	182,934
2010	41,858,783	41,712,189	0	146,594
صافي التغير من 1972 إلى 2010، %				
	15,894	18,026	-	-

المصدر: شركة أبوظبي للماء والكهرباء

دائرة التخطيط، القسم الاقتصادي (1970 - 2001)

ملاحظات:

1. تتضمن البيانات الخاصة بالفترة من 2001 إلى 2004 الطاقة الكهربائية المحولة من شركة تكرير
2. تم دمج بيانات المنطقة الغربية مع بيانات منطقة أبوظبي للفترة 1998-2010
3. بدأت شركة الإمارات للألمنيوم عملياتها عام 2009

جدول (9.2)
استهلاك الكهرباء حسب المنطقة
(ميغاوات/ساعة)

السنة	المجموع	أبوظبي	العين	المنطقة الغربية
1972	223,314	198,741	24,573	0
1973	336,242	299,242	37,000	0
1974	428,537	377,537	51,000	0
1975	629,350	540,281	89,069	0
1976	845,072	710,324	134,748	0
1977	1,219,023	1,029,651	189,372	0
1978	1,377,251	1,121,522	255,729	0
1979	1,878,240	1,499,011	379,229	0
1980	2,376,367	1,846,765	529,602	0
1981	2,870,532	2,205,829	664,703	0
1982	3,426,085	2,557,424	868,661	0
1983	3,807,402	2,848,166	959,236	0
1984	4,148,898	3,065,922	1,082,976	0
1985	4,523,421	3,348,037	1,175,384	0
1986	5,490,985	4,139,064	1,351,921	0
1987	5,950,056	4,492,728	1,457,328	0
1988	6,464,509	4,863,535	1,600,974	0
1989	6,830,833	5,096,929	1,733,904	0
1990	6,605,690	4,670,690	1,935,000	0
1991	6,724,047	4,636,047	2,088,000	0
1992	7,079,949	4,881,949	2,198,000	0
1993	7,787,185	5,462,137	2,325,048	0
1994	8,351,385	5,906,447	2,444,938	0
1995	9,074,210	6,212,210	2,862,000	0
1996	10,346,470	7,201,470	3,145,000	0
1997	10,883,760	7,462,760	3,421,000	0
1998	16,104,368	10,810,768	4,181,580	1,112,020
1999	17,507,862	11,515,152	4,741,220	1,251,490
2000	19,128,380	12,158,360	5,442,130	1,527,890
2001	20,648,660	12,963,260	5,983,830	1,701,570
2002	22,398,850	14,178,270	6,295,720	1,924,860
2003	23,289,990	14,924,760	6,506,630	1,858,600
2004	24,365,800	15,620,760	6,569,450	2,175,590
2005	25,423,862	16,158,411	6,849,131	2,416,320
2006	27,323,017	17,376,073	7,091,412	2,855,532
2007	29,342,214	18,577,267	7,528,700	3,236,247
2008	31,480,854	19,803,499	7,881,926	3,795,429
2009	34,716,166	22,062,262	8,474,342	4,179,562
2010	39,173,140	24,850,010	9,081,380	5,241,750
صافي التغير من 1972 إلى 2010، %				
	18,100	12,897	40,275	-

المصدر: شركة أبوظبي للماء والكهرباء (2000-2009)

هيئة مياه وكهرباء أبوظبي (1994-1999)

دائرة الماء والكهرباء (1972-1993)

ملاحظات:

1. الأرقام الخاصة بمنطقة العين والمنطقة الغربية للفترة 2002-2003 هي عبارة عن تقديرات
2. يتضمن الاستهلاك الطاقة الكهربائية المستهلكة داخل محطات التوليد والفاقد الفني عبر شبكة

جدول (10.2)

استهلاك المياه المحلاة حسب المنطقة

(مليون جالون بريطاني)

السنة	المجموع	أبوظبي	العين
1974	2,638.7	1,814.5	824.2
1975	2,822.4	1,946.2	876.2
1976	3,737.2	2,587.4	1,149.8
1977	5,448.9	3,778.2	1,670.7
1978	7,539.0	5,352.6	2,186.4
1979	11,155.6	7,576.4	3,579.2
1980	14,150.9	10,571.9	3,579.0
1981	17,230.7	12,548.7	4,682.0
1982	20,013.3	14,370.3	5,643.0
1983	24,119.2	15,119.2	9,000.0
1984	25,709.6	16,211.6	9,498.0
1985	28,027.0	17,450.0	10,577.0
1986	31,025.0	19,941.0	11,084.0
1987	35,386.8	23,055.8	12,331.0
1988	39,830.8	26,503.8	13,327.0
1989	42,636.3	28,278.3	14,358.0
1990	47,069.0	32,227.0	14,842.0
1991	46,910.8	32,504.8	14,406.0
1992	48,912.9	33,913.9	14,999.0
1993	50,687.9	35,272.9	15,415.0
1994	53,501.2	38,031.2	15,470.0
1995	55,454.2	41,513.2	13,941.0
1996	60,728.5	47,712.5	13,016.0
1997	68,842.5	54,163.5	14,679.0
1998	77,500.0	60,996.0	16,504.0
1999	82,428.2	64,845.2	17,583.0
2000	94,279.3	74,873.3	19,406.0
2001	91,052.5	69,238.5	21,814.0
2002	101,779.0	75,484.0	26,295.0
2003	112,359.0	86,075.0	26,284.0
2004	128,397.0	94,668.0	33,729.0
2005	146,727.0	111,278.0	35,449.0
2006	158,849.0	125,089.0	33,760.0
2007	166,440.0	126,228.0	40,212.0
2008	170,202.0	129,081.0	41,121.0
2009	173,781.0	131,796.0	41,985.0
2010	192,028.0	140,949.0	51,079.0
صافي التغير من 1974 إلى 2010، %			
	7,177	7,668	6,097

المصادر:

- شركة أبوظبي للماء والكهرباء (2000-2010)
- هيئة مياه وكهرباء أبوظبي (1994-1999)
- دائرة الماء والكهرباء (1972-1993)

ملاحظات:

1. تم تقدير الاستهلاك الكلي للسنوات 1974-1977 على أساس متوسط حصة أبوظبي من الاستهلاك لعام 1978-1979، في حين احتُسب استهلاك منطقة العين للسنوات 1974-1979 باعتباره يمثل الفرق بين تقديرات الاستهلاك الكلي والأرقام المتوفرة عن استهلاك منطقة أبوظبي.
2. الأرقام الخاصة بمنطقة

جدول (11.2)

إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي

(ألف طن متري)

السنة	عدد المباني	عدد المساكن	رخص البناء الصادرة حسب المنطقة		
			المجموع	أبوظبي	العين
1968	3,007	6,625	53	29	24
1969	4,540	10,001	135	71	64
1970	6,072	13,378	55	27	28
1971	7,604	16,754	117	74	43
1972	9,136	20,130	222	162	60
1973	10,668	23,506	325	232	93
1974	12,200	26,883	552	378	174
1975	13,736	30,259	787	488	299
1976	16,872	37,117	2,310	1,433	877
1977	20,007	43,975	2,242	1,475	767
1978	23,074	50,743	2,758	1,720	1,038
1979	41,905	75,447	3,748	1,619	2,129
1980	46,738	84,416	4,188	2,042	2,146
1981	46,746	88,683	4,590	2,468	2,122
1982	48,988	92,949	5,130	2,620	2,510
1983	51,230	97,216	4,999	2,808	2,191
1984	53,473	101,482	4,636	2,263	2,373
1985	55,635	105,749	4,457	2,380	2,077
1986	55,001	85,532	7,854	2,331	5,523
1987	54,367	90,865	5,760	2,946	2,814
1988	53,733	96,198	5,301	3,315	1,986
1989	53,099	101,532	7,918	3,423	4,495
1990	52,465	106,865	5,064	3,196	1,868
1991	51,831	112,199	4,862	3,062	1,708
1992	51,194	117,532	5,989	3,787	2,087
1993	70,431	141,514	5,457	3,482	1,777
1994	73,483	147,657	6,028	4,633	1,061
1995	76,419	153,800	5,505	4,036	1,162
1996	83,080	180,354	5,925	4,119	1,611
1997	86,358	187,338	5,897	4,224	1,501
1998	89,636	194,321	7,844	5,234	2,476
1999	92,914	201,305	9,568	7,348	2,096
2000	96,192	208,289	7,366	5,677	1,577
2001	98,917	215,273	6,536	4,241	2,164
2002	103,523	213,368	7,513	4,994	2,381
2003	108,202	223,329	7,499	5,073	2,293
2004	112,882	233,290	7,606	5,327	2,144
2005	117,254	243,251	8,555	5,947	2,608
2006	126,817	248,686	9,631	6,055	3,576
2007	136,380	254,121	6,272	3,316	2,956
2008	145,943	259,556	6,603	4,129	2,474
2009	155,506	264,991	12,623	9,674	2,949
2010	165,072	270,428	11,532	8,155	3,377
صافي التغير من 1968 إلى 2010، %					
	5,389	3,982	21,782	28,021	14,148

مصادر بيانات المباني والمساكن:

تعدادات المباني والمساكن (1995 - 2001)

• بلدية أبوظبي وبلدية العين (1976 - 2002)

• بلدية أبوظبي (1975)

• دائرة التخطيط العمراني، أبوظبي (1968 - 1974)

• مسح المباني والوحدات السكنية (1972، 1992)

ملاحظة: تم تقدير بيانات المباني والمساكن للفترة 2006 - 2009 على أساس النتائج الأولية لمشروع تحديث الأطر الذي نفذه مركز في أكتوبر عام 2010.

جدول (12.2)

حركة الطائرات والركاب القادمين والمغادرين عبر مطار أبوظبي الدولي

(العدد)

السنة	حركة الطائرات	القادمون	المغادرون
1968	7,321	26,683	22,923
1969	9,475	47,279	44,444
1970	17,373	50,225	50,007
1971	23,812	59,192	57,397
1972	18,819	82,117	80,522
1973	28,290	101,463	100,236
1974	37,398	164,064	153,222
1975	44,064	231,204	210,914
1976	50,805	255,615	236,163
1977	52,390	323,302	303,677
1978	59,060	363,333	326,095
1979	60,917	412,273	387,529
1980	63,376	483,634	440,685
1981	66,845	528,368	488,329
1982	43,462	577,972	520,035
1983	42,943	598,199	605,961
1984	39,583	572,769	573,007
1985	36,818	587,968	582,056
1986	35,617	584,163	578,889
1987	35,116	580,787	560,237
1988	37,865	617,399	608,561
1989	39,540	636,728	628,600
1990	39,160	613,200	620,113
1991	33,660	533,087	541,731
1992	39,733	600,928	590,049
1993	38,531	751,631	724,745
1994	40,516	890,118	873,156
1995	41,401	984,441	967,075
1996	41,568	1,036,758	1,088,281
1997	41,306	1,065,443	998,172
1998	45,927	1,136,068	1,098,133
1999	50,694	1,319,653	1,294,431
2000	57,111	1,439,938	1,453,628
2001	65,134	1,418,034	1,470,260
2002	65,987	1,725,610	1,698,867
2003	69,313	1,892,821	1,893,851
2004	74,022	2,365,127	2,336,093
2005	76,633	2,482,092	2,458,410
2006	75,437	2,419,967	2,369,569
2007	82,287	3,323,346	3,242,210
2008	93,163	4,456,580	4,231,132
2009	102,118	4,724,183	4,650,448
2010	135,715	5,419,321	5,343,809
صافي التغير من 1968 إلى 2010، %	1,754	20,210	23,212

المصادر:

دائرة الطيران المدني

شركة أبوظبي للمطارات (2005 - 2010)

ملاحظات:

1. بيانات عام 1982 تستثني الطائرات العمودية
2. تستثني هذه البيانات المسافرين الذين وصلوا سفرياتهم على نفس
3. بيانات القادمين والمغادرين لعام 1969 هي عبارة عن تقديرات
4. بيانات عام 2010 تشمل بيانات مطار البطين للطيران الخاص

جدول (13.2)

كميات الشحنات الجوية المفرغة حسب مطار التفريغ

(طن)

السنة	المجموع	حركة البضائع	حركة الطرود البريدية	مطار العين الدولي	حركة البضائع	حركة الطرود البريدية
1969	2,505.0	2,402.0	103.0	-	-	-
1970	2,329.4	2,249.0	80.4	-	-	-
1971	2,645.2	2,546.0	99.2	-	-	-
1972	3,501.6	3,419.0	82.6	-	-	-
1973	4,835.1	4,701.0	134.1	-	-	-
1974	7,504.1	7,366.0	138.1	-	-	-
1975	11,737.4	11,560.0	177.4	-	-	-
1976	12,646.2	12,493.0	153.2	-	-	-
1977	21,577.7	21,311.0	266.7	-	-	-
1978	17,028.7	16,655.0	373.7	-	-	-
1979	20,127.4	19,742.0	385.4	-	-	-
1980	22,903.8	22,511.0	392.8	-	-	-
1981	26,061.0	25,539.0	522.0	-	-	-
1982	26,453.0	25,879.0	574.0	-	-	-
1983	26,106.0	25,637.0	469.0	-	-	-
1984	25,442.2	24,945.0	497.2	-	-	-
1985	25,324.6	24,829.0	495.6	-	-	-
1986	23,717.9	23,191.0	526.9	-	-	-
1987	22,120.4	21,605.0	515.4	-	-	-
1988	22,964.0	22,456.0	508.0	-	-	-
1989	25,361.0	24,949.0	412.0	-	-	-
1990	22,777.0	22,329.0	448.0	-	-	-
1991	20,569.0	20,169.0	400.0	-	-	-
1992	22,968.0	22,440.0	528.0	-	-	-
1993	32,008.0	31,359.0	649.0	-	-	-
1994	34,914.3	34,301.0	599.0	14.3	0.00	-
1995	38,754.9	38,078.0	611.0	65.7	0.23	-
1996	40,093.7	39,393.0	580.0	120.5	0.20	-
1997	40,251.0	39,530.0	592.0	129.0	0.01	-
1998	47,010.0	46,074.0	730.0	206.0	0.04	-
1999	52,730.2	51,751.0	749.0	230.2	0.03	-
2000	63,267.9	62,084.0	855.0	328.7	0.20	-
2001	65,659.7	64,607.0	870.0	182.3	0.40	-
2002	74,629.7	73,414.0	1,030.0	185.0	0.70	-
2003	80,078.9	78,373.0	1,446.0	259.5	0.40	-
2004	92,077.3	90,849.0	1,008.0	220.1	0.20	-
2005	113,985.1	112,828.0	807.0	350.0	0.13	-
2006	134,353.1	133,747.0	361.0	245.0	0.08	-
2007	166,462.5	164,005.0	699.0	1,758.0	0.50	-
2008	188,807.1	187,219.0	1,066.0	522.0	0.10	-
2009	206,638.4	204,120.0	1,860.0	658.0	0.39	-
2010	231,541.0	229,021.0	2,113.0	407.0	0.00	-
صافي التغير من 1969 إلى 2010، %	9,143	9,435	1,951	-	-	-

المصدر: شركة أبوظبي للمطارات

جدول (14.2)

كميات البضائع المشحونة جواً حسب مطار المغادرة

(طن)

السنة	المجموع	مطار أبوظبي الدولي		مطار العين الدولي	
		حركة البضائع	حركة الطرود البريدية	حركة البضائع	حركة الطرود البريدية
1969	398.0	367.0	31.0	-	-
1970	602.0	574.0	28.0	-	-
1971	919.0	885.0	34.0	-	-
1972	927.0	874.0	53.0	-	-
1973	1,255.0	1,179.0	76.0	-	-
1974	4,001.0	3,915.0	86.0	-	-
1975	3,899.0	3,791.0	108.0	-	-
1976	3,438.0	3,304.0	134.0	-	-
1977	3,785.0	3,591.0	194.0	-	-
1978	4,502.0	4,283.0	219.0	-	-
1979	3,087.0	2,832.0	255.0	-	-
1980	3,950.0	3,635.0	315.0	-	-
1981	4,362.0	3,988.0	374.0	-	-
1982	7,179.0	6,776.0	403.0	-	-
1983	8,668.0	8,260.0	408.0	-	-
1984	9,215.0	8,850.0	365.0	-	-
1985	8,353.0	7,984.0	369.0	-	-
1986	8,476.0	8,101.0	375.0	-	-
1987	10,480.0	10,139.0	341.0	-	-
1988	10,551.0	10,242.0	309.0	-	-
1989	10,894.0	10,588.0	306.0	-	-
1990	12,198.0	11,798.0	400.0	-	-
1991	12,837.0	12,496.0	341.0	-	-
1992	13,293.0	12,847.0	446.0	-	-
1993	19,417.0	18,857.0	560.0	-	-
1994	24,526.4	22,198.0	524.0	1,804.4	0.00
1995	32,392.9	28,335.0	528.0	3,529.9	0.02
1996	32,814.6	29,769.0	380.0	2,665.6	0.02
1997	32,134.1	31,422.0	411.0	301.1	0.00
1998	34,364.2	33,773.0	481.0	110.2	0.00
1999	41,366.5	40,516.0	556.0	294.4	0.10
2000	45,628.4	44,933.0	562.0	133.4	0.00
2001	47,069.3	46,208.0	738.0	123.3	0.00
2002	56,004.9	54,690.0	1,191.0	123.9	0.01
2003	62,059.9	60,139.0	1,749.0	171.9	0.00
2004	72,110.2	70,597.0	1,314.0	195.6	0.00
2005	102,717.0	100,896.0	776.0	1,045.0	0.01
2006	125,129.4	123,875.0	744.0	510.4	0.00
2007	155,314.4	151,313.0	1,190.0	2,812.4	0.00
2008	170,163.0	166,601.0	1,096.0	2,466.0	0.00
2009	178,531.3	174,626.0	1,923.0	1,982.0	0.31
2010	212,554.6	208,790.0	2,411.0	1,353.6	0.00
صافي التغير من 1969 إلى 2010، %		9,435	1,951	-	-

المصدر: شركة أبوظبي للمطارات

جدول (15.2)

حركة الركاب القادمين والمغادرين عبر المطارات الدولية بإمارة أبوظبي

(طن)

السنة	القادمون		المغادرون	
	مطار أبوظبي الدولي	مطار العين الدولي	مطار أبوظبي الدولي	مطار العين الدولي
1969	26,683	26,683	22,923	22,923
1969	47,279	47,279	44,444	44,444
1970	50,225	50,225	50,007	50,007
1971	59,192	59,192	57,397	57,397
1972	82,117	82,117	80,522	80,522
1973	101,463	101,463	100,236	100,236
1974	164,064	164,064	153,222	153,222
1975	231,204	231,204	210,914	210,914
1976	255,615	255,615	236,163	236,163
1977	323,302	323,302	303,677	303,677
1978	363,333	363,333	326,095	326,095
1979	412,273	412,273	387,529	387,529
1980	483,634	483,634	440,685	440,685
1981	528,368	528,368	488,329	488,329
1982	577,972	577,972	520,035	520,035
1983	598,199	598,199	605,961	605,961
1984	572,769	572,769	573,007	573,007
1985	587,968	587,968	582,056	582,056
1986	584,163	584,163	578,889	578,889
1987	580,787	580,787	560,237	560,237
1988	617,399	617,399	608,561	608,561
1989	636,728	636,728	628,600	628,600
1990	613,200	613,200	620,113	620,113
1991	533,087	533,087	541,731	541,731
1992	600,928	600,928	590,049	590,049
1993	751,631	751,631	724,745	724,745
1994	890,118	890,118	873,156	873,156
1995	984,441	984,441	967,075	967,075
1996	1,081,105	1,036,758	1,088,281	51,930
1997	1,108,807	1,065,443	998,172	41,093
1998	1,181,457	1,136,068	1,098,133	45,081
1999	1,368,395	1,319,653	1,294,431	54,550
2000	1,491,572	1,439,938	1,453,628	62,409
2001	1,469,575	1,418,034	1,470,260	62,785
2002	1,775,351	1,725,610	1,698,867	62,159
2003	1,938,377	1,892,821	1,893,851	52,888
2004	2,411,656	2,365,127	2,336,093	48,197
2005	2,517,133	2,482,092	2,458,410	42,910
2006	2,458,912	2,419,967	2,369,569	43,162
2007	3,363,617	3,323,346	3,242,210	39,617
2008	4,494,980	4,456,580	4,231,132	34,123
2009	4,758,659	4,724,183	4,650,448	33,683
2010	5,458,716	5,419,321	5,387,127	43,318
صافي التغير من 1968 إلى 2010، %		20,210	23,401	23,212

المصادر:

دائرة الطيران المدني

شركة أبوظبي للمطارات (2005 - 2010)

ملاحظات:

1. تستثنى هذه البيانات المسافرين الذين وصلوا سفرياتهم على نفس

2. بيانات عام 1969 عبارة عن تقديرات

جدول (16.2)

حركة البضائع والبواخر في ميناء زايد

(العدد)

السنة	عدد السفن		
	مجموع ناقلات النفط والسفن	ناقلات النفط	السفن
1976	897	95	802
1977	917	74	843
1978	904	91	813
1979	845	131	714
1980	844	124	720
1981	935	126	809
1982	1,151	244	907
1983	1,023	231	792
1984	810	156	654
1985	805	194	611
1986	609	139	470
1987	855	412	443
1988	890	420	470
1989	1,009	391	618
1990	1,021	432	589
1991	965	352	613
1992	1,301	410	891
1993	1,519	502	1,017
1994	1,752	548	1,204
1995	2,078	639	1,439
1996	2,246	500	1,746
1997	2,154	501	1,653
1998	2,394	462	1,932
1999	2,613	505	2,108
2000	2,285	472	1,813
2001	1,968	439	1,529
2002	2,040	330	1,710
2003	2,187	278	1,909
2004	2,104	287	1,817
2005	2,064	285	1,779
2006	2,287	310	1,977
2007	2,452	382	2,070
2008	2,490	305	2,185
2009	2,123	260	1,863
2010	2,086	256	1,830
صافي التغير من 1976 إلى 2010، %			
	133	169	128

المصادر:

شركة مرافئ أبوظبي (2005 - 2010)

شركة أبوظبي للموانئ (2004)

هيئة الموانئ البحرية (1976 - 2003)

ملاحظة: تقديرات توزيع السفن حسب النوع لعامي 2009 و2010 مبنية على بيانات 2008

جدول (17.2)

الإحصاءات الرئيسية لنشاط الاتصالات

(العدد)

السنة	عدد خطوط الهاتف الثابت	عدد خطوط الهاتف المتحرك	عدد خطوط الإنترنت
1963	50	-	-
1964	150	-	-
1965	175	-	-
1966	220	-	-
1967	500	-	-
1968	900	-	-
1969	1,200	-	-
1970	1,900	-	-
1971	2,800	-	-
1972	3,870	-	-
1973	5,201	-	-
1974	6,841	-	-
1975	9,153	-	-
1976	12,240	-	-
1977	18,673	-	-
1978	27,744	-	-
1979	38,170	-	-
1980	49,981	-	-
1981	58,960	-	-
1982	75,619	1,353	-
1983	79,090	2,072	-
1984	82,561	2,724	-
1985	86,032	4,215	-
1986	101,217	5,767	-
1987	107,514	6,777	-
1988	113,810	6,896	-
1989	120,107	11,500	-
1990	145,367	15,294	-
1991	157,024	19,322	-
1992	172,152	21,573	-
1993	192,619	29,881	-
1994	213,922	38,574	-
1995	233,559	53,614	799
1996	254,842	77,026	3,144
1997	285,584	118,103	8,659
1998	313,054	189,562	21,672
1999	332,706	315,777	41,979
2000	343,982	550,409	69,736
2001	347,653	722,842	84,951
2002	352,137	885,195	94,534
2003	353,601	1,034,831	101,001
2004	381,317	1,217,000	109,748
2005	455,466	1,398,507	120,912
2006	363,517	1,612,001	131,062
2007	231,000	1,974,814	168,000
2008	234,000	2,529,907	270,000
2009	235,000	2,898,162	323,000
2010	268,847	3,160,584	401,057

المصادر:

مؤسسة الإمارات للاتصالات المحدودة

هيئة تنظيم الاتصالات (2007 - 2010)

شركة أبوظبي للتلفزيون والهاتف المحدودة

ملاحظات:

1. تم تقدير خطوط الهاتف الثابتة للفترة 1986-1989 بقسمة عدد الخطوط الثابتة على عدد السكان بنهاية العام، للأعوام 1985 و 1990 ، ثم ضرب متوسط هذين الرقمين في عدد السكان. وللحصول على عدد من الخطوط الثابتة لعام 2004 تم استخدام المتوسط الناتج من طريقتين للتقدير، الأولى هي ذات الطريقة الموصوفة آنفاً، والأخرى عن طريق الاستقراء، أما العدد للفترة 1982-1985 فقد قدر عن طريق دراسة الزيادة في عدد من المباني خلال الفترة المذكورة.

2. بدأت خدمات الهاتف المحمول عام 1982 والإنترنت عام 1995

جدول (18.2)

الإحصاءات الرئيسية لنشاط المنشآت الفندقية

(العدد)

السنة	المنشآت الفندقية	الغرف	نزلاء المنشآت الفندقية	ليالي الإقامة للمنشآت الفندقية
1975	10	781	64,140	257,000
1976	10	853	70,053	280,000
1977	10	1,049	76,577	306,000
1978	14	1,213	83,015	332,000
1979	15	2,088	118,128	337,000
1980	17	3,083	187,549	563,000
1981	17	2,766	207,643	736,000
1982	18	3,003	225,350	743,261
1983	19	3,160	232,449	705,059
1984	19	3,190	212,008	577,027
1985	19	2,993	214,798	565,721
1986	18	2,854	216,753	518,349
1987	17	2,787	220,011	546,569
1988	17	2,693	270,943	624,512
1989	17	2,771	246,229	648,600
1990	29	3,260	255,380	923,937
1991	30	3,293	223,840	852,873
1992	31	3,451	257,805	956,665
1993	33	3,836	255,358	932,776
1994	34	4,292	336,803	1,075,333
1995	39	4,822	369,794	1,186,949
1996	39	5,065	380,377	1,330,262
1997	44	5,440	344,385	1,305,849
1998	45	5,828	403,490	1,520,580
1999	47	5,999	542,904	1,637,682
2000	49	6,721	667,590	1,953,811
2001	49	6,562	691,595	1,826,478
2002	50	6,856	748,396	1,919,028
2003	52	7,668	833,856	2,130,408
2004	53	7,857	959,562	2,497,959
2005	55	7,986	1,205,852	3,509,060
2006	56	7,758	1,345,926	3,902,667
2007	77	10,192	1,449,625	4,275,063
2008	97	12,727	1,502,954	4,673,494
2009	115	17,424	1,540,258	4,318,504
2010	116	18,844	1,812,011	5,132,323

المصادر:

هيئة أبوظبي للسياحة (2004-2010)

وزارة التخطيط ودائرة التخطيط - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السنوية (1990-2003)

وزارة التخطيط (1982-1989)

دائرة التخطيط، القسم الاقتصادي (1981-1975)

ملاحظات:

1. بيانات عام 1982 عن عدد المنشآت الفندقية وعدد من الغرف خاصة بالفترة من يناير إلى سبتمبر

2. قدرت بيانات عام 1981 بواسطة المصادر ذات الصلة

جدول (1.3)

حسب النوع - تقديرات منتصف السنة

(العدد)

السنة	المجموع	ذكور	إناث	نسبة النوع
1960	19,908	14,846	5,062	293.28
1961	24,091	18,072	6,019	300.25
1962	28,274	21,298	6,976	305.30
1963	30,450	22,960	7,490	306.54
1964	32,813	24,757	8,056	307.31
1965	35,382	26,700	8,682	307.53
1966	38,179	28,801	9,378	307.11
1967	41,228	31,074	10,154	306.03
1968	44,552	33,531	11,021	304.25
1969	54,415	41,031	13,384	306.57
1970	66,713	50,321	16,392	306.99
1971	82,111	61,848	20,263	305.23
1972	101,474	76,172	25,302	301.05
1973	125,933	93,998	31,935	294.34
1974	156,971	116,211	40,760	285.11
1975	196,539	143,922	52,617	273.53
1976	228,445	167,430	61,015	274.41
1977	265,758	194,891	70,867	275.01
1978	309,422	226,982	82,440	275.33
1979	360,549	264,497	96,052	275.37
1980	420,455	308,369	112,086	275.12
1981	443,552	320,567	122,985	260.66
1982	468,279	333,333	134,946	247.01
1983	494,772	346,699	148,073	234.14
1984	523,181	360,700	162,481	222.00
1985	553,668	375,373	178,295	210.53
1986	582,495	395,597	186,898	211.66
1987	612,831	416,911	195,920	212.80
1988	644,754	439,374	205,380	213.93
1989	678,348	463,048	215,300	215.07
1990	713,702	487,999	225,703	216.21
1991	750,908	514,295	236,613	217.36
1992	790,062	542,008	248,054	218.50
1993	831,268	571,215	260,053	219.65
1994	874,633	601,997	272,636	220.81
1995	920,271	634,440	285,831	221.96
1996	955,796	656,779	299,017	219.65
1997	992,743	679,926	312,817	217.36
1998	1,031,171	703,911	327,260	215.09
1999	1,071,141	728,765	342,376	212.86
2000	1,112,716	754,520	358,196	210.64
2001	1,155,963	781,209	374,754	208.46
2002	1,206,685	811,860	394,825	205.63
2003	1,259,720	843,716	416,004	202.81
2004	1,315,179	876,825	438,354	200
2005	1,374,169	911,864	462,305	197
2006	1,461,479	975,165	486,315	201
2007	1,574,280	1,063,872	510,408	208.44
2008	1,695,788	1,160,405	535,383	216.74
2009	1,826,673	1,265,416	561,257	225.46
2010	1,967,659	1,379,618	588,041	234.61
صافي التغير من 1960 إلى 2010، %				
	9,784	9,193	11,517	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

ملاحظة: تم حساب تقديرات السكان باستخدام أسلوب الاستقراء

جدول (2.3)

لسكان حسب الجنسية - تقديرات منتصف السنة

(العدد)

السنة	المجموع	مواطنون	غير مواطنين	المواطنون كنسبة مئوية من مجموع السكان
1960	19,908	11,064	8,844	55.58
1961	24,091	12,584	11,507	52.24
1962	28,274	14,104	14,170	49.88
1963	30,450	14,921	15,529	49.00
1964	32,813	15,786	17,027	48.11
1965	35,382	16,701	18,681	47.20
1966	38,179	17,669	20,510	46.28
1967	41,228	18,694	22,534	45.34
1968	44,552	19,778	24,774	44.39
1969	54,415	22,707	31,708	41.73
1970	66,713	26,071	40,642	33.93
1971	82,111	29,935	52,176	31.00
1972	101,474	34,373	67,101	29.15
1973	125,933	39,471	86,462	27.87
1974	156,971	45,327	111,644	28.88
1975	196,539	52,054	144,485	26.49
1976	228,445	57,659	170,786	25.24
1977	265,758	63,868	201,890	24.03
1978	309,422	70,745	238,677	22.86
1979	360,549	78,362	282,187	21.73
1980	420,455	86,799	333,656	20.64
1981	443,552	94,159	349,393	21.23
1982	468,279	102,146	366,133	21.81
1983	494,772	110,814	383,958	22.40
1984	523,181	120,222	402,959	22.98
1985	553,668	130,433	423,235	23.56
1986	582,495	137,291	445,204	23.57
1987	612,831	144,510	468,321	23.58
1988	644,754	152,108	492,646	23.59
1989	678,348	160,106	518,242	23.60
1990	713,702	168,525	545,177	23.61
1991	750,908	177,387	573,521	23.62
1992	790,062	186,715	603,347	23.63
1993	831,268	196,534	634,734	23.64
1994	874,633	206,870	667,763	23.65
1995	920,271	217,748	702,523	23.66
1996	955,796	228,583	727,213	23.92
1997	992,743	239,958	752,785	24.17
1998	1,031,171	251,901	779,270	24.43
1999	1,071,141	264,439	806,702	24.69
2000	1,112,716	277,602	835,114	24.95
2001	1,155,963	291,421	864,542	25.21
2002	1,206,685	303,792	902,893	25.18
2003	1,259,720	316,688	943,032	25.14
2004	1,315,179	330,132	985,047	25.10
2005	1,374,169	344,350	1,029,819	25.06
2006	1,461,479	360,177	1,101,301	24.64
2007	1,574,280	377,646	1,196,635	23.99
2008	1,695,788	395,729	1,300,059	23.34
2009	1,826,673	414,441	1,412,232	22.69
2010	1,967,659	433,788	1,533,871	22.05
صافي التغير من 1960 إلى 2010، %				
	9,784	3,821	17,244	-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

ملاحظة: تم حساب تقديرات السكان باستخدام أسلوب الاستقراء

جدول (1.4)

مؤشرات التعليم الرئيسية

(العدد)

السنة	عدد الطلاب/الفصل	عدد الطلاب مقابل كل معلم	نسبة طلاب التعليم الخاص إلى مجموع الطلاب
1960/1961	غ.م	13.5	غ.م
1962/1961	غ.م	15.6	غ.م
1963/1962	غ.م	14.8	غ.م
1964/1963	غ.م	16.2	غ.م
1965/1964	غ.م	16.8	غ.م
1966/1965	غ.م	16.0	غ.م
1967/1966	غ.م	17.4	غ.م
1968/1967	غ.م	28.9	غ.م
1969/1968	غ.م	19.8	غ.م
1970/1969	غ.م	19.4	غ.م
1971/1970	غ.م	19.6	غ.م
1972/1971	غ.م	18.3	غ.م
1973/1972	غ.م	17.5	غ.م
1974/1973	23.5	18.7	1.3
1975/1974	n.a	17.1	n.a
1976/1975	27.3	15.7	1.7
1976/1977	26.8	11.8	2.3
1977/1978	26.5	15.3	1.7
1978/1979	27.3	15.3	1.8
1979/1980	27.8	15.3	1.8
1980/1981	25.2	15.1	1.7
1981/1982	25.7	15.1	1.7
1982/1983	11.5	15.4	0.7
1983/1984	25.2	15.5	1.6
1984/1985	25.6	15.6	1.6
1985/1986	25.5	16.4	1.6
1986/1987	25.5	15.8	1.6
1987/1988	25.2	15.9	1.6
1988/1989	24.9	15.9	1.6
1989/1990	25.1	15.6	1.6
1990/1991	25.1	15.3	1.6
1991/1992	24.6	15.2	1.6
1992/1993	24.0	14.7	1.6
1993/1994	23.9	14.6	1.6
1994/1995	23.9	14.6	1.6
1995/1996	23.5	14.3	1.6
1996/1997	22.7	13.8	1.6
1997/1998	22.7	13.8	1.6
1998/1999	22.7	13.9	1.6
1999/2000	22.6	14.3	1.6
2000/2001	22.8	14.2	1.6
2001/2002	22.9	14.5	1.6
2002/2003	22.5	14.4	1.6
2003/2004	22.4	14.2	1.6
2004/2005	22.4	14.0	1.6
2005/2006	22.1	13.4	1.7
2006/2007	22.2	13.5	1.6
2007/2008	22.1	13.3	1.7
2008/2009	23.5	13.6	1.5
2009/2010	24.2	14.3	1.7

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

جدول (2.4)

عدد المدارس الحكومية والخاصة

(العدد)

السنة	مجموع المدارس	مدارس حكومية	مدارس خاصة
1960/1961	3	3	0
1962/1961	3	3	0
1963/1962	3	3	0
1964/1963	5	5	0
1965/1964	5	5	0
1966/1965	5	5	0
1967/1966	5	5	0
1968/1967	9	9	0
1969/1968	21	21	0
1970/1969	25	25	0
1971/1970	25	25	0
1972/1971	29	29	0
1973/1972	33	33	0
1974/1973	61	54	7
1975/1974	73	64	9
1976/1975	89	77	12
1976/1977	107	93	14
1977/1978	110	94	16
1978/1979	129	108	21
1979/1980	146	123	23
1980/1981	145	122	23
1981/1982	176	137	39
1982/1983	196	147	49
1983/1984	206	154	52
1984/1985	208	156	52
1985/1986	213	159	54
1986/1987	222	165	57
1987/1988	265	196	69
1988/1989	271	185	86
1989/1990	279	192	87
1990/1991	302	203	99
1991/1992	311	207	104
1992/1993	339	216	123
1993/1994	360	227	133
1994/1995	376	236	140
1995/1996	395	246	149
1996/1997	416	259	157
1997/1998	431	273	158
1998/1999	443	282	161
1999/2000	461	291	170
2000/2001	479	304	175
2001/2002	494	316	178
2002/2003	494	321	173
2003/2004	488	321	167
2004/2005	496	319	177
2005/2006	495	322	173
2006/2007	496	315	181
2007/2008	479	305	174
2008/2009	474	301	173
2009/2010	489	305	184
صافي التغيير من عام 1960 / 1961 إلى عام 2009 / 2010، %	16,200	10,067	-

المصادر :

المديرية العامة للتخطيط والتنسيق (1960 / 1961 - 1967 / 1968)

مجلس أبوظبي للتعليم (1999 / 2000 - 2009 / 2010)

وزارة التربية والتعليم (1968 / 1969 - 1998 / 1999)

ملاحظة: بدأ التعليم الخاص نشاطه في العام الدراسي (1973 / 1974)

جدول (3.4)

عدد المدارس الحكومية والخاصة

(العدد)

السنة	مجموع المعلمين	عدد المعلمين بالمدارس الحكومية	عدد المعلمين بالمدارس الخاصة
1960/1961	6	6	0
1962/1961	7	7	0
1963/1962	19	19	0
1964/1963	29	29	0
1965/1964	29	29	0
1966/1965	33	33	0
1967/1966	46	46	0
1968/1967	77	77	0
1969/1968	248	248	0
1970/1969	360	360	0
1971/1970	439	439	0
1972/1971	582	582	0
1973/1972	843	843	0
1974/1973	942	835	107
1975/1974	1,276	1,130	146
1976/1975	1,660	1,465	195
1976/1977	2,624	2,372	252
1977/1978	2,380	2,085	295
1978/1979	2,772	2,410	362
1979/1980	3,195	2,735	460
1980/1981	3,553	2,915	638
1981/1982	4,160	3,244	916
1982/1983	4,750	3,662	1,088
1983/1984	5,106	3,716	1,390
1984/1985	5,509	4,037	1,472
1985/1986	5,770	4,410	1,360
1986/1987	6,396	4,963	1,433
1987/1988	6,986	5,368	1,618
1988/1989	7,723	5,904	1,819
1989/1990	8,632	6,577	2,055
1990/1991	9,410	6,956	2,454
1991/1992	9,798	7,318	2,480
1992/1993	10,775	7,773	3,002
1993/1994	11,456	8,196	3,260
1994/1995	12,310	8,608	3,702
1995/1996	12,863	8,945	3,918
1996/1997	13,794	9,346	4,448
1997/1998	14,439	9,870	4,569
1998/1999	15,046	10,216	4,830
1999/2000	15,193	10,168	5,025
2000/2001	15,814	10,517	5,297
2001/2002	15,747	10,082	5,665
2002/2003	16,229	10,175	6,054
2003/2004	16,513	10,106	6,407
2004/2005	17,104	10,208	6,896
2005/2006	18,712	10,436	8,276
2006/2007	19,007	10,269	8,738
2007/2008	19,408	10,245	9,163
2008/2009	20,239	10,518	9,721
2009/2010	20,372	10,854	9,518
صافي التغيير من عام 1960 / 1961 إلى عام 2009 / 2010، %	339,433	180,800	-

المصادر :

المديرية العامة للتخطيط والتنسيق (1960 / 1961 - 1967 / 1968)

مجلس أبوظبي للتعليم (1999 / 2000 - 2009 / 2010)

وزارة التربية والتعليم (1968 / 1969 - 1998 / 1999)

ملاحظة: بدأ التعليم الخاص نشاطه في العام الدراسي (1973 / 1974)

جدول (4.4)

عدد المدارس الحكومية والخاصة

(العدد)

السنة	مجموع الصفوف الدراسية	الحكومية	الخاصة	عدد الصفوف الدراسية بالمدارس
1973/1974	606	558	48	
1975/1974	733	671	62	
1976/1975	955	873	82	
1977/1976	1,153	1,033	120	
1978/1977	1,371	1,189	182	
1979/1978	1,551	1,323	228	
1980/1979	1,762	1,471	291	
1981/1980	2,120	1,679	441	
1982/1981	2,447	1,880	567	
1983/1982	2,925	2,105	820	
1984/1983	3,149	2,297	852	
1985/1984	3,358	2,505	853	
1986/1985	3,715	2,730	985	
1987/1986	3,971	2,985	986	
1988/1987	4,397	3,252	1,145	
1989/1988	4,932	3,540	1,392	
1989/1990	5,368	3,811	1,557	
1990/1991	5,743	4,037	1,706	
1991/1992	6,063	4,210	1,853	
1992/1993	6,586	4,363	2,223	
1993/1994	6,981	4,512	2,469	
1994/1995	7,517	4,695	2,822	
1995/1996	7,831	4,828	3,003	
1996/1997	8,415	5,027	3,388	
1997/1998	8,763	5,261	3,502	
1998/1999	9,164	5,526	3,638	
1999/2000	9,619	5,790	3,829	
2000/2001	9,837	5,847	3,990	
2001/2002	9,993	5,728	4,265	
2002/2003	10,377	5,736	4,641	
2003/2004	10,431	5,547	4,884	
2004/2005	10,703	5,493	5,210	
2005/2006	11,328	5,492	5,836	
2006/2007	11,580	5,409	6,171	
2007/2008	11,657	5,253	6,404	
2008/2009	11,751	5,285	6,466	
2009/2010	12,038	5,272	6,766	
صافي التغيير من عام 1973 / 1974 إلى عام 2009 / 2010، %				
	1,886	845	13,996	

المصادر :

وزارة التربية والتعليم (1968 / 1969 - 1998 / 1999)

مجلس أبوظبي للتعليم (1999 / 2000 - 2009 / 2010)

ملاحظة: قدر عدد الصفوف الدراسية للأعوام الدراسية 1973/ 1974 و1974 / 1975 على أساس العدد المسجل للعام الدراسي 1975/ 1976.

جدول (5.4)

عدد الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة

(العدد)

السنة	مجموع الطلاب	طلاب المدارس الحكومية	طلاب المدارس الخاصة	
1961/1960	81	81	0	
1962/1961	109	109	0	
1963/1962	281	281	0	
1964/1963	471	471	0	
1965/1964	487	487	0	
1966/1965	528	528	0	
1967/1966	802	802	0	
1968/1967	2,223	2,223	0	
1969/1968	4,908	4,908	0	
1970/1969	6,972	6,972	0	
1971/1970	8,610	8,610	0	
1972/1971	10,677	10,677	0	
1973/1972	13,970	13,970	0	
1974/1973	17,643	15,806	1,837	
1974/1975	21,777	19,298	2,479	
1976/1975	26,039	22,727	3,312	
1977/1976	30,845	26,556	4,289	
1978/1977	36,295	31,279	5,016	
1979/1978	42,315	36,157	6,158	
1980/1979	48,992	41,035	7,957	
1981/1980	53,474	42,690	10,784	
1982/1981	62,828	49,634	13,194	
1983/1982	73,387	55,565	17,822	
1984/1983	79,200	59,613	19,587	
1985/1984	86,112	65,378	20,734	
1986/1985	94,879	71,796	23,083	
1987/1986	101,199	78,388	22,811	
1988/1987	110,914	85,093	25,821	
1989/1988	122,971	92,108	30,863	
1990/1989	134,600	100,035	34,565	
1990/1991	144,434	105,824	38,610	
1991/1992	149,338	108,309	41,029	
1992/1993	157,903	111,285	46,618	
1993/1994	166,796	115,386	51,410	
1994/1995	179,549	121,201	58,348	
1995/1996	184,160	124,479	59,681	
1996/1997	190,746	126,982	63,764	
1997/1998	198,697	130,796	67,901	
1998/1999	208,441	134,754	73,687	
1999/2000	217,776	139,378	78,398	
2000/2001	224,010	142,041	81,969	
2001/2002	228,433	138,334	90,099	
2002/2003	233,234	137,567	95,667	
2003/2004	233,691	132,918	100,773	
2004/2005	239,322	129,791	109,531	
2005/2006	250,909	127,136	123,773	
2006/2007	257,472	125,729	131,743	
2007/2008	258,005	119,965	138,040	
2008/2009	275,758	118,066	157,692	
2009/2010	291,512	126,492	165,020	
2009/2010	12,038	5,272	6,766	
صافي التغيير من عام 1960 / 1961 إلى عام 2009 / 2010، %				
	359,791	156,063	—	

المصادر :

البيانات العامة للتخطيط والتنسيق (1960 / 1961 - 1967 / 1968)

مجلس أبوظبي للتعليم (1999 / 2000 - 2009 / 2010)

ملاحظات:

البيانات السابقة للعام الدراسي 1967 / 1968 لا تتضمن رياض الأطفال

بدأ تعليم البنات في العام الدراسي 1963 / 1964

بدأت رياض الأطفال في العام الدراسي 1968 / 1969

بدأ التعليم الخاص نشاطه في العام الدراسي (1973 / 1974)

أهم المصادر

- مركز الإحصاء - أبوظبي، «أبوظبي في نصف قرن.. حقائق وأرقام (1960 - 2010)»، نوفمبر 2012.
- د. أحمد محمد زين المناوي، «مستقبل التنمية الاقتصادية في أبوظبي.. إمكانات متطورة وفرص واعدة»، دائرة التنمية الاقتصادية، نوفمبر 2007.
- د. نبيل علي ود. نادية حجازي، «الفجوة الرقمية - رؤية عربية لمجتمع المعرفة»، سلسلة (عالم المعرفة)، الكويت، 2005.
- د. أحمد أبو زيد، «نحو ثقافة المستقبل»، سلسلة كتاب «العربي»، الكويت، 2005.
- صندوق النقد الدولي، «وضع وآفاق الاقتصاد العالمي، 2006».
- دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجموعة أوراق مقدّمة إلى المؤتمر السنوي السابع «تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة»، فبراير 2002.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الموقع الإلكتروني: www.moep.gov.ae
- أبوظبي، غرفة التجارة والصناعة، مركز المعلومات، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة - إمارة أبوظبي (2004 - 2006).
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، مصدر سابق.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، «أرقام وإحصاءات»، الموقع الإلكتروني: www.moe.gov.ae
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول «الانتقال من عمالة رخيصة متدنية المهارات إلى عمالة ماهرة وتقنية متقدّمة»، يونيو 2000.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المصدر السابق.
- هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية)، الموقع الإلكتروني www.tanmia.ae
- د. عادل حسن، «التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2006.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مصدر سابق.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مصدر سابق.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصدر سابق.
- أبوظبي، غرفة التجارة والصناعة، مركز المعلومات، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة - إمارة أبوظبي (2004 - 2006).
- تضمّ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) نحو 56 دولة في عضويتها، وتنتمي هذه الدول إلى القارة الأوروبية، ووسط آسيا، وشمال أمريكا.
- تقرير البنك الدولي: «الآفاق الاقتصادية العالمية 2006» (Global Economic Prospects).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، الموقع الإلكتروني: www.un.org

- د. الجصاني، إياد حلمي، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، دار المعرفة، الكويت، 1982.
- إسماعيل، عبد الله، مستقبل النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإعلام، أبوظبي، 1976.
- حسن، أنيس زكي، الخطة الاقتصادية الأولى لإمارة أبوظبي ومؤشرات المرحلة القادمة، دائرة تخطيط أبوظبي، يوليو 1974.
- دائرة التخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة، أبوظبي، د. راغب نبيل، أصول الريادة الحضارية، دراسة في فكر الشيخ زايد، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، 1995.
- د. الرمحي، محمد غانم، معوّقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، 1977.
- د. العتيبة، مانع سعيد، اقتصادات أبوظبي قديماً وحديثاً، وزارة النفط والصناعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1973.
- د. العتيبة، مانع سعيد، النفط والاقتصادات الإمارات العربية المتحدة، المجلدان الأول والثاني، وزارة النفط والثروة المعدنية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1990.
- د. العيدروسي، محمد حسن، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، الكويت، 1989.
- د. عيسى، نجيب، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.
- د. الفارس، عبد الرزاق فارس، اقتصاد أبوظبي، إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد - أبوظبي، 2001.
- القاسمي، خالد بن محمد، دولة الإمارات العربية المتحدة، مسيرة قائد وإدارة شعب، الكتاب الأول، مؤسسة دار الكتاب الحديث، الشارقة، 1992.
- د. نبيلون، ك.ج. ترجمة محمد أمين عبد الله، أبوظبي وساحل عُمان في موكب التطور، دار الكتب الوطنية، أبوظبي.
- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة الإعلام والثقافة، أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة (1972-1994)، ديسمبر 1995.
- وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي، أعداد متفرقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة الاعلام والثقافة، محاضرات الموسم الثقافي، أعداد متفرقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة المالية والصناعة، مجلات دورية ربع سنوية، أعداد مختلفة، أبوظبي.
- وزارة النفط والثروة المعدنية، أخبار النفط والصناعة، أعداد مختلفة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

إحصاءات تمركز حلول وتقدمات

Our Statistics Provide Solutions & Development



adstatistics

www.scad.ae